

لقد قام الطالب بالتعد يلات التي
طلبتها منه لجنة المناقشة :

الأنصاري

أ.د. أحمد مكي الأنصاري / مشرفاً.

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد / مناقشاً

أ.د. سيد تقى / مناقشاً.

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع _____



٣٠١٤٢٠٠٠٢٣٢٢

النجاح التالي تلو المراح

لحسام الدين السغناقي

(ت : ٧١٤ ه)

تحقيق ودراسة :

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب :

عبدالله عثمان عبد الرحمن سلطان

إشراف الأستاذ الدكتور :

أحمد مكي الأنصاري

العام الدراسي :

١٤١٣ هـ - ١٤١٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان البحث : النجاح التالي تلو المراح ، تحقيق و دراسة .
الدرجة العلمية : الماجستير .
الطالب : عبدالله عثمان عبدالرحمن سلطان .

ملخص البحث :

لقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في قسمين :
القسم الأول : الدراسة ، و تقع في أربعة فصول :
الفصل الأول : التعريف بحسام الدين السعْناتي ، و شمل حياته العلمية .
الفصل الثاني : اتجاهاته النحوية ، و شمل المسائل النحوية و الصرفية التي
وافق فيها البصريين أو الكوفيين .
الفصل الثالث : آثاره ... و كتاب النجاح ، و شمل التعريف بآثار المصنف ،
مع دراسة كتاب (النجاح التالي تلو المراح) دراسة توثيقية منهجية علمية .
الفصل الرابع : الموازنة ، و كانت بين هذا الكتاب و كتابه (تصريف العزي)
و (مراح الأرواح) ، و أخيراً منهج التحقيق الذي سلكته في تقويم نص هذا الكتاب .

القسم الثاني : النص المحقق ، وفيه نص الكتاب وقد ذُيل بالفهارس الفنية المتعددة

هذا و قد أبرز البحث ما يلي :

- ١- التعريف بشخصية حسام الدين السعْناتي المغمورة ، و إبراز مكانته العلمية .
- ٢- تقديم كتاب للسعْناتي في علم الصرف تتضح من خلاله شخصيته العلمية في هذا الفن .
- ٣- أنه يعد من الكتب الصرفية المغمورة المفيدة .
- ٤- كثرة نقل المصنف عن قبله من العلماء .

* * * *

الطالب : عبدالله عثمان عبدالرحمن سلطان
المشرف : أ.د. / أحمد مكي الأنصاري
عميد الكلية : أ.د. / محمد بن مريسي الحارثي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
سُرْهٗ مَرْكَبٌ

المحتوى

رقم الصفحة	الموضوع
أ-ح	المقدمة
١٦٤-١	القسم الأول : الدراسة
٥٤-١	الفصل الأول : السغناقي ... حياةً و مماتاً
٧٢-٥٥	الفصل الثاني: اتجاهاته النحوية
١٢٨-٧٣	الفصل الثالث: آثاره ... و كتاب النجاح
١٥٢-١٢٩	الفصل الرابع : الموازنة
٣٤٧-١٦٥	القسم الثاني : النص المحقق
١٦٩-١٦٧	مقدمة المؤلف
٢٣٤-١٧.	الباب الأول : في الصحيح
٢٥١-٢٣٥	الباب الثاني: في المضاعف
٢٦٥-٢٥٢	الباب الثالث: في المثال
٣٠٠-٢٦٦	الباب الرابع : في الأجواف
٣٢١-٣٠١	الباب الخامس : في الناقص
٣٢٨-٣٢٢	الباب السادس : في اللفيف
٣٤٣-٣٢٩	الباب السابع : في المهموز
٣٤٦-٣٤٤	مبحث في حل العقد
٣٤٧	الخاتمة
٣٩٧-٣٤٨	الفهارس

الْمَقْدِسَةُ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على أفعى من نطق
بالضاد سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اقتفي أثرهم واهتدى بهديهم إلى
يوم الدين .

اختيار موضوع البحث ، دوافعه ، أهدافه ، خطته .

(أ) اختيار موضوع البحث .

عندما رغبت في تسجيل موضوع لدرجة الماجستير جهت في البحث عن موضوع جديد لم يطرق من قبل ، وقد لقيت في اختيار هذا الموضوع عناء شديدا ، فرضته علي ظروف متعددة متباعدة .. ذلك أعني كنت اختار بعض الموضوعات .. وأعرضها على لجنة المخطوطات الموقرة .. فيجيزونها بكل تقدير ، جزاهم الله عنى خير الجزاء .. وبعدها أمضي في وضع الخطة المحكمة والدراسة المستفيضة .. تلك التي تضيء جوانب البحث أملا في أن تناول الرضا والقبول لدى مجلس قسم الدراسات العليا العربية الموقر .. وفجأة يتبيّن لي وجود عارض يحول دون هذا الموضوع أو ذاك .. فيتشيّني عنه بأي صورة من الصور .. وحينئذ يحتسي أستاذي المشرف على البحث عن موضوع آخر عملا بالحديث النبوى الشريف : " دع ما يُرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيبُكَ " (١) .

وهكذا وهكذا دواليك من موضوع إلى موضوع ، حتى بلغت الموضوعات (٧) سبعة ، كما سيأتي بالتفصيل .
وإليكم عناوين الموضوعات التي اخترتها أولا ... ثم عدلت عنها بعد ذلك لسبب أو آخر :

١- (شرح الإشارة في النحو).

لodge الدين الإسكندرى (ت: ١٧٣١) ، تحقيق ودراسة ، حيث
شرعت في كتابة خطته ، ثم قدمته لأستاذى المشرف ، ولكن اتضح لي بعد
ذلك أننى قد سبقت إلى هذا الموضوع ، فعدلت عنه إلى موضوع آخر .

(١) مسند الإمام أحمد ١٥٣/٣ ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت ، الطبعة الثانية، ١٩٧٨ - ١٣٩٨هـ .

٢- وقد وقع الاختيار بعد ذلك على موضوع عنوانه :
(المقدمة السعدية في ضوابط العربية) لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني
(ت: ٧٤٣هـ) . تحقيق ودراسة ، وبعد أن عرضت خطته على أستاذي
المشرف ، ذكر لي أن هذا الموضوع سجل حديثاً في الرياض ، فلم أشأ أن
أطرق موضوعاً قد باشره باحث غيري .

٣- ثم اهتديت إلى موضوع بعنوان :
(المحيط المجموع في الأصول والفروع) لابن يعيش^(١) الصنعاني
(ت: ٦٨٠هـ) ، تحقيق ودراسة ، إلا أنه أُشير على بتركه والبحث عن سواه
لأنه جزء منتزع من مخطوطه الكتاب، ولم أثر عليه مكتملًا حتى الآن ،
فتركته إلى غيره .

٤- وبعد هذا تقدمت بموضوع آخر عنوانه :
(منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب) لأحمد بن
محمد الرَّضَاص (ت: ٦٥٦هـ) ، تحقيق ودراسة ، وبعد أن وضعت خطته
وشرعت في إعداد الدراسة الواقية عنه تبين لي أنه حقق في جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٤هـ، فعدلت عنه إلى موضوع آخر .

٥- تقدمت بموضوع عنوانه :
(شرح الكافية) ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت: ٨٤٥هـ) ،
حيث قمت بإحضار صورة ورقية من مخطوطته المحفوظة في مكتبة
"عارف حكمت" بالمدينة المنورة ، لأن صورة الميكروفيلم لهذه المخطوطة
الموجودة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم
القرى بمكة المكرمة غير واضحة .

(١) ابن يعيش هذا يمني ، وهو غير ابن يعيش الحلبي ، وكلاهما شرح المفصل ، وكانا في عصر واحد غير أن الحلبي توفي سنة (٦٤٣هـ) ، واليمني توفي بعده في سنة (٦٨٠هـ) ، وجاء في
ترجمة ابن يعيش اليمني : " محمد بن على بن أحمد يعيش ، من أكابر علماء اليمن ، وهو صاحب
مؤلفات كثيرة ، وأكثر نبوغه في العلوم اللغوية - مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ، تأليف :
عبد الله محمد الحبشي ص: ٤١٦ ، المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
أما ابن يعيش الحلبي فهو أشهر من أن يُعرف .

- ج -

فشرعت في وضع خطته ، ومن ثم تقديمها لأستاذي المشرف ، وعلى إثر عرض هذا الموضوع على بعض أعضاء لجنة المخطوطات بكلية اللغة العربية رأوا أن العدول عنه إلى ما سواه أولى.

٦- وعند ذلك تقدمت بموضوع آخر عنوانه : (شرح الكافية) للحسن بن أحمد الجلال (ت: ١٠٨٤هـ) ، تحقيق ودراسة، إلا أن هذا الموضوع لم يحظ بالقبول - أيضاً - لأن مؤلفه متأخر.

٧- وأخيراً بعد جهد جهيد ، وبعد "اللَّتَيْا وَالَّتِي" - كما يقولون - استقر الرأي على مخطوطة (النجاح التالي تلو المراح) ، للسّغناقي ، تحقيق ودراسة ، وذلك بإشارة من بعض الأساتذة الفضلاء ، فعرضتها على أستاذي المشرف فتكرم بقبول هذا الموضوع الذي أشرف ببحثه وعرضه على القارئ الكريم .

(ب) دوافعه :

إن كثيراً مما خلفه سلف هذه الأمة وعلماؤها الأجلاء من كتب التراث الإسلامي والعلوم الإنسانية لم ير النور بعد .

وما خرج منه - حتى الآن - يعد أقل من القليل ، لأن الجزء الأكبر منه لا يزال مغموراً في دور الكتب الخاصة والعامة وفي خزائن المخطوطات في أنحاء متفرقة من العالم ، ينتظر الأيدي المخلصة الأمينة كي تنفض عنه غبار السنين ، وتعيد له بريقه ولمعانيه ، وتبرز ما يحمله هذا الكنز التراثي العظيم من بصمات واضحة وشواهد حية على جبين الحضارة الإنسانية.

لهذا رأيت من الوفاء بحق هذا التراث الأصيل أن أsemهم بجهدي المتواضع في إحيائه والتزوّد بما فيه من عمق وأصالة ، وذلك بتحقيق أحد نصوصه وهو كتاب (النجاح التالي تلو المراح) .

وقد كان السغناقي أحد علمائنا الأجلاء الذين لهم مشاركة في بعض ميادين العلوم الإسلامية ، فأسمهم بذلك في نماء تراث أمتنا العظيم .

ولمّا لم أر أحداً قد تناول حياة هذا العَلَمُ الجليل بالدرس ولا شيئاً من آثاره رأيت أن يكون موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير هو : (النجاح التالي تلو المراح) ، للسغناقي (ت: ١٢١٤هـ) ، تحقيق ودراسة .

(ج) أهدافه :

تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي :

- ١ - الرغبة في تجلية شخصية علمية مغمورة في عصرنا الحاضر ، مع أنها كانت من الشخصيات البارزة في نهاية القرن السابع وأوائل القرن الثامن ، وهي شخصية حسام الدين السعнаци ، وكذلك التعريف بما كان يتمتع به من مكانة علمية كبيرة، عرفها له المتقدمون ، وحفظها له المتاخرون ، تلك المكانة التي تجلت أثارها في تنوع مصنفاته بين الأصول والنحو ، وكذلك كثرة تلاميذه .
 - ٢ - إبراز كتاب صRFي مفيد له قيمته العلمية بين كتب هذا الفن ، كما سيأتي بالتفصيل إن شاء الله .
 - ٣ - الكشف عن المنهج الذي انتهجه السعнаци في هذا الكتاب .

(د) خطة البحث

يُ تكون هذا البحث من قسمين :

القسم الأول : الدراسة

ويشتمل هذا القسم على أربعة فصول:

الفصل الأول : السغناقي حياة ومماتا.

عَرَفَتْ مِنْ خَلَالِهِ بَحْسَامُ الدِّينِ السَّخْنَاقِيُّ : نَسْبَهُ وَمَوْلَدُهُ
وَأَسْرَتْهُ ثُمَّ نَشَأَتْهُ وَطَلَبَهُ الْعِلْمُ وَشَيْوَخُهُ وَتَلَامِيذُهُ ثُمَّ
صَفَاتُهُ وَرَحْلَاتُهُ وَثِقَافَتُهُ وَمَكَانَتُهُ الْعُلْمِيَّةُ وَمَنَاصِبُهُ ثُمَّ
وَفَاتَهُ .

الفصل الثاني : اتجاهاته النحوية :

وقد ضمنته الحديثة عن اتجاهاته النحوية من خلال المباحث التالية :

أولاً : - المسائل الخلافية التي صرخ فيها بأنه على مذهب البصريين .

ثانياً : - المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين دون تصريح .

ثالثا :- وافق الكوفيين دون تصريح في مسألة خلافية واحدة .

الفصل الثالث : آثاره وكتاب النجاح .
وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين ، وهما كالتالي :
أولاً : - آثاره :

عَرَفَتْ مِنْ خَالِلَهَا بِمُصْنَفَاتِ الْمُؤْلِفِ وَآثَارِهِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْنَا ، وَأَشَرَتْ - قَدْرِ الْمُسْتَطَاعِ - إِلَى أَمَّاكنِ وَجُودِ نُسُخِهَا الْمُخْطُوْطَةِ.

فَكَانَتْ عَلَى هَذَا النَّحْوِ مَرْتَبَةً حَسْبَ أُسْبِقِيَّةِ التَّأْلِيفِ .

- الْوَافِي .
- الْنَّهَايَةِ .
- الْمَوْصِلِ .
- الْكَافِيِ .
- الْمُخْتَصِرِ .
- الْنَّجَاحِ .
- التَّسْدِيدِ .

- شَرْح دَامِغَةِ الْمُبَدِّعِينَ وَنَاصِرَةِ الْمُهَتَّمِينَ .

ثانية : الدراسة المنهجية لكتاب (النجاح التالي تلو المراح) :
تناولت فيها كتاب "النجاح" بالتوثيق والدراسة من خلال

المباحث التالية :

- نسخة الكتاب .
- توثيق نسبة الكتاب .
- حول العنوان .
- مادة الكتاب . ١- أبواب الكتاب .
- ٢- ترتيب مادة أبواب الكتاب .
- مصادر الكتاب .
- شواهد .

- منهج السعнаци في عرض المادة العلمية :

أ- صورة عامة عن المنهج .

ب- منهجه في عرض المسائل الخلافية .

- قيمة الكتاب وآراء العلماء فيه .
- وجهة نظر حول منهجه في عرض المادة العلمية .
- شخصية السعнаци العلمية .

الفصل الرابع : الموازنة .

تناول هذا الفصل الموازنة بين كتاب " النجاح " وكتاب " تصريف العزي " ، ثم الموازنة بينه وبين كتاب (مراح الأرواح) . وقد سلكت في هذه الموازنة المنهج التالي :

(أ) موازنة بين نصوص من كتابي (النجاح) و(تصريف العزي)

أولاً : - الجانب الشكلي :

١- ترتيب الموضوعات .

٢- زيادة بعض المباحث .

٣- عرض المادة العلمية .

ثانياً : - الجانب الموضوعي :

١- الفعل المبني للمجهول .

٢- باب " المثال " .

(ب) موازنة بين نصوص من كتابي (النجاح) و (مراح الأرواح).

أولاً : - الجانب الشكلي :

١- ترتيب الموضوعات .

٢- زيادة بعض المباحث .

٣- عرض المادة العلمية .

ثانياً : الجانب الموضوعي .

١- الفعل الماضي .

٢- الفعل المضارع .

القسم الثاني : النص المحقق

أما تحقيق كتاب " النجاح " فقد وطأت له بعرض لعملي الذي قمت به في التحقيق .

وأما منهجي في النص المتحقق فقد قام أساساً على ضبط المشكل في النص وربط مسائله - ما أمكنني - بمثيلاتها في الكتب الأخرى مراعيا الرجوع إلى المصادر الأصلية .

وقد حاولت أن أطبق عليه أعلى أنموذج لمناهج التحقيق ، مع حرصي التام على الأمانة العلمية المتبعة في مناهج المحققين .

ثم ذيلت النص المتحقق بالفهارس التفصيلية المنهجية المتعددة للآيات والأبيات الشعرية والأعلام والأمثلة واللغات والمواضع .

كما وضعت فهرساً للمصادر والمراجع التي اعتمدتتها في تحقيق النص ، مبتداً بفهرسة ما كان منها مخطوطاً ، ثم عقبت

بما كان منها مطبوعاً ، ووضعت نسب عينيّ مراعاة التسلسل
(الألفائيّ) لكل من المصادر والمراجع المخطوطة منها والمطبوعة .
وفي النهاية ذيلت البحث بفهرس إجمالي لقسم الدراسة ، ثم
أعقبته بفهرس تفصيلي لفصول الدراسة وموادها .

وبعد ذلك وضعت فهرساً إجمالياً لقسم التحقيق (للنص
المحقّ) ، ثم ثنيت بفهرس تفصيلي لأبواب الكتاب وموضوعاتها .
وقد لقيت في بحثي هذا بعض الصعوبات في أثناء التحقيق
والدراسة شأني في ذلك شأن الباحثين المخلصين لبحوثهم ، وذلك أنّي
رغبت في الاعتماد على كتب المؤلّف نفسه لإثبات منهجه وشخصيته العلمية
واتجاهه النحوّي ، واستطّاق نصوصه لعلها تُجلّي شخصيته المغمورة ،
وتبرز مكانته العلمية أكثر من غيرها .

غير أن جميع مصنفاته - التي وصلت إلينا - لا تزال نسخاً
مخطوطة حسب علمي ، كما أنها لم تكن في متناول يدي بادئ الأمر مما
شكل أمامي عقبة أخرى ، فما كان مني إلا أن وطّدت نفسي على الصبر
وتحمل المشاق طويلاً والإصرار على الوقوف على بعض آثار المصنف ،
فكان ما أردت - بفضل الله - حيث وفقت في إحضار معظمها ، والحمد
لله . ثم عقدت العزم ، وأخلصت النية ، وشمرت عن ساعد الجد ، وبذلت
ما وسع الجهد في الانتفاع بهذه الآثار .

فإن وفقت بذلك فضل من الله ، وإن كانت الأخرى - لاقدر
الله - فإني ما فتئت أشد سبيلاً للتوجيه والتقويم ، وأرجو من أساتذتي
ال الكرام لا تضيق صدورهم بما كان مني من قصور أو تقصير ، لأنّي
مازلت في بداية الطريق ، ويسعدني كل السعادة أن ألتقي توجيهاتهم
السديدة ، وأضعها نسب عينيّ ، وأنقبل نقدم البناء بصدر رحب .

ويطيب لي في هذا المقام - بعد أن من الله عليّ بإتمام هذا
البحث - أن أرد الفضل إلى أهله والإحسان إلى ذويه ، فأقدم وافر شكري
وعظيم امتناني وعميق تقديرني لأستاذي الكبير : الأستاذ المشرف الدكتور
أحمد مكي الأنصاري الذي كان بعلمه وتوجيهاته السيدة الدقيقة
أنموذجاً للمشرف المخلص الأمين والعالم المربي الذي تشرّئب إليه أعناق
طلبة العلم .

وقد منح هذا البحث كثيراً من علمه الغزير ووقته الثمين
وجهده الكبير بنفس راضية وصدر رحب ، فجعل وقت الإشراف مفتوحاً ،
ولم يقتصر على تحديده بساعة الإشراف الأسبوعية الرسمية .

فمنذ أن أبديت له رغبتي في تسجيل هذا الموضوع لم يضن عليّ بنسجه وعلمه ، وقد لازماني في كل خطوة أخطوها في هذا البحث حتى استوى على عوده ، وانتهى إلى ما هو عليه الآن .

كما كان لمتابعته المستمرة لخطوات البحث وقراءاته المتأنية الفاحصة المتكررة لأجزائه وجزئياته من قسم التحقيق والدراسة ، وكذلك توجيهاته الدقيقة السديدة لكل مبحث أو فكرة أطيب الأثر على هذا البحث .

فجزاه الله عنى خير ما يجزي به عباده الصالحين ، وببارك له في علمه ، ونفع به وجعل ما يقدمه للعلم وأهله في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

ولأود-هنا - أن أذكر فأشكر فضل أستاذى العلامة : الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العайд - رئيس قسم الدراسات العليا العربية - الذي تفضل بمساعدتى علمياً وأدبياً ، ومن ذلك إهداؤه إلى صورة ورقية لواحد من آثار المصنف ، حيث تكفل بإحضارها من مصر - وكم "للعايد" من عوائد وأياد بيضاء على طلاب العلم ، يبذلها في سخاء وخفاء حتى لا تعلم شماليه ما تتفق يمينه - ولقد كان لتشجيعه وحثه لي وحرصه على إفادتى كبير الأثر في نفسي ، فجزاه الله عنى خير ما يجزي به المتقيين الأبرار .

أما القائمون على كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى وفي مقدمتهم : الأستاذ الدكتور محمد بن مرسي الحارثي - عميد الكلية - والأستاذ الدكتور سعد بن حمدان الغامدي - وكيل الكلية - فلهم جميعاً مني جزيل الشكر والدعاء بأن يثبيهم الله خير الجزاء ، لقاء ما يقدمونه لطيبة العلم من خدمات جليلة .

وهناك أصحاب فضل آخرون كثير بل أفضال كثيرة وكبيرة على هذا البحث وعلى صاحبه وذلك لما قدموه لي من عنون صادق في إخراج هذه الرسالة ... ولو لا خشية الإطالة لذكرتهم جميعاً واحداً .. ولكن المقام لا يتسع لذلك وأسأل الله أن يجزيهم عنى خير الجزاء ، إنه سميع قريب مجيب الدعوات .

وختاماً فإنني أحمد الله تعالى الذي أعانني على إتمام هذا البحث .. حتى جاء على هذه الصورة التي أتمنى أن تتال رضا القارئ الكريم - وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

القسم الأول

الدراسة

تشتمل الدراسة على أربعة فصول :

الفصل الأول :

السّفناقيُّ حيَاةً و مهاتاً .

الفصل الثاني :

اتجاهاته النحوية

الفصل الثالث : آثاره ... و كتاب النجاح .

أولاً : آثاره .

ثانياً : الدراسة المنهجية لكتاب {النجاح التالي تلو المراح} .

الفصل الرابع : الموازنة :

(أ) - موازنة بين كـتابي (النجاح) و (تصريف العزي) .

(ب) - موازنة بين كـتابي (النجاح) و (مراح الأرواح) .

الفصل الأول :

السّعْنّاقِي

(... - ٧١٤ هـ - ... ١٣١٤ م)

حياةً و مماتاً

- اسمه و نسبه .

- مولده .

- أسرته .

- نشأته و طلبه العلم .

- شيوخه .

- تلاميذه .

- صفاته .

- شعره .

- رحلاته .

- ثقافته .

- مكانته العلمية .

- مناصبه .

- وفاته .

اسمه ونسبه :

هو: حسام الدين ، حسين بن علي بن حجاج بن علي بن محمود السغناقي ،
البخاري الحنفي* .

* ترجمته في : منتخب المختار ، للسلامي ص : ٥٠ ، تصحيح وتعليق : المحامي عباس العزاوي ، مطبعة الاهالي ، بغداد ١٩٣٧هـ - ١٩٣٨هـ ، والجواهر المضية ، للقرشي ٢١٢/١ - ٢١٤ ، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدر أباد الدكن - الهند ، الطبعة الأولى ١٩٣٢هـ ، والدرر الكامنة ، لابن حجر ١٤٧/٢ ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، مطبعة المدني ، الطبعة الثانية ١٩٨٥هـ - ١٩٦٥هـ ، والدليل الشافى على المنهل الصافى ، لابن تغري بردي ٢٧٥/١ ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة (مطبعة الخانجي - مصر) ، وتأج التراجم ، لابن قطلاويفا ص : ٢٥ ، مطبعة العاني - بغداد ١٩٦٢م ، وبقية الوعاء ، للسيوطى ٥٢٧/١ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٩٧٩هـ - ١٩٩٩هـ ، ومفتاح السعادة ، لطاش كبرى زاده ١٤٢/١ و ١٨٦ و ٢٠٥/٢ و ٢٦٦ ، تحقيق : كامل بكر وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، مكتبة الاستقلال القاهرة ، والطبقات السننية ، لتقى الدين التميمي الداري ١٥٠/٣ - ١٥٢ ، تحقيق : د. عبد الفتاح محمد الحلو ، دار الرفاعي - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م ، وكشف الظنون ، حاجى خليفة ١١٢/١ و ٤٠٢ و ٤٨٤ و ١٧٧٥/٢ و ١٨٤٨ و ١٨٤٩ و ١٩٢٩ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ ، المطبعة الإسلامية - طهران ، الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ ، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ، لرياض زاده ص : ١٠٢ - ١٠٣ ، ١١٧ ، ٢٢٣ ، تحقيق : د. محمد التنوخي ، مكتبة الخانجي - مصر ، والتاج ، للزبيدي (سقنق) ٢٨١/٦ ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ، والفوائد البهية ، لكتنوى ص : ٦٢ ، مطبعة السعادة مصر - الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ ، والكتبخانة المصرية ١١/٢ و ٢٦٩ و ١٤٥/٣ ، جمع وترتيب : أحمد المهي و محمد البيلاوي ، المطبعة العثمانية ، الطبعة الأولى ١٣٠٥هـ ، وأبجد العلوم ، للقنجي ٣٤٨/٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، =

وأكثر من ترجم له يذكره باسم : « الحسين بن على بن الحاج » (١) ، بإضافة
الالف واللام إلى اسمه « حسين » وإلى اسم جده « حاج » .

إلا أنني أثبت اسمه : « حسين بن على بن حاج بن على » ، مجرداً من الألف
واللام في اسمه وفي اسم جده ؛ لأنني قد وجدته هكذا في مقدمة بعض كتبه وفي
خاتمتها (٢) .

وفي كتاب (الأعلام) ٢٤٧/٢ صورة لخط السعفاني ، أخذت عن الصفحة الأخيرة
من مخطوطه كتابه (الكافي) ، وجاء فيها : « يقول العبد الضعيف حسين بن
على بن حاج بن على السعفاني » .

= وروضات الجنات ، للخوانساري ١٥٧/٣ ، مطبعة المهراستوار (قم) ١٣٩١هـ ،
وهدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ٢١٤/١ ، طبعة دار الفكر ١٤٠٢هـ
- ١٩٨٢م ، والفتح المبين ، للمراغي ١١٢/٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، والأعلام ،
للزرکلی ٢٤٧/٢ ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٧٩م ، ومعجم
المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ٢٨/٤ ، مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث - بيروت ،
و Brocklmann : g.11:116 , s.11:142 .

(١) ينظر : الجواهر المضية ٢١٢/١ ، والذرر الكامنة ١٤٧/٢ ، وتأج الترجم ص :
٢٥ ، ومفتاح السعادة ١٤٢/١ و ٢٦٧/٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ ، ومعجم المؤلفين
٢٨/٤ .

(٢) ينظر : ما يأتي ص : ٣٤٧ ، ومخطوطة (الواقي شرح منتخب الإحسيكيثي) ،
السعفاني ق ١/٢ و ١/٢٠٦ ، ميكروفيلم رقم : (٢٢٦) أصول فقه ، في مركز البحث
العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، و (التسديد
في شرح التمهيد) ، للسعفاني ق ١/ب صورة بحوزتي ، وهي مصورة عن
الكتبهانة برقم : (١٢) توحيد .

فيكون اسمه الذي أثبتته موافقاً لما نص هو عليه بخط يده .

كما جاء نسبه في (منتخب المختار) على النحو التالي : « الحسين بن حجاج السعفاني البخاري ، المنعوت بالحسام ... » (١) ، حيث جعل أباً « حجاجاً » ، ولعل في هذا سقطاً من الناسخ ، لأنني لم أجده أحداً تابعاً في ذلك فيما رجعت إليه من المصادر والمراجع .

وتنسبه في (الفوائد البهية) : « الحسن بن علي بن حجاج بن علي حسام الدين السعفاني ... » (٢) ، بجعل اسمه « الحسن » بدل « حسين » ، وربما كان ذلك تحريفاً من الناسخ - أيضاً - .

ثم إني وجدت الزبيدي يسميه : « علي بن حجاج السعفاني » ، إذ قال : « الإمام حسام الدين علي بن حجاج السعفاني ... » (٣) .
فقد سماه : « علياً » ، وجعل « حجاجاً » أباً .

ولا أدرى من أي مصدر استقى هذه التسمية . التي خالفة فيها اتفاق أكثر مترجميه ، بل خالفة فيها مانص عليه السعفاني نفسه في تقييد اسمه ؟
ويترجح لدى أن اسمه « حسيناً » ، ربما سقط منه سهوًّا ، لأنَّ الزبيدي قد رجع إلى كثير من الكتب ، ومنها كتب التراجم والطبقات ، وخاصة تراجم الحنفية ، وجميعها اتفقت على عدم تسميته : « علياً » .

كما وجدت نسب السعفاني مذكوراً ضمن ترجمة تلميذه ابن الفصيح الهمذاني على هذا النحو : « الحسن الغنامي صاحب النهاية ... » (٤) . وفيه أنَّ اسمه « الحسن » ، ونسبته : « الغنامي » ، وكل منها تحريف؛ لخالفته ما ذكر في ترجمته .
ولم أجده في ذكر اسمه باسم أبيه وأجداده ما يزيد على ما ذكرت .
وقد لقب « السعفاني » بحسام الدين ، وحسام الملة والدين ، ونظام الإسلام والمسلمين ، و منشئ النظر ، ومفتى البشر (٥) ، وبالحسام (٦) ، وبالإمام (٧) .
وأما في نسبته فقد قيل : السعفاني ، والبخاري ، والصاغاني ، والحنفي ، وسازد كلها منها :

(١) ص ٥٠ .

(٢) ص ٦٢ .

(٣) التاج (سعفنا) ٢٨١/٦ .

(٤) الفتح المبين ١٦٤/٢ .

(٥) ينظر : مخطوطه الوافي ق ١/٢ .

(٦) منتخب المختار ص ٥٠ .

(٧) ينظر: كشف الظنون ١١٢/١ ، وأسماء الكتب المتمم للكشف ص: ١٠٢، ١٠٣ .

أولاً: السُّعْنَاقِي (١) :

وهي نسبة إلى « سُغْنَاق » - بكسر السين المهملة ، وسكون الغين المعجمة . ثم نون بعدها ألف . بعدها قاف - بلدة في تركستان (٢) .

وتقرأ أيضاً « سُغْنَاق » - بضم السين - وبهذا الضبط ورد ذكرها لدى محمود الكاشغرى (٣) .

ونص الزييدى على أنها « سُغْنَاق » ، وقيدها بالضم ، فقال : « سُغْنَاق - بالضم - قرية من أعمال بخارى » (٤) .

وفي (بلدان الخلافة الشرقية) (٥) : « ومن جملة المواقع الأخرى على (سيحون) التي أكثرمن ذكرها على اليزدي ، ولم يشر إليها البلدانيون العرب الأولون (سغناق) .

(١) ينظر : الجوهر المضية ١١٢/١، ومنتخب المختار ص ٥٠ ، والبغية ٥٣٧/١ والكشف ١٧٧٥/٢ ، وهدية العارفين ٣١٤/١ .

(٢) الجوهر المضية ٢١٢/١ . والفوائد البهية ص ٦٢ .

(٣) ينظر : تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ، لفاسيلي فلاد يميروف فيتش بارتولد ص ٢٩٤ ، ترجمة : صلاح الدين عثمان هاشم ، طبع قسم التراث العربي بالمجلس الوطني للثقافة - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٤) التاج (سفنق) ٢٨١/٦ .

(٥) تأليف : كي لسترنج ص ٥٣٩ ، نقله إلى العربية بشير فرنسيس ، وكريكس عواد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

قال فيها : إنها قصبة (١) (قبچاق) (٢) ، وهي على (٢٤) أربعة وعشرين فرسخاً (٣)
من شمال (أترار) (٤) ، وأبعد منها شمالاً كانت (جند) (٥) .

(١) والقصبة - أيضاً - : درجة أو رتبة تُبيّن درجة الحاكم ومنزلته وقدره في الحكم المغولي ، فقد وضعوا لكل بلد أو ولاية اسماءً ذا معنى خاص به ، ينظر : جامع التوارييخ ، لرشيد الدين الهمذاني ص : ٩ و ١٠ ، نقله إلى العربية د. فؤاد عبد المعطي الصيّاد ، وراجعه د. يحيى الخشاب ، دار النهضة العربية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .

(٢) القبچاق : قبائل قطنت شرق نهر سينحون ، ومع بداية القرن السابع الهجري كان بينها وبين المغول حروب متعددة . ينظر : جامع التوارييخ ص : ٢٢ ، ٤١ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٨ .

(٣) ووفقاً لرأي (ليرن) فإنها تقع على مسافة أربعة فراسخ من (أترار) ، وذلك في موضع أطلال (سنّاق قرغان) ، أو (سنّاق أتا) الحالية الواقعة على ستة أو سبعة أميال إلى الشمال من محطة برييد (تومن أريق) . ينظر : تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ص : ٢٩٥ .

(٤) أترار : هي (فاراب) أو (باراب) ، وقد عرفت باسم (أترار) و (أطرار) ، وينسب إليها أبو نصر الفارابي، المتوفّى سنة (٣٢٩هـ) . وهو من أشهر فلاسفة المسلمين قبل ابن سينا . بلدان الخلافة الشرقية ص : ٥٢٨ .

(٥) جند : بالفتح ثم سكون ودال مهملة اسم مدينة عظيمة في بلاد تركستان ، بينها وبين خوارزم عشرة أيام ، تلقاء بلاد الترك مما وراء النهر ، قريبة من سينحون ، وأهلها مسلمون ، ينتحلون مذهب أبي حنيفة . معجم البلدان ، ليلاقوت ٢/١٤٧، مطبعة السعادة - مصر ، الطبعة الأولى ١٢٢٢هـ - ١٩٠٦م ، بلدان الخلافة الشرقية ص : ٥٢٩ .

وتقع سِغناق في شمال إقليم الشاش (١) ، وهو الإقليم الثالث من أقاليم نهر سِيُحُون ، الذي يمتد مع النواحي الشمالية الغربية حتى مصب سِيُحُون في بحر آرال) ، وأما الإقليم الأول فهو (أُشْرُوَسَنَة) ، والثاني إقليم (فُرْغَانَة) في أعلى النهر(٢) .

وقد كانت المنطقة الواقعة بين (جَنْد) و (فاراب) تعتبر في القرن العاشر الميلادي من بلاد الكفار ، وكانت بلدة (سِغناق) هي عاصمة « القبچاق» غير المسلمين آنذاك ، والتي ظلت محتفظة بأهميتها الكبرى إلى عهد السيادة المغولية (٣) .
بل إن خوارزم شاه ، قد قام بحملة على (سِغناق) - أي: ضد « الكفار» - عام (١١٩٥م). وقد لاذ قائهم (قایرتوقوخان) بالفرار حين علم بوصول الجيش الخوارزمي إلى (جَنْد) (٤) .

على أن هذه النسبة قد جاءت على وجهين : ففي (الكتبخانة) (٥) تُسَبِّب السِّغناقي بقولهم : « حسام الدين ، حسين بن على بن الحاج السِّغناقي - بالسين أو الصاد - نسبة إلى (سِغناق) ، أو (سِغناق) ، بلدة من بلاد تركستان » .

(١) والشاش : مدينة كانت أعظم المدن العربية فيما وراء سِيُحُون في العصور الوسطى ، وهي اليوم (تاشكند) ، أو (طشقند) عاصمة أوزبكستان الإسلامية.
ينظر : بلدان الخلافة الشرقية ص : ٢٣ و ٤٧٧ و ٥٢٣ .

(٢) ينظر : بلدان الخلافة الشرقية ص : ٤٧٧ و ٥٢٣ .

(٣) ينظر : تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ص : ٢٩٥ .

(٤) تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ص : ٤٩٥ .

(٥) ١١٢ .

وقد جاءت نسبة المؤلف (السفناقي) محرفة . ففي (روضات الجنات) : « الشيخ حسام الدين ، الحسين بن علي السفياني ... » (١) ، بـ——ين مكسورة ، بعدها فاء ساكنة ، ثم ياء مثناة تحتية مفتوحة ، بعدها ألف ثم نون مكسورة ثم ياء .

وفي (البناء في شرح الهدایة) ، للعینی : « الشيخ الإمام العلامة حسام الدين حسين السفناقي ... » (٢) ، بـ——ين مكسورة ، بعدها فاء ساكنة ، ثم نون مفتوحة ، ثم ألف ، بعدها قاف مكسورة ثم ياء .

وفي (الدرر الكامنة) : « الحسين بن علي بن الحاج بن على العنافي ... » (٣) بعين مكسورة ، بعدها نون مفتوحة ، ثم ألف ، ثم قاف مكسورة بعدها ياء .
ويبدو أن هذه تحريرات من النسخ (٤) .

١٥٧/٢ (١) .

(٢) ١١ و ١٢ ، بتصحیح المولی محمد عمر، الشهیر بن انصار الإسلام الرامفوی ، دار الفکر - الطبعة الأولى - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

١٤٧/٢ (٣) .

(٤) ومن نسب إلى (سفناق) : ابن عمرون محمد بن محمد بن الفخر الإسفندري ، الخوارزمي ، السفناقي . أسماء الكتب المتم لكشف الظنون ص : ١٠٢-١٠٣ ، ويُراجع ما يأتي ص : ١٦٤

ثانياً : البخاري (١) :

وهي نسبة إلى (بُخارى) ، بالضم ، وهي من أعظم مدن ماوراء النهر وأجلها (٢) . وقد جاء التعريف بالمؤلف بنسبة (البخارى) في فهرس مخطوطات المكتبة الوقفية، بلاهور ، وفيه : العلامة حسين بن الحاج البخارى ، المعروف بالحسامي ، أصولي فقيه ... ، (٣) .

وعند ذكر كتاب له في أصول الفقه في الفهرس المذكور اقترنت نسبة (البخارى) بنسبة (السُّغناقي) ، فقيل : مؤلف : حسين بن الحاج السغناقي البخاري الحنفي (٤) .

ولم يذكر أحد من ترجم له هذه النسبة - فيما أعلم - سوى ابن رافع السلامي (٥) .

ومع أن السغناقي يحرص على ذكر اسمه ونسبه في مؤلفاته ، إلا أن نسبة (البخاري) لم يرد ذكرها عنده .

والذي يظهر لي أنه نسب إليها ، لطلبه العلم فيها ، أو لتلقيه عن علمائها ، أمثال حافظ الدين البخاري ، الذي توفي بِبُخارى^١ . أو لأن (سقاق) من أعمال بخارى كما تقدم .

(١) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، و فهرس مخطوطات المكتبة الوقفية ص : ١٤٢ او ١٤٤ ، ترتيب الشيخ : سيد محمد متين الهاشمي ، نشر مركز التحقيق بدبيال سنكة - لاهور .

(٢) معجم البلدان ٢/٨١ .

(٣) ص : ١٤٤ .

(٤) ص : ١٤٢ و ١٤٤ .

(٥) منتخب المختار ص : ٥٠ .



وفيه يقول السّعفاني : « ... فاني لما طفت بخدمة الإمام العالم ... أستاذ العلماء ... مولانا حافظ الدين البخاري ... قفوت أثره أينما ابتعث ، والتقحطت فوائدكه كلما نفث » (١) .

ثالثاً : الصاغاني (٢) :

وهي نسبة إلى (صاغان) بالغين المعجمة ، وأخره نون ، قرية بمرو (٣) تقع غرب نهر « الوخش » (٤) .

و « صاغان » لا يعلم أهي قرية من قرى مرو الروذ ، أم مرو العظمى ، أشهر مدن خراسان وقصبتها (٥) ؟

والظاهر لي أنها (مرو العظمى) . وذلك للأسباب التالية :

أولاً : لأن (مرو العظمى) هي المشهورة دون الأخرى .

ثانياً : إذا أطلق اسم (مرو) فالمراد بها (مرو العظمى) .

ثالثاً : إن (مرو) الأخرى إذا أطلق اسمها تقييد بقولهم : (مرو الروذ) (٦) ، و(مرو العليا) ، و(مرو الصغرى) ، و(مرو الشط) (٧) ، وذلك لتميز عن (مرو العظمى) .

رابعاً : اشتهرت (مرو العظمى) بالعلم ، فقد خرج منها خلق كثير من أهل الفضل والعلم ، بخلاف (مرو الروذ) .

(١) الوافي ق ٢٠٦ .

(٢) ينظر : الدليل الشافي على المنهل الصافي ٢٧٥/١ .

(٣) معجم البلدان ٣٣٢/٥ .

(٤) بلدان الخلافة الشرقية ص : ٤٨٢ - ٤٨٤ .

(٥) معجم البلدان ٣٣٢/٨ .

(٦) الروذ بالفارسية : النهر ، فكأنها مرو النهر ، لأنها تقع على نهر (مرغاب) ، وهي اليوم خراب ، وقد ظلت على خرابها منذ غزو تيمور لها .

ينظر : معجم البلدان ٣٣٢/٨ ، وبلدان الخلافة الشرقية ص : ٤٤٧ .

(٧) بلدان الخلافة الشرقية ص : ٤٤٧ .

وبما أن السعفاني قد تلمذ على أحد شيوخه بمرو^(١) فمن الجائز أن يكون قد ارتحل إلى (صاغان) ، ثم اشتهر بها ونسب إليها .

والذي يبدو لي أنه كان قد اشتهر بالعلم ، وبرع في الفقه ، روایة ودرایة عند ارتحاله إلى (صاغان) ، وهو ما كان مشهوراً به عند توجهه إلى البلدان المختلفة والأمصار الشاسعة، وفي أسفاره البعيدة ، على ماذكر عن نفسه^(٢) .

رابعا : الحنفي (٣) :

وهي نسبة إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفى سنة (١٥٠هـ). وقد عُد السعفاني من مشاهير علماء الحنفية في زمانه ، إذ ذاع أمره في عواصم الشرق الإسلامي^٤ ، وأخذ الناس يتطلّعون إلى لقائه ، ويكتبون إليه حتى ينتفعوا بعلمه^(٤) ، وبمؤلفاته في فروع الحنفية وغيرها .

فقد كانت له روایة ودرایة في الأصول والفرع في الفقه الحنفي^(٥) .

(١) ينظر: مخطوطة (الموصل في شرح المفصل) ، للسعفاني ج ١ ق ٤٧ كتب ،

بحوزتي منه صورة ميكروفيلم مصورة عن مكتبة شهيد على برقم : (٢٤٨٤) نحو.

(٢) ينظر: مخطوطة (الكافي شرح أصول البزدوي) ، للسعفاني ج ١ ق ٢ كتب ، بحوزتي منه صورة ميكروفيلم ، مصورة عن مكتبة كوبيريلي برقم : (٥٢٠) ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٣) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، الدرر الكامنة ١٤٧/٢ ، والدليل الشافعي

٢٧٥/١ ، والبغية ٥٣٧/١ ، والكشف ١١٢/١ و ٤٠٣ و ٤٨٤ و ٢٠٣١/٢ ، والهدية

٣١٤/١ ، والاعلام ٢٤٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٨/٤ .

(٤) ينظر : الدرر الكامنة ١٤٧/٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٥) ينظر : شرح العناية على الهدية ، لأكمل الدين البابرتبي ج ١ ص : ٥ و ٦ مطبوع بهامش (فتح القدير) لابن الهمام .

هذا بالإضافة إلى تأكيل مفيدة، منها في أصول الفقه الحنفي: (الواقي في شرح منتخب الإحسان الكثيري)، وفي أصول الدين، (التسديد في شرح التمهيد)، وسيأتي التعريف بكل منها في أثناء ذكر آثاره.

مولدः :

لا أكاد أعرف شيئاً يذكر عن تاريخ ميلاد السُّفناقي، ولا عن مكان ولادته، فقد صمتت جميع المصادر والمراجع التي اطلعت عليها عن ذكر أية معلومة أو إشارة تعيننا على تلمس تاريخ مكان ميلاده أو أحدهما، شأنه في ذلك شأن الكثير من العلماء الذين لا نكاد نعرف شيئاً ذا بال عن تاريخ أو مكان ميلادهم.

فنحن لا نعلم أولاً في (سُفناق) ألم في غيرها، ومعلوم أن النسبة إلى مدينة أو بلدة لا تعنى بالضرورة أن المنسوب إليها قد ولد بها، لأنه من الجائز أن يولد في مدينة، ثم يرتحل إلى أخرى، فيشتهر بها، وينسب إليها. وهذا يعني أن نسبة السُّفناقي إلى (سُفناق) لاتفيينا كثيراً في تحديد مكان وتاريخ ميلاده، مالم نعثر على نصٍ يُحدِّدُ التاريخ ويعين المكان، وهو ما يفتقد حتى الآن.

وغالب ظني أن ولادته كانت في إقليم خوارزم، لأن (سُفناق) وماحولها من المدن والبلدان المجاورة أمثال (جَند) و(فاراب) وغيرهما قد دمرها المغول، ونهبوا، وشردوا من لم يقتل من أهلها، منذ بداية القرن السابع الهجري^(١)، وهو ما يحتمل معه أن يقال: إن السُّفناقي لم يكن قد ولد بعد. علماً أن دولة خوارزم كانت تمثل خط الدفاع الأول عن المسلمين ضد الكفار من الترك أولاً، ثم من المغول ثانياً^(٢).

(١) ينظر: معجم البلدان ١٤٧٣ و ٢٥/٨، وال عبر في خبر من غير ، للذهبي ، ٦٤/٥ تحقيق: صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ١٢٨٦هـ - ١٩٦٦م ، وبلدان الخلافة الشرقية ص: ٥٢٤ و ٥٢٨ و ٥٢٩ .

(٢) ينظر: الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ٣٦١/١٢ فما بعدها ، دارصادر - بيروت ١٢٨٦هـ - ١٩٦٦م ، وبلدان الخلافة الشرقية ص: ٥٢٤ ، وتركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ص: ٤٩٥ .

وينظر: تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر ، تأليف: أرمانيوس فامبرى ص: ١٦١ فما بعدها ، ترجمه وعلق عليه: د. أحمد محمود الساداتي ، راجعه وقدم له: د. يحيى الخشاب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية - القاهرة ١٩٦٥م .

وكان من الطبيعي أن ينتقل المسلمون من تلك البلدان المدمرة إلى بلاد الإسلام الآمنة والتي كانت تمثلها - آنذاك - دولة خوارزم .

أضف إلى ذلك أن السّيّغناقي قد تنقل في مدن خوارزم ، وأملأ كتابه (الباقي) فيه (١) .

أسرته :

لقد ختنَت علينا المصادر بمعلوماتها التي تلقى الضوء على أسرة السِّفناقي . وحياته معها، إذ لانعلم شيئاً عن هذا الجانب سوى إشارة نكاد نلمح من خلالها بصيص أمل في الوقوف على صفة من صفات أسرته ، وتمثل هذه الإشارة في قول المرااغي عنه : « ... نشا نجبيا ... » (٢) ، أي : كريما ، والنجابة : مصدر النجبي من الرجال ، وهو الكريم ، ذو الحسب ، إذا خرج خروج أبيه في الكرم (٢) . فقد يكون السِّفناقي من بيت كرم وجود ، وربما كانت أسرته تتصنف بالكرم ، وكان أبوه ذا حسب جواداً كريماً .

وقد يقصد بهذا الوصف ما يتصف به الرجل من حدة الذكاء والفطنة وحضور
البديهة وتؤخذ الذهن على ما سيأتي في رسم صفاتة .
ثم إننا لانعلم عن والده شيئاً يذكر ، لاعن علمه ، ولاعمله ، ولا مكانته ، ولاعن
مладده أو وفاته .

ويبدو أن والده لم يكن من العلماء الذين فرضوا أنفسهم بعلمهم . فاحتلوا في التاريخ مكاناً بارزاً لذلك أغلقته المصادر والمراجع . وسكتت عن أخباره ، وأوصد التاريخ بابه دونه كما هو شأنه في إغفال ذكر آباء كثير من أهل العلم والفضل . وأما من حيث عدد أفراد أسرته وأبناؤه وأثرُ أسرته في تكوينه العلمي والثقافي فلم أستطع الوقوف على ما يفيدهني في بيان ذلك أو جزء منه ؛ لأن المظان التي رجعت إليها قد شحّت دونها .

وعلى ضوء مابيدي من نصوص - حتى الان -
لا أستطيع تصور حياة
الستغناقي مع أسرته تصوراً دقيقاً .

(١) ينظر : الوفي ق ٢٠٧ ، والموصل ج ١ ق ٤٧ ب .

(٢) الفتح المبين ١١٢/٢ .

(٣) اللسان ، لайн منظور ، (نجيب) ١٧٤٨/١ ، دار صادر ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

نشأته وطلبه العلم :

لا يوجد بين يدي من النصوص ما يمكن أن أفصح به عن نشأة السغناقي الأولى بصورة متكاملة ، لعدم ذكر نشأته في كتب التراجم والطبقات .
فليس فيها ما يتتيح للقارئ التعرف على نشأته بالتفصيل ، وإذا كان قد ترجم له كثير من أصحاب كتب الطبقات وكان له ذكر بين الفقهاء وال نحويين فإن الذي ذكره عنه قليل معاد ، يتبع فيه اللاحق السابق ، وينقل فيه بعضهم عن بعض ، فلا نكاد نعرف عن بواكير حياته شيئاً يذكر .
ولو تيسرت بعض النصوص الأخرى فلربما كانت عوناً لي في تحديد معلم نشأته .

وكل ما يمكنني عمله هو استنباط بعض المعلم الخاصة بنشأته من خلال نصوص كتبه التي تمكنت - بفضل الله - من الإطلاع عليها، ومنها قوله - واصفانفسه - : «إذ أولعت مذ نيطت عني التمام ، ونطيت بي العماء باستكشاف معضلاتها (١) ، واستفتح مقلاتها ، (٢) .»

وعلى ضوء هذا النص يمكنني القول - بادئ ذي بدء - : إن السغناقي كان قد تلقى قدرًا من التعليم في مراحل حياته الأولى ، على ما هو عليه حال كثير من العلماء ، إلا أننا نجهل متى كانت بداية تلقيه ؟ وعلى يد من ؟ .

والراجح لدى أنه نشأ كما ينشأ طلبة العلم آنذاك ، بدءاً بحفظ ما تيسر من القرآن الكريم في الكتاتيب أو المساجد على الطريقة التي كانت سائدة في عصره ، ثم الاهتمام بتعلم مبادئ القراءة والكتابة ، وتلقي الدروس الأولية في العلوم العربية والشرعية في بواكير نشأته ،

ثم أصبح له ولعًّ كثيف بطلب العلم ، وإقبال شديد عليه ، فجداً في مفاتحة الكتب ، واجتهد في حضور دروس الشيوخ والأساتذة .

(١) أي : المسائل .

(٢) الوافي ق ٧٢ .

وبعد أن تلقى قدرًا لابأس به من العلم تاقت نفسه إلى الرحلة ، والاستزادة من طلب العلم ، فوافى متابعه الثّرّة بملازمة العلماء ومجالستهم حضراً وسفراً . وكان يعد خدمة شيوخه فوزاً وظفراً ، لما يتلقاه عنهم من أنواع العلوم ، وما يتحصل له من الاستفادة من دروسهم (١) .

ومن أوائل شيوخه الذين أخذ منهم جلال الدين العشر ، الذي يقول عنه: « ... وهو أول [من] (٢) فتح لساني ، وربط جناني ... » (٢) . كما طلب العلم بعد ذلك على عدد من العلماء ، على ما سينذكر في رسم شيوخه .

ومع حرصه الشديد على ملازمة شيوخه ، ومدارسة أصحابه - خاصة البرزين منهم - لم يكن ليقتصر على ماتحصل له من المعارف ، فقد كان صاحب رغبة شديدة في جمع نسخ الشروح ، في أصول الفقه والدين وغيرهما ، حتى يداوم على مدارستها فتتفتق أمامه المسائل ، ويستطيع أن يجني ثمرات جده ، وفوائد صبره ، وقد أشار إلى هذا بقوله : « إني لما انفردت من أستاذتي المتقدنين ، وجذبت من أكياس أصحابي البرزين ، وتجانفت عن كتب شافية لاستقامته الريب ، والظنون ، وكاشفة لما استبهم من المستور والمكnon . توخيت أن أجمع ماعلقت من فوائد شتى ، (٣) . »

وقد كان يرى طلب العلم ضرورة ملحة إلى جانب كونه أمرًا شرعاً خاصة في عصره ، الذي تكاسل فيه كثير من الناس عن تلقي العلم ، ونفروا عن مصاحبة العلماء ، وابتعدوا عن مجالسهم ، فمن ترك العلم واذرى أهله كبر في نظرهم ، ومن آثر العلم على مساواه فقد يعنف ، ويهان ، وربما هجنت أفعاله ، ورددت أقواله (٤) .

(١) ينظر: الوافي ق ١٢٠٦ .

(*) زيادة ليست قيم بها الكلام .

(٢) الوافي ق ٢٠٦ كثب .

(٣) الوافي ق ١٢١ ، وينظر : ق ١٢٠٧ .

(٤) ينظر : التسديد ق ١٢١ و ب بتصرف .

ويكاد أثر تلقيه الفوائد الفقهية والفرائد العلمية يظهر فيما نقله عن شيوخه ، ثم أودعه أول مؤلف له وصل إلينا، وذلك في قوله عنه : « ولو لم يكن فيه (١) إلا مانقلت من الأساتذة الكبار ، وثبتَّ شذورها قرعٌ سمعي من التثار لكتفى كل الكفاية ، وحسب من الهدایة » (٢) .

شيوخه :

لقد كان السُّفناقي - رحمة الله - حريصاً على طلب العلم ، مجدًا في تحصيله ، حيث رحل إلى بلدان متعددة ، وقصد مواطن العلم (٣) ، فالتقى بمنخبة من أشهر علماء عصره ، الذين لهم تمكّن واطلاع في العلوم المتنوعة والمعارف المختلفة ، مما أتاح له الأخذ منها بتصنيب وافر ، وقدر كاف .

ومن الملاحظ أن الغالب على أخذه قد كان عن علماء الفقه ، وأصول الدين ، ومعظمهم وإن اشتهر أنهم فقهاء إلا أن ذلك لا ينفي عنهم أنهم على دراية بعلوم أخرى كاللغة ، والأدب ، وال نحو ، وغيرها ، لأن العالم قد يشتهر بفن دون آخر فينسب إليه دون غيره .

وسوف تجد أمثلة لهذا في ترجمات شيوخه ، التي تمكنت من جمعها ، لأن له كثيراً من الشيوخ والأساتذة ، الذين ثبت له حق الرواية عنهم ، إلا أنه لم يذكرهم جميعاً خشية الإطالة (٤) . ولم أتمكن من العثور على ترجماتهم فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع .

(١) أي : كتابه (الوافي).

(٢) الوافي ق ١٢٠٦

(٣) ينظر : الوافي ق ١٢٠٦ ، والكافـي ج ١ ق ٢ سب .

(٤) ينظر : الوافي ق ٢٠٦ سب .

و من شيوخه :
(*) جلال الدين المعاشر :

وهو أحد شيوخه المغمورين ، الذين جهدت في البحث عن ذكر لهم في كتب الطبقات والترجمات التي بين يدي ، فلم أتمكن من معرفة شيء عنه ، لا عن اسمه ولا كنيته ، أو عن عمره ومكان وتاريخ ميلاده ، أو وفاته .

وكذلك لم أقف على مايفيدني في نشأته وطلبه العلم ، ولا في معرفة شيوخه .
 وما ظفرت به هو لقبه : «جلال الدين المعاشر» ، فقد ذكره السّعنافي ضمن شيوخه الذين أخذ عنهم .

ويبدو أنه أخذ عنه علوم الحديث والآثار النبوية . هذا مايسعد به وصف السّعنافي له حين قال : «الإمام ، الزاهد ، أرأف الناس على عباد الله الآخار ، وأعطفهم عليهم من الآباء البرار ، معدن الأحاديث النبوية ، مجمع الآثار المصطفية»^(١) ، مولانا جلال الدين المعاشر ، (٢) .

(*) حافظ الدين التسفي (٣) : (... - ١٢١٠ هـ / ... - ١٢١٠ م) .

أبو البركات ، حافظ الدين ، عبد الله بن أحمد بن محمود التسفي (٤) .

(١) في (الوافي) : «المصطفوية» ، وما أثبته تجمّع عليه ، لأن الألف إلداكانت خامسة ، وليس قبلها حرف مشتملاً ، فقد أجمعوا على وجوب حذفها عند النسب . ينظر : الكتاب ٣/٢٥٤ ، وشرح الشافعية ٢/٤٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٩١ .

(٢) ترجمته في منتخب المختار ص : ٦٥ ، والجواهر المضية ١/٢٧١-٢٧٢ ، وتأج التراجم ص : ٢٠ ، والفوائد البهية ص : ١٠١-١٠٢ . وأبجد العلوم ٣/١١٩ ، والفتح المبين ٢/١٠٨ .

(٤) وهي نسبة إلى «نَسْف» ، بفتح أوله وثانيه ، ثم فاء ، مدينة كبيرة ، كثيرة الأهل والرساتيق ، بين جيرون وسمرقند ، من بلاد السغد (الصغد) ، فيما وراء النهر ، وهي التي كان يسميها الفرس : (نخشب) . وقيل : هي «نَسِيف» ، بكسر السين ، وفي النسبة تفتح ، وهي المدينة المعروفة اليوم باسم (قرشي) . ينظر : معجم البلدان ٨/٢٨٦ ، والفوائد البهية ص : ١٠١ ، والفتح المبين ٢/١٠٨ .
 الخلافة الشرقية ص : ٥١٢ - ٥١٤ .

كان - رحمة الله - إماماً ، زاهداً ، كاملاً ، عديم النظير في زمانه ، رأساً في الفقه ،
والأصول ، بارعاً في الحديث ومعانيه (١) .

له التصانيف المفيدة في التفسير ، والفقه ، والأصول ، منها « مدارك التنزيل
وحقائق التأويل » ، المعروف بـ« تفسير النسفي » ، وـ« كنز الدقائق » ،
وـ« الواي » ، وشرحه « الكافي » وغيرها من التصانيف النافعة ، المعتبرة عند
العلماء (٢) .

تفقه على شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردري ، وحميد الدين الخرير ،
وبدر الدين خواهر زادة (٣) ، وروى زيادات عن أحمد بن محمد العتابي .
أخذ عنه السغناقي ، وغيره ، وأثنى عليه في خاتمة « الواي » ، وذكر منزلته بين
شيوخه فقال : « وصادفت جماعة رابعة من الفتيان ، وعصبة فائقة على الاقران ،
خصوصاً في هذا الفن الذي نحن فيه ، فإنهم ارتفعوا إلى ما ينتهي ، جثوت بين
أيديهم ، وأثبتت فيه ما بلغني من لديهم ... ومنهم : الإمام ، الزاهد ، حافظ الدين
النسفي رحمة الله ... (٤) .

دخل بغداد سنة (٦٧١هـ) عشر وسبعين ، ووفاته في هذه السنة (٥) ، وقيل :

(١) ينظر : الفوائد البهية ص : ١٠١ ، والفتح المبين ١٠٨/٢ .

(٢) ينظر : الجوادر المضية ٢٧١/١ ، وتاج التراجم ص : ٣٠ ، والفوائد البهية ص :
١٠١ و ١٠٢ ، والفتح المبين ١٠٨/٢ .

(٣) ينظر : الفوائد البهية ص : ١٠١ ، والفتح المبين ١٠٨/٢ .

(٤) الواي ق ٢٠٦ / ب .

(٥) تاج التراجم ص : ٣٠ ، والفوائد البهية ص : ١٠٢ ، والفتح المبين ١٠٨/٢ .

توفي ليلة الجمعة ، في شهر ربيع الأول ، سنة (١٧٠١هـ) إحدى وسبعينات (١) ، ودفن في بلدة «إيدج» ، (٢).

(*) حسام الدين التّيازَوِي (٣).

وهو من شيوخ السّفناقي الذين لم أقف لهم على ترجمات ، غير ما ذكره عنه السّفناقي ، فلم يذكره أصحاب الطبقات ، ولم يُترجم له في كتب التراجم . وهو ملقب بالإمام ، وموصوف بالعالم . النّطس (٤) ، اللوذعي (٥) ، والقرم (٦) ، النبراس ، الأحوذى (٧) . وقد أثنى عليه السّفناقي حين قال : «الإمام ، العالم ، النّطس ، اللوذعي ، والقرم ، النبراس ، الأحوذى . مولانا حسام الدين التّيازَوِي رحمة الله» (٨) .

(١) الجوادر المضية ٢٧١/١ . وقيل : «بعد ١٧١٠هـ» . الفوائد البهية ص : ١٠٢ .

(٢) «إيدج» ، بكسر المهمزة ، وسكون الياء ، وفتح الذال ، من قرى سمرقند ، وهي التي ولد بها صاحب الترجمة ، وتوجد «إيدج» ، أخرى من أعمال أصبهان ، ويقال لها – أيضاً : «مال الأمر» . معجم البلدان ٢٨٥/١ و ٢٨٦ . وبلدان الخلافة الشرقية ص : ٢٨٠ .

(٣) وهي نسبة إلى «رنیازی» بكسر النون ، وبعد الالف زاي مفتوحة ، قرية بين «کش» ، و«نسف» ، ينسب إليها (رنیازکی) ، وربما قيل : (رنیازه) ، وربما ينسب (رنیازوی) . معجم البلدان ٢٥٤/٨ .

(٤) النّطس : العالم بالأمور ، مدّق النظر فيها ، والحادق بالطبع وغيره . ينظر: الصاحح (نطس) ٩٨٢/٣ ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م ، واللسان (نطس) ٢٢٢/٦ .

(٥) اللّوذعِي : الحديد الفؤاد واللسان الحاذق الظريف، كأنه يلذع من ذكائه : الصاحح (لذع) ١٢٧٨/٢ ، واللسان (لذع) ٣١٧/٨ . وفي المصباح المنير (لذع) ص : ٢١١ : «لذع برأيه وذكائه: أسرع إلى الفهم والصواب» ، مكتبة لبنان ١٩٨٧م .

(٦) القرْمُ : الفحل الذي يترك من الركوب والعمل، ويودع للفحولة . لا يُحمل عليه ولا يُذلل ، ومنه قيل للسيد: (قرْم) تشبيهاً بذلك . الصاحح (قرم) ٢٠٠٩/٥ ، واللسان (قرم) ٤٧٣/١٢ .

(٧) الأحوذى : الخفيف في الشئ لحذقه . الصاحح (حوذ) ٥٦٣/٢ .

(٨) الوافي ق ٢٠٦/ب .

ولعل السعفاني أخذ عنه الفقه والأصول ، لانه ذكره في كتابه (الوافي شرح منتخب الإحسان) في أصول الفقه ، عقب قوله : « وصادفت جماعة رابعة من الفتىـان ، وعصبة فائقة على الاقرـان خصوصا في هذا الفن الذي نحن فيه ... » (١) .

(*) حافظ الدين البخاري (٢) : (٦١٥ - ٦٩٢ هـ / ١٢١٨ - ١٢٩٢ م)

أبو الفضل ، حافظ الدين الكبير ، محمد بن محمد بن نصر البخاري (٣) . كانت ولادته سنة (٦١٥ هـ) بيـخارـي ، وكان شيخاً كـبـيرـاً ، حافظاً ، ثـقـة ، متـقـناً ، مـحـقـقاً ، مشـتـهـراً بـالـرـوـاـيـة ، وجـوـدـةـ السـمـاع ، ولهـ فـيهـ سـنـدـ عـالـ ، حيثـ سـمـعـ منـ المـحـبـوبـيـ المـتـوـفـيـ سنـةـ (٦٢٠ هـ) ، وكانـ يـوـمـ مـاتـ المـحـبـوبـيـ ابنـ خـمـسـ عـشـرـةـ سنـةـ . كماـ تـفـقـهـ عـلـىـ شـمـسـ الـائـمـةـ مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ السـتـارـ الـكـرـدـرـيـ (٤) .

وتـلـمـذـعـلـيـهـ كـثـيـرـ منـ طـلـابـ الـعـلـمـ ، مـنـهـمـ: أـحـمـدـ بـنـ أـسـعـدـ الـخـرـيـفـعـنـيـ ، وـعـبـدـ العـزـيزـ اـبـنـ أـحـمـدـ الـبـخـارـيـ ، وـمـحـمـودـ بـنـ مـحـمـدـ الـبـخـارـيـ ، وـشـمـسـ الـدـيـنـ مـحـمـودـ الـكـلـبـاـنـيـ الـفـرـضـيـ ، وـأـبـوـ الـعـلـاءـ الـبـخـارـيـ (٥) ، وـتـلـمـذـ عـلـيـهـ السـعـفـانـيـ ، حيثـ أـخـذـ عـنـهـ مـنـ الـعـلـومـ الـمـخـلـفـةـ ، فـيـ التـفـسـيرـ . وـالـفـقـهـ وـعـلـمـ الـأـصـولـ وـالـنـحـوـ وـغـيـرـهـ (٦) . وـصـفـهـ الـقـارـيـ بـقـوـلـهـ : « كـانـ إـمامـاـ ، عـالـلـاـ ، رـبـانـيـاـ ، زـاهـداـ ، عـابـداـ ، فـقـيـهاـ ، مـدـرـساـ ، فـاضـلاـ ، كـامـلاـ ، مـحـدـثـاـ ، مـفـسـراـ ، مـدـقـقاـ ، جـامـعاـ لـأـنـوـاعـ الـعـلـومـ » (٧) . وـأـثـنـىـ عـلـيـهـ السـعـفـانـيـ ، فـقـالـ : « الـإـمـامـ ، الـعـالـمـ ، الـرـبـانـيـ ، الـعـاـمـلـ ، الـصـمـدـانـيـ ، السـالـكـ ، النـاسـكـ ، مـوـلـانـاـ حـافـظـ الدـيـنـ ، مـحـمـدـ بـنـ نـصـرـ الـبـخـارـيـ » (٨) .

(١) الوافي ق ٢٠٦ ب .

(٢) تـرـجـمـتـهـ فـيـ الـفـوـائـدـ الـبـهـيـةـ صـ: ١٩٩ـ . وـالـواـفيـ قـ: ١٢٠٦ـ بـ وـ ١٢٠٧ـ ، وـيـنـظـرـ: الـمـوـصـلـ جـ1ـ قـ ٢١ـ . وـسـمـاهـ الزـبـيـديـ : اـبـنـ حـافـظـ الدـيـنـ مـحـمـدـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ نـصـرـ الـنـسـفـيـ ، بـإـضـافـةـ (ابـنـ) إـلـىـ لـقـبـهـ ، وـتـحـرـيفـ نـسـبـهـ مـنـ الـبـخـارـيـ إـلـىـ الـنـسـفـيـ . التـاجـ (سـفـنـقـ) ٦ ٠٢٨١ـ .

(٣) يـنـظـرـ مـاـسـبـقـ فـيـ بـيـانـ هـذـهـ النـسـبـةـ صـ: ١٠ـ .

(٤) يـنـظـرـ : الـفـوـائـدـ الـبـهـيـةـ صـ: ١٩٩ـ .

(٥) الـفـوـائـدـ الـبـهـيـةـ صـ: ١٩٩ـ .

(٦) يـنـظـرـ : الواـفيـ قـ: ٤٠ـ بـ ، ٥٢ـ بـ ، ٧٤ـ بـ ، ٨٠ـ بـ ، ١٧٥ـ بـ ، والـكـافـيـ جـ1ـ قـ ١٩ـ ، ٢١ـ ، ١٥٦ـ بـ ، الـمـوـصـلـ جـ1ـ قـ ٢٢ـ ، ٤٧ـ بـ ، ٨٩ـ ، ١٤١ـ .

(٧) الـفـوـائـدـ الـبـهـيـةـ صـ: ١٩٩ـ .

(٨) الـمـوـصـلـ جـ1ـ قـ ٢١ـ .

وهو المعنى بآقوال السّعفناقي : « قال شيخي رحمة الله ، (١) ، أو : « وجدت بخط شيخي رحمة الله ، (٢) ، أو : « كان شيخي رحمة الله ، (٣) ، أو : « مال إليه شيخي » (٤) ، أو : « قال الشيخ رحمة الله ، (٥) ، أو قوله : « هكذا ذكر المسألة شيخي» (٦) .

لأنه ذكر في مصنفه (النهاية) أنه متى ما ذكر لفظ الشيخ فالمراد به شيخه حافظ الدين البخاري (٧) .

وهو الذي قام السّعفناقي بخدمته في أثناء طلبه العلم بين يديه ، إذ يقول : « فإنني لما ظفرت بخدمة الإمام ، العالم ... الرباني ، البارع ، الورع ، الصمداني ، أستاذ العلماء ، تقية الكباء ، المتفرد بإحياء سير السلف ، المتوحد على وجه الغبراء بأنه خير الخلف ، مولانا حافظ الدين البخاري ، شكر الله مساعديه ، وزاد معاليه ، قفوته أثره أينما ابتعث ، والتقى فوائده كلما نفث ، وهو أيضاً - رحمة الله - أكرم مثواي ، ومكنتني في الخلة ، ورباني تربية الوالد للولد » (٨) .
تُوفى - رحمة الله - ببخارى ، في النصف الثاني من شعبان سنة (٦٩٢هـ) ، ودُفن بكلاباذ (٩) .

(١) الوافي ق ١٧٥ / سب ، وينظر : ما يأتي ص ٣٠٠ ، وينظر: الموصى ج ١ ق ٤٧ / سب .

(٢) الوافي ق ١٧٤ / سب .

(٣) الوافي ق ٤٠ / سب ، وينظر: الكافي ج ١ ق ٧٩ .

(٤) الوافي ق ٢٥ / سب .

(٥) الوافي ق ٥٢ / سب .

(٦) الوافي ق ٨٠ / سب .

(٧) ينظر : الجوادر المضية ٢١٣/١ ، والطبقات السننية ١٥١/٢ .

(٨) الوافي ق ١٢٠٦ .

(٩) الفوائد البهية ص : ١٩٩ .

(*) فخر الدين الم AIMURGI (١) :

فخر الدين ، محمد (٢) بن محمد بن إلياس الم AIMURGI (٣) .
كان شيئاً ، كاملاً ، زاهداً ، متقناً ، محققًا ، تفقه على شمس الاتمة الگردري ،
وعلى حسام الدين الإ خسيكثي (٤) .

اشتهر بروايته لكتاب شيخه الإ خسيكثي في أصول الفقه ، ونشر مصنفاته بين
الأنام .
كما كان بارعاً مشهوداً له بتحقيق مسائل أصول الفقه (٥) .

(١) ترجمته في الواقي ق ١٠٨ / ب ، و ١٠٩ / ب ، و (غاية التحقيق شرح منتخب
الإ خسيكثي) ، لعلاء الدين البخاري ق ٢ / ب ، ميكروفيلم رقم : (٢٣٦) أصول فقه في
المكتبة المركزية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، و (كشف الأسرار) ، لعلاء الدين
البخاري ٢/١ ، دار الكتاب العربي - بيروت ١٢٩٤هـ - ١٩٧٤م ، والفوائد البهية ص :
١٨٦ .

(٢) في الواقي : « أحمد بن محمد بن إلياس الم AIMURGI » . ق ١٠٨ / ب .

(٢) وهي نسبة إلى « م AIMURGI » ، بفتح الياء ، وضم الميم ، بعدها راء ساكنة ، بعدها
غين معجمة ، تطلق على ثلاثة أماكن :

« م AIMURGI » من قرى (بخاري) على طريق (نصف) ، و(م AIMURGI)
- أيضاً من قرى سمرقند ، بالقرب منها ، يتصل عملها بعمل (الدرغم) ، و(م AIMURGI)
- أيضاً بلد على طريق جيحون ، وكان به جماعة من الفضلاء . معجم البلدان
٣٧٧ . وفي الفوائد البهية ص : ١٨٦ نسبته إلى (م AIMURGI) الأولى ، القرية الكبيرة
على طريق بخاري .

(٤) ينظر : مخطوط (غاية التحقيق) ق ٣ / ب ، والفوائد البهية ص : ١٨٦ .

(٥) ينظر : الواقي ق ٦٢٠ / ب .

وهو أحد شيوخ المدرسة الملكية العباسية بـ « سرخس » (١) .

أخذ عنه في هذه المدرسة : علاء الدين البخاري ، وغيره (٢) ، كما أخذ عنه السّعْناتي أصول الفقه والدين ، ثم لازمه ، وطالت مصاحبته له ، وقد نعته بقوله : « الإمام ، الزاهد ، البارع ، الورع ، المقدم في حلبة سباق التدقير ، ومضمّن تحقيق ... في الأصول الملاية » ، وهو الذي شد عضدي ، وأزّر إزارني ... والخصوص بمصاحبة صاحب المختصر ، وروايته ، وتبليغ فقهه ، ودرايته ، مولانا وسيدنا فخر الدين المأمورغي ، تغمده الله بالرحمة والرضوان ، وأسكنه فرادس الجنان ، (٣) .

كما وصفه بقوله : « الإمام ، الزاهد ، المتقن ، المحقق ، الماهر ، الموفق ، المدقق ، دراك شوارد الدلالات الشرعية ، ولاج مضايق العويصات الفقهية » ، مولانا فخر الدين : أحمد بن محمد بن إلياس المأمورغي ، تغمده الله بالرحمة والرضوان ، (٤) .

وقال عنه عبد العزيز بن أحمد البخاري : « عمي ، وشيفي ، وسيدي ، وسندي ، ومولي ، وهو الإمام ، الكبير ، المعلم ، والهمام ، النحير ، المكرم ... فخر الملة والدين ، علاء الإسلام والمسلمين ، محمد بن محمد بن إلياس المأمورغي ، تغمده الله بالرحمة والرضوان ، وأسكنه أعلى منازل الجنان » ، (٥) .

(١) ينظر : كشف الأسرار ٢/١ ، و (سرخس) : بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح الخاء المعجمة، وأخره سين مهملة ، ويقال : (سرخس) بالتحريك ، والأول أكثر ، مدينة بين (نيسابور) و (مرغ) . معجم البلدان ٦٥/٥ . وبلدان الخلافة الشرقية ص : ٤٢٧ – ٤٢٨ .

(٢) ينظر : الوافي ق ١٠٨ ، وغاية التحقيق ق ٢٩ ، وكشف الأسرار ٢/١ .
الفوائد البهية ص : ١٨٦ ، والفتح المبين ١٣٧٢ .

(٣) الوافي ق ١٢٠٦ ، ب .

(٤) الوافي ق ١٠٨ ، ب .

(٥) غاية التحقيق ق ٢٩ .

(*) شمس الدين العضد الكندي (١) :

لم أثر له على ترجمة فيما بين يدي من المصادر والمراجع ، ولم أتمكن من معرفة اسمه ، ولاكتيته ، فقد توقفت المظان عن ذكرهما ، وشحّت المعلومات حول نشاته وطلبه العلم، وحول شيوخه ، ومكان وتاريخ ميلاده ووفاته ، أو حياته العلمية . وكل ما استطعت الوقوف عليه هو إشارة إليه ذكرها السعفاني في أثناء تعريفه ببعض شيوخه . والثناء عليهم ، مع بيان فضلهم وتقديرهم في العلم . والظاهر لي أن السعفاني أخذ عنه أصول الفقه والدين ، هذا ما يبدو في قوله : « الإمام ، الزاهد ، المحقق ، والهمام ، المدقق ، المشهود له باليد البيضاء في الأصول والجنة ... في المعقول » ، مولانا شمس الدين العضد الكندي رحمه الله ، (٢) .

(*) جمال الدين :

وهو أحد شيوخ السعفاني الذين ذكرهم في خاتمة (الوافي) ، ولا أعلم عن حياته وسماته شيئاً ، ولم أقف له على ترجمة . إلا أنه منعوت بالفصاحة ، وقوة الجبة ، وأنه كان كريماً ، ذا منزلة رفيعة بين علماء عصره . قال عنه السعفاني : « السيد ، الإمام ، افتخار آل السيادة ، رئيس أهل السعادة في الجامعين ، مفتى الخافقين ، ذو الفصاحة الباهرة ، والحجج الظاهرة ، أحسن

(١) ذكر في الوافي ق ٢٠٦ / ٢٧٩ ، والكافい ج ١ ق ١٧٩ :

(٢) الوافي ق ٢٠٦ / ٢٧٩ ، وينظر الكافي ج ١ ق ١٧٩ .

الناس خلقاً ، وأكرمهم خلقاً ، مولانا السيد ، الإمام ، جمال الدين ، المعروف بختن (١) مولانا حميد الدين رحمهم الله ، (٢) .

(*) ركن الدين الإفشنجي :

لم أقف له على ترجمة فيما أعلم ، وهو من شيوخ السّعْناتي ، الذين نص على أحدهم عنهم ، وقد قال فيه : « الإمام ، العالم ، الشهيد ، المحقق ، الكامل ، الرشيد ، دقيق النظر ، مفتى البشر ، الفائق في علم الفروع ، الجامع بين المسموع والمعقول ، له لسان تبهر السيف ذلاقته ، وبيان تسحر العقول رشاقته ، مولانا ركن الدين الإفشنجي ، رحمة الله ، (٣) .

وقد عُرف بنسبة الإفشنجي اثنان :

الأول : أحمد بن محمد بن داود الإفشنجي (٤) .

والثاني : أخوه محمود بن محمد بن داود ، أبو المحامد ، الإفشنجي ، الولائي البخاري (٥) .

ويترجح لدى أنه الأخير منها ، لأنَّه :

أولاً : قد جاء اسمه منتهياً بنسبة الإفشنجي ، كما هو في نص السّعْناتي المذكور.

ثانياً : ولد الإفشنجي وعاش في بخارى ، والسّعْناتي قد نسب إليها

(١) الختن : بالتحريك : كلّ مكان من رقبك المرأة ، مثل الأب ، والأخ ، وهم الاختان ، هكذا عن العرب ، وأما عند العامة فختن الرجل : زوج ابنته . الصحاح (ختن) ٢١٠٧/٥ .

(٢) الواقي ق ٢٠٦ سب .

(٣) الواقي ق ٢٠٦ سب .

(٤) في الواقي ق ٢٠٦ سب والجواهر المضية ١٠٠/١ : (الإفشنجي) بالسين المهملة ، والمثبت من النسخة الثانية من مخطوطه الواقي ق ١٤٠ ، والطبقات السنوية ٤٧/٢ .

(٥) تاج التراجم ص : ٧٢ .

كما بيّنت ، وأخذ عن بعض علمائها ، ولا يُستبعد أن يكون قد أخذ عن محمود ابن محمد الإفشنجي ، وغيره .

ثالثاً : ذكر عن الإفشنجي أنه كان عارفاً بالمذهب . ونعته السّغناقي بقوله : « الفائق في علم الفروع » (١) .

رابعاً : استشهد الشيخ محمود بن محمد بن داود الإفشنجي في وقعة التتار ببخارى سنة (٦٧١هـ) ، وهو موافق لما وصفه به السّغناقي بقوله : « الشهيد ، المحقق » (٢) .

فيكون محمود بن محمد بن داود الإفشنجي شيخ السّغناقي ، على ماترجح لدى .

وقد ولد أبو المحامد ، محمود بن محمد بن داود الإفشنجي ، اللؤلؤي ، البخاري ، سنة (٦٢٧هـ) ببخارى ، وتفقه هو وأخوه عبد الله على الإمام ، أبي عبد الله محمد ابن أحمد بن عبد المجيد القرئاني (٣) .

وكان الإفشنجي إماماً ، فاضلاً ، شجاعاً ، عارفاً بالمذهب ، والتفسير ، صنف شرحاً على (منظومة) الإمام النسفي ، وسماه (الحقائق) .

استشهد في وقعة التتار ببخارى سنة (٦٧١هـ) (٤) .

فهؤلاء هم نخبة من العلماء الذين أخذ عنهم السّغناقي ، كما أخذ عن غيرهم (٥) .

(١) الوافي ق ٢٠٦/ب .

(٢) الوافي ق ٢٠٦/ب .

(٣) ينظر : الجواهر المضية ١/١٠٠، وتاج الترجم ص : ٧٢ .

(٤) تاج الترجم ص : ٧٢ .

(٥) ينظر : الوافي ق ٢٠٦/ب .

ومن الملاحظ أن كتب الطبقات والترجمات لم تذكر له سوى شيخيه اللذين تلمندوه عليهما^(١) ، ولازمهما ، وهما الشيخان - المشار إليهما في مصنفاته : « النهاية »^(٢) ، و « الكافي »^(٣) ، و « الواقي »^(٤) - حافظ الدين البخاري ، وفخر الدين المaimري . إلا أن السيوطي زاد على ذلك شيئا آخر له حيث قال : « أخذ عن عبد الجليل بن عبد الكريم »^(٥) ، وتبعه صاحبها « الطبقات السننية »^(٦) ، و « روضات الجنات »^(٧) ، فنقول قوله هذا .

وقد استبعدت أن يكون عبد الجليل بن عبد الكريم شيخا للسقناقي ، لأنه لم ينص على أخذته عنه ، ولم يذكره في عداد شيوخه ، ولم يشر إلى تلمذته عليه . وقوى هذا الاستبعاد بل أكدته قول السيوطي وتقى الدين الداري : إنه « صاحب الهدایة »^(٨) .

وهو قول مجانب للصواب : لأن صاحب « الهدایة » ، هو علي بن أبي بكر ابن عبد الجليل الفرغاني^(٩) ، المرغيناني^(١٠) ، ولم أجده في نسبة كتاب (الهدایة)

(١) ينظر: الجوهر المضيء ٢١٢/١ - ٢١٤ ، وتأج الترجم ص: ٢٥ ، ومفتاح السعادة ٢٦٦/٢ ، والطبقات السننية ١٥١-١٥٠/٣ ، والفوائد البهية ص: ٦٢ .

(٢) ينظر: الجوهر المضيء ٢١٢/١ ، والطبقات السننية ١٥١/٣ .

(٣) ج ١ ق ٧٢ .

(٤) ق ٢٠٦ / ١ ، ب .

(٥) البغية ٥٢٧/١ ، ولم أقف على ترجمة له .

(٦) ١٥٠/٣ .

(٧) ١٥٧/٣ .

(٨) ينظر: البغية ٥٢٧/١ ، والطبقات السننية ١٥٠/٣ وكذلك : معجم المؤلفين ٢٨/٤ .

(٩) (فرغانة) : بالفتح ثم السكون وعين معجمة وبعد الألف نون ، مدينة وكورة واسعة فيما وراء النهر، متاخمة لبلاد تركستان . معجم البلدان ٣٦٤/٦ .

(١٠) وهي نسبة إلى (مرغينان) بالفتح ، ثم سكون ، وغين معجمة مكسورة ، والياء ساكنة ، ونون ، وأخره نون أخرى : بلدة بما وراء النهر ، تقع جنوب نهر سيحون ، في كورة (نسيا) ، أو (نسائية) السفلى ، من أشهر البلاد من نواحي فرغانة، خرج منها جماعة من الفضلاء ، وهي (مرغيلان) الحديثة . معجم البلدان ٢٧/٨ ، وبلدان الخلافة الشرقية ص: ٥٢٢ .

إليه خلافاً^(١) ، كما أنتي لم أعثر على من نسبه إلى عبد الجليل بن عبد الكريم ،
وعليه فإنه يبعد عندي أن يكون شيخاً للسّفناقي .

ومن المستغرب أن صاحب « كشف الظنون » ينص على أن السّفناقي تلميذ
لصاحب « الهدایة » ، على بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ، حيث قال :
« الهدایة : في الفروع ، لشيخ الإسلام ، برهان الدين ، على بن أبي بكر المرغيناني ،
الحنفي ، المتوفى سنة (٥٩٢ هـ) ... وقد اعنى به الفقهاء قديماً وحديثاً ، فشرحه
تلميذه ، الإمام ، حسام الدين ، حسين بن على الصفناقي ، الحنفي المتوفى سنة
٦٧١ هـ ، (٢) .

وهذا قول غير دقيق منه ، مع ما فيه من الوهم ، لأن صاحب (الكشف) نفسه
قد أورد ذكر السنة التي تُوفي فيها صاحب (الهدایة) ، وهي سنة (٥٩٢ هـ) ثلاثة
وتسعين وخمسمائة ، كما أثبت أيضاً السنة التي تُوفي فيها السّفناقي ، وهي سنة
(٦٧١ هـ) عشر وبعمائة ، ومعنى ذلك أن بين وفاة صاحب (الهدایة) وبين
وفاة السّفناقي (١١٧) سبع عشرة ومائة سنة .

على أنه يفترض أن السّفناقي تلمذ عليه وعمره على أقل تقدير خمس عشرة سنة .
والراجح المعلوم أنه ليس بتلميذ لصاحب (الهدایة) ، لاته قد ثبت أن صاحب
(الهدایة) أخذ عنه شمس الأئمة الكردري ، وعنده أخذ كل من حافظ الدين
البخاري ، وفخر الدين المaimرغي ، وحافظ الدين النسفي ، وثلاثتهم من شيوخ
السّفناقي ، الذين نص على تلمذته عليهم ، وأخذه منهم في أكثر من موضع (٣) .

(١) يُنظر : الجوادر المضية ٢١٢/١ ، وفتح السعادة ٢٦٧/٢ ، والكشف ٢٠٢١/٢ ، ٢٠٢٢ ، والفوائد البهية ص: ١٤١ ، والهدایة ٧٠٢/١ .

(٢) الكشف ٢٠٢١ / ٢ - ٢٠٢٢ ، وينظر : معجم المؤلفين ٤ / ٢٨ .

(٣) يُنظر : الواقي ق ١٢ / ب و ٢٠٦ / ١ و ب ، والطبقات السننية ١٥١/٢ .

تلا ميذه :

كان من الطبيعي أن يكون للسّعفناقي كثير من التلاميذ ، كيف لا ؟! وهو العالم المشهور ، الذي كان محل انتظار العلماء قبل طلبة العلم .

فقد أقام في خوارزم مدرسا ، حيث أملأ كتابه (الواقي) هناك (١) ، وقدم ببغداد فدرس بمشهد أبي حنيفة ، وانتفع بعلمه الطلاب (٢) ، ودخل دمشق بصحبة جماعة من الفضلاء ، ثم انتقل إلى (مرو) . وبعد وفاته تفرق أصحابه في البلدان (٣) .

وقد وقع لي من أسماء تلاميذه مايلي :

* قوام الدين الكاكي (٤) : (... - ٧٤٩ هـ / ... - ١٢٤٨ م)

قام الدين ، محمد بن محمد بن أحمد **الخجندى** (٥) . السنجاري ، الكاكي ، الفقيه ، الحنفي ، الأصولي ، أخذ الفقه عن علاء الدين البخاري ، كما أخذ عن حسام الدين السّعفناقي (٦) ، ومن تلاميذه أكمل الدين **البابري** . مصنف (العناية في شرح الهدایة) (٧) قدم القاهرة ، وسكنها ، فأقام بجامع (ماردين) ، يفتى ويدرس (٨) ، فانتفع به الناس ، وخاصة طلبة العلم ، ثم اتجه إلى التأليف والتصنيف (٩) .

(١) ينظر : الواقي ق ٢٠٧ ، والموصل ج ١ ق ٢ ، ب .

(٢) ينظر : الفتح المبين ١١٢/٢ .

(٣) ينظر : منتخب المختار ص ٥٠ ، والطبقات السنوية ١٥١/٣ .

(٤) ترجمته في : الكشف ١٨٢٤/٢ ، والفوائد البهية ص ١٨٦ ، والكتبخانة ٣٧٧ ، والأعلام ٣٧٧ .

(٥) وهي نسبة إلى (**خجنة**) بضم أوله ، وفتح ثانية ، ونون ثالثة دال مهملة ، وهي بلدة مشهورة بمناوراء النهر ، على شاطئ سيحون ، وهي مدينة نزهة . معجم البلدان ٤٠٢/٣ .

(٦) ينظر : الفوائد البهية ص ٦٦ و ١٨٦ ، والفتح المبين ١١٢/٢ و ١٥٧ .

(٧) ينظر : العناية في شرح الهدایة بهامش فتح القدير ٦١ .

(٨) ينظر : الفوائد البهية ص ١٨٦ ، والفتح المبين ١٥٧/٢ .

(٩) ينظر : الفتح المبين ١٥٧/٢ .

ومن مصنفاته : (معراج الدراء في شرح الهدایة) ، و (عيون الذهب) ، وهو مختصر جمع فيه أقوال الأئمة الاربعة (١) . وأهداه إلى السلطان ، الكامل ، شعبان ابن محمد (٢) .

تُوفى في القاهرة سنة (٧٤٩هـ) تسع وأربعين وسبعيناً (٣) .

(*) جلال الدين الكرلاني (٤) :

السيد ، جلال الدين ، بن شمس الدين ، الخوارزمي (٥) ، الكرلاني ، الفقيه ، الحنفي ، كان عالماً ، فاضلاً ، مفتياً ، تضرب به الأمثال ، وتشد إليه الرحال . تفقّه على حسام الدين السّغناقي ، وعبد العزيز البخاري ، وأخذ عنه ناصر الدين محمد بن شهاب بن يوسف الكردي ، وطاهر بن إسلام بن قاسم الخوارزمي ، الشهير بسعد غَدْبُوش ، وعبد الأول بن برهان الدين (٦) . من تصانيفه : (الكفاية في شرح الهدایة) (٧) ، وهو كتاب مشهور كان متداولاًً بأيدي الناس (٨) . كان من نسلِه العارف بالله ، الشیخ ، أمیر علی بن أمیر حسن (٩) .

(١) ينظر : الفوائد البهية ص : ١٨٦، والفتح المبين ١٥٧/٢ .

(٢) ينظر : الأعلام ٣٧٧ .

(٣) ينظر: الكشف ١٨٢٤/٢ ، والفوائد البهية ص : ١٨٦ ، والفتح المبين ١٥٧/٢ ، والأعلام ٣٧٧ .

(٤) ترجمته في : الفوائد البهية ص : ٥٨ .

(٥) خوارزم : أوله بين الضمة والفتحة ، والالفُ مُسْتَرْقَأٌ مُخْتَلَسٌ ، ليست باللف صحيبة ، هكذا يتلفظون به ... وخوارزم اسم للناحية بحملتها . معجم البلدان ٤٧٤/٢ .

(٦) ينظر : الفوائد البهية ص : ٥٨ و ٨٤ و ١٤٤ و ١٧٢ .

(٧) منه نسخة في مكتبة جامعة الملك عبد العزيز - بجدة ، اطلعْتُ عليها ، وهي ناقصة من آخرها .

(٨) الفوائد البهية ص : ٨٥ .

(٩) ينظر : الشقائق النعمانية ، لطاش كبرى زاده ص : ٢٦١ ، دار الكتاب العربي

(*) جلال الدين الجُجُدواني (١) : (... - ٧٢٠ هـ - ١٢٣٠ م)

جلال الدين ، أحمد بن على بن محمود الججدواني (٢) ، الحنفي ، النحوي .
تلمذ على حسام الدين السّفناقي ، وصنف شرحا على كافية ابن الحاجب ،
نص فيه على أنه تلمذ على حسام الدين السّفناقي ، حين قال : « حدثني شيخي
... الإمام العلامة مولانا حسام الدين السّفناقي » (٣) .
وقال السيوطي : « لم أقف له على ترجمة . إلا أن هذا الشرح مشهور بأيدي
الناس ، لطيف ، ذكر فيه أنه قرأ على الحسام السّفناقي » (٤) .
وقال صاحب (الكشف) عن شرحه : « التقاطه من الشرح يفتح غواضه ، ولا
يتجاوز مفهوم الكتاب بالسؤال والجواب إلا فيما ندر » (٥) .
وقد وَهِمَ الْكَنْوَيُّ ، فقال عن السّفناقي : « أخذ النحو عن الججدواني
وغيره » (٦) .
توفي في حدود سنة (٧٢٠ هـ) ثلاثين وسبعيناً (٧) .

(١) ترجمته في : البغية ١/٢٤٧، ومفتاح السعادة ١/١٨٦، والكشف ٢/١٢٧١، والهدية ١/١٠٧ .

(٢) وهي نسبة إلى (جُجُدان) ، بضم أوله ، وسكون ثانيه ، وضم الدال وأخره
تون ، من قرى بخارى . معجم البلدان ٢٦٦/٦ ، والهدية ١/١٠٧ .

(٣) شرح الكافية ، للججدواني ق ١/١٥٩ ، ميكروفيلم رقم : (٧٨٨) نحو ، في مركز
البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، ومنه
نسخة أخرى برقم : (١٨٥) نحو ، بالمركز نفسه .

(٤) البغية ١/٢٤٧ .

(٥) ١٢٧١/٢ .

(٦) الفوائد البهية ص : ٦٢ .

(٧) الهدية ١/١٠٧ .

(*) ابن الفصيح الهمذاني (١) : ٦٨٠ / ٧٥٥ هـ / ١٢٨١ م - ١٣٥٤

أبو طالب ، فخر الدين ، أحمد بن على بن أحمد ، المعروف بابن الفصيح (٢)
الهمذاني (٢) ، ثم الكوفي ، الحنفي ، الإمام العلامة ، القارئ ، ذو الفنون .

كان فاضلاً متودداً لطيفَ المحاضرة حسن الأخلاق ، جامعاً للعلوم العقلية
والنقلية (٤) ، ماهرًا في حلّ المشكلات والغواص (٥) .
ولد في الكوفة سنة (٦٨٠هـ) ثمانين وستمائة (٦) ، ونشأ بها ، ثم قدم بغداد ،

(١) ترجمته في : منتخب المختار ص : ٣٤ ، والجواهر المضية ١ / ٧٩ ، وغاية النهاية
في طبقات القراء ، لابن الجزري ١ / ٨٤ ، نشر . برجستر اسر ، طبع مكتبة
الخانجي ١٢٥١هـ - ١٩٢٢م ، الدرر ١ / ٢١٧ - ٢١٩ ، وتاج التراجم ص : ١٢ ،
والبغية ١ / ٢٣٩ ، وكشف الظنون ٢ / ١٥١٦ و ١٨٢٥ ، والفوائد البهية ص : ٢٦
والهدية ١ / ١١١ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٣١٨ ، وتاريخ علماء المستنصرية ، لناجي
المعروف ٢ / ٢١ - ٢٢ ، مطبعة العاني بغداد - الطبعة الثانية ١٢٨٤هـ - ١٩٦٥م .

(٢) في منتخب المختار ص : ٣٤ : « المعروف بابن بنت الفصيح » ، وفي المصادر
الآخرى : « ابن الفصيح » ، والظاهر أنه الصواب .

(٣) وهي نسبة إلى (همدان) : بالتحريك والذال معجمة وأخره نون ، معجم
البلدان ٨ / ٤٧١ .

(٤) الدرر ١ / ٢٧١ - ٢١٩ .

(٥) تاج التراجم ص : ١٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢١ - ٢٢ .

(٦) وقيل : سنة (٦٩٩هـ) ، وقيل : سنة (٦٧٩هـ) ، كما قيل : سنة (٦٨٥هـ) . ينظر :
الطبقات السننية ٣٩٧ / ١ - ٣٩٨ ، والفوائد البهية ص : ٢٦ ، وتاريخ علماء
المستنصرية ٢ / ٢١ - ٢٢ .

فأخذ عن حسام الدين السقناقي ، وابن الدواويني ، وابن الصباغ ، وغيرهم (١) .
وتقدم في العربية والقراءات والفرائض وغيرها (٢) .

كان شيخ النحاة ببغداد (٣) ، أقرأ العربية بالمستنصرية ، وانتهت إليه رئاسة
الحنفية (٤) .

درس بمشهد أبي حنيفة ، وشغل التلاميذ بعلمه ، وكان كثير الإحسان إليهم
بنفسه وجاهه وماليه (٥) .

قدم دمشق سنة (٧٤١هـ) ، ودرس بالريحانية ، وأفتى وناظر ، فأكرمه (الطبنيغا)،
نائب الشام ، فكان ذائع الصيت في العراق والشام (٦) .

أخذ عنه ابن المطري ، وابن وهبان الدمشقي ، وغيرهما (٧) .
وكان ناثراً ، ناظماً ، نظم قصيدة في القراءات السبع على وزن (الشاطبية) ،
بغير رموز ، صرخ فيها بأسماء القراء ، كما نظم (الفرائد السراجية) ، و (كنز
الدقائق) ، و (المثار) في أصول الفقه .

وشعره في غاية الحسن ، كما صنف في الفرائض (٨) .
تُوفى سنة (٧٥٥هـ) خمس وخمسين وسبعيناً .

(١) غاية النهاية ١ / ٨٤ ، والدرر ١ / ٢١٨ ، والبغية ١ / ٣٩ .

(٢) الدرر ١ / ٢١٨ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢٢ - ٢٣ .

(٣) منتخب المختار ص : ٣٤ .

(٤) ينظر : الفتح المبين ٢ / ١٦٤ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢٢ - ٢٣ .

(٥) ينظر : الطبقات السننية ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧ .

(٦) الدارس في تاريخ المدارس ، للنعماني ١ / ٥٢٥ - ٥٢٦ تحقيق : جعفر الحسني ،
مطبعة الترقى - دمشق ١٢٧٠هـ - ١٩٥١ م .

(٧) ينظر : منتخب المختار ص : ٣٤ ، والفوائد البهية ص : ٢٦ .

(٨) ينظر : منتخب المختار ص : ٣٤ ، والجواهر المضية ١ / ٧٩ ، وغاية النهاية ١ /
٨٤ ، والدرر ١ / ٢١٨ - ٢١٩ ، والطبقات السننية ١ / ٣٩٦ - ٣٩٨ .

(*) شمس الدين التكستري و (*) نجم الدين التكستري (١) :

من تلاميذ السّفناقي ، الذين أخذوا عنه . ولم أثر لهما على ترجمة فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع . وكل ما وقفت عليه هو إشارة تنسب إلىه رواية كتاب (الهداية) عن السّفناقي (٢) .

ويبدو أنها أخذها عنه علم الأصول ، فقد روي عنه (الهداية) .
تلمذ عليهما الشيخ شرف الدين بن أبي الروح عيسى بن خاص العمر (٣) .

روى العيني كتاب (الهداية) ، فقال : « ثم إنني أروي هذا الكتاب عن . . . الإمامين ، العالمين ، شمس الدين التكستري ، ونجم الدين التكستري ، بحق روایتهما عن الشيخ ، الإمام ، العلامة ، حسام الدين حسين السفناقي (٤) ، عن الشيخ ، العلامة ، محمد بن نصر البخاري (٥) . »

(١) وفي مخطوط البناء رقم : (١٦٢٦) (فقه حنفي) . المحفوظ بقسم المخطوطات ، بالمكتبة المركزية ، جامعة أم القرى - بمكة المكرمة . ورقة ١/٣ : « تاج الدين الكردي ، بدلاً من نجم الدين التكستري » ، ولم أقف له على ترجمة .

(٢) ينظر : البناء في شرح الهداية ١٢/١ .

(٣) البناء في شرح الهداية ١٢، ١١/١ .

(٤) ينظر في تصحيح هذه النسبة : ماسبق ص : ٦ .

(٥) البناء في شرح الهداية ١٢/١ .

(*) شمس الدين الكاشفري (١) :

أبو محمد ، شمس الدين ، عبد الله (٢) بن حجاج بن عمر الكاشفري (٣) .
الفقيه الحنفي .

سمع الحديث بدمشق ، واشتغل بالفقه على العلامة حسام الدين السقناوي ،
وتلمذ عليه ، فكان ضمن جماعة من الفضلاء تصحبه (٤) .

دخل معه الشام ، واتصل بنائب السلطنة ، (سيف الدين تنكر) ، وتقدم
عنه ، وولاه التدريس في المدرسة الشبلية ، بطريق جبل قاسيون (٥) ، بصالحية
دمشق ، عوضا عن شمس الدين الأذرعي سنة (٧١٢هـ) اثننتي عشرة وسبعمائة (٦)،
ثم عزل عنها ، وأعاد بالمدرسة الظاهرية ، بدمشق ، وتصدر بالجامع الأموي (٧) .
قال ابن حجر : « أخذ عنه شيخنا شمس الدين بن سكر بمكة ... » (٨)

(١) ترجمته في : منتخب المختار ص ٥٠ و ٦٦ ، والدورة ٣٦٢ - ٣٦١ / ٢ . والطبقات
السنوية ١٥١ / ٢ ، والتاج (سقنق) ٢٨١ / ٦ .

(٢) وفي التاج : « أبو عبد الله » . (سقنق) ٢٨١ / ٦ .

(٣) وهي نسبة إلى (كاشف) بالتقاء الساكنيين ، والشين معجمة ، والغين أيضا وراء ،
وهي مدينة ، وقرى ورساتيق ، يسافر إليها من سمرقند ، وتلك النواحي ، وهي
في وسط بلاد الترك ، وأهلها مسلمون . معجم البلدان ٢٠٧ / ٧ ، وفي بلدان الخلافة
الشرقية ص ٥٢٠ : « أنها من المدن التي على حدود الصين »، وتقع حاليا في
تركستان الشرقية ، التي استولت عليها الصين ، وسمّتها : (ولاية سنكيا نغ أو
يغور الذاتية) . ينظر : قضية تركستان الشرقية ، تأليف : عيسى يوسف ألب
تكين ، ترجمة : إسماعيل حقي سن كولر ص ١٩٣ فما بعدها ، مؤسسة مكتبة
للطباعة والإعلام ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، ونسبة في (التاج) : « الكاشفري » ،
وهو تحريف . (سقنق) ٢٨١ / ٦ .

(٤) ينظر : منتخب المختار ص ٥٠ .

(٥) منتخب المختار ص ٦٦ .

(٦) ينظر : الدورة ٣٦٠ / ٢ - ٣٦١ .

(٧) ينظر : منتخب المختار ص ٦٦ .

(٨) الدورة ٣٦١ / ٢ .

ولا أعلم أحداً ممن ترجم له يذكر تاريخ ومكان ميلاده .
كما أخذ عن السعفاني كثير من طلاب العلم غير هؤلاء ، ممن لم أستطع الخلف
بتراجماتهم . أو بأخبارهم . إلا فيما تُوْمِئُ إليه بعض النصوص (١) ، أو ضمن
سياق ترجمته (٢) .

صفاته :

من خلال الاطلاع على مانعت به السعفاني من مترجميه ، وعلى ماجاء في بعض
كتبه من عبارات ، وإشارات يمكن تصنيفها تحت مبحث صفاته ، فإنه يكون قد
وُصف بطريقتين مختلفتين :

الطريقة الأولى : هي ما يستخلص من كلامه ، في ثنايا مصنفاته التي تمكنت من
الاطلاع عليها .

والطريقة الثانية : هي وصف المترجمين له .
ووجود هاتين الطريقتين لا يعني أنهما متضادتان لا خلافهما ، بل إن كل
واحدة منهما تضفي على الأخرى زيادة توضيح باستقاء معلومات جديدة منها، لم
يُنْتَجْ بها في الأخرى .

فِيمَا اتصف به السعفاني أَنَّهُ كان شغوفاً بطلب العلم ، مولعاً بالجلوس بين أيدي
شيوخه ومشاهير علماء عصره ، واشتهر بكثرة السمع عنهم .

واسمه يعدد صفات من يستحق أن يكون في مثل منزلته العلمية فيقول : « فَإِن
الْإِقْدَامَ فِي مَثَلِ هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي أَنَا بِصَدِّهِ شَأْوَ بَطِينَ ، وَحَصْنَ حَصِينَ ، لَا
يَفْتَحُهُ إِلَّا مِنْ كَثْرَ جُثُوهُ عَنْدَ مَهْرَةِ هَذِهِ الصِّنْعَةِ مِنْ ذُوِي الْأَبْلَابِ ، وَقَرَعَتْ مَسَامِعُهُ
مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى بِفَوَائِدِ هَذَا الْكِتَابِ ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ ذَا طَبِيعَةَ مُتَجَّةً وَقَرِيبَةً
مُبَهِّجَةً ، وَكَلَّمَا وَقَعَ فِي مُضِيقِ خَرْجٍ فِيهِ وَجْهًا رَائِعًا . وَأَصْلَا فَارِعًا ، لَا مَنْ يَحْازِ
فِيهِ بِالسُّكُوتِ ، وَلَا يَهْتَدِي ، أَوْ مَنْ يَفْرُطُ بِالْكَلَامِ وَيَعْتَدِي ، بَلْ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ

(١) ينظر : الباقي ق ٢٠٧ / ١ ، والموصى ج ١ ق ٢ / ١ و ب ، والكافى ج ١ ق ٢ / ب .

(٢) ينظر : منتخب المختار ص ٥٠ ، والبغية ١ / ٦٧٥ ، والطبقات السنوية ٢ / ١٥١ ،
والفوائد البهية ص ٦٢ .

مستقيم ، تتقبله الأصول ، وترتخيه العقول ، وكان قد لازم آونة من اختص بتخریج مصنفات شیخ الإسلام ، وقد بقی أزمنة باستکشاف معضلاته بين آئمه الانام راجحاً ومرجاً ، وصادراً ومصدراً ، (١) .

وقد كان السعفناقي مشهوراً بالرواية موصوفاً بالدرایة ، حيث روی كثيراً من الكتب ، ومنها : (أصول البَزَدَوِيِّ) (٢) ، و (المفصل) (٣) ، و (الهداية) (٤) .

كما عُرف بحرصه على اقتناء نسخ الكتب والشرح ، فاهتم بجمعها (٥) ، واستنسخ بعض كتبه بخط يده (٦) .

وكان السعفناقي فطناً ، ذكياً ، حاضر البديهة ، سريع الفهم ، حسن التجابة ، وقد لمح فيه شیخه ذلك فعهد إليه بالفتوى وهو شاب (٧) .

(١) الكافي ج ١ ق ٦٢ .

(٢) الكافي ج ١ ق ٦٢ .

(٣) المؤصل ج ١ ق ٦٢ .

(٤) شرح العناية على الهدایة ص : ٦ .

(٥) ينظر : الوافي ق ٦٢٠٧ .

(٦) ينظر : الاعلام ٢٤٧/٢ ، وفهرس مخطوطات كوبيريلي ١/٢٦٠ ، رقم (٥٢٠) فقه ، إعداد : رمضان ششن وزملائه ، مطبعة رنكلر - إستانبول ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول .

(٧) ينظر : الطبقات السننية ١٥٠/٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

وقد وصفه مترجموه بالصفات التي تحلّ بها ، كما أثني عليه كثير من شُرّاج «الهداية» ، منهم أكمل الدين البابرتبي الذي يقول عنه : «الشيخ ، الإمام ، القرم ، الهمام ، جامع الأصل والفرع ، مقرر مباني أحكام الشرع (١) ، حسام الملة والدين السعفناقي ، (٢) .

ونعته تقي الدين التميمي الداري بقوله : «الإمام ، العالم ، العلامة ، القدوة ، الفهامة كان إماماً ، عالماً ، فقيها ، نحوياً ، جديلاً ، (٣) .

وقال عنه ابن تغري بردي : «المحقق الكبير شارح الهداية» ، (٤) .

وجاء في ديباجة (الوافي) ق ٢٧ : «العالم ، العامل ، الفاضل ، الكامل ، منشئ النظر ، مفتى البشر ، ناصب رايات الفروع والأصول ، صاحب آيات المنقول والمعقول ، حسام الملة والدين ، نظام الإسلام والمسلمين ، حسين بن علي بن حجاج ابن على السعفناقي» .

وشهد له الحافظ ابن حجر بالتقدم في العلم (٥) ، ووصفه السيوطي بقوله :

«كان عالماً ، فقيها ، نحوياً ، جديلاً ، (٦) .

كما كانت له شهرة واسعة في البلدان ، وبعده صيته بين الأئم ، وانتفع به خلق كثير من طلبة العلم .

(١) أي : مؤصل القواعد التي تتفرع عليها الأحكام .

(٢) شرح العناية على الهداية ص : ٥ .

(٣) الطبقات السننية ١٥٠/٣ .

(٤) الدليل الشافعي ٢٧٥/١ ، وينظر : الكتبخانة ٢٦٩/٢ .

(٥) ينظر : الدرر الكامنة ١٤٧/٢ .

(٦) البغية ٥٣٧/١ .

قال عنه المراغي : « حسام الدين ، الفقيه ، الحنفي ، الأصولي ، النحوي ، نشا
نجيبا ... حسن النجابة والفطنة » (١) .
هذا وقد مدحه شيخ الإسلام ، قاضي القضاة ، بهاء الدين المنصوري بقصيدة
إثر اطلاعه على كتاب (الوافي في شرح منتخب الإحساني) ، حيث أعجب به ،
فاستحسنـه ، وارتضاه ، ثم أنشأ يقول في حق الشارح :
وافي لحل المشكلات « الوافي »

من جمع مولانا الإمام الوافي
مقدام أهل الفقه سيدنا ومن

ورث الغلوب أمجاد الأسلاف

علامة الإسلام معوان الهدى

ذخر الأئمة مرجع الأشراف

طلق اليدين إذا عراه المحتدى (٢)

سجح (٣) يهش إذا أتاه (٤) العافي

أعني: حسام الدين والدنيا الذي

جسم الشرور كباتر الآسياف

الكامل الفطن السّخيف المرتجى

الفاضل اللّقون الصّفيف الصّافى

الملعى اللوذعي المقتدى

الاحوزي (٥) الاحوزي الكافي» (٦).

(١) الفتح المبين ١١٢/٢ .

(٢) في المخطوطـة : « المحتدى » ، ولعل مأثـبته أنسـب للمـعنى ، يـقال : جـدوـته ،
واجـتـديـته ، واستـجـديـته ، بـمعـنى ، إـذـا طـلـبـتـ جـدواـه ، الصـحـاحـ (جـدـى)
ـ ٦ . ٢٢٩٩ .

(٣) الإسـجـاحـ : حـسـنـ العـفـوـ ، وـالـسـجـيـحةـ : الطـبـيـعـةـ . الصـحـاحـ (سـجـحـ)
ـ ٣٧٢-٣٧٣ .

(٤) لم أتمكن من قـراءـةـ هـذـهـ الـكـلـمـةـ ، فـقـدـ طـمـسـتـ بـعـضـ حـرـوفـهاـ عـلـىـ هـذـاـ النـحـوـ
(أـاءـ) ، ولـعلـ مـأـثـبـتـهـ هوـ الـأـنـسـبـ لـلـمـعـنـىـ .

وـالـهـشـاشـةـ : الـأـرـتـيـاـحـ وـالـخـفـفـةـ لـلـمـعـرـفـ ... وـرـجـلـ هـشـ بشـ ... أـيـ : رـخـقـ لـيـنـ ،
وـيـقـالـ لـلـرـجـلـ إـذـا مـدـحـ : هـوـ هـشـ المـكـسـرـ . أـيـ : سـهـلـ الشـائـنـ فـيـماـ يـطـلـبـ عـنـهـ مـنـ
الـحـوـائـجـ . الصـحـاحـ (هـشـ) ١٠٢٨/٣ .

(٥) الـأـحـوـزـيـ : مـثـلـ الـأـحـوـزـيـ ، وـهـوـ السـائـقـ الـخـفـيفـ . الصـحـاحـ (حـوزـ) ٨٧٥/٣ .

(٦) مـخطـوـطـةـ الـوـاـفيـ قـ ١٤٠ـ ١ـ ٤١ـ وـ ١ـ ٤١ـ ، مـصـورـةـ كـوـبـرـيـلـيـ .

شعره :

هل يصدق مانسب إلى السّفناقي من أنه يقول الشعر ؟ وهل كان شاعرا ؟ ، هذا
ما لم يصرح به أحدٌ من ترجم له ، ولم يُنعت بأنه كان ذا قريحة شعرية .
كما أنتي لم أتمكن من العثور على شعر له في كتبه التي تصفحتها .
والذى ذكر عنه أنه روى بعض الآيات الشعرية عن بعض شيوخه ، إلا أنه ليس
مشهوراً بهذه الرواية ، ومارواه شعر لمعين الدين ، أبي العلاء محمد بن محمود
الغزنوی ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر - في أثناء ترجمته لتلميذ السّفناقي: عبدالله
ابن حاج الكاشغری - أن « من إنشاده عن السّفناقي عن حافظ الدين النسابة (١) »
عن شمس الأئمة الكردري عن برهان الدين المرغيناني صاحب (الهداية) قال :
أنشدني معين الدين أبو العلاء محمد بن محمود الغزنوی التيسابوري لنفسه :

لَكْسِرَةٌ مِنْ جَشِيبٍ (٢) الْخَبِزُ تُشَبَّعُنِي
وَشَرِبَةٌ مِنْ قَرَاجَ الْمَاءِ (٣) تُرَوِّيَنِي
وَخَرْقَةٌ مِنْ حَرِيشَ الثَّوْبِ تُسْتَرِنِي
حَيَا وَلَنْ مَتْ تُكَفِّيَنِي لِتَكْفِينِي
وَلَا أَرْدَدَ فِي الْأَبْوَابِ مُضَطَّهَا
كَمَا يَرْدَدَ ثُورٌ فِي الْفَدَادِينِ
لَا جَعْلَنِ لِلَّاِيَاتِ فَتَنَتْ بِهَا
فَدَاءَ عَرْضِيَ وَالْدُّنْيَا فِدَا دِينِي ، (٤) .

ونقل عن ابن الشحن أنه قال : « رأيت بخط الحافظ الخطيب ناصر الدين بن
عشائر بيته من منسوبين إليه وهو :

-
- (١) لعل صوابه : « النسفي » .
 (٢) طعام جشب ومجشوب ، أي : **غَليظٌ** خشن ، ويقال : هو الذي لا **أَدْمَ** معه ،
 والجَشِيبُ من الثياب : الغليظ . الصحاح (جشب) ٩٩/١ .
 (٣) الماء القراء : الذي لا يشوبه شيء . الصحاح (قرح) ٢٩٦/١ .
 (٤) الدرر ٣٦٠/٢ - ٣٦١ .

إذا أرسلت فارسل ذا وقار
 كريم الطبع حلو الاعتزاز
 يؤلف بين نيران وماء
 ويصلح بين سُنورٍ وفارٍ (١) .

وإن صحت نسبة هاتين البيتين إلى السّعْناني فإنهما لا تكادان تخرجان عن النّظم،
 أو ما يطلق عليه نظم العلماء ، إذ يبعد عنه رونق الشعر ، وتخلو منه عذوبته ،
 وتقل فيه جودته .

رحلاته :

رغب السّعْناني في طلب العلم ، فكان محبًا للازمـة العلماء ، شغوفا باقتقاء أثـرـهم ،
 واقتـنـاء آثارـهـمـ .

سافر إلى الأقاليم ، وتنقل في البلدان ، وحرص على المـكـوـثـ بينـ أـيـدـيـ شـيوـخـهـ
 حـضـراـ . ومـصـاحـبـتـهـ سـفـرـاـ (٢) .

فقد أقام في خوارزم مبلغًا طلاب العلم مالـسـدـيـهـ ، حيث أمل كتابه (الوايـيـ)ـ
 هناك (٣)ـ ، ثم نزل مدينة (كـاثـ)ـ (٤)ـ ، واجتاز بالخانقاـهـ (٥)ـ العـبـاسـيـةـ فيهاـ ،
 فالـتـقـىـ بالـعـالـمـ الفـاضـلـ ، المـحـقـقـ ، فـخـرـ الدـيـنـ ، أـبـيـ عـاصـمـ ، عـلـىـ بـنـ عـمـرـ بـنـ الـخـلـيلـ
 ابنـ عـلـىـ الإـسـفـنـدـرـيـ ، صـاحـبـ كـتـابـ (المـقـبـسـ)ـ وقد أـثـنـىـ عـلـىـ السـعـنـانـيـ ، وـوـصـفـهـ

(١) الطبقات السنوية ١٥١ / ٢ - ١٥٢ .

(٢) ينظر : الوايـيـ قـ ١٢٠٦ـ ، والـمـوـصـلـ جـ ١ـ قـ ٧٢ـ ، بـ وـ ٤٧ـ بـ ، والـكـافـيـ جـ ١ـ
 قـ ٢ـ بـ .

(٣) ينظر : الوايـيـ قـ ١٢٠٧ـ ، والـمـوـصـلـ جـ ١ـ قـ ٧٢ـ .

(٤) كـاثـ : بعد الأـلـفـ ثـاءـ مـثـلـثـةـ ، وـمـعـنـىـ (الـكـاثـ)ـ بـلـغـةـ أـهـلـ خـوارـزمـ : الـحـائـطـ فيـ
 الصـحـراءـ ، منـ غـيرـ أـنـ يـحـيـطـ بـهـ شـيـءـ ، وـهـيـ بـلـدـةـ كـبـيرـةـ مـنـ نـوـاـحـيـ خـوارـزمـ ، إـلـاـ
 أـنـهـاـ مـنـ شـرـقـيـ جـيـحـونـ ، وـجـمـيـعـ نـوـاـحـيـ خـوارـزمـ إـنـمـاـ هـيـ مـنـ نـاحـيـةـ جـيـحـونـ
 الغـربـيـةـ ، وـهـيـ عـلـىـ بـعـدـ عـشـرـيـنـ فـرـسـخـاـ مـنـ (ـكـارـ كـانـجـ)ـ مـدـيـنـةـ خـوارـزمـ . مـعـجمـ
 الـبـلـدـانـ ٢٠٢/٧ـ .

(٥) الخانقاـهـ : كـلـمـةـ فـارـسـيـةـ الـأـصـلـ ، وـجـمـعـهـاـ : خـوانـقـ ، وـتـلـقـ عـلـىـ دـفـرـ الـعـلـمـ .
 يـنـظـرـ : الـخـطـطـ لـلـمـقـرـيـزـيـ ٤١٤/٢ـ ، مـؤـسـسـةـ الـحـلـبـيـ - الـقـاهـرـةـ ، وـالتـاجـ (ـخـنـقـ)
 ٣٤٠/٦ـ .

بالعالم الفاضل (١) .

ثم انصرف عنها بعد أن كتب إجازة لـ الإسفندري (٢) ، على إثر طلب الأخير منه ذلك.

وكان لـ اسفاره البعيدة أثر كبير في نشر مصنفاته ، حتى غدا مشهورا بفضله ، وتقديمه في العلم ، فعرف قدره المطلعون على كتبه ، وأنزلوه منزلة رفيعة فيهم .

فما كان يُقدمُ إلى بلد ، أو ينزل موطننا إلا وأجمع كباره وصغاره على حصول مرادهم من مؤلفاته ، رغم تباين مسافاتهم وتباعد طرقوهم (٣) .

وقد دعته شهرته في بلاد ماوراء النهر إلى الانتقال منها إلى العراق ، ثم الشام ، فمصر ؛ لأن منزلته العلمية وشهرته في عواصم الشرق الإسلامي جعلت الناس يتطلعون إلى لقائه - وخاصة العلماء ، وطلاب العلم - فأخذوا يكتبون إليه ، ويتحينون قدومه (٤) .

فما كان منه إلا أن استجاب . حيث توجه نحو العراق ، فدخل بغداد . واجتمع بعلمائها . ثم درس في مشهد أبي حنيفة . بمحله الخضراء فيها (٥) .

(١) ينظر : الموصل ج ١ ق ٢١ و ب .

(٢) توفي سنة (٦٩٨هـ) ثمان وتسعين وستمائة ، ترجمته في الموصل ج ١ ق ٢٢ و ب ، والكشف ١٧٧٢ و ١٧٧٧ ، وأسماء الكتب ص : ٢٠٤ ، والهدية ١/٧١٥ .

(٣) ينظر : الكافي ج ١ ق ٢ ب .

(٤) الكافي ج ١ ق ٢ ب و ١٢ ، والتسديد ق ٨٩ ب ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٥) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، والجواهر المضية ٢١٢/١ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

ثم خرج منها قاصداً الحج (١) ، لكنه توجه نحو دمشق ، فدخلها سنة (٧٦٠هـ) ،
بصحبة جماعة من الفضلاء ، منهم تلميذه شمس الدين عبد الله بن حاج
الكاشغريّ .

وبعد ذلك دخل مصر (٢) ، ثم حج ، وقدم حلب سنة (٧٦١هـ) ، واجتمع فيها
بقاضي القضاة (٣) ، ناصر الدين ، محمد بن القاضي كمال الدين أبي حفص
عمر بن العديم بن أبي جراد (٤) .
ورجع إلى بلده ماراً بمنرو ، فتوفى فيها (٥) .

ثقافته :

أخذ السعнаци عن مشاهير علماء عصره ، من ذوي المشارب المختلفة ، واهتم
اهتمامًا واضحًا بمعارف عصره المتنوعة ، فبرز تطلعه في أصول الفقه والدين ،
وكذلك في اللغة والنحو .

وقد تنوعت ثقافته فمزج بين الثقافة الإسلامية - التي كانت في عصره قد بلغت

(١) ينظر : الطبقات السننية ١٥١/٢ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٢) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ .

(٣) هذا اللقب يعني : رئيس القضاة ، والتلقب به قاضي القضاة ، مُنْهِيٌ عنه
شرعًا ، لكن هكذا ورد في مصادر الترجمة ، فاثبته كما وجده .

(٤) ترجمته في الجواهر المضية ١٠٢/٢ ، وال عبر ٢٨٤/٥ . وذيل تذكرة الحفاظ ،
للذهبي ص : ٨٥ . دار إحياء التراث العربي - بيروت ، والوافي بالوفيات ،
للسندي ٢٦٢/٤ . اعتماء س . دمريون ، الطبعة الثالثة . والدارس في تاريخ
المدارس ٥٢٢/١ . والطبقات السننية ، لتقى الدين الداري ، ج ٢ ق ٤٦٠ ب ،
ميكروفيلم رقم : (١٩٥٥) تاريخ وتراتب ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث
الإسلامي، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة . والهدية ١٢٨/٢ .

(٥) ينظر : منتخب المختار ، ص ٥٠ ، وفهرس مخطوطات المكتبة الوقفية بlahor
ص : ١٤٤ .

مرحلة متقدمة - وبين الثقافة الفارسية ، كما يتضح من خلال النصوص الفارسية المتعددة التي ذكرها في ثانياً نصوص كتبه (١) ، إضافة إلى إمامه بثقافات الهند . وأقوال حكمائها (٢) .

وفيما يخص منابع ثقافته وروافدها ، فإنها لا تكاد تختلف عن ثقافة شيوخه ومعاصريه .

ومن أعظم هذه التابع وأشهرها القرآن الكريم ، وتفسيره ، وقراءاته ، ثم الحديث الشريف ، والفقه ، والأصول ، والشعر العربي .
ويعقب ذلك المصنفات المختلفة ، ومنها ما يختص بالعربية ، لغة ، ونحو ، وصرف .
ومن أبرزها : كتاب سيبويه ، والصحاح ، وسر الصناعة ، وغيرها .

ومن روافد ثقافته وإثرائها مجالسة العلماء ، ومناقشاتهم ، ورواية الكتب والشروح عنهم (٣) .

أضف إلى ماسبق رحلاته وتنقلاته ، وما من شك في أنها أحد روافد ثقافته المهمة ، فقد تيسر له في البلدان المختلفة (٤) الالتقاء بالعلماء ، فاستفاد وأفاد .

(١) ينظر : الوافي ق ٢٥ ب ، والموصى ج ١ ق ١٥٧ ب ، والكافى ج ١ ق ١٧٤ ، والتسديد ق ١٦١ .

(٢) ينظر : التسديد ق ٩ ب .

(٣) ينظر : الوافي ق ٢٠٦ و ١٢٠٧ ب ، والموصى ج ١ ق ١٧٢ و ٤٧ ب ، والكافى ج ١ ق ١٧٢ ، والجواهر المضية ٢١٢/١ ، والطبقات السننية ١٥١/٣ .

(٤) ينظر : الوافي ق ١٢٠٦ و ب ، والموصى ج ١ ق ١٧٢ و ب و ١٧٣ ، والكافى ج ١ ق ٢ ب ، ومنتخب المختار ص ٥٠ ، والجواهر المضية ٢١٢/١ - ٢١٤ ، والطبقات السننية ١٥٠/٣ - ١٥٢ .

وقرأ وأقرأ ، فتحصل له بذلك جملة من المعارف والثقافات ، كان عليها مدار تكوين ثقافته .

وظهر أثر هذا التكوين بوضوح في مصنفاته ، ومن ذلك ثقافته اللغوية ، مع أن مصادر ترجمته لم تنص على أنه من علماء اللغة ، وهو معدود من علماء الفقه والأصول والنحو .

وهي علوم ميدانها اللغة ، كما هو مقرر معلوم .
إلا أنني آثرت أن لا أهضم حقه العلمي في هذا الجانب ، ولم أشا أن أُسترسل فيه ، لكثرة المواد اللغوية التي بسطها في مواد كتبه ، ذلك أن **مَرَادِي** التنبيه والبيان ، لا الحصر والاستقصاء .

والظاهر لي أنه كان عالماً بلغة العرب ، فصيحتها وضعيفها ، وعلى دراية وفهم كبيرين بها ، مع اطلاع واسع ، وتمكن قويٌّ فيها ، نستطيع أن نلمس ذلك في بيانه للتعريفات العقدية ، والمصطلحات الفقهية (١) ، والضوابط اللغوية (٢) ، وكذلك في شرح مسائل النحو ومسائل الفقه (٣) ، وفي توجيه القراءات القرآنية (٤) ، وتخریج الوجوه الإعرابية النحوية ، بما يوافق لغة العرب (٥) مع الإشارة - أحياناً -

(١) ينظر : الوافي ق ٢٠٢ ب و ٤٠٤ ب ، و ٧١٢ أ و ب ، و ١٨٠ ب و ١٥٥ ب ، والموصى
ج ١ ق ٧ ب .

(٢) ينظر : التسديد ق ٢٠٥ أ و ٢٠٥ ب و ق ٧٦ و ٧١٤ فما بعدها .

(٣) ينظر : ما ياتي ص : ٣٠٠ ، والموصى ج ١ ق ٤٧ ب و ٧٤٨ و ١٠٢ ب و ١٢٠ ب
و ٧١٢١ و ٧١٨٦ و ٧١٩٧ أ ، والكافى ج ١ ق ٧٦ .

(٤) ينظر : الموصى ج ١ ق ٩٤ ب و ١١٨ ب .

(٥) ينظر : ما ياتي : ص ٢١٣ ، والموصى ج ١ ق ٧٢٤ و ٧٣٦ ب و ٧٧٧ ب ،
و ٧٢٨ أ و ٤٢ ب و ٧٩٢ فما بعدها ، والكافى ج ١ ق ٧١٠ ب .

إلى كون هذه اللغة أو تلك فصيحةً ، أو ضعيفةً ، أو شاذةً .
وأحياناً ينسب اللغة إلى أصحابها ، مع تعضيدها بما جاء في كتب اللغة ، كالصحاب ، والفائق ، والمغرب ، وغيرها (١) .
ثم يأخذني شرح المعاني اللغوية ^{بعض} مفردات التراكيب والمسائل التحوية . أو الفقهية .
وربما كان يغتني عن الإحالة إلى كتبه في توضيح جهوده اللغوية ما في مسائلها وأبحاثها من التفسير اللغوي ، الذي أشبع به معظم الأبواب ، وكثيراً من الابحاث والمسائل والمفردات (٢) .

مكانته العلمية :

لقد كان السغناقي ذا مكانة علمية كبيرة . حظي من خلالها بشهرة واسعة وباهتمامٍ واضح بين أقرانه ، وعند طلبة العلم .
فكان محل إجلال العلماء ، وتقدير النساء ، واحترام طلبة العلم .
ويمكّنا أن نلمس أثر هذه المكانة العلمية الرفيعة في قبول مصنّفاته ، واستحسان مؤلفاته .
فقد أقرَّ له بذلك الذين اطّلعوا على كتبه . وشهد له - أيضاً - كثير من أهل العلم في زمانه (٣) ، كما اقترح عليه آخرونَ أن يُشرح لهم بعض المصنّفات .

(١) ينظر : الوافي ق ١٧٧ و ١٩٥ ب ، والموصى ج ١ ق ٩ ب و ١٠ ، ١٢٥ .

(٢) ينظر : الوافي ق ١١١ و ب و ١٦١ ، والموصى ج ١ ق ٧ ب و ١٧٧ و ٤٥ ب و ٢٣ ب فما بعدها ، والكافى ج ١ ق ١٩ ، والتسديد ق ١٥ و ٢٦ ب فما بعدها .

(٣) ينظر : مخطوطات الكافى ج ١ ق ٢ ب .

لأنهم وجدوا في مصنفاته السابقة ما أروى ظمأهم ، وأرضى مقصدتهم
ومبتغاهم (١) ، يستوي في ذلك العلماء وطلاب العلم .
اشتهر أمره في عواصم الشرق ، فكتابه أهل العلم ، يرجون قدومه إليهم ، وكان قد
التقى بكثير من علماء بلاد ما بين النهرين (٢) ، وبعد دخوله العراق ثم الشام
اجتمع به العلماء في بغداد ثم بعد ذلك في دمشق ، وانتفع به طلاب العلم (٣) .

وكما اشتهرت مؤلفاته في المشرق كذلك اشتهرت في العراق والشام ، فقد انتخب ابن الزركشي (٤) كتاب السفناقي (النهاية) ، واستحسن شيخ الإسلام بهاء الدين المنصوري مؤلفه (الوافي) ثم أثنى عليه ، وذكر فضله وعلمه (٥) .
وشهد لتمكنه الكنوي عندما طالع كتاب (النهاية في شرح الهداية) فقال إنه :
«أشمل شروح الهداية . قد احتوى على مسائل كثيرة ، وفروع لطيفة » (٦) .
وكان مكانته العلمية الكبيرة أثر عظيم باليزام بعض أمراء عصره بالاعتقاد الصحيح فيما يجب عليهم اعتقاده . ومن ذلك ما وقع بينه وبين بعضهم من أبحاث تتعلق بـ « الاستطاعة » ، وما يرتبط منها بفعل الإنسان ، وأنه لا وجه لخروجه

(١) ينظر : الكافي ج ١ ق ٢ سب و ٦٣ .

(٢) ينظر : الواي ق ٦٢٠ و ب ، والموصل ج ١ ق ٦٢ و ب ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٢) ينظر : الجوهر المضيء ٢١٣/١ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٤) وهو شهاب الدين ، أحمد بن الحسن ، كان عالما فاضلا درس بالحسامية ، وتُوفي سنة (٧٢٨هـ) . ينظر : الجواهر المختية ٦٤/١ . والطبقات السننية ٣٢٩/١ . والفوائد الهيئة ص : ١٦ ، والهدية ١٠٩/١ .

(٥) ينظر : مخطوط الباقي ق ١٤٠ / ١٤١ مصورة كوبيريلي .

٦) الفوائد البهية ص : ٦٢ .

عن معلوم الله ، وأن حكم الله وقضاءه وإرادته لا يخرج عن الاختيار ،
يقول السغناقي : « وقد وقع لنا هذه الابحاث مع أمراء زماننا فألزمتهم بهذه النكبة
القوية الغالبة » (١) .

كما كان العلماء - الذين عرّفوا فضله وعلمه وقدره - يرضون بأن يكونوا منه
بمنزلة التلميذ من الشيخ، فها هو العالم ، المحقق ، أبو عاصم الإسفنديري ، يلتمس منه
أن يكتب له إجازة ما بلغه من أستاذته وشيوخه ، فيمتنع عن تلبية التمامسه ابتداء ،
لإقراره بفضل الإسفنديري ، وعلمه ، لكنّ أبا عاصم لم يرض إلّا بالإجابة ، فكتب له
السغناقي الإجازة التي أطابتة ، قال : « وسمعته غبًّا انصرافي كان يذكر ذلك
افتخارا ، ويُعَدُّ ما يكون هو اصطناعاً واحتيازاً » (٢) .

وأجاز قاضي القضاة ، ناصر الدين محمد بن القاضي كمال الدين ، أبي حفص ،
عمر بن العديم ، بن أبي جرادة ، قال السغناقي : « كتبت له نسخة - يعني من
شرحه - كتبت أولها بيدي ، وأخرها بيدي ، ثم أجزت له أن يرويها ، ويروي
جميع مجموعاتي ، ومؤلفاتي خصوصا ، ويروي أيضا مكان لي فيه حق الرواية
من الأستاذة » (٣) .

(١) التسديد ق ٨٩ / ب .

(٢) الموصل ج ١ ق ٢ / ب .

(٣) الجواهر المضية ٢١٢ / ١ . وينظر : الطبقات السننية ١٥١ / ٣ ، والفوائد البهية ص:
٦٢ والفتح المبين ١١٢ / ٢ .

مناصبه :

تقلّد السغناقي عدداً من الوظائف ، فقد عهد إليه شيخه بالفتوى ، وهو شاب ،
بعد أن لمح فيه حسن النجابة والفطنة وجدة الذكاء (١) .
وولي التدرّيس بمشهد الإخسكيثي (٢) ، في خوارزم (٣) ، ودرّس بمشهد أبي
حنيفة (٤) في بغداد . كما صرّح به جماعة من الفضلاء (٥) .
وكان - إلى جانب ذلك - محدثاً ، قال عنه الذهبي : « حدث عن جماعة ممن
أدرّ لهم السّلَفِيُّ » (٦) .

كما كان له مجالس علمية أخرى ، يلقي فيها أنواعاً من العلوم ، ومنها : مجالس في
التفسير ، قال الغجدواني : « حدثني شيخي ... حسام الدين السّغناقي في بعض
مجالس إلقائه لطائف التفسير على أصحابه ... » (٧) .

(١) ينظر : الطبقات السننية ١٥١/٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٢) وهو حسام الدين ، محمد بن عمر الإخسكيثي ، كان شيخاً ، إماماً
في الفروع والأصول . له (المختصر) في أصول الفقه ، توفي سنة (٦٤٤هـ) . ينظر :
الفوائد البهية ص : ١٨٨ ، وأبجد العلوم ١١٩/٢ والهدية ١٢٢/٢ ، والاعلام ٢٨/٧ .

(٣) ينظر : مخطوطه الوافي ق ٢٠٧ . ومخطوطة الموصى ج ١ ق ٧٢ .

(٤) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، والجواهر المضية ٢١٢/١ ، والفوائد البهية
ص : ٦٢ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٥) ينظر : منتخب المختار ص : ٥٠ ، والطبقات السننية ١٥١/٢ .

(٦) الطبقات السننية ١٥٢/٣ .

(٧) شرح الكافية ، للغجدواني ق ١٥٩ .

وفاته :

اختلفت المصادر في تاريخ وفاة السفناقي ، كما اختلفت في مكان وفاته ، ثم إنَّ المصادر لم تذكر لنا متى دخل بغداد ؟ على حين ذكرت عنه أنه خرج منها حاجاً ، فتوجه إلى دمشق ، سنة (٧٦٠هـ) عشر وسبعيناً (١).

وقد جعلت بعض المصادر هذا التاريخ تاريخاً لوفاته ، كما صرَّح حاجي خليفة في أحد أقواله (٢) ، ولم أجد أحداً وافقه .

ولعل في قوله التباساً بما ذكره غير واحد قبله ، كابن قطْلوبغا ، الذي قال : « قدم دمشق سنة (٧٦٠هـ) عشر وسبعيناً » (٣) ، لأنَّه بعد هذه السنة دخل مصر ، وبعد ذلك حجَّ ، ثم عاد ، فنزل حلب .

ومن الملاحظ أنَّ حاجي خليفة ينص في قول ثان له على أنَّ وفاة السفناقي كانت في حدود سنة (٧٦١هـ) إحدى عشرة وسبعيناً (٤) .

وهو مسبق بهذا القول - أيضاً - فقد ذكر طاش كبرى زاده هذا التاريخ ، إلى جانب احتمال قول آخر فيه ، وحدد وفاته بأنها كانت في شهر رجب (٥) . وتبعه الكنوي في ذلك (٦) ، وقف على آثارهم إسماعيل باشا (٧) ، هذا بالإضافة إلى أصحاب كتب التراجم الحديثة كالزركلي (٨) وعمر رضا كحالة (٩) .

ويبعد عندي أن تكون وفاة السفناقي في شهر رجب من سنة (٧٦١هـ) إحدى عشرة وسبعيناً أماناً :

الامر الأول : أنَّ السفناقي قد أجاز في هذا التاريخ ابن العديم حين اجتمع به في حلب ، وقال : « كان هذا في غرة شهر الله المظمم رجب من شهور سنة إحدى عشرة وسبعيناً ... » (١٠) .

(١) ينظر : الجوادر المضية ٢١٢/١ - ٢١٤ ، وتأج التراجم ص : ٢٥ ، ومفتاح السعادة ٢٦٦/٢ ، والطبقات السننية ١٥١/٢ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ .

(٢) الكشف ١١٢/١ و ٤٨٤ و ١٧٧٥/٢ و ١٩٢٩ و ٢٠٣٢ .

(٣) تاج التراجم ص : ٢٥ .

(٤) الكشف ٤٠٢/١ .

(٥) مفتاح السعادة ٢٦٦/٢ .

(٦) الفوائد البهية ص : ٦٢ .

(٧) الهدية ٢١٤/١ .

(٨) الأعلام ٢٤٧/٢ .

(٩) معجم المؤلفين ٢٨/٤ .

(١٠) الجوادر المضية ٢١٢/١ .

فربما حدث في هذا التاريخ لبس عند نقله ، وحرف ، فكتبه بعض النسخ على أنه الشهر الذي توفي فيه السفناقي ، من السنة المذكورة .

وكذلك فإن تحديد هذا التاريخ قد ورد على سبيل الاحتمال لا الترجيح ، وهو ما يظهر في قول طاش كبرى زاده ابنه : « مات في رجب سنة إحدى أو أربع عشرة وسبعينة بطلب » (١) ، وقد حذا حذوه اللكتوي ، وقال بقوله في بسط هذا الاحتمال (٢) ، مما يشعر أنه توفي بعد هذا التاريخ .

والامر الثاني : ماذكره حاجي خليفة ، في قول ثالث له من أنه : « توفي بعد سنة (٧١١هـ) إحدى عشرة وسبعينة » (٣) ، وهو مانص عليه صاحب (مفتاح السعادة) في أحد احتمالي قوله (٤) ، وماخذ به اللكتوي ، في أحد احتماليه (٥) - أيضا - . ولعل مايدعم هذا القول ويقويه إشارة بعضهم إلى أنه بعد أن درس بمشهد الإمام أبي حنيفة في بغداد ثم حجّ ففضل راجعا صوب بلده ، أدركته المنية بمنرو ، قال ابن رافع السلامي : « ورجع إلى بلده فأدركته المنية بمنرو » (٦) .

وهو ما يتراجع عندي لسبعين :

الأول : أن ابن رافع السلامي أقرب عهدا إلى السفناقي من غيره ، حيث كانت وفاته سنة (٧٧٤هـ) أربع وسبعين وسبعينة ، وهو أول من ترجم له فيما أعلم ، بل وأعطانا معلومات عنه لم نجدها عند غيره وإن وجدت فقد تكون منقوله عنه ، ومنها :

أولا : قوله إن السفناقي : « دخل مصر » (٧) ، وهو مالم يقله أحد سواه فيما أعلم .
ثانيا : قوله عنه : « فتوفي بمنرو ، وكان صحبه جماعة من الفضلاء ففرقوا في البلدان » (٨) ، وهو - أيضا - مالم يذكر عند غيره ، إلا فيما نقله تقي الدين التميمي الداري (٩) ، ووافقهما فيه الشيخ سيد محمد متين الهاشمي (١٠) .
والسبب الثاني : أن ابن رافع عاصر بعض تلاميذ السفناقي ، وتسلى له التعرُّف

(١) مفتاح السعادة ٢٦٦٢ .

(٢) الفوائد البهية ص : ٦٢ .

(٣) الكشف ١٨٤٩/٢ .

(٤) مفتاح السعادة ٢٦٦٢ .

(٥) الفوائد البهية ص : ٦٢ .

(٦) منتخب المختار ص : ٥٠ .

(٧) منتخب المختار ص : ٥٠ .

(٨) منتخب المختار ص : ٥٠ .

(٩) ينظر : الطبقات السنوية ١٥١/٢ .

(١٠) ينظر : فهرس مخطوطات المكتبة الوقفية بlahor ص : ١٤٤ .

على أحوالهم ، وربما تحصل على أخبار مؤثثة عنهم ، وعن شيخهم السعفناقي . ومن هؤلاء التلاميذ ابن الفصيح الهمذاني . وهو شيخ لغيف الدين أبي محمد ، شيخ ابن رافع نفسه ، وقد نقل عنه عن الهمذاني في قوله : « وذكر لي شيخنا ، الإمام ، عفيف الدين ، أبو محمد عبد الله بن المطري أنه سمع عليه الجزء الذي خرّجه الحافظ الذهبي لغيف الدين ، وقال : « وله ميل إلى صناعة الحديث وأهله » (١) .

كما نصّ على أنه بقي من تلاميذ السعفناقي - الذين صحبوه حتى أدركته المنية بمرو - شمس الدين عبد الله بن حاج الكاشغرى ، مدرس الشبلية بدمشق (٢) . وبذلك فإنه يترجح عندي أنّ وفاة السعفناقي كانت بعد سنة (٧١١هـ) إحدى عشرة وسبعيناتة ، بمرو ، خلافاً لما نصّ على أنها في هذا التاريخ أو قبله بطلب (٣) .

ويكون تحديد وفاته - وفق ما احتمله قول طاش كبرى زاده والكتوى ، ونحّ علىه المراغي بقوله : « توفي رحمه الله سنة (٧١٤هـ) » (٤) - موافقاً لما ترجح لدى ، ودللت عليه من قول ابن رافع السلامي الأنف الذكر .

وعلى ذلك فإنه يمكن أن نقول : إنّ وفاة السعفناقي كانت في سنة (٧١٤هـ) أربع عشرة وسبعيناتة (٥) بمرو ، والله أعلم .

ولا أعلم على وجه التحديد كم كان عمره حين وفاته ، لأنني لم أقف على ذكر تاريخ ميلاده ، وغالب ظني أنه توفي في العقد السابع من عمره .

وقد استندت في تغليب ظني هذا إلى ماذكره هو عن روایته لكتاب (المفصل) .

(١) منتخب المختار ص : ٢٤ .

(٢) منتخب المختار ص : ٥٠ .

(٣) ينظر : تاج الترجم ص : ٢٥ ، وفتح السعادة ٢٦٦/٢ ، والكشف ١١٢/١ و٤٠٢ و٤٨٤ و١٧٧٥ و١٩٢٩ و٢٠٢٢ ، والهدية ٢١٤/١ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، والاعلام ٢٤٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٨/٤ .

(٤) الفتح المبين ١١٢/٢ .

(٥) وقد وقع محقق فهرس مخطوطات المكتبة الوقفية بلاهور في وهم ، فذكر أولاً أنه توفي سنة (٧٧٤هـ) ، ثم ذكر مرة أخرى أنه توفي سنة (٧٧٤هـ) ، وقد جانب الصواب في قوله . ينظر : ص : ١٤٢ و ١٤٤ .

وتأريخ قراءته له ، بقوله : « ثُمَّ رَوَيْهُ (المفصل) بِلْفَتْنِي مِنَ الْإِمَامِ ، الْعَالَمِ ، الرِّبَانِيِّ ،
الْعَالَمِ ، الصَّمْدَانِيِّ ، السَّالِكِ ، النَّاسِكِ ، مَوْلَانَا ، حَافِظُ الدِّينِ ، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
ابْنُ نَصْرِ الْبُخَارِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِتَارِيخِ سَنَةِ سِتٍ وَسَبْعِينَ
وَسِتِمِائَةً ، (١) .

ثُمَّ إِنَّهُ نُقْلَةً عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ شِيخَ الْمَذْكُورَ لَمَّا فَيْهِ حُسْنَ النَّجَابَةِ وَالْفِطْنَةِ . فَعَاهَدَ إِلَيْهِ
الْفَقْتُوْيِّ وَهُوَ شَابٌ (٢) .

وَرِيمَا تَمْ ذَلِكَ وَسِنَةٌ فِي حُدُودٍ (٢٥) خَمْسٌ وَعَشْرِينَ سَنَةً .

وعليه فإنه يفترض أنه قرأ (المفصل) على شيخه وهو دون العشرين ، وبين وفاته وبين هذا التاريخ نحو من أربعة عقود ، وهو مادعاني إلى القول : إنه توفي في العقد السابع من عمره .

وهناك أمرٌ آخر ، وهو أن السّعْناني أشارَ إلى أن شيخه فخرَ الدين المايمرغي صاحب حسامَ الدين الإِحْسِيْكُثْيِي مؤلف كتاب (المُتَخَبُ في أُصُولِ الْمَذَهَبِ) ، وروى الكتاب ، وبلغَ عنه (٢) ، وقد كانت وفاة حسام الدين الإِحْسِيْكُثْيِي سنة (٦٤٤هـ) أربعين وأربعين وستمائة (٤) .

والذى يفهم من كلام السّفناقي عن الإحسانى في شرحه لكتاب (المتخب فى أصول المذهب) أنه لم يلتقط به فياخذ عنه، ولم يدركه في حياته (٥)، مما يغلب معه أن يكون ميلاد السّفناقي وحياته بعد سنة (٦٤٤هـ) أربع وأربعين وستمائة، والله أعلم.

١٢ - ق ١ - ح ١ - الموصّل (١)

(٢) ينظر : الجوهر المضية ٢١٢/١ ، والطبقات السنوية ١٥٠/٣ ، والفتح المبين ١١٢/٢ .

(٣) ينظر : الواي ق ٧٢ فما بعدها . و ٢٠٦ ب . و ٢٠٧ أ .

(٤) ينظر : الفوائد البهية ص : ١٨٨ ، وأبجد العلوم ١٩٩/٣ ، والهدية ١٢٢/٢ .
الاعلام ٢٨/٧ .

(٥) ينظر : الواقف . ٢٠٦ / س .

الفصل الثاني :

اتجاهاته النحوية .

- أولاًً : المسائل الخلافية التي صرَّح فيها أنه على مذهب البصريين .
- ثانياً : المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين دون تصريح .
- ثالثاً : وافق الكوفيين دون تصريح في مسألة خلافية واحدة .

مدخل

من خلال قراءتي لنص كتاب (النجاح) وكذلك لنصوص الجزء الأول من كتاب (الموصل في شرح المفصل) إضافة إلى قراءة مسائل النحو والصرف التي عرضها في كتبه الأخرى التي وقفت عليها وهي : (الواقي) و (الكافي) و (التسديد) من خلال ذلك كله يبدو لي أن السفناقي لم يكن صاحب رأي مبتكر وإنما كانت له آراء وافق فيها جمهور النحويين البصريين ، وله اختيارات وافق فيها بعض الكوفيين .

كما كانت له ترجيحات خالفة فيها آخرين ، فرد أقوالهم ، وناقش استدلالاتهم .

وكان غالب احتجاجه بأقوال البصريين . ولا يعني هذا عدم استقلال السفناقي بشخصيته العلمية ، لأن هذه الآراء والاختيارات إنما تقوم على اجتهاد منه . ذلك أنه لم يسلم بكل ما قيل ، ولم يقبل كل حجة بل كان يواند بين الأقوال ، ويعرض الحجج ، ويعايز بين طرق الاستدلال .

فهو يوافق إن رأى الصواب في المواقفة ، ويختلف إن رآه في المخالفة . وقد يردد الرأي إذا رأى في تعليمه ما يضعفه أو يفسده .

وسأقدم في هذا الفصل - إن شاء الله - نماذج من اختياراته وترجيحاته في المسائل الخلافية ،

ثُمَّ أختتم هذا الفصل - إن شاء الله - بالحديث عن اتجاهه النحوي .

أولاً : المسائل الخلافية التي صرخ فيها بأنه على مذهب البصريين :

اهتم السعناتي بإيراد المسائل الخلافية ، وصرخ - من خلال نصوصه - بأنه على مذهب البصريين ، كما اعتمد مصطلحاتهم في تحرير هذه المسائل ، وأمثلة ذلك كما يلي :

١- المصدر أصل المشتقات :

اختلف البصريون والkovفيون في المصدر ، أأ هو مشتق من الفعل ، أم الفعل مشتق منه ؟

فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر .

وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل .

وقد ذهب السعناتي إلى أن المصدر أصل تشعب منه فروع كثيرة من الماضي، والمستقبل ، والامر ، والنهي ، وأسماء الفاعل ، والمفعول ، والزمان ، والمكان ، والآلية (١) .

وهذا الذي ذهب إليه هو رأي البصريين في أنَّ المصدر أصل ، والفعل مشتق منه، وفرع عليه (٢) .

وقد ذَكَرَ المصنف ذلك بقوله : «المصدر أصل عند أصحابنا البصريين ، لأن مفهومه مفرد ، ومفهوم الفعل مركب » (٣) .

(١) ينظر : النجاح ص: ١٦٨ ، والموصل ج ١ ق ٣٥ / ٣٦ و ٣٧ .

(٢) ينظر : الإنصاف ، لابن الأنتباري ٢٢٥ / ١ مما بعدها ، بتحقيق : محمد مجيي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الفكر .

(٣) النجاح ص: ١٦٩ .

ولكل من البصريين والковيين حجج يعتمدون عليها في هذه المسألة (١) .

٢- فعل الأمر بغير اللام مبني على السكون :

ذهب السعفاني إلى أن فعل الأمر بغير اللام مبني على السكون ، تبعاً لمذهب البصريين الذين انتسب إليهم بقوله : « هذا مذهب أصحابنا البصريين » (٢) . وقد احتج البصريون لمذهبهم بقولهم : « إنه مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون . وإنما أُعرب ماءِعرب من الأفعال ، أو يبني ماءِعرب منها على فتحة لمشابهة ماءِالأسماء ، ولام مشابهة بوجه ماءِعرب فعل الأمر والأسماء ، فكان باقياً على أصله في البناء » (٣) . ومنهم من قال : « الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن (فَعَالٍ) من أسماء الأفعال - كَتَزَالٍ ، وَتَرَاكٍ - مبني ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر » (٤) .

وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر إذا كان بغير اللام فهو معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة .

لأن الأصل في أمر المواجهة أن يكون باللام ، نحو قراءة : (فبذلك فلتفرحوا) (٥) .
فلما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام

(١) ينظر : الإنصاف ٢٢٥/١ ، ٢٢٧-٢٢٨ ، والتبيين، للعكري ص : ١٤٣-١٤٥-١٤٦ .
تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ ، طبع عالم الكتب - بيروت ، وائل الفجر .
النصرة، للإمامي ص : ١١١-١١٢ .
تحقيق : د. طارق الجنابي ، عالم الكتب - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٢) ينظر : النجاح ص : ٢١١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ ، وائل الفجر ص : ١٢٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٥٢٥/٢ ، وائل الفجر ص : ١٢٦ .

(٥) من الآية (٥٨) من سورة يونس ، وسيأتي تخریج هذه القراءة في تحقيق النص ص : ٢٣٧ هامش (٥) .

فيه مع كثرة الاستعمال ، فحذفوها طلباً للتخفيف (١) . وقد ذكر المصنف في هذه المسألة قول البصريين ، وبسط أدلةهم ، ثم قول الكوفيين وحجتهم ، إلا أنه أخذ بقول البصريين ، وهذا حذفهم ، فانتصر لذهبهم ، ورد حجج الكوفيين وأدلةهم .

وبالرجوع إلى ماذكره عن الخلاف في هذه المسألة ^{غنى} عن بسطه هنا . وهناك مسائل أخرى نص فيها على أنه ^{بصري} المذهب - أيضًا - أوردها في كتابه (الموصل) ومنها :

* الضمير في نحو : « زيد هو المنطلق » لا محل له :

قال : ... الضمير في « زيد » هو المنطلق ، مرفوع المُحل عندهم للابتداء ، وعندهنا لامحل له أصلًا ، وثبتته في حق الإعراب كسقوطه ، (٢) . أراد بقوله : « عندهم » ، الكوفيين ، وبقوله : « عندنا » ، البصريين . لأن مذهب البصريين أن الضمير في المثال المذكور لا محل له من الإعراب ، ويكون ثبوته كسقوطه في هذه الحال . وأما الكوفيون فيرون أن حكم هذا الضمير في الإعراب حكم ماقبله ، أو بدل منه (٣) .

(١) ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ مما بعدها ، والتبيين ص : ١٧٧ ، وائلناف النصرة ص : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢) الموصّل ج ١ ق ١٧٤ / ب .

(٣) ينظر : الإنصاف ٧٠٦/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٣ - ١١١ ، وائلناف النصرة ص : ٦٧ .

ثانياً : المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين دون تصريح :

أورد السعнаци عدداً من المسائل الخلافية التي أخذ فيها برأي البصريين ، دون تصريح ، وهي كالتالي :

١-(لا) النافية لا تعملُ الجزم :

ذهب المؤلف إلى أن الفرق بين (لا) النافية و (لا) النافية أن الثانية تعملُ الجزم دون الأولى (١) .

وما أخذ به هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، حيث إن (لا) النافية عندهم لغو ، بمنزلة (ما) في قوله عزوجل : (فبما رحمة من الله لنت لهم) (*)
فما بعدها كشى وليس قبله (لا) ، فلا تغير الشئ عن حاله التي كان عليها قبل أن تنفيه ، ولا تنفيه مغيّراً عن حاله ، يعني : في الإعراب الذي كان عليها ، فصار ما بعدها بمنزلة حرف واحد ليس فيه (لا) (٢) .

ومذهب الكوفيين أنه يجوز الجزم بـ (لا) النافية إذا صلح قبلها (كي) ، نحو:
ـ جئته لا يكن له على حجة ، وـ لا يكون ، وقد سمع ذلك عن العرب (٣) .
ـ وحكي الفراء : « ربطت الفرس لainqalat » ، بالرفع والجزم (٤) .
ـ وقال الرضي : « ولامنْعَ أَنْ يُجْعَلْ (لا) في مثله للنهي » (٥) .

(١) النجاح ص ٢٢٤:

(*) من الآية (١٥٩) من سورة آل عمران .

(٢) ينظر: الكتاب لسيبوبيه ٧٧٣ و ٧٧٧ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مطبعة الخانجي - مصر ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .

(٣) ينظر: شرح الكافية ، للرضي ٢٥٢/٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م .

(٤) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٩/٢ ، دار الفكر - بيروت ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م .

(٥) شرح الكافية ٢٥٢/٢ .

٢- الإعراب ليس أصلا في الفعل المضارع :

ذهب المصنف إلى أن الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، إذ لم يكن استحقاقه الإعراب بطريق الأصالة ، بل بطريق المشابهة بالاسم (١) . وهذا الذي بنى كلامه عليه هو مذهب البصريين (٢) ، الذين يرفن أن أصل الإعراب للأسماء دون الأفعال والحراف . لأن الأسماء تكون على صيغة واحدة ، وتختلف عليها المعاني ، فلابد من أن يفرق بينها ، ولا يكون ذلك إلا بالإعراب . بخلاف الأفعال ، التي يدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها . فتستغني عن الإعراب (٣) .

وأستدلوا على مادهباوا إليه بقولهم : « إنما أُعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يقع في معناه ، كقولك : كان زيد يقوم ، في معنى : قائم .
والثاني : أن لام الابتداء تدخل عليه في خبر (إِنْ) ، كما تدخل على الاسم ، تقول : « إِنْ زِيدًا لِيَقُومُ » ، كما تقول : « إِنْ زِيدًا لِقَائِمٍ » .

(١) النجاح ص ١٨٩ .

(٢) ينظر : المساعد ، لأبن عقيل ٢٠١ / ٢٠ ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، دار الفكر - دمشق ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ٧٢ / ١ - ٧٦ ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب وزميليه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م ، والتبصرة ، للصيمري ١٧٤ / ١ - ٧٦ ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة ، دار الفكر - دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

والوجه الثالث من مضارعة الفعل للاسم : أن الحروف تتنقله من احتمال زمانين إلى اختصاص واحد بعينه .

كما أنّ الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه ، تقول : «يُصلِّي» ، فيحتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : «سَيُصلِّي» ، و «سوف يُصلِّي» ، اختص بالمستقبل دون الحال ، كما تقول : «رَجُل» ، فيحتمل كل واحد من هذا الجنس ، فإذا قلت : «الرَّجُل» ، اختَصَّ بواحد بعينه .
فلما أشبَّه الفعل الاسم من هذه الوجوه أُعْطِيَ الإعراب ، فهو للاسم بحق الأصل ، وللفعل بحق الشبيه ، (١) .

هذا وفي المسألة مذاهب أخرى :

فمذهب الكوفيين أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف (٢) .

وقال بعض الكوفيين : المضارع أصل في الإعراب - أيضا - (٣) .

ويرى بعض النحويين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم (٤) .

ونقل ضياء الدين بن العلج في (البسيط) : أن بعض النحويين يذهبون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء (٥) .

(١) ينظر : التبصرة ٧٧/١ و ٧٧ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ ، والتبيين ص : ١٥٣-١٥٤ .

(٢) ينظر : المساعد ١/٢٠ . وشرح ابن عقيل ١/٣٧ ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشرة ١٢٨٤هـ - ١٩٦٤م ، دار العلوم الحديثة - بيروت .

(٣) التبيين ص : ١٥٢ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ، لابن عصفور ٢٢٠/٢ - ٢٣١ ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، والهمم ، للسيوطى ١٥/١
فما بعدها ، تحقيق : الأستاذ / عبد السلام هارون و د. عبدالعال سالم مكرم ، دار
البحوث العلمية - الكويت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

وكذلك : شرح كتاب سيبويه ٧٢/١ ، والإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص : ٧٧ ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م ، والإنصاف ٥٤٩/٢ ، والمسائل الخلافية للعكري ص : ٨٣-٨٤ ، تحقيق : د. محمد خير الطواني ، دار المأمون للتراجم - دمشق ، وشرح المفصل ١١/٧ .

وائتلاف النصرة ص : ١٢٧ .

(٥) المساعد ٢٠/١ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٧ .

٢- حرف الجزم لا يعمل مع الحذف :

ذهب المؤلف إلى أن حرف الجزم لا يعمل وهو محذوف (١) .

وماذهب إليه هو مذهب سيبويه وأصحابه ، فإنهم لا يجيزون حذف حرف الجزم وإبقاء عمله في النثر ، ويجيزون إضماره في الشعر ضرورة ، كقول الشاعر :

محمد تفِ نفَسَكَ كُلَّ نَفِسٍ

إذا ما خفتَ من شَيْءٍ تَبَالَأَ (٢) .

وحيث أن حذف اللام شاذ لا يحسن القياس عليه (٣) .

وأما المبرّد فقد منع حذف الجازم وإبقاء عمله حتى في الشعر ، قال : « والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر » (٤) . ثم قال : « فلا أرى ذلك على ما قالوا ، لأن عوامل الأفعال لا تُنْسِم ، وأضعفها الجازمة » (٥) .

وذهب الكوفيون وأبو الحسن إلى جواز حذف الجازم وإبقاء عمله . وأنه يحذف حذفاً مستمراً في نحو : (قُمْ) . و (أَقْعُدْ) . وأنَّ الأصل : (لِتَقْعُدْ) . و (لِتَقْعُدْ) . فحذفت اللام للتخفيف . وتبعها حرف المضارعة (٦) .

(١) النجاح ص: ٢١٧

(٢) نسب إلى أبي طالب والأعشى وحسان وهوي :

الكتاب ٨٣ ، والمقتضب ، للمبرد ١٢٢/٢ ، تحقيق : الشيخ عضيمة ، عالم الكتب - بيروت ، وسر الصناعة ، لابن جني ٣٩١/١ ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، والإنصاف ٥٢٠/٢ ، والخزانة ، للبغدادي ٦٢٩/٣ ، مكتبة المثنى - بغداد .

(٤) المقتضب ١٢٢/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٢٥٢/٢ .

(٥) المقتضب ١٢٢/٢ ، والإنصاف ٥٤٤/٢ ، والمغني ، لابن هشام ص: ٢٩٧ ، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . ومراجعة : سعيد الأفغاني ، دار الفكر - الطبعة الخامسة - بيروت ١٩٧٩م .

(٦) ينظر في حُجَّ الْكُوفَّيْنِ : اللامات ، للزجاجي ص: ٩١ فما بعدها ، تحقيق: د. مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٢٨٩هـ - ١٩٦٩م ، والإنصاف ٥٢٤/٢ فما بعدها ، والمسائل الخلافية ص: ١١٩ - ١١٤ ، والتبيين ص: ١٧٦ ، وشرح المفصل ٦١/٧ ، والمغني ص: ٣٠٠ ، وائللاف النصرة ص: ١٢٥ - ١٢٦ .

وأجاز الكسائي والفراء حذف الجازم في التَّثِير - أيضًا - وجعله نحو : « قل له يفعل » ، واحتاجا بقوله تعالى : (قل لعبادِي الذين آمنوا يقيموا الصلوة) ، أي : ليقيموا(١) .

ولدى ابن مالك تفصيل في هذه المسألة ، يذكره بقوله : « حذف لام الأمر ، وبقاء عمله . . . على ثلاثة أضرب :

- كثير مطرد .
- وقليل جائز في الاختيار .
- وقليل مخصوص بالاضطرار .

فالكثير المطرد : الحذف بعد أمر يقول ، كقوله تعالى : (قل لعبادِي الذين آمنوا يقيموا الصلوة) ، أي : ليُقيموا ، فحذف اللام لأنَّه بعد (قل) ... والقليل الجائز في الاختيار بعد قولِ غَيْرِ أَمْرٍ، كقول الرَّاجِز :

قلت لبَوابِ لدِيهِ دارها

تَئَذَنْ فَإِنِي حَمَّأْهَا وَجَارَهَا(٢) .

أراد : لـتَئَذَنْ ، فحذف اللام وأبقى عملها ، وليس مضطراً لـتَمَكِّنَه من أن يقول : إِيَّذَنْ

وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقة للرفع فسكن اضطراراً ، لأن الراجز لو قصد الرفع لتتوصل إليه مستغنيا عن « الفاء » ، فكان يقول :

تَيَذَنْ إِنِي حَمَّأْهَا وَجَارَهَا .

فإذا لم يستغن عن الفاء فاللامُ والجزمُ مُرادان .

والقليل المخصوص بالاضطرار : الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ، ولا بغيرها ، كقول الشاعر :

فَلَا تَسْتِطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمَدَّتِي

ولكِنْ يَكْنِ لِلخَيْرِ مِنَكَ نَصِيبُ(٣) .

أراد : ولكنْ لـيَكْنِ ، فحذف اللام مضطراً وأبقى عملها(٤) .

(١) و(٤) من الآية (٣١) من سورة إبراهيم .

(١) ينظر : شرح الكافية ٢٥٢/٢ ، والمساعد ١٢٣/٣ .

(٢) نسب هذا الراجز إلى منصور بن مرشد الأسدي . المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، للعیني ٤٤٤/٤ ، مطبوع على هامش الخزانة .

(٣) لم أهتد إلى قائله ، وهو في سن الصناعة ٣٩٠/١ ، و المغني ص : ٢٩٧ ، و المقاصد النحوية ٤٢٠/٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ١٥٦٩/٢ - ١٥٧١ ، تحقيق : د. عبد المتع هريدي ، نشر مركز البحث العلمي ولأحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، وينظر : المغني ص : ٢٩٩ ، والمساعد ١٢٣/٣ .

كما اختار ابن هشام من المتأخرین مذهب الكوفیین ، وتابع ـ جواز حذف حرف الجزم ، وإبقاء عمله ، قال : « وبقولهم أقول . لأن الأمر معنی حقه أن يُؤدَى بالحرف » (١) .

وعرض السیوطی أقوال النحویین في هذا الحذف فقال : « وحذفها أی : اللام فيه أقوال :

أحدُها : يجوز مطلقاً حتى في الاختيار بعد قول أمر ، وهو رأی الكسائی ..

ثانيها : لا يجوز مطلقاً ، ولا في الشعر ، وهو رأی المبرّد .

ثالثُها : وهو الصَّحِيفَ : يجوز في الشعر فقط ، كقوله :
محمد تَقْدِير نفَسَكَ كُلَّ نَفْسٍ (*)

ولايُجوز في الاختيار ، سواء تقدّم أمر بالقول ، أو قول غير أمر ، أم لم يتقدّمه ..
ورابعُها : يجوز في الاختيار ، بعد قول ، ولو كان غير أمر ، نحو : « قُلْتُ لِزَيْدٍ يَضْرِبُ عَمْرًا » ، أی : لِيَضْرِبَ ، ولایُجوز في غيره إلا ضرورة ، واختاره ابن مالك ، (٢) .

٤- نون التوكيد الخفيفة لا تدخل في فعل الاثنين وفعل جماعة النساء :

ذهب المصنف إلى أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف الضمير كما في (اَضْرِبَاْنَ) وبعد الالف المطلوبة . كما في (اَضْرِبَتَانَ) ، فإنها لا تقع بعدهما للتقاء الساكنين : (الالف) ، و(النون) (٢) .

وقد أخذ بمذهب الصَّرَیْفَ ، وحجتهم أن النون الخفيفة لو دخلت على فعل الاثنين لوجب حذف الالف للتقاء الساكنين .

(١) المغني ص : ٣٠٠ .

(*) سبق تخریج هذا الشاهد ص : ٦٣ هامش (٢)

(٢) الممع ٤ / ٣٠٨ .

(٢) النجاح ص : ٤٢١ - ٤٢٢ .

ولو حُذف ألف لالتقاء الساكنين للتبس بفعل الواحد ، ولم يجب مثل ذلك مع المشدّدة ، لأن حروف المد واللين تقع بعدها الحروف المشدّدة، مثل (دابة) ، و (شابة) .

وأما فعل جماعة الإناث فلا تدخله النون الخفيفة ، لأنها لو أدخلناها فيه لوجب أن ندخل بين النونين ألفا ، كما أدخلناها في (اضرِبَنَانٌ زَيْدًا) ، ولو فعلنا ذلك لصار لفظ (اضرِبَنَانٌ) بنون ساكنة بعد ألف ساكنة ، فيصير منزلة فعل الاثنين ، فما أدى إلى ذلك المثال كان بمنزلته ، ولا يجوز ذلك (١) .

وذهب يونس ابن حبيب والковيفون إلى جواز إثبات نون التوكيد الخفيفة في فعل الاثنين ، وفعل جماعة النساء ، فيقولون : «اضرِبَانُ زيدًا» ، وللنساء : «اضرِبَنَانٌ زيدًا» (٢) .

٥- تحذف (الواو) من نحو : (يَعْدُ) لوقعها بين ياء وكسرة :

ذهب المصنف إلى أن (الواو) تسقط من مضارع (فَعَلَ) ، لوقعها بين ياء وكسرة (٢) .

وما قال به هو مذهب البصريين ، الذين احتجوا بقولهم : إن (الواو) حذفت لوقعها بين ياء وكسرة ، لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم . فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة ، التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتحفيظ ، فحذفوا الواو ، ليَخْفَ أَمْرُ الاستئصال ، والذِي يَدُلُّ

(١) ينظر : الكتاب ٥٢٧/٢ ، والمقتضب ٢٤/٣ ، والتبصرة ٤٢٩/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٥٢٧/٢ ، والمقتضب ٢٤/٣ ، والتبصرة ٤٣٠/١ ، وشرح الكافية ٤٠٥/٢ .

(٣) النجاح ص : ٢٦٠ .

على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعا ، وكانتا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى . قلت الواو إلى الياء، نحو : « سِيد » ، و « مِيت » ، كراهيّة لاجتماع المثلثين .

وإذا اجتمع - هاهنا - ثلاثة أمثال : الياء والواو والكسرة ، ولم يمكن ... التخفيف بالإدغام ، وجب التخفيف بالحذف ، فقيل : « يَعْدُ » ، و « يَزِنُ » (١) . وذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو : (يَعْد) ، و (يَزِن) إنما حذفت لفرق بين الفعل اللازم والمتعدي (٢) ، ونص ابن جنبي على أن هنا رأي الفراء (*) . فحُذف في المتعدي كـ « يَعْد » ، و « يَزِن » ، و « يَطَأ » ، و « يَضْعُ » ، دون اللازم ، من نحو : « يَوْجَلُ » ، و « يَوْهَمُ » (٣) .

٦- لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم إلاً كلمة (هو) :

ذهب السغناقي إلى أنه لا يوجد اسم في آخره (واو) ، وما قبل الواو مضموم ، إلا كلمة (هو) وحدها (٤) .

وهذا الذي عليه المصنف هو مذهب البصريين الذين يرون أنه لا يوجد في الأسماء المعرفة المتمكنة الظاهرة (واو) ما قبله مضموم (٥) .

(١) ينظر : الإنصال ٧٨٢/٢ ، وائلناف النصرة ص : ١٣٣ .

(٢) ينظر : الإنصال ٧٨٢/٢ ، والمطبع ، لأبن عصفور ٤٢٥/٢ ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٢٩٩هـ - ١٩٧٩م ، وائلناف النصرة ص : ١٣٣ * (*) المنصف ١٨٨/١ .

(٣) ينظر : المساعد ١٨٥/٤ .

(٤) النجاح ص ١٧٩ ، ويراجع (الموصل) ج ١ ق ١٩٠ .

(٥) ينظر : المغني ، لأبن فلاح اليمني ٢١٩/٢ ، رسالة دكتوراه، إعداد : عبد الرزاق السعدي ، كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

واحتجّوا لذلك بقولهم : « لا يوجد في آخر جنس الاسم متمكنة وغير متمكنة واو ما قبلها مضموم في كلامهم ، لكونه مستثقلًا حسبيا ... ومن أجل أنه لا يوجد في آخر الاسم (و او) ما قبلها مضموم غير (هو) يقال في جمع « دَلْوٌ : أَدْلِيٌّ » ، أصله : « أَذْلَوٌْ » ، قلبت (الواو) (ياء) ، لوقعها طرفاً بعد ضمة ، ثم كسرت اللام لأجل الياء ، ثم أعلّ إعلال (قاضٍ) ، ولو حذفت الواو ابتداء بقى ضم اللام ، إذ لا وجه لزواله ، فيبقى أثر من ذلك الاستثنال المحسوس»^(١) .

وأما الكوفيون فقد جوزوا مجىء (الواو) وقبله ضمة في الاسم المبني ، نحو : (هو) ، وفي المعرب من الأسماء الستة في حالة الرفع ، وفيما يُسمى به من الفعل ، نحو : (يَدْعُو) ، و (يَغْزُو) ، وفيما كان أعمجياً ، نحو : (السَّمَنْدُو) ، و (الْقَمَنْدُو)^(٢) .

هذه بعض المسائل التي مال المصنف فيها إلى رأي البصريين ، وقد أشرت إلى عدد سواها في حواشي قسم التحقيق^(٣) . وهي خلاف المسائل التي صرّح فيها بأنه على مذهبهم أو التي اعتمد آراءهم فيها ، وعرضها بقوله : « قلنا »^(٤) ، و « ما ذهبنا إليه »^(٥) ، و « كلامنا »^(٦) . وهناك مصطلحاته التي استخدمها ، فكان الغالب عليها أنها مصطلحات بصرية - أيضاً - ومن أمثلتها :

(١) شرح مَرَاحُ الْأَرْوَاحِ ، للعیني ق ٢٤ / ٢٥ و ٢٥ / ٢٦ ، مخطوط برقم : (٣٩٨٩) نحو ، بالمكتبة المركزية ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

(٢) ينظر : شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ص : ٤٦٧ ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية - حلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ، والمفني ، للعیني ٢١٩ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٢ / ١ ، والهمع ٢٨ / ٢ .

(٣) ينظر - مثلاً - ما يأتي ص : ١٦٩ و ١٧٩ و ١٩٢ .

(٤) النجاح ص : ٢١٥ .

(٥) النجاح ص : ٢١٦ .

(٦) النجاح ص : ٢١٣ .

١- اسم الفاعل :

استخدم السعнаци هذا المصطلح البصري (١) ، والkovifion يسمونه الفعل الدائم (٢) .

٢- لام الابتداء :

مصطلاح بصري استخدمه السعнаци في هذا الكتاب (٢) ، ويقابله عند الكوفيين لام القسم ، فهو عندهم واقع في جواب قسم مقدر في قولهم : « لزيد أفضل من عمرو » والتقدير : « والله لزيد أفضل من عمرو » ، فأضمر اليدين اكتفاء باللام فيها (٤) . كما عرض المؤلف جملة من الآراء البصرية . للخليل ، وسيبوبيه ، والأخشن (٥) ، وغيرهم .

(١) ينظر : النجاح ص : ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٩٣ و ٢٩٢ و ٢٣٢ ، ومجالس العلماء ، للزجاجي ص : ٢٤٤ . تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣ م .

(٢) ينظر : معاني القرآن ، للفراء ١٦٥ / ١ ، تحقيق : محمد على النجار وزميليه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م ، والجمل ، للزجاجي ص : ٧ ، ٨ . تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م ، وشرح الجمل ١٢٧ / ١ .

(٣) النجاح ص : ١٨٧ .

(٤) ينظر : اللامات ، للزجاجي ص : ٦٩ - ٧١ ، والإنصاف ٣٩٩ / ١ ، وائللاف النصرة ص : ١٤٧ .

(٥) ينظر : مواطن التقل عنهم ص : ٢١٨ و ٢٥٧ و ٢٩٥ و ٢٩٦ .

ثالثاً : وافق الكوفيين دون تصريح في مسألة خلافية واحدة :

وافق المؤلف الكوفيين في مسألة خلافية واحدة ، ولكن لم يصرح بهذه الموافقة ، وهذه المسألة هي :

عامل الرفع في الفعل المضارع تجرده عن الناصب والجازم :

ذهب المصنف إلى أن عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي (١) . وعلم أن رافع الفعل المضارع معنوي ، قال ابن مالك : « وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنٰى ، وهو : إما وقوعه موقع الاسم . وهو قول البصريين ، وإما تجرده من الجازم والناصب . وهو قول حذّاق الكوفيين ، وبه أقول ، (٢) . »
ومع أن السعفناقي قد صرّح بأنه على مذهب البصريين ، وقال غير مرة : (أصحابنا البصريين) (٣) ، إلا أنه خالفهم في هذه المسألة . وأخذ بقول أكثر الكوفيين ، فقال : « إن للمضارع الصحيح آخـرـه أحـواـلا ... حال الرفع عند تجرده عن الجوازـمـ والنـواـصـبـ ، (٤) . »

وهذا الذي ذهب إليه هو قول القراء ونُسب إلى الكوفيين بعامة (٥) .
واحتاجوا بقولهم : « إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازـمـ ، فالـنـواـصـبـ نحوـ : (أنـ)ـ وـ (إـذـنـ)ـ وـ (كـيـ)ـ ، وماـشـبـهـ ذلكـ . »

(١) النجاح ص: ٣١٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣ - ١٥٢٠ .

(٣) النجاح ص: ٢١٦٩ و ٢١١ ، والموصـلـ جـ١ـ قـ٦٦ـ بـ فـمـاـ بـعـدـهاـ .

(٤) النجاح ص: ٣١٤ .

(٥) ينظر : أسرار العربية ، لابن الأنباري ص: ٢٩ ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، طبع المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة الترقى - دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م ، والمساعد ٥٩/٣ ، وأبو زكريا القراء ، تأليف أ. د. أحمد مكي الأنصاري ص: ٤١٣ ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون ١٢٨٤ هـ - ١٩٦٤م .

والجوازم نحو : (لم) ، و (لما) ، و (لام الأمر) ، و (لا) للنهي ، و (إن) في الشرط ،
وما أشبه ذلك .

فإذا دخلت عليه هذه التواصب دخله النصب ، نحو : « أريد أن تقوم » ،
و « لن يقوم » ، و « إذن أكرمك » ، و « كي تفعل » ، وما أشبه ذلك .
وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم ، نحو : « لم يقم زيد ، ولما يذهب
عمره ، ولينطلق بكر ، ولا يفعل بشر ، وإن تفعل أفعل » ، وما أشبه ذلك .
وإذا لم تدخله هذه التواصب أو الجوازم يكون رفعا ، فعلمنا أن بدخولها دخل
النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع ، (١)
ولم يسلم مذهب الكوفيين هذا من الاعتراض ، بل قيل : إنه يؤدي إلى أن يكون
الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف في أن الرفع قبل النصب والجزم .
وذلك لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل
المفعول ، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان كذلك فلن يكون
قبل الجزم أولى (٢) .

وفي المسألة مذاهب أخرى ، فمذهب الكسائي أن رافعه هو حرف المضارعة في
أوله (٣) .

وقيل : رافعه المضارعة نفسها ، وينسب هذا القول إلى ثعلب والزجاج (٤) .

(١) ينظر : الإنصال ٥٥١/٢ .

(٢) ينظر : الإنصال ٥٥٢/٢ ، وأسرار العربية ص ٢٩ ، وشرح المفصل ١٢٧ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاد ٢٤٧/١ ، تحقيق : د. خالد عبد
الكريم جمعة ، الطبعة الأولى - الكويت ١٩٧٦م ، و الإنصال ٥٥١/٢ ، وشرح
المفصل ١٢٧ ، والمساعد ٥٩/٣ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد ، للمرادي ١٧٢/٤ ، تحقيق : عبد الرحمن على
سليمان ، نشر مكتبات الكليات الأزهرية، القاهرة - الطبعة الأولى ١٢٩٦هـ ١٩٧٦م
والتصريح ، للأزهري ٢٢٩/٢ ، مطبعة الاستقامة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤
١٩٥٤م .

وقيل : رافعه تعرّيه من العوامل اللغظية مطلقاً . وهو قول جماعة، ونسبة
الخضراوي للفراء والاخفش (١) .

هذا والمتاخرون من النحويين على مذهب جمهور الكوفيين . قال ابن مالك في
الألفية :

ارفعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ
مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَمَا تَسْعَدُ ، (٢) .

وعلى خصوء مسبق يمكن القول : إن السغناقي على مذهب البصريين :
لأنه صرّح في مسائلتين بأنه على مذهبهم (٣) .

كما وافقهم دون أن يصرّح بذلك في سنتي مسائل أخرى (٤) . فيكون قد وافقهم في

ثمان مسائل .

أما الكوفيون فإنّه لم يصرّح مطلقاً بأنه على مذهبهم . مع أنه مال إلى الاخذ برأيهم
في مسألة (٥) ، فوافقهم فيها .

(١) المساعد ٥٩/٣ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ، لابن هشام ١٤١/٤ ، تحقيق : محمد محى الدين عبد
الحميد ، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، وشرح ابن عقيل ٢٤١/٢ ، والتصريح
٢٢٩/٢ .

(٣) ينظر : ما سبق ص: ٥٧-٥٩ ، ويراجع ص: ١٦٩ و ٢١١ من الرسالة .

(٤) ينظر : ما سبق ص: ٦٠-٦٨ ، ويراجع ص: ٢٢٤ هامش (٧) ، وص: ١٨٩ هامش

(١) ، وص: ٢١٧ هامش (١) ، وص: ٢٦٠ هامش (٤) ، وص: ١٧٩ هامش (٣) ، وص:
٢٢٢ هامش (١) من الرسالة .

(٥) ينظر : ما سبق ص: ٧٠-٧٢ ، ويراجع ص: ٣١٤ هامش (٢) من الرسالة .

الفصل الثالث :

آثاره ... و كتاب النجاح.

أولاً : آثاره .

**ثانياً : الدراسة المنهجية لكتاب
(النجاح التالي تلو المراح).**

أولاً : آثاره ... وتشمل :

- الوفي .
- النهاية .
- الموصل .
- الكافي .
- المختصر .
- النجاح .
- التسديد .
- شرح دامغة المبتدعین و ناصرة المھتدیین

آثاره :

ترك السعناتي مصنفات متنوعة في ——————ة ، اشتهرت عند أهل العلم ، فاهتموا بها اهتماماً كبيراً .

وكانت شروح المختصرات هي السمة الغالبة على مؤلفاته ، ويرجع السبب في ذلك إلى ما ذكره بقوله : « رأيت في الدهر قتورا ، وشاهدت في العصر قصورا ، اختصروا على المختصر ، واقتصرت على المفتر ، وهجروا الطوال ، وآثروا القصار... » (١) .

وكان تأليفه في أصول الفقه والدين ، وفي فروع الحنفية ، وكذلك في النحو والصرف ، وفي الرد على الفرق المبتعدة في الدين .

وهذه الثروة العلمية المتنوعة .. التي خلقها ، قد سلم معظمها - بفضل الله - من عاديات الزمن وكوارثه ومحنته ، ولم تلعب بها يد الحدثان ، ولم تدرس بفعل الحوادث والخطوب .

فقد وصل إلينا أكثر آثاره ، وهي جمیعاً - فيما أعلم - مازالت مخطوططة ، احتفظت بها خزائن المخطوطات ، وزوايا المكتبات ، في أنحاء متفرقة من العالم ، ولم تر النور بعد .

وهي متظاهرة الأيدي الأمينة ، والجهود المخلصة ، والعزمات القوية، لتنقض عنها الغبار ، وتكرّس عملها الدؤوب لا خراجها .

فإنها ستُحيي بها ذكرى عالم جليل ، بذل كثيراً من جهده ووقته من أجل أن يستمرّ عطاء الثقافة الإسلامية حياً متدفقاً ، ينهض على الدوام، بإخلاص العلماء العاملين المخلصين الصادقين ، يعقب فيهم الخلف السلف .

وقد جَهَدتُ في هذا البحث محاولاً إحصاء آثار السعناتي ، مستخلصاً إياها من كتب الترجم والطبقات ، ثم تتبعتها في فهارس المكتبات ، وقبل هذا وذاك مفاتشة كتبه التي تمكنت - بعون الله - من الاطلاع عليها .

وقد أثرت أن أرتّبها هنا ترتيباً زمنياً يتفق مع ما وقفت عليه من تاريخ تأليف أكثرها ، وهو الأولى في نظري من التسلسل (الألفبائي) .

ثم إنني حاولت - قدر الطاقة - أن أنبئ على أماكن وجود آثاره ، وعدد النسخ الموجودة من كل منها ، حتى يستفيد منها الباحثون عن آثاره ، ثم المهتمون بتراث الأمة الإسلامية ، والمتبعون لمعارفها وثقافتها بعامة .

فلعلي أكون بهذا الجهد قد أسمحت - ولو بقدر يسير - في هذا المضمار .

وإليك مؤلفات السقناقي :

١- الوافي :

وهو شرح لكتاب (الم منتخب في أصول المذهب) لحسام الدين الإخسيكشي ، المسمى به الحسامي ، وهي نسبة إلى لقبه « حسام الدين » (١) . وقد ذكر السقناقي هذا الكتاب في (الموصل) ج ١ ق ٢ ب ، و (الكافي) ج ١ ب و ٢ ب و ٣ ب و ٥ ب ، كما ذكره كثير من ترجم له ، وينظر : منتخب المختار ص: ٥٠ . وتأج التراجم ص : ٢٥ ، ومفتاح السعادة ٢٦٧٢ ، والكشف ١٨٤٩/٢ ، وأسماء الكتب ص : ٢٢٢ ، والفوائد البهية ص : ٦٢ ، والهدية ٢١٤/١ ، والفتح المبين ١١٢/٢ ، وتاريخ الأدب العربي ، بروكلمان ٢٤٧/٦ ، ومعجم المؤلفين ٢٨/٤ .

وكتاب (الوافي) من أشهر كتبه ، ذكر العلماء وطلبة العلم محاسنه ، وأثنوا على مؤلّفه في حياته . قال السقناقي : « لكن المطاعين على (الوافي) و (النهاية) احسنواظن بي، واستدلوا بهما على حصول مرادهم على الكفاية » (٢) . كما استحسن كتاب (الوافي) شيخ الإسلام بهاء الدين المنصوري (٣) .

وهذا الكتاب قد وصل إلينا ، ووجدت له نسخ مخطوطة . ذكر بروكلمان ثلاثة منها ، الأولى نسخة محفوظة في القاهرة أول (الكتبخانة) ٢٦٩/٢ : ٣١ ، ٢٤٧ ، والثانية في (باريس أول) برقم: ٨٠ ، ٦٤٥٢ . والثالثة نسخة محفوظة في مكتبة (أصفية) ٩٦١ : ٥٩ - ٥٨ .

(١) ينظر : الفوائد البهية ص: ١٨٨ ، وتاريخ الأدب العربي ، بروكلمان ٢٤٧/٦ ، نقله إلى العربية د. السيد يعقوب بكر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية ، دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧م ، والاعلام ٢٨٧ .

(٢) ينظر : الكافي ج ١ ق ٢ ب .

(٣) ينظر : ماسبق ص : ٤ .

والكتاب نسخ مخطوطة أخرى ، غير النسخة التي ذكرها بروكلمان ، والراجح أنه لم يطلع عليها ، منها نسخة في مكتبة (كوبيريلي) برقم: (٥٠٥) ، وتقع في (١٤٦) ورقة ، وقد كُتِبَتْ في القرن الثامن ، نقلًا من نسخة شيخ الإسلام بهاء الدين المنصوري . وعندى مصورة (ميكروفيلم) عنها ، استفدت منها .

وللكتاب نسخة ثانية محفوظة في مكتبة (دامادا) برقم: (٤٦٦) ، وله نسخة ثالثة في
مكتبة (جامعة برنستون) برقم: (٤٥٩٢) (٨٦١) . وقد استفادت من مصورة (ميكروفيلم)
عنها موجودة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ،
بمكة المكرمة تحت رقم : (٢٢٦) أصول فقه ، وهي نسخة كُتبت سنة (١٧٥٢هـ) .
وتقع في (٢٠٧) ورقات .

وتحفظ مكتبة (الواقف) بlahor بنسختين مخطوطتين للكتاب . الأولى برقم : (٢٨٨) أصول فقه ، بخط فارسي ، وهي في (٨٤) ورقة ، والثانية برقم : (٤٢١) أصول فقه ، تقع في (١٤٤) ورقة .

إلا أن هاتين النسختين أضيقتا «الحسامي»، فقد جاء وصف الكتاب هكذا: «كتاب (الحسامي)» من أهم كتب أصول الفقه، وهو شرح لكتاب الإحسيقيني في أصول، ألفه العلامة الحسين بن الحاج، (١).

وهذا خلاف ماذكر ، لأن الذي اشتهر « بالحسامي » ، هو (المختصر) لا (الشرح)
ولعله تحريف ، أو التباس وقع فيه المفهوس .

(١) ص : ١٤٤ ، ونص العبارة بالأوردية : « علم أصول فقه مير حسامي إيك اسم کتابے إحسیکنی کی أصول فقه کی شرح سی جسی علامہ حسین بن الحاج نی نہایت شرح و بسط سی لکھا ». .

وقد ذكر السعنافي سبب تاليف الكتاب في مقدمته . فقال : « إنني لما انفردت من أستاذتي المتقدتين ، وجانبت من أكياس أصحابي المبرّزين ، وتجانفت عن كتب شافية لأسقام الريب والظنون ، وكاشفة لما استبهم من المستور والمكتون توخيت أن أجمع ماعلّقت من فوائد شَتَّى... خصوصاً مااستجم عندي من فرائد أصول الفقه ودررها ، وفوائد نكتها وغورها ... فأجبتهم إلى ذلك» (١) .

وهذا الكتاب أملأه السعنافي في مسجد المؤلف ومشهد بخوارزم ، سنة (٦٩٢هـ) (٢) . قال في خاتمه : « ثم مما شرفني الله تعالى ، واختصني بأفضالي ، وأكرمني بجلاله أنه وفقني بإتمال الشرح في مسجد المؤلف ومشهد ، وبالختم على تربة المصنف ومرقده ... وقد تمت بتاريخ يوم الجمعة ، العشرين من شهر صفر ، الواقع في سنة اثنتين وتسعين وستمائة ، (٣) .

والظاهر لي أنّ كتاب (الوافي) من أول مؤلفاته ، فقد ذكر في ديباجته أنه شرع في تأليفه بعد أن انفرد من أستاذته ، وجانب أصحابه ، وجانف كتاباً شافية (٤) . وتاريخ إتمال الكتاب المذكور سنة (٦٩٢هـ) أسبق من أي تاريخ آخر مذكور في كتبه الأخرى ، بل إنه أشار إليه في بعض كتبه ، أو الحال عليه (٥) .

٢- النهاية :

وهو شرح لكتاب « الهدایة » ، في فروع الحنفیة ، لبرهان الدين على بن أبي بکر ابن عبد الجلیل الفرغانی ، المرغیتاني ، الرشتاني .

(١) الوافي ق ٧٢ .

(٢) وفي الكشف ١٨٤٩/٢ : أنه أملأه سنة (٦٩٠هـ) ، وهو خلاف ما في (الوافي) .

(٣) الوافي ق ١/٢٠٧ . وينظر : الكشف ١٨٤٩/٢ ، والكتبة ٢٦٩/٢ .

(٤) ينظر : الوافي ق ٧٢ .

(٥) ينظر : الموصّل ج ١ ق ٢ ك٢ ، والكافی ج ١ ق ٢ ك٢ و ١٣ و ١٥ .

ذكره السغناقي في (الموصل) ج ١ ق ٢ / ١٨٦ ، ١٩٧ . (الكاف) ج ٢ ق ٢ / ٢٨
ـ ٢٨ .

كما ذُكر في : منتخب المختار ص : ٥٠ ، والجواهر المضية ٢١٢/١ . وشرح
العناية على الهدایة ٦١ ، والبنایة في شرح الهدایة ٣٩/١ و ٥٨ و ٦٣ و ٦٥ فما بعدها،
والدليل الشافی ٢٧٥/١ ، وتأج الترافق ص : ٢٥ ، والبغیة ٥٢٧/١ . ومفتاح السعادة
٢٦٦/٢ ، والطبقات السنیة ١٥١/٣ ، والكشف ٢٠٣٢/٢ ، وأسماء الكتب ص : ٣٢٩،
والتاج (سفنق) ٢٨١/٦ ، والفوائد البهیة ص : ٦٢ ، وأبجد العلوم ٢٤٨/٢ ،
وروضات الجنات ١٥٧/٢ ، والهدایة ٣٤/١ . والفتح المبين ١١٢/٢ .

وكتاب (النهاية) من أشهر شروح (الهدایة) وألطفها . فقد انتخبه شهاب الدين
أحمد بن الحسن المعروف بابن الزركشي . المدرس بالحسامية (١) .

وقال عنه أکمل الدين البابرتی : « فإن كتاب « الهدایة » ، لثئنة الهدایة ، لاحتواه
على أصول الدّرایة ، وانطوانه على مُتُقْنِ الروایة فلذلك تصدى الشیخ الإمام ،
والقرم الهمام ، جامع الأصل والفرع ... حسام الملة والدین السغناقي ... فشرحه
شرعاً وافياً . وبيّن ما أشكل منه بياناً شافياً ، وسمّاه : (النهاية) ; لوقعه في نهاية
التحقيق ، واشتماله على ما هو الغایة في التدقیق ، (٢) .

فرغ السغناقي من تأليف كتاب (النهاية) في أواخر شهر ربیع الأول سنة
(٧٠٠هـ) سبعمائة (٢) ، وهو ثانی مؤلف له بعد (الوافی) .

وذكر غير واحد من مترجمي السغناقي أن كتاب (النهاية) ، هو أول شروح
(الهدایة) . وهذا ليس ب صحيح : لأن أول من ذكر هذا هو السیوطی نقلًا عن
(الدرر) . حيث قال : « في الدرر ، وهو أول من شرح الهدایة ، (٤) . وهو خلاف
ما في (الدرر) في ترجمة السغناقي (٥) ، بل إن الحافظ ابن حجر لم يشر إلى (شرح
الهدایة) مطلقاً . في آثاره ترجمته .

وبتیع السیوطی تقدیم الدین الداری ، الذي قال عن السغناقي : « هو أول من شرح
الهدایة ، (٦) .

(١) ينظر : الجواهر المضية ٦٤/١ ، ومفتاح السعادة ٢٦٦/٢ . والطبقات السنیة
٢٢٩/١ ، وأسماء الكتب ص : ٣٢٣ ، والفوائد البهیة ص : ١٦ .

(٢) شرح العناية على الهدایة ٦١ .

(٣) ينظر : الدليل الشافی ٢٧٥/١ ، والطبقات السنیة ١٥١/٣ ، والكشف ٢٠٣٢/٢
ـ ٢٠٣٢/٢ ، والفوائد البهیة ص : ٦٢ .

(٤) البغیة ٥٢٧/١ .

(٥) ينظر : الدرر ١٤٧/٢ .

(٦) الطبقات السنیة ١٥١/٣ .

وأخذ حاجى خليفة بقول السيوطي فقال : « وهو أول من شرحة على ما ذكره السيوطي » (١) . ثم ذكر قوله آخر عن أول من شرح (الهداية) ، حيث قال : « وقيل : أول من شرحة حميد الدين على بن محمد بن علي الضرير البخاري ، المتوفى سنة (٦٦٧ هـ) سبع وستين وستمائة ، وهو في جزأين ، يسمى بالفوائد » (٢) .

والذى أنا بقصده ليس إثباتاً من هو أول من شرح (الهداية) بقدر ما أورد إثباتاً أن السعفانى ليس أول من شرحتها . وفقاً لما ذكره حاجى خليفة ، في القول الآخر ، وهو المنصوص عليه في (تاج التراجم) بقوله : « لحميد الدين الضرير على الهداية جزءان ، يسمى بالفوائد » (٣) .

وهذا هو الثابت من كلام السعفانى ، حيث إنه ألف كتابه (الكافى) ، فجمع فيه بين نسختي (الفوائد) ، المسؤولتين إلى بدر الدين الكردري . وحميد الدين الضرير ، قال : « ثم أعلم أنتي ضمانتُ فيه أن أجمع بين نسختي (الفوائد) . إحداهما :

(الفوائد) الصادرة من الإمام ... مولانا بدر الدين : محمد بن محمود بن عبد الكريم الفقيهي الشحنةنوى الكردري رحمة الله . والثانية : (الفوائد) الصادرة من الإمام ، العالم مولانا ، حميد الدين الضرير : علي بن محمد بن علي ، الرامشى ، البخارى ، رحمة الله ، (٤) .

ومعنى شرح (الهداية) قبل السعفانى - أيضاً - عمر بن محمد الخبازى ، المتوفى سنة (٦٩١ هـ) . وتاج الشريعة ، عمر بن صدر الشريعة المتوفى سنة (٦٩٤ هـ) .

وقد أشار بروكلمان إلى أماكن وجود النسخ المخطوطة لهذين الشرحين (٥) . وحيث لا يكون السعفانى أول من شرح (الهداية) .

اختصر كتاب (النهاية) للسعفانى جمال الدين القونوى المتوفى سنة (٧٧٠ هـ) ، في مجلد ، سماه : (خلاصة النهاية في فوائد الهداية) (٦) .

وهذا الكتاب وصل إلينا دون أن تطويه الروائع والفوادى . وحفظت لنا المكتبات وخزائن المخطوطات وفرةً من نسخه المخطوطة .

(١) الكشف ٢٠٢٢/٢ .

(٢) الكشف ٢٠٢٢/٢ - ٢٠٣٣ .

(٣) ص : ٤٦ .

(٤) الكافى ج ١ ق ١٢ .

(٥) تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ٢١١/٦ ، وينتظر : الهداية ٧٨٧/١ .

(٦) ينظر : الكشف ٧١٩/١ و ٢٠٣٢/٢ . وتاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ٢١١/٦ - ٣١٢ ، والفتح المبين ١٩٧/٢ .

ذكر بروكلمان عددا منها في : ليزج أول ٤٥٩ ، والفاتيكان ثالث ١٣٤٦ ، والمكتب الهندي أول ٢١٨ ، وقليل على باشا ٤٤٠ - ٤٤٢ ، والسليمانية ٥٥٧ - ٥٦٦ ، والإسكندرية ، الفقه الحنفي ٧ ، والقاهرة أول ١٤٥/٢ ، وبنكبور (١) ١٦٢٤ / ٩٤١ : ٥٩٢٠ .

كما استطاعت أن أجده للكتاب بعض نسخه الأخرى التي لم يرد ذكر لها عند بروكلمان ، ومنها: نسخة مخطوطة في مكتبة (كوبيريلي) ، تقع في جزأين : الأول برقم : (٦٢١) ، وهو في (٤٥٤) ورقة ، والثاني برقم : (٦٢٢) ، وهو في (٤٢٨) ورقة ، وقد كتب في آخره : « وكان هذا في غرة شهر رجب سنة إحدى عشرة وسبعيناً » ، وهذا هو التاريخ الذي أجاز السعفانقي فيه ابن العدين بطلب ، وكتب له نسخة من شرحه هذا ، كتب أولها وأخرها بيده ، فلعلها تكون تلك النسخة ، أو أنها نسخة منقولة عنها .

والكتاب - أيضا - ثلاثة نسخ أخرى في مكتبة (دامادا) ، الأولى منها في مجلدين برقم (٦١١) و (٦١٢) ، والثانية تحت رقم (٦١٣) ، والأخيرة في مجلدين ، رقماهما (٦١٤) و (٦١٥) .

وفي مكتبة (نور عثمانية) نسختان منه ، الأولى منها في مجلدين ، رقماهما (١٧٦٦) و (١٧٦٧) ، والثانية - كذلك - في مجلدين ، رقم الأول (١٧٦٦) ، ورقم الثاني (١٧٦٩) .

كما يوجد نسخة أخرى من الكتاب في مكتبة (ولي الدين) ، تقع في ثلاثة مجلدات ، الأول منها برقم (١٣١٥) ، وهو في (٤١٤) صفحة ، ويتنهى إلى فصل (في التكبير) ، والثاني برقم (١٣١٦) ، ويقع في (٦٨٨) صفحة ، ويبدا بباب (التمتع) ، ويختتم بباب (الاستيلاء) ، ورقم المجلد الثالث منها (١٣١٧) ، وهو في (٧٨٦) صفحة ، ويبدا بباب (الحج) ، ويتنهى إلى آخر فصل (فيما يكره) .

وفي مكتبة (رسنم باشا) نسخة مخطوطة منه برقم (٢١٦) ، وأخرى في مكتبة (أسعد أفندي) تحت رقم (٦٦٦) ، كما يوجد نسخة منه في مكتبة (حميدية) ، تقع في مجلدين : الأول منها برقم (٥٢٨) ، والثاني برقم (٥٢٩) ، ومنه نسخة أخرى في (دار الكتب الظاهرية) ، ورقمها (١١٠٢٩)، ناقص من أوله ، يبتدئ بكتاب (الصلح) ، ويتنهى بفصل في (الصدق) (١) ، ويوجد في مكتبة (الأوقاف العامة) ببغداد الجزآن ، الثاني والثالث من نسخة منه ، ويحمل الجزء الثاني رقم (٣٦٩) ، أوله كتاب (النكاح) ، وهو في (٣٠١) ورقة ، والجزء الثالث منه برقم (٤١٢٢) ، ويقع في (٤١٠) ورقات .

ومن الملاحظ أن بروكلمان ذكر أن نسخة الكتاب في (الإسكندرية) برقم (٧٠) ،

(١) ينظر : فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ٢٦٤/٢ ، وضعه : محمد مطيع الحافظ ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ، دار أبي بكر - دمشق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

وهو خلاف الرقم المثبت في فهارس المخطوطات المصورة لمعهد إحياء المخطوطات العربية ٢٧٥/١ ، وعنتها أنّ نسخة (الإسكندرية) تقع في ثلاثة مجلدات ، كتبت سنة ٨٤٨ هـ ، وسنة ٩٩٦ هـ ، وهي محفوظة في المكتبة العامة للبلدية بالإسكندرية برقم: (١١٧٩) ، وهي في (٢٧٦) ورقة ، :

كما ذكر بروكلمان أن منه في (القاهرة أول) ١٤٥/٣ ، مكتفياً بذكر رقم الجزء والصفحة ، من فهرس الكتبخانة المصرية ، وبالرجوع إلى الفهرس رأيت ما هو حري به أن يثبت هنا ، ففيها يوجد الجزء الثاني من كتاب (النهاية) في مجلد ، برقم: (٢٢٢) ، أوله كتاب (الزكاة) ، وينتهي إلى آخر كتاب (الوقف) ، كما يوجد ثلاثة أجزاء من نسخة ثانية منه ، تمثل الأول والثالث والرابع ، وينتهي إلى آخر الكتاب تحت رقم: (٥٥٢) فقه حنفي ، ومنه - أيضاً - الجزء الأول من نسخة ثلاثة ، به خرم من الوسط ، وينتهي إلى أول كتاب (العتاق) ، وهو برقم: (٦٢٤) ، ويوجد كذلك جزء آخر من الكتاب ، به خروم ، ينتهي إلى أول كتاب (الزكاة) ، ورقمه: (٧٣٩) .

هذا بالإضافة إلى وجود ستة أجزاء من نسخة رابعة منه تحمل الرقم: (٧٤٩) ، ومنه - أيضاً - الجزء الأول من نسخة خامسة ، به خروم ، وينتهي إلى أثناء فصل (في الزمن) ، وهو برقم: (٧٩١) .

٣- الموصّل :

وهو شرح لكتاب (المفصل) في النحو للزمخشري ، ذكره السعفناقي في (الكافى) ج ١٠/١٢٣ و ١٧٣ ، ولـ (النجاح) (١) ، كما ذكره بعض المترجمين له ، وينظر : البغية ٥٣٧/١ ، والكشف ١٧٧٥/٢ ، وروضات الجنات ١٥٧/٣ ، والهدية ٣٤/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٨/٤ .

و(الموصّل) ثالث مصنفاته . ألقه بعد الانتهاء من تبييض (النهاية) ، قال : «لما استراح قلم الإملاء من تبييض (النهاية) في شرح الهدية أردت أن أنحو إلى فن آخر ، عام فوائده ، شامل عوائده ، ليكون لي من خزائن ذلك الفن أيضًا صرّة» ، ومن طوياته دُرّة ، فرأيت (المفصل) في ذلك عظيم الجدوى ، رشيق المتن والفووى ، وهو كما قيل في حقه : كتاب عempt بمنتهى أمهات الأفكار » (٢) .

فيكون شروع السعفناقي في تصنيف (الموصّل) بعد سنة ٧٠٠ هـ ، لاقبها ، حيث يفهم من كلام السيوطي والخوانساري أنه قرأ شرحه هذا على شيخه حافظ الدين البخاري سنة ٦٧٦ هـ (٣) ، لأنَّ السعفناقي نفسه ينص على أن رواية (المفصل) بلغته عن شيخه المذكور سنة ٦٧٦ هـ . حيث قال : «ثم رواية (المفصل) بلغتني من الإمام العالم ... حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر البخاري - رضي الله عنه - قراءة عليه بتاريخ سنة ست وسبعين وستمائة ، (٤) . وعلىه فإنَّ السعفناقي سنة ٦٧٦ هـ لم يكن قد صُنف (الموصّل) بعد ، فضلاً عن أن يقرأه على شيخه .

وكتاب (الموصّل) جمع فيه السعفناقي بين (الإقليد) ، و(المقبس) ، وذكر سبب ذلك فقال : «لما رأيت (الإقليد) شرحاً تاماً فيما يحتاج إليه في حل عقد الكتاب ، وشرح الآيات ، وتنقیح السؤال والجواب . ولكن فات عنه بعض ما ذكر من القيود التي يحتاج إليها الكتاب في (المقبس) . وما ذكر فيه من أول البيت وأخره ، وذكر قائله ، وأوجوبة الأسئلة التي تفرع إليها فيما التبس . ولكن فات عن (المقبس) . أيضاً زيادة تبيين معنى البيت ، الذي ذكره في (الإقليم) (٥) أردت أن أجبر نقصان ما فات من أحدهما بما ذكر في الآخر ... وكان كتابي هذا جامعاً لما هو المحاسن منها فيما يحتاج إليه متن الكتاب ... وجميع أساس

(١) ينظر : ما يأتي ص ٢٤ و ٢٤٠ .

(٢) الموصّل ج ١ ق ١٧٢ .

(٣) ينظر البغية ٥٣٧/١ ، وروضات الجنات ١٥٧/٣ .

(٤) الموصّل ج ١ ق ١٧٣ .

كتابي هذا على (الإقليد) ، وما تركت شيئاً إلاً في مواضع معدودة ، هي أقل من القليل .. ولم أزد فيه شيئاً أجنبياً إلاً ما كان بالزيادة حريضاً ، (١).

وأما نسخُ الكتاب المخطوطة فإنني قد بحثت عنها طويلاً ، ومع طول البحث والتفتيش في فهارس المكتبات المختلفة لم أصل إلى ما يُشفي الغليل .

وفي أثناء مطالعتي لشرح المفصل الموسوم بـ (التخمير) ، لصدر الأفضل الخوارزمي ، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، وجدت المحقق يسرداً شروح المفصل تباعاً ، وذكر من ضمنها شرح السفناقي (الموصّل) كما ذكر أنه يوجد منه نسختان حين قال: « شرح حسام الدين السفناقي (٦٧١٠هـ) اسمه (الموصّل) . منه نسخة بخطه في مكتبة (سليم آغا) رقم: (١١٦٧) . وهو منسوب في الفهرس وفي بروكلمان إلى علم الدين الأندلسى (٦٦١هـ) . وإنما غرّهم ما ورد في كشف الظنون ، حيث قال عن شرح الأندلسى : « واسمه (الموصّل) »، وله نسخة ثانية في مكتبة (شهيد على) رقم : (٢٤٨٤) ، (٢) .

وبفضل الله فقد تمكنت من الحصول على مصورة (ميكروفيلم) للنسخة الأخيرة منهما ، أحضرها إلى الأذن الصديق الفاضل عبد الوالى الشميري ، فاستفدت منها استفادة كبيرة ، إلا أنها ليست نسخة كاملة للكتاب ، وإنما هي الجزء الأول منه ، حيث تنتهي إلى نهاية (أحكام الأسماء المفردة) ، وتقع في (٢٠٥) ورقات .

وأما النسخة الأولى فإني على الرغم من محاولاتي المتعددة للحصول على مصورة منها سواء كان ذلك بالراسلة ، أو بتوصية بعض الأصدقاء لم أظفر بما أردت ، والله المستعان (٣) .

٤- الكافي :

وهو شرح لكتاب (الأصول) في الفقه ، لأبي الحسن فخر الإسلام على بن محمد البزدوي ، ذكره السفناقي في (التسديد) ق ٣٦ / ب ، كما ذكره كثير من

(١) الموصّل ج ١ ق ٢٦ / ب و ١٣ .

(٢) التخمير . للخوارزمي ٥٢/١ ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي بيروت . الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، وينظر : التبيين ص: ٦٠ .

(٣) بعد أن تم طبع هذا البحث تبين لي أن الأذن الصديق أحمد حسن نصر قد تمكّن من إحضار هذه النسخة وهي تقع في (٤٢٢) ورقة .

وهو الان يعدها رسالة لنيل درجة الدكتوراه ، في جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

ترجم له كما في : الجوادر المختية ٢١٣/١ ، وتأج الترافق ص: ٢٥ ، ومفتاح السعادة ٢٦٦/٢ ، والطبقات السننية ١٥١/٢ ، والكشف ١١٢/١ ، وأسماء الكتب ص: ١٠٢ ، ٢٢٢ ، والفوائد البهية ص: ٦٢ ، والهدية ٢١٤/١ ، والفتح المبين ١١٢/٢ ، والأعلام ٢٤٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٨/٤ .

فرغ السفناقي من تأليفه في أواخر جمادى الأولى سنة (٧٠٤هـ) (١) .
ووصل إلينا بعض نسخه المخطوطة ، ومنها ما هو بخط المؤلف ، وفي مكتبة (دامادا) نسخة منه برقم : (٤٥٥) . ولها نسخة أخرى في مكتبة (يني جامع) ، برقم (٣٢٤) . نسبها بروكلمان إلى حسين بن علي السمعاني . كما نسبت في فهرس المكتبة نفسها إلى الحسين بن علي الصناعي (٢) . وهذا تحريف في اللقب ، وإنما هو (السفناقي) مؤلف (الكافي شرح أصول فخر الإسلام البزدوي) . وجاء التعريف به في فهرس المكتبة بـ « شرح أصول البزدوي المسمى بالكافي » (٢) موافقاً لما أثبتته المترجمون له .

ومن الملاحظ أنه جاء في الفهرس وفي بروكلمان أن تاريخ وفاة مؤلف كتاب (الكافي) كان سنة (٧٠٤هـ) . ولعل الذي غرّهم في ذلك هو ما جاء في خاتمة (الكافي) من « أنه فرغ من تأليفه في أواخر جمادى الأولى سنة (٧٠٤هـ) » .

والكتاب نسخة مخطوطة نفيسة بخط السفناقي ، في المكتبة العربية ، بدمشق ، قال الزركلي : « الكافي (خ) شرح أصول الفقه للبزدوي . منه نسخة بخطه ، في مجلد ضخم ، بالمكتبة العربية ، بدمشق ، أخذت خطه عن الصفحة الأخيرة منها » (٤) . كما يوجد الجزء الأول من نسخة رابعة من الكتاب في مكتبة (كوبيريلي) برقم : (٥٢٠) وهي في (٢٢٦) ورقة . وتنتهي إلى (بيان أحكام الشرائع) . استفادت من مصورة (ميكروفيلم) عنها ، وهي أيضاً بخط مؤلفه، حيث جاء على صفحة الغلاف :

(١) ينظر : الكشف ١١٢/١ ، والأعلام ٢٤٧/٢ .

(٢) ينظر : فهرس مكتبة ينى جامع ص: ١٧ ، وتاريخ الأدب العربي . لبروكلمان ٢٨٩/٦ .

(٣) ص: ١٧ .

(٤) الأعلام ٢٤٧/٢ ، ونص خطه كما يلي : « ... يقول العبد الضعيف حسين بن علي بن حجاج بن علي السفناقي بتاريخ يوم الخميس الثامن عشر من جمادى الأولى من شهور سنة أربع وسبعين » .

، كتاب الكافي شرح على البزدوي ، الإمام ، الفاضل ، السعفناقي ، عليه رحمة الله الغنـي المـغـنـي ، بـخط مؤـلـفـه ، (١) .

ذكر السعفناقي سبب تأليف (الكافـي) بـقولـه : « وـكانـ يـكـثـرـ اـقـتـراـحـ المـحـكـمـينـ وـالـتـمـاسـ الـلـتـمـسـيـنـ إـيـاهـ ... لـكـنـ الـمـطـلـعـيـنـ عـلـىـ (ـالـوـافـيـ) وـ(ـالـنـهـاـيـةـ) أـحـسـنـواـ الـظـنـ بـهـ ... وـاستـدـلـواـ بـهـمـاـ عـلـىـ حـصـولـ مـرـادـهـمـ عـلـىـ الـكـفـاـيـةـ ... وـإـنـ لـمـ يـكـنـ فـيـهـ إـلـاـ مـاـ التـمـسـ بـهـ أـخـيـ فـيـ اللـهـ الـإـمـامـ ، الـبـارـعـ ... بـرـهـانـ الـدـيـنـ أـحـمـدـ بـنـ أـسـعـدـ بـنـ أـحـمـدـ الـخـرـيفـعـنـيـ الـبـخـارـيـ ... فـإـنـهـ سـلـمـهـ اللـهـ كـانـ يـوـصـيـنـيـ بـهـ مـرـارـاـ . وـيـكـرـمـنـيـ بـالـتـمـاسـ بـهـ سـرـّـاـ . وـجـهـارـاـ . فـأـجـبـتـهـ فـيـ ذـلـكـ ، بـأـمـرـهـ مـؤـتـمـرـاـ . وـلـوـدـتـهـ مـُـزـدـهـرـاـ » (٢) .

جمع السعفناقي في كتاب (الكافـي) بين كتابـيـ (ـالـفـوـائـدـ) ، المـنـسـوبـيـنـ إـلـىـ بـدرـ الـدـيـنـ الـكـرـدـرـيـ ، وـحـمـيدـ الـدـيـنـ الـضـرـيرـ ، معـ زـيـادـاتـ عـلـيـهـمـاـ مـمـاـ لـيـسـ فـيـهـماـ وـيـقـضـيـهـ الـمـشـرـوحـ (٢) .

وكـانـتـ روـاـيـةـ كـتـابـ (ـأـصـوـلـ الـبـزـدـوـيـ) قـدـ بـلـغـتـهـ عـنـ شـيـخـيـهـ : حـافـظـ الـدـيـنـ الـبـخـارـيـ ، وـحـافـظـ الـدـيـنـ الـمـاـيمـرـغـيـ (٤) .

٥- كتاب المختصر :

وـهـوـ كـتـابـ مـخـتـصـرـ فـيـ عـلـمـ التـصـرـيفـ ، لـمـ أـقـفـ عـلـىـ ذـكـرـ لـهـ عـنـدـ مـنـ تـرـجمـ للـسـعـفـنـاـقـيـ أـوـ ذـكـرـ مـصـنـفـاتـهـ .

وـكـذـلـكـ فـإـنـ كـتـبـ الـمـعـارـفـ الـعـامـةـ كـمـ (ـالـكـشـفـ) وـ(ـالـهـدـيـةـ) وـغـيـرـهـاـ لـمـ تـذـكـرـهـ فـيـ عـدـادـ الـمـخـتـصـرـاتـ الـصـرـفـيـةـ ، وـإـنـمـاـ عـرـضـتـ لـكـتـابـ (ـالـنـجـاحـ) .

وـبـيـدـوـ أـنـ سـبـبـ ذـلـكـ يـرـجـعـ إـلـىـ كـوـنـ كـتـابـ (ـالـنـجـاحـ) مـبـنـيـاـ فـيـ أـسـاسـهـ عـلـىـ كـتـابـ الـمـخـتـصـرـ ، بـلـ يـعـدـ بـيـانـاـ وـكـشـفـاـ لـاـ اـحـتـواـهـ مـنـ عـلـمـ التـصـرـيفـ .

وـكـلـ مـاـ وـقـفـتـ عـلـيـهـ بـشـأنـ هـذـاـ الـمـخـتـصـرـ هـوـ مـاـ ذـكـرـهـ السـعـفـنـاـقـيـ فـيـ مـقـدـمـةـ (ـالـنـجـاحـ)

(١) الكافي ج ١ ق ٧١ .

(٢) الكافي ج ١ ق ٢ ب و ١٨٣ .

(٣) يـنـظـرـ : الكـافـيـ جـ ١ـ قـ ٧٢ـ .

(٤) يـنـظـرـ : الكـافـيـ جـ ١ـ قـ ١ـ /ـ ٢ـ .

بقوله: «قَيْفَيْتُ كِتَابِي (المختصر) بِبَيَانِ عِلْمِ التَّصْرِيفِ وَعَلَّهُ، وَكَشَفَ مَا صَحَّ مِنْ مَذَاهِبِ صَاحِبِ الْصَّرْفِ وَمِلَّهُ» (١).

والظاهر لي أن المصنف اقتصر في كتابه (المختصر) على أساس علم التصريف ، المجرد عن العلل . وربما لم يكن فيه من إيضاح وبيان العلل الصرفية وشرحها ما يكون شافياً ، مما جعل المؤلف يرغب بزيادة الشرح ، وضرب الأمثلة ، وعرض المسائل المماثلة ، حتى يكشف ما غمض منها . ويعقد المقارنات التي تسهل فهمها . يدلّك على هذا قوله : «لَا أَتَمَّتُ نُجْبَ الْأَلْفَاظِ، وَتَحَفَّ اللَّاحَاظُ بِالْتَّصْرِيفِ» المجرد عن العلل **قَيْفَيْتُ** عليه بجعل تقضي مرام الطالب . وتكتشف **الْعُضْلُ** ، مراعياً ما صَحَّ من الأقوال ومتُّنَ ، وما قَرَّ من التعليل ورصن على وجهٍ ينجح حاجة من احتاجَ في شيءٍ من التصريف ، (٢) .

٦- النجاح التالي تلو المراح :

وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا ، وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل في مبحث مستقل إن شاء الله .

٧- التسدييد :

وهو شرح لكتاب (التمهيد لقواعد التوحيد) ، في أصول الدين ، لأبي المعين ميمون بن محمد المكحولي ، النسفي ، ذُكرَ في : الجوادر المضية ٢١٢/١ ، وقال عنه : «شرح التمهيد للمكحولي ، في مجلد ضخم رأيته ، وهو عندي ملكته» ، وتاج

(١) النجاح ص : ١٦٨ .

(٢) النجاح ص : ٣٤٧ .

الترجم ص : ٢٥ ، وفتاح السعادة ٢٦٦/٢ ، والطبقات السنية ١٥١/٣ ، والكشف ٤٠٣/١ و ٤٨٤ ، وأسماء الكتب ص : ١٠٢ و ١٠٣ و ١١٧ و ٢٢٢ وفيه « قال الوالد المرحوم : وللسقناقي شرح على (التمهيد) سماه بـ (التسديد) . وقد رأيته بأيدي الدلّاين » . والفوائد البهية ص: ٦٢ ، والهدية ٢١٤/١ . والفتح المبين ١١٢/٢ ، والأعلام ٢٤٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٨/٤ .

وللكتاب نسخة مخطوطة في (الكتبخانة) المصرية برقم : (١٢) توحيد . وتقع في (١٢٤) ورقة، وقواستفتدت من مصورة ورقية عنها استفادة عظيمة . وله نسخة ثانية في مكتبة (عاطف أفندي) برقم : (١٢٨٢) .

ذكر السقناقي في مقدمة الكتاب سبب تأليفه . فقال : « لَمَّا رأيْتُ فِي الدهر قُتُورًا . وشَاهدْتُ فِي العَصْر قَصُورًا . اخْتَصَرُوا عَلَى الْمُختَصَرِ . وَاقْتَصَرُوا عَلَى الْمُفَتَّرِ . وَهَجَرُوا الطَّوَالَ . وَأَثْرَوْا الْقِصَارَ . شَرَعْتُ فِي كَشْفِ الْفَاظِ الْنَّسِيقَةِ . وَشَرَحْتُ الْمَعَانِيَ الْدِقِيقَةَ . مِنَ الدَّرَائِيَّةِ . بَلْ مِنَ الرَّوَايَةِ . لِيَكُونَ تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِئِ . وَتَذَكِّرَةً لِلْمُنْتَهِيِّ . وِإِعَانَةً لِلْطَّالِبِ . وِإِبَانَةً لِلْمُتَعَلِّمِ » (١) .

٨- شرح دامجة المبتدئين وناصرة المحتدين :

ومؤلف (الدامجة) هو حسام الدين الحسن بن شرف الحسيني ، المتوفى سنة ٧١٥هـ (٢) .

وهي قصيدة لامية في ذم طائفه من المتصوفة ، مطلعها:
أَلَا إِنَّ الْمَحَامِدَ بِالْتَّوَالِيِّ

(١) التسديد ق ٢ سب .

(٢) ينظر : بروكلمان ١١٦/٢ ، والذيل ١٤٢/٢ . (من نسخة الأصل بالألمانية) .

(٣) ينظر : فهرس الكتب العربية الموجودة في مكتبة الدولة الألمانية (اليدن) ١٢٧/٢ وفهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، لعبدالله الجبوري ٤٢٩/٢ ، مطبعة الإرشاد - بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣ م .

وهي مكونة من (٢١١) بيتاً (١).
و (الدامفة) بالغين المعجمة : الشَّحْةُ ، أو الضَّرْبَةُ الواصلة إلى الدماغ ، وهي أيضا طلة تخرج بين شِظيَّاتِ القَلْبِ ، طويلة ، صلبة ، إن تُرَكَتْ أفسدت النَّخْلَةَ (٢).

وقال حاجى خليفة : « دامفة المبتدعين وناصرة المهدىين) لحسام الدين ، حسن بن شرف التبريزى المتوفى سنة نيف وتسعين وسبعين ، وقيل : إن للسفناقى ، (٣).

وليس للسفناقى إلا الشرح فقط ، أما المتن فقد اختلف في نسبته أيضا .
فقيل : إنه لحسام الدين حسن بن شرف الحسيني المتوفى سنة (٧١٥هـ) ، وقيل : إنه لحسام الدين الحسن بن شرف التبريزى المتوفى في نيف وسبعين وسبعين وسبعين (٤) أو نيف وتسعين وسبعين (٥).

والظاهر لي أن لكل منها مصنفا في الرد على طائفة المبتدةة من المتصوفة ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : أن وفاة حسام الدين الحسيني كانت سنة (٧١٥هـ) ، على حين كانت وفاة حسام الدين التبريزى سنة نيف وسبعين وسبعين وسبعين ، أو نيف وتسعين وسبعين ، وفي فهرس مكتبة (ليدن) أنها كانت سنة (٧٧٢هـ) ، أو (٧٩٣هـ) (٦).

ثانياً : أن دامفة الحسيني قصيدة لامية مطلعها كما ذكرت :

أَلَا إِنَّ الْمَحَمَّدَ بِالْتَّوَالِيِّ إِلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ لِهِ التَّعَالَى

ونهايتها : قوله :

وُشِعْرِيٌّ مُثْلِ شِعْرِيٍّ أَوْ سِحْرُ حَلَالٍ
وَدَامِفَتِيٌّ بِنَظَمٍ قَدْ أَتَتْكُمْ
فَحَمْدًا ثُمَّ حَمْدًا ثُمَّ حَمْدًا

على عدى الرمال لذى الكمال (٧)

(١) ينظر : فهرس مكتبة ليدن ١٢٦٢.

(٢) ينظر : الصاحب (دمغ) ١٣١٨/٤.

(٣) الكشف ٧٢٩/١.

(٤) ينظر : القرف العالية في تراجم متاخرى الحنفية ، لابن طولون الحنفي ج ١ ق ١٢٢ / ١ ، ميكروفيلم رقم : (١١٩٢) تراجم ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

(٥) الكشف ٧٢٩/١ ، وقيل : توفي سنة (٧٧٢هـ) أو سنة (٧٩٣هـ). ينظر :

فهرس مكتبة ليدن ١٢٦٢.

(٦) ١٢٦٢/٢.

(٧) فهرس مكتبة ليدن ١٢٦٢.

أما (دامفة) التبريزى فهي نثرة ، تبدأ بقوله : « الحمد لله الذي تفرد بكبرياته » (١) ، وهي مختصرة على قسمين : الأول : في مشايخ الطريقة ، والثانى : في أن أعمال هذه الطائفة مخالف لشريعة الإسلام » (٢) .

ثالثاً - أثبتَ ابن طولون الحنفى أنَّ التبريزى الفَ (الدامَقَة) بالقاف ، قال : « الحسن بن شرف التبريزى مولانا حسام الدين من تأليفه (دامقة المبتدعين) ، بالقاف ... والدامقة : الضربة التي تكسر السن » (٣) .

أما حسام الدين الحسيني فإنه صنف (الدامقة) بالغين (٤) . وبذلك تكون (دامفة المبتدعين وناصرة المهدىين) بالغين المعجمة من تأليف حسام الدين الحسيني ، ويكون المصنف الآخر (دامقة المبتدعين) - بالقاف - من تصنيف حسام الدين التبريزى .

ويكون السعفانى شارحاً (دامفة المبتدعين) ، وليس مصنفاً لها كما نقل حاجى خليفة ، ولا شارحاً (دامقة المبتدعين) للتبريزى ، كما نسب إليه (٥) . لأن الفترة الزمنية التى تفصل بين وفاة السعفانى ووفاة التبريزى كبيرة ، حيث إن وفاة الأول كانت قبل وفاة الثاني بنحو : (٦٠) ستين سنة أو تزيد . فكيف يصح أن يشرح شخص توفي سنة (٧١٤هـ) كتاباً مؤلف توفي بعد سنة (٧٧٠هـ) !؟

ويوجد من (شرح دامفة المبتدعين وناصرة المهدىين) نسخة مخطوطه في مكتبة الأوقاف العامة . في (بغداد) برقم : (٤٨٦١)، وهي في (٨٩) ورقة ، كتبها مصطفى ابن رجب سنة (١٠٠٠هـ) في (اسكدار) . ومنه نسختان أيضاً في (باتنة) ٤٢٩/٢ [٢٦٢ و ٢] . وفي (بريل) برقم : (١٢٩٠) . كما يوجد منه نسخة رابعة في (رامپور) ٢٩٨/١ . وكذلك يوجد منه نسختان في (ليدن) ١٢٧٢ و ١٢٧ . الأولى برقم : (٢٠٩٢) . كتب على الورقة الأخيرة منها هذا البيت .

وسيغناقُ يُفَاخِرُهُمْ فَخَاراً فَيَفْخَرُهُمْ بِذَا الْكَرَمِ الْمُعَالِيِّ .
وأظلنها لشخص متاخر قرأ الشرح . ثم وصف شرح السعفانى بهذا البيت ،
والثانية رقمها : (٢٠٩٢) .

* * * *

(١) الكشف ٧٢٩/١ .

(٢) الكشف ٧٢٩/١ .

(٣) الغرف العلية ج ١ ق ١٢٢ .

(٤) ينظر : (الكشاف) عن مخطوطات مكتبة الأوقاف ، ببغداد ، محمد أسعد أطلس ص : ١٤٢ . مطبعة العانى - بغداد ١٢٧٢هـ - ١٩٥٢م .

(٥) فهرس مكتبة ليدن ١٢٧٢ .

هذه جميع مؤلفات السفناقي التي وصلت إلينا، وربما كانت له كتب أخرى لم تصل إلينا بعد ، ولا نعلم من أمرها شيئاً ، ويقوى هذا الاحتمال ما ذكره السفناقي نفسه عِقبَ رده على قول الرافضة : «إِنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - غَصَبَ الْحَقَّ عَلَيْهِ كَرَمُ اللَّهِ وَجْهُهُ» ، فإنه أشار - رحمة الله - إلى أنه سيشرع في تأليف كتاب بعد اختتام كتاب (التسديد) ، حيث قال : «تفضيلهم عليه بأحاديث آخر نذكرها في (كتاب) يفتح عند اختتام هذا الكتاب إن شاء الله تعالى» .^(١)

ولعله شرع فيه ، وربما أكمله ، ولكن الكتاب فقد ، واندرس ، مثل غيره من الكتب الكثيرة التي افتقدتها تراثنا الإسلامي بفعل الحوادث التي مر بها والخطوب التي تعرض لها وما فعلته فيه يد الحدثان .

ومن الواضح أن السفناقي كانت له مؤلفات ومجموعات ، حيث قال في إجازته لابن العديم : «ثم إني أجزت له أن يرويها، ويروي جميع مجموعاتي ومؤلفاتي خصوصاً» .^(٢)

ومنها ما هو أبحاث ، أو رسائل صغيرة ، وقد أشار إلى طرفٍ منها في كتاب (التسديد) .^(٣)

وله من ذلك بحث الحقه بكتاب (التسديد) ^(٤) بعد اختتامه ، ويتعلق ببعض الألفاظ التي يحسن بعلماء أصول الدين الإمام بها . قال : «اعلم أن الخائضين في هذا الباب والشارعين في هذا الكتاب لا بد لهم من معرفة ألفاظ متداولة على السنة المتكلمين ، حتى لا تزل أقدامهم ، ولا تخسل أفهمهم ...» .^(٥)

وتفرد تقى الدين الدارى فنسب إليه أنه شرح (الطحاوية) في عدة مجلدات ، قال : «رأيت بخط بعض الفضلاء أنه شرح مختصر الطحاوية في عدّة مجلدات» .^(٦)

إلا أننى لم أجد السفناقي يشير إليه في مؤلفاته ، كما هو أسلوبه في بقية كتبه التي بين أيدينا ، ولم يحل عليه، بل لم ينسبه إليه أحد غيره - فيما أعلم - لا من الذين ترجموا له، ولا من أصحاب كتب المعرف ، مثل حاجي خليفة ، أو رياض زاده ، أو إسماعيل باشا ، الذين سردوا مؤلفاته .

(١) التسديد ق ١/١٢٢ .

(٢) الجواهر المضية ١/٢١٣ .

(٣) ق ٨٩ ب .

(٤) ق ١٢٢ / ب فما بعدها .

(٥) ق ١٢٢ / ب .

(٦) الطبقات السننية ٣/١٥٢ .

ثانياً : الدراسة المنهجية لكتاب
(النجاح التالي تلو المراح) وتشمل :

- نسخة الكتاب .
- توثيق نسبة الكتاب .
- حول العنوان .
- مادة الكتاب : ١. أبواب الكتاب .
- ٢. ترتيب مادة أبواب الكتاب .
- مصادر الكتاب .
- شواهد .
- منهج السغناقي في عرض المادة العلمية :
 - أ - صورة عامة عن المنهج .
 - ب - منهجه في عرض المسائل الخلافية .
- قيمة الكتاب و آراء العلماء فيه .
- وجهة نظر حول منهجه في عرض المادة العلمية .
- شخصية السغناقي العلمية .

نسختا الكتاب

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين :

أما النسخة الأولى :

فهي محفوظة في مكتبة (شَسْتَرْبِتي) ، برقم : (٥٢٧٩) ضمن مجموعة من ورقة ١٠١ إلى ٤٠٢ بـ ، ومنه صورة (ميكروفيلم) في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة ، تحت رقم: (٢٢) صرف .

وهذه النسخة تقع في ثمانين صفحة ، وفي كل صفحة ثلاثة عشر سطراً (١٢)، ومتوسط عدد الكلمات في السطرين الواحد يتراوح بين إحدى عشرة (١١) كلمة وأربع عشرة كلمةً (١٤).

وهي مكتوبة بخط الرقعة ، وفيها كثير من الضبط ، وبعض كلماتها غير منقوطة ولا مضبوطة بالشكل .

والنسخة مصححة ، وكلها بخط ناسخ واحد ، ولم يسر ناسخها على نظام التعقيبة إلاً في ورقة واحدة منها .

وتحمل هذه النسخة عنوان الكتاب ، واسم مؤلفه ، وكذلك اسم ناسخها ، وتاريخ النسخ .

وتشمل صفحة الغلاف منها على ما يلي:

١- جاء في وسطها عنوان الكتاب واسم مؤلفه هكذا:

(النجاح التالي تلو المراح) للسغناقي - رحمة الله - .

٢- يلي ذلك في أعلى النصف الأيسر من الصفحة هذا البيت :

إذا الكرامُ ابتدروا الباعَ بدَرَ تَقْضَى البَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ.

٣- جاء تحت العنوان نص الوقف التالي :

« وقف شيخ الشيوخ بدر الدين الدرّي » .

وهو بخط مغایر لخط الناسخ .

وهذه النسخة تبدأ - بعد المقدمة - بالباب الأول . وهو في الفعل الصحيح .

وتنتهي ببحث في الإبدال و الإعلال و نقل الحركة .

وتضم الورقة الأخيرة منها ما يلي :

١- خاتمة المؤلف وفيها : « يقول العبدالضعيف حسين بن علي بن حجاج بن على السغناقي رزقه الله مشاهدة الكعبة المعظمة في الدنيا، ومصاحبة الفرقه المكرمه في العقبى : لما أتممت ثجب الألفاظ وتحف اللحاظ بالتصريف المجرد عن العلل قفيت

عليه بطل تقضي مرام الطالب ، وتكشف العضل ، مراعيا فيها ما صع من القوالي
ومتن ، وما قر من التعليل ورصن ، على وجه ينجح حاجة من احتاج في شيء من
التصريف ، ويفلح بالظفر الذي يسم خصمه بالتحريف ، فلذلك سميت به (النجاح
التالي تلو المراح) . وختتمه داعيًّا إلى الله بقولي : اللهم أرزقنا عبادة حجة الإسلام ،
إنك أنت الرءوف الحكيم ، وأرنا مناسكتنا ، وتب علينا ، إنك أنت التواب الرحيم » .
٢- اسم الناسخ ، حيث قال : « تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه ، وصلَّى الله
على سيدنا محمدٍ وآله ، على يد العبد الضعيف حسين بن بديع الدين ، أحسن الله
عواقبهما » .

٣- الفراغ من تاريخ النسخ . وقد وافق ، العاشر من رمضان المبارك سنة اثنتين
وستين وسبعمائة » .

٤- جاء في أسفل النصف الأيسر منها النصان التاليان :

الأول : حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه : « قال النبي صلى الله عليه
 وسلم خلق الله التربة يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر
 يوم الاثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء ، وبث فيها
 الدواب يوم الخميس ، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة ، في آخر ساعة من
 ساعاته فيها بين العصر والليل » ^(١) .

من مرصد العباد . هـ

أما النص الثاني : فهو قول بعض الحكماء ، وفيه : « قال بعض الحكماء :
 لا يدرك الخالق ^(٢) إلا بقطع العلائق ، ولا تقطع العلائق إلا بهجر الخلائق ، ولا
 تهجر الخلائق إلا بالنظر في الدقائق ، ولا تدرك الدقائق إلا بمعرفة الخالق » . هـ .
 وعلى حواشي بعض أوراق هذه النسخة تعليقات قليلة .

وتوجد معانٍ لغوية رسمت فوق بعض الكلمات ، لشرحها ، وتوضيح معانيها .
وبعض الكلمات كتبت معانيها بالفارسية ، وجميع هذه التعليقات بخط
الناسخ .

(١) الحديث في مسنده الإمام أحمد ٣٢٧/٢ .
قال البنا : أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره وعزاه مسلم والنمساني أيضا من حديث ابن جريج ، ثم قال :
وهو من غرائب الصحيح ، وأورده أيضا في تاريخه (البداية والنهاية) ثم قال : اختلف فيه على ابن
جريج ، قال : وقد نكلم في الحديث على بن المديني والبخاري والبيهقي وغيرهم من الحفاظ .
قال البخاري في التاريخ : وقال بعضهم عن كعب وهو أصح ، يعني : أن هذا الحديث مسامعه أبوهريرة
وتناقله عن كعب الأحبار فإنهما كانا يصطحبان ، ويتجلسان للحديث ، فهذا بحده عن صحفه ، وهذا بحده
بما يصدق عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان هذا الحديث مما تلقاه أبوهريرة عن كعب عن صحفه ،
فorum بعض الرواية فجعله مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأكد رفعه بقوله : أخذ رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيدي .

ثم في منته غرابة شديدة ، فمن ذلك : أنه ليس فيه ذكر خلق السموات ، وفيه ذكر خلق الأرض ، وما
فيها في سبعة أيام ، وهذا خلاف القرآن ، لأن الأرض خلقت في أربعة أيام ، ثم خلقت السموات في يومين ...» .

الفتح الرياني ٩-٨/٢٠ مع هامشيهما .

(٢) في الأصل : « الحايق » . ولعل ما أثبتته هو الأنسب للمعنى .

وكان من منهج الناسخ فيها أنه يضع فوق الكلمة الأولى من كل فقرة أو عبارة جديدة خطأ شبيها بالمدية الطويلة هكذا (بـ) ، ليدل به على نهاية العبارة الأولى ، وببداية فقرة جديدة تتصدرها هذه الكلمة^(١).

وتمتاز هذه النسخة بما يلي :

١- أنها نسخة كاملة .

٢- تفوق النسخة الأخرى بسلامة عباراتها . وخلوها من السقط .

٣- ذكر فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ .

٤- قد كان الفراغ من نسخها بعد عصر المؤلف بما يقرب من نصف قرن ، في سنة اثنين وستين وسبعين (١٧٦٢هـ) .

ولما كانت هذه النسخة كذلك جعلتها الأصل الذي اعتمدته في التحقيق ، ورمزت إليها بحرف (أ).

وأما النسخة الثانية :

فهي محفوظة في مكتبة ولـي الدين التركية ، برقم : (٣٠٨٢) صرف ، وبحوزتي مصورة (ميكروفيلم) عنها .

وتقع في ثمان وثمانين صفحة (٨٨) ، وقد جاء في فهرس المكتبة أنها تقع في تسعين صفحة (٩٠) . وهذا سهو ، لأن الورقة الأولى ليست من أوراق كتاب (النجاح) . وإنما هي ورقة أخرى ، وُضعت قبل صفحة غلاف (النجاح) ، وهي تخص مجموعا آخر يضم بعض المقدمات في النحو والصرف ، حيث جاء في أعلى الصفحة اليمنى منها : « هذا كتب فيه كتاب (كافية) و(محباج) ، و(عوامل) ، و(مراوح) » .

كما كتب عليها بعض الكلمات المتفرقة بالفارسية . وجاء في موضعين منها شطر البيت التالي :

الا يا أيها السَّاقِي ادْرِ كأساً

وكتب تحته في الموضعين معناه بالفارسية .

وعلى هذه الورقة - أيضا - اسم صاحب هذا المجموع ، وهو « إسماعيل بن أحمد ... عُفي عنهم ... » .

وأما كتاب (النجاح) فإن كل صفحة من هذه النسخة تضم ثلاثة عشر سطرا (١٢) . ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد يتراوح بين أربع عشرة كلمة (١٤) وتسعة كلمات (٩) .

(١) ومن منهج السلف أنهم يضعون خطأ فوق الميم لاتحته .

وقد كتبت بخط الرقعة ، وهي غير مضبوطة بالشكل ، وغالب كلماتها غير منقوطة .
وهي سخة مصححة ، لكن ناسخها لم يسر فيها على نظام التعقيبة^(١)

والنسخة تحمل عنوان الكتاب واسم مؤلفه ، واسم مالكه ، إلا أنها تفتقد اسم الناشر ، وكذلك تاريخ النسخ .

وتشتمل ورقة الغلاف على ما يلي :

- ١- جاء في وسط الصفحة اليسرى منها عنوان الكتاب ، واسم مؤلفه هكذا : « كتاب النجاح في علم الصرف للشيخ الإمام حسام الدين السفناقي ، شارح (الهداية) في علم الفقه ، واسم شرحه على (الهداية) : (النهاية) » .
- ٢- أحيد العنوان بعدد من الأمثلة الصرفية ، وهي كالتالي :

، أمثلة جمع التكسير من المستحبات ،
« فَوَاعِلٌ » من اسم الفاعل ، نحو : « نَوَاصِرٌ » ، جمع « نَاجِرَةٌ » .
« أَفَاعِلٌ » من اسم التفضيل نحو : « أَكَابِرٌ » ، جمع « أَكْبَرٌ » .
« مَفَاعِلٌ » من اسم المفعول ، نحو : « مَنَاصِرٌ » ، جمع « مَنْصُورٌ » ، ومن اسم المكابن ، نحو « مَجَالِسٌ » ، جمع « مَجَلسٌ » .
« فَعَائِلٌ » من الفعلية ، نحو : « فَرَاثِضٌ » ، جمع « فَرِيَضَةٌ » .
صيغة « أَفْعَلٌ » إذا كان للصلة : « أَحْمَرٌ » ، « أَحْمَرَانٌ » ، « حُمْرٌ » ،
« حَمْرَاءٌ » ، « حَمْرَاوَانٌ » ، « حُمْرٌ » .
« خَيْرٌ » : أصله : « أَخْيَرٌ » ، بونت « أَفْعَلٌ » ، نقلت حركة « الياء » إلى
« الحاء » ، واستغنيت عن الهمزة للمبالغة .

اسم الفاعل :
« نَاجِرٌ » ، « نَاصِرٌ » ، « نَاصِرَانٌ » ، « نَاصِرُونٌ » ، « نُصَارٌ » ، « نُصْرٌ » ، و
« أَنْصَارٌ » ، « نَاصِرَةٌ » ، « نَاصِرَتَانٌ » ، « نَاصِرَاتٌ » ، و « نُصْرٌ » ، و
« نَوَاصِرٌ » .

اسم المفعول :
« مَنْصُورٌ » ، « مَنْصُورَانٌ » ، « مَنْصُورُونٌ » ، و « مَنَاصِرٌ » ، و
« مَنَاصِيرٌ » ، « مَنْصُورَةٌ » ، « مَنْصُورَتَانٌ » ، « مَنْصُورَاتٌ » .

(١) وهو أن يكتب الناشر تحت الكلمة الأخيرة من السطر الأخير من الصفحة (١) الكلمة التي يبدأ بها السطر الأول من الصفحة (ب) ، من الورقة نفسها .

ومن هذه الأمثلة - أيضاً - :

صيغة «أَفْعُل»، إذا كان اسم تفضيل :

ولم أتبين منها إلا «أَكْبَر»، «أَكْبَرَان»، ... «كُبْرَى»، «كُبْرِيَان»، ... «كُبْرِيَات»، ... «كُبْرَ»؛ لأن جزءاً من تصريحات هذه الصيغة مطموس.

يلي ذلك على رأس الصفحة اليسرى من ورقة الغلاف النص التالي :

«الله تعالى أودعه في يد عبده المحتاج مصطفى بن خليل ... بثمن قدره».

وجاء على رأس الصفحة اليمنى منها اسم كتاب (التحمير)، هكذا:

«تَحْمِير»، ثم عبارة بمقدار نصف سطر بالفارسية.

أثبت عليها اسم مالك هذه النسخة ضمن النص التالي :

«انتقل هذا المجموع بالشراء الشرعي إلى ملك أضعف الأنام مصطفى بن خليل بن قاسم بن حاجى صفا، غفر الله لهم، وعنهما عفا، أو أن تدرسه بسلطانية، بُروشَا، حُمَيَّة عن الباء، بثمن مبلغه ١٧٥».

٦- ختم وسطها بختم هذا نصه : «من الكتب الموضوعة بيد الفقير إاليه (عز شأنه) صدقى زاده أحمد رشيد، المفتش بأمور الأوقاف، غفر لهما سنة (١٢٣١هـ).

٧- ختم أسفلها بختم آخر، يحمل اسم ابن حميد مالك الكتاب، وفيه: «هذا الكتاب أوقفه إبراهيم بن كمال الدين بن أحمد بن مصطفى بن خليل بن قاسم ابن حاجى صفا رشيد ..».

وبقيت بعض الكلمات في نهاية هذا الختم لم أتمكن من قراءتها كما خُتمت بهذا الختم بعض أوراق هذه النسخة.

ويوجد على الصفحة الأولى منها حواشٍ وتوضيحات لغوية لبعض المفردات، أما بقية صفحات الكتاب فقد خلت من ذلك.

وكثير من صفحات هذه النسخة كتب في أعلىها كلمة «وقف»، بخط بارز، وأحياناً أخرى كتبت أيضاً على جوانب صفحاتها.

وقد وقع سقط في هذه النسخة بمقدار سبع صفحات (٧) (١).

وتحمل النسخة خاتمة المؤلف الموجودة في نسخة الأصل، وكتب ناسخها في نهايتها : «تمت بعون الله وحسن توفيقه، وصلى الله على سيدنا محمد وآلته أجمعين. أمين يارب العالمين».

توثيق نسبة الكتاب :

ذكر المصنف كتابه هذا في خاتمته ، وهي في النسختين (١) و (ب)، وبالتسمية نفسها وهي، (النجاح التالي تلو المراح) ، حيث نسبة إلى نفسه . فقال : « يقول العبد الضعيف حسين بن على بن حجاج بن على السفناقي ... فلذلك سميته بـ (النجاح التالي تلو المراح) » (١).

ويعد هذا النص أقوى دليل يثبت ويوثق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .
كما أن المثبت على غلاف النسخة (أ) هو (النجاح التالي تلو المراح) للسفناقي
رحمة الله .

وأما المثبت على غلاف النسخة (ب) فهو : « كتاب النجاح في علم الصرف ، للشيخ الإمام حسام الدين السفناقي ، شارح (الهداية) ، في علم الفقه، واسم شرحه على (الهداية) ، (النهاية) ».

هذا وقد ذكر كتاب (النجاح) كثيرًا ممن ترجم له ، ونسبوه إليه (٢) أيضًا .

(١) وألّام (مراح) بفتح الميم ، قال العيني : إنه « موسم بمراح الأرواح ، أي : محل راحة الأرواح » .
شرح المراح ق ٢ / ب .

(٢) ينظر : مفتاح السعادة ١٤٣/١ و ٢٦٧/٢ ، والكشف ١٩٢٩/٢ ، وأسماء الكتب ص: ٢٢٢ ، والفوائد البهية ص: ٦٢ ، وأبجد العلوم ٣٤٨/٢ ، والهدية ٣١٤/١ ، والفتح المبين ١١٢/٢ ، والأعلام ٢٤٧/٢ .

حول العنوان :

لعل السؤال الذي يفرض نفسه - هنا - يتعلق بعنوان كتاب (النجاح التالي تلو المراح) ، وما العلاقة التي تربط بينه - على ضوء هذه التسمية - وبين كتاب (مراح الأرواح) ؟

وهل جعل السفناقي كتابه (النجاح) مكملاً لكتاب (المراح) ؟ ، ثم وسمه بالعنوان المذكور . أم أنه كتاب آخر مستقل عنه ؟ .

فقد تتشابه الأسماء ، وتتقارب . ولكن تختلف المادة ، وتبعد الموضوعات ، وربما تطابقت العناوين وتحضاد المعلومات ، وتبينت الأفكار ، واحتفلت المناهج والأبواب .

أما ما يخص ارتباط عنوان كتاب (النجاح) بعنوان كتاب (المراح) فإنه قد يكون من هذا القبيل ، ولعل ما يكون فيه من المناسبة والقرب في الموضوع يجعل القارئ يظن أنَّ كتاب (النجاح) يكمل في مسائله وتعليقاته مادة كتاب (المراح) خاصة وأنَّ الأخير يعد من مصادر السفناقي في هذا الكتاب ، على ما سيجيء في رسم مصادره (١) .

ثم إنَّ تقسيم الكتائين يتماثل في عدد الأبواب ، وأصول موادها ، بل إن بعض نصوصهما تتقارب بدرجة كبيرةٍ مما يُشعر - لأول وهلة - أنَّ كتاب (النجاح) ما هو الا تهذيبٌ وتتقىحٌ وزيادةٌ توضيحٌ بالمسائل والأمثلة لكتاب (المراح) . علماً أنَّ هذا التقارب والتماثل في التأليف أمرٌ مألوف ، وهو كثير ، خاصة في المقدمات ، أو المختصرات النحوية والصرفية .

والذي يظهر لي وأرجحه هو أنَّ كلاً من الكتائين يستقل أحدهما عن الآخر في المادة العلمية و العنوان ، وبيان ذلك كما يلي :
أولاً - بالنسبة لكتاب (النجاح التالي تلو المراح) فإن للمصنف ألفاظاً ظلت سمة تميّز جانباً من أسلوبه في ثنايا تعبيراته من مثل قوله : « جناح النجاح ، ومراح الأرواح ، (٢) » .

وقوله عن كتاب (المفصل) : « تمتزجُ عباراته بالآرواح امتزاج الماء العذب بالراح ، (٣) » .

(١) ينظر : ما يأتي ص: ١١١ فما بعدها .

(٢) مخطوطة الوافي ق ١ / ٢ .

(٣) مخطوطة الموصى ج ١ ق ١ / ٢ .

وقوله في وصف (النجاح) : «يُنْجِح حاجة من احتج ... ويُفْلِح ، (١) ». وهي ألفاظ - كما ترى - قريبة من عنوان كلّ من الكتابين ، فلا يكون عندئذ عنوان كتاب (النجاح) مرتبطاً - بالضرورة - بعنوان كتاب (المراح) . ذلك أن توافق العنوانين في بعض الفاظهما لا يعني أنهما كتاب واحد . وأن الثاني منها بُني على سابقه ، أو أن أحدهما اقتصر على عرض مادته مجردة من أمثلة البيان والتوضيح ، وأن الآخر حوى معظم ما فات الأول ، وهو ما يُشعر به عنوان هذا الكتاب : (النجاح التالي تلو المراح) مقارنة بعنوان كتاب (مراح الأرواح). فكتاب (النجاح) مستقل بذاته ، وكان أساسه على كتاب (المختصر) في علم التصريف . كما أوضح ذلك المصطف (٢) .

وكذلك كتاب (مراح الأرواح) فإنه كتاب مستقل بذاته أيضاً أفاد منه السغافي ، وستأتي أمثلة لذلك .

ويمكن القول أيضاً رُبما كان السبب في ذلك يرجع إلى أن كتاب (المراح) كان سابقاً لكتاب (النجاح) في عصره ، وكانت له شهرة واسعة ، فأراد المصنف - رحمة الله - أن يربط بين العنوانين لهذا السبب . ثم إن المادة العلمية تختلف اختلافاً يَبَيِّنُ ، بين منهجي الكتابين ، كما سيتضح ذلك في الموازنة بينهما (٣) .

أضف إلى هذا أنه لم يشر أحدٌ - ولو مجرد إشارة - إلى أن لكتاب (النجاح) صلة وارتباطاً بكتاب (المراح) ، لا من حيث المادة ، ولا المنهج ، ولا العنوان ، سوى ما أثبتت من اعتماد المصنف على كتاب (المراح) ، ليكون أحد مصادره كما سيأتي .

وحسِّبنا في هذا كتاب (شرابُ الرَّاحِفَةِ) فيما يُتوصل به لـ (العِزِّي) وـ (المراح) ، فالعنوان يُنبئ عن أنَّ الكتاب صُنف ليكون على سبيل الشرح أو التوضيح لكلّ من مختصري (العِزِّي) وـ (المراح) في التصريف ، غير أنه ليس كذلك ، وإنما هو شرح لستة أبييات في فعل الأمر الباقي على حرف واحد ، للجرجانيه وإعرابها أيضاً . فالعنوان شيء والموضوع شيء آخر .

(١) النجاح ص: ٣٤٧ .

(٢) ينظر : النجاح ص: ١٦٨ و ٣٤٧ .

(٣) ينظر : ما يأتي ص: ١٢٩ فما بعدها .

(٤) ألفه الشيخ عمر الطرابيشي ، من علماء القرن (١٤٢هـ) ، تحقيق د. البدراوي زهران ، دار المعارف - مصر ، الطبعة الأولى ١٩٨١ م .

مادة الكتاب

١- أبواب الكتاب :

لقد خصمت مادة كتاب (النجاح) سبعة أبواب ، جاءت في جملتها حول الفعل ، وما يتصرف منه ، إذ يرى أهل التصريف أن مدار معرفة الأوزان التي يحتاجونها تكون عليها.

وقد شمل كل باب توضيحا لـ إسماً يحدث في الكلمة في أثناء زيتها من إعلال أو قلب أو حذف . مع التعليل لكل مثال منه :
 كما استحوذ الباب الأول على ما يقرب من ثلث مادة الكتاب ، لأن المصنف عرض فيه أحوال الفعل المختلفة من البناء والإعراب . مع أن كل مادة الكتاب تكاد تكون مبنية على تصريف الأفعال ، وكيفية زيتها .
 ولم ينطرب المصنف إلى تصريف الأسماء أو أوزانها إلا بما تقتضيه ضرورة الموازنة ، وضوابط الميزان الصRFي ، من حيث شياع تلك الأبنية أو قلتها . أو شذوذها وندرتها .

هذا وقد أغفل السقناقي بعض الأبنية التي تحتاجها أبواب الكتاب ، واكتفى منها بالاقتصار على ما هو ضروري ، كما أشار إلى ذلك في مقدمته ، حين قال : « اعلم أن أهل هذه الصناعة يحتاجون في معرفة الأوزان إلى سبعة أبواب ، وهي : (الصحيح) ، و (المضاعف) ، و (المهموز) ، و (المثال) ، و (الاجوف) ، و (الناقص) ، و (اللفيف) . »

فوجئ الاتحصار على هذه السبعة ضروري ، (١) .

٢- ترتيب مادة أبواب الكتاب :

رتب المؤلف كتاب (النجاح) مبتدأاً - بعد المقدمة - ببيان أهمية علم التصريف ، الذي يُبني عليه معرفة اشتقاد الأبنية المختلفة من اللفظ الواحد .
 وثّنى بعده بالتأكيد على أن علماء الصرف يحتاجون في معرفة الأوزان الصRFية إلى سبعة أبواب ، فكان مدار كتابه عليها ، لأنها ضرورية في هذا الفن . وقد رتبها على هذا التحو :

الباب الأول : في (الصحيح) :

تحدث فيه عن الفعل الصحيح ، وجعل خاتمه أنه كل فعل سلم فائدة وعينة ولا ماء من حروف العلة أو التضعيف أو الهمز .

ثم أدرج في هذا الباب أقسام الفعل الثلاثة : الماضي والمضارع والامر ، وذكر تعليقات البناء أو الإعراب التي يُحَكَّمُ معها على الفعل أنه مبني أو معرب . ودَعَمَ ما ذهب إليه بالتعليقات وبما قال بعض العلماء وبيان الأصل الذي يُحمل عليه الحكم النحوى .

وعرض للضمائر التي تتصل بالفعل الماضي ، سواء ما كان منها ضمائر رفع أو نصب .

وفي الفعل المضارع تكلّم عن مشابهته لاسم الفاعل ، واشتراكه بين الحال والاستقبال ، وعَمَّا يُخَصِّصُهُ لكل منها ، وكذلك أشار إلى بنائه مع نون النسوة ونوني التأكيد .

كما وَضَعَ كيفية صياغته ، وسبب ابتدائه بأحد حروف (أنيت) ، وأنه معرب مع ألف الضمير وواوه وياه ، في الأفعال الخمسة . وفي فعل الأمر ذكر طريقة اشتقاقه من المضارع ، وسبب زيادة الهمزة في أوله ، وهي متحركة ، إذا كان ثاني حروف المضارع منه ساكنا ، كما ذكر أن فعل الأمر مبني لا معرب ، ونقل الخلاف فيه بين علماء المصريين .

ثم عقد كلامه في تأكيد فعل الأمر بالنون الثقيلة والخفيفة ، وأعقبه بالفعل المبني للمجهول ، وذكر أنه ذو صيغة معدولة عن صيغته في المعلوم . وكذلك تحدث عن اسم الفاعل وضوابط صياغته من الثلاثي ومن غير الثلاثي ، وختم الباب بامثلة اسم المفعول وطريقة صياغته .

والباب الثاني : في (المضاعف) : ذكر المصنف أنه يجيء من دعائم الأبواب ، ووَضَعَ ما يصلح فيه الإدغام وما يمتنع من هذا الباب . وَتَحَدَّثَ عن القلب ومثيل له بـ « تاء الاقتعال » ، وأنها تُقلّب مع تسعة أحرف ثم تُدْغم .

أما الباب الثالث : فكان في (المثال) : وذكر أنه يجيء من خمسة أبواب ، وهي المشهورة فيه ، ثم انتقل إلى الحديث عَمَّا يحدُث فيه من إعلال وقلب وحذف ، وسبب ذلك مع التعليل .

وجعل الباب الرابع : في (الأجوف) : فابتداً بالحديث عن سبب هذه التسمية ، وأنَّه ك (المضاعف) يجيء من دعائم الأبواب .

ثم عرض لللة التي أدّت إلى جعل بعض الأبواب دعائم دون سواها . وتلا ذلك الحديث عن الإعلال والقلب في ماضي الأجوف ، ومضارعه ، ثم في الأمر منه ، وفي اسم الفاعل ، والمفعول ، مع نقل الخلاف بين سيبويه والأخفش في (الواو) المحذوفة من اسم المفعول ، وحجّة كل منها .

وذكر عقب ذلك أصل الإعلال . وأنه في الفعل الثلاثي ، وأيد ما ذهب إليه بالادلة ، ووضّحه بامثلة .

وَخَّصَ الْبَابُ الْخَامِسَ بِالْفَعْلِ (النَّاقِصِ) : وَجَعَلَ كَلَمَهُ فِيهِ عَنْ وَجْهِ الإِعْلَالِ ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّ الْوَاءَ وَالْيَاءَ تُسْكَنَاً طَلْبًا لِلْخَفَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ ، ذَكَرَهَا ، وَاسْتَدَلَ عَلَى كُلِّ مِنْهَا .

ثُمَّ ذَكَرَ سَبَبَ سُقُوطِ حُرُوفِ الْعَلَةِ مَعَ الْجَازِمِ فِي الْفَعْلِ النَّاقِصِ . كَمَا مَثَّلَ لِلْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ . وَحُكْمُ الْمُبْنَى لِلْمُجَهُولِ فِيهِ .

وَتَحْدِيثُ الْبَابِ السَّادِسِ عَنْ (اللَّفِيفِ) : وَكُونُهُ يُجَىءُ مُقْرُونًا وَمُفْرُوقًا . وَمَثَّلَ لَمَّا يُجَىءُ مِنْهُ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، وَكَذَلِكَ الْفَعْلُ الْمُبْنَى لِلْمُجَهُولِ ، وَاحْكَامُ نُونِي التَّأكِيدِ فِي الْفَعْلَيْنِ : (النَّاقِصِ) ، وَ(اللَّفِيفِ) . وَسَابِعُ هَذِهِ الْأَبْوَابِ قَصْرُهُ عَلَى (الْمَهْمُوزِ) : حِيثُ تَحْدِثُ عَنِ الْهِمْزَةِ وَاحْكَامِهَا . وَمَا يَحْدُثُ لَهَا مِنْ تَخْفِيفِ وَقْلَبِ أَوْ تَلِيَّينِ . ثُمَّ عَرَضَ أُمَّةَلَةً لِذَلِكَ مِنْ مُضَارِعِ الْمَهْمُوزِ وَأَمْرِهِ ، وَأَتَبَعَ ذَلِكَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَالْمَفْعُولُ ، ثُمَّ بِالْفَعْلِ الْمُبْنَى لِلْمُجَهُولِ مِنْهُ .

ثُمَّ انتَهَى إِلَى الْأَبْوَابِ الَّتِي يُجَىءُ مِنْهَا الْفَعْلُ ، وَهُوَ مَهْمُوزٌ ، «الْفَاءُ» ، أَوْ «الْعَيْنُ» ، أَوْ «الْلَامُ» .

وَشَنَّى عَلَيْهَا بِالْكَلَامِ عَنْ كِتَابَةِ الْهِمْزَةِ ، وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَوْ فِي وَسْطِهَا أَوْ فِي أَخْرِهَا .

وَخَلَصَ بَعْدَ هَذِهِ الْأَبْوَابِ إِلَى خَتْمِ الْكِتَابِ [يَمْبَحِثُ لِعَدَدِ مِنْ مَسَائِلِ الْصِّرَافِ فِي الإِبْدَالِ وَالْإِعْلَالِ ، وَالَّتِي تَتَعَاقِبُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ عَلَى «الْوَاءَ» ، أَوْ «الْيَاءَ» ، أَوْ «الْأَلْفَ» .

وَأَشَارَ إِلَى مَذَاهِبِ الْعَرَبِ فِي نَقْلِ الْحُرْكَةِ ، وَأَنَّهَا تَنْقَلُ إِمَّا إِلَى سَاكِنٍ أَوْ إِلَى مَتْحَرِكٍ .

مصادر الكتاب :

ذكر المصنف بعض المصادر التي اعتمد عليها في هذا الكتاب ، وهي مصادر متنوعة في التفسير والتحو والصرف .
منها ما هو من كتب الشروح الكبيرة ، ومنها ما هو من المختصرات ، وهذه المصادر هي :

١- المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشري :

اعتمد عليه السقناقي ، ليكون واحداً من مصادر هذا الكتاب .
فقد صرّح به في سبعة مواضع . حيث أفاد منه في تعليل المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع . نحو : « ضَرَبَ » ، و « يَضْرِبُ » ، وأنه متى ما تحققت هذه المخالفة فقد تحققت المطابقة بين اللفظ والمعنى (١) .
ونقل عنه قوله : « وقد شذ عن القياس نحو : « استَحْوَذَ » ، و « استَحْصَبَ » (٢) .
ليشهد به على أن تصحيح استحصب واستحوذ وارد على خلاف القياس ... في الاستعمال دون خلاف القياس في الأصل ، لأنهما واويان . وروزد الواوي على الواوي لا يكون مخالفًا لقياس في الأصل من كل وجه .
كما نقل قوله : « وكل واو وقعت رابعة فصاعداً . ولم ينضم ما قبلها قلب ياء ، نحو : « أَغْزَيْتُ » ، و « غَازَيْتُ » ، و « تَرَجَّيْتُ » ، و « اسْتَرْشَيْتُ » (٣) شاهدًا على أنه من شرط قلب الواو عدم انضمام ما قبلها .
هذا بالإضافة إلى أنه أفاد منه . وأخذ بأرائه في مواضع كثيرة من هذا الكتاب .
غير التي ذكرها .

وقد أثبت ذلك في الحواشي من قسم التحقيق (٤) .

٢- الكشاف عن حقائق التنزيل ، للزمخشري :

وهو أحد مصادر هذا الكتاب التي اعتمد عليها المصنف . فقد ذكره مرتين :
الأول : في قوله : « صاحب الكشاف » (٥) .

(١) النجاح ص : ٣٦٩ ، وينظر : المفصل ، للزمخشري ص : ٢٧٧ ، دار الجبل - بيروت ، الطبعة الثانية .

(٢) النجاح ص : ٣٠٠ ، وينظر : المفصل ص : ٢٧٨ .

(٣) النجاح ص : ٣٢٠ .

(٤) ينظر : حواشي قسم التحقيق ص : ٢٦٩ و ٢٦٨ و ٣٠٠ .

(٥) النجاح ص : ٢٦٩ .

والآخرى : فيما نقله عنه في قوله : « قال في (الكشاف) : « الواو » في قوله : « الرجال يعفون » ، ضميرهم ، و « النون » ، علم الرفع ، و « الواو » في « النساء يعفون » ، لام الفعل ، و « النون » ، ضميرهن ، والفعل مبني لا أثر في لفظه للعامل ، وهو في محل النصب ، (أو يَعْفُوا ^(*) الذي عطف على محله ، ١١) . لأنّه أراد أن يقوّي الدليل على أنه يسوّى بين الرجال والنساء في « يعفون » ، اكتفاء بالفرق التقديرى ، إذ قال قبل ذلك : « وسُوي بين الرجال والنساء في مثل : « يعفون » ، اكتفاء بالفرق التقديرى : لأن « الواو » في ضمير النساء أصلية . وزنه « يَفْعَلُنَّ » ، و « النون » ، علامة جمع التائىث ، فلا تسقط بالناصب والجازم . ومن ثُمَّ لم تسقط في قوله تعالى : (إِلَّا أن يعفون) (٢) .

٣- مقدمة الأدب ، للزمخشري :

أفاد منها السغتاقى في تعليل المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع نحو : « خَرَبَ : يَضْرِبُ » ، وأن هذه المخالفة بين الصيغتين تتحقق المطابقة بين اللفظ والمعنى . (٣) .

٤- نزهة الطرف في علم الصرف ، للميدانى :

وهو أحد مصادر المؤلّف في هذا الكتاب ، فقد صرّح به مرة واحدة ، ونقل منه قول الميدانى في قلب « الواو » ، و « الياء » ، « ألفاً » ، وأخذ بقوله فيما ، فقال : « أو نقول ماقاله في « نزهة الطرف » : وهو أن قلب « الواو » ، و « الياء » ، « ألفاً » ، لا يخلو من وجهين : أحدهما أصل ، والآخر ليس بأصل : فالوجه الأول : أن تقلبا « ألفاً » ، وهو في موضع حركة ، نحو : « قال » ، و « باع » ، و « دعَا » ، و « رمى » ، قلبت كل واحدة من « الواو » ، و « الياء » ، « ألفاً » ، لكونهما في موضع حركة ، لافتتاح ما قبلهما ، فهذان الموضعان أصل في علة قلبهما « ألفاً » ... والوجه الآخر : الذي ليس بأصل ، وهو أن تكون « الواو » ، و « الياء » ، مفتوحتين وما قبلهما ساكن ، فينقل فتحهما إلى الساكن قبلهما ، وتقلبان « ألفاً » ، نحو : « أقام » ، و « أجاد » . (٤) .

(١) النجاح ص: ٣٠٩ ، وينظر : الكشاف ، للزمخشري ٣٧٤/١ ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م .

(٢) النجاح ص: ٣٠٩-٣٠٨ (٢٣٧) من سورة البقرة (٤) من الآية

(٣) النجاح ص: ٢٦٩

(٤) النجاح ص: ٢٧٣-٢٧١ . وينظر : نزهة الطرف ص: ٢٢-٢٣ .

كما تأثر به ، وأفاد منه في عدد من المواطن في هذا الكتاب ، ويظهر تأثيره في عبارته وإن لم يصرّح بذلك ، لأنّ التشابه في بعض النصوص في هذه المواطن بين الكتابين يكاد يكون تشابهاً تاماً .

وقد رجعت ما أفاده المصنف من (نُزهة الطرف) إلى مظانه - ما استطاعت - كما هو مُبيّن في حواشى قسم التحقيق (١).

٥- المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل ، للإسفندري :

نقل السعفاني عن كتاب (المقتبس) في ثلاثة مواضع من هذا الكتاب ، ولكن لم يصرح به إلا في موضع واحد .

وذلك إثر قوله : « إن الجازم تارة يُسقط الحركة إن وجدتها ، وإلاً فيُسقط الحرف الذي عليه الحركة ، إذا كان ضعيفاً مثل حروف اللين » (٢) . ثم أورد كلام الإسفندري ، فقال : « وقال في (المقتبس) : إنه بمنزلة المسهل ، إن وجد شيئاً في البطن أخرجه ، وإلاً أخرج الأمعاء » (٣) . كما أفاد منه في مواضع أخرى دونما إشارة إلى ذلك ، وقد بذلت الجهد من أجل رجوع تلك الافتادة إلى مظانّها من كتاب (المقتبس) (٤) .

٦- الموصل في شرح المفصل ، للستغناقي :

أحال عليه المؤلف مرتين ، ولكنه لم يصرّح بالنقل عنه (٥) ، وقد أفاد منه في بعض نصوص هذا الكتاب دون إشارة إليه . ومن ذلك قوله : « فإنْ «الآلف» لو زيدت وحدتها في الثناء وقيل : « ضرباً » ، للزم الالتباس بين ضمير الاثنين والواحد ؛ لأنَّ الفتحة في « أنت » قد تشيع فيتولد منها « الآلف » ، كقوله : رأني من زمي فاصاب قلبي وقال من المطالب ؟ قلتُ : أنتا ، (٦).

(١) ينظر : مثلاً حواشی قسم التحقيق ص: ٢٦٧ و ٢٧٠ و ٣٢٤ و ٣٢١ .

٣١٢: النجاح ص (٢)

٣١٣: النجاح ص (٢)

(٤) ينظر : حواشى قسم التحقيق ص: ١٧٦ و ٢٧٠، ويراجع المقتبس للإسفندري ج ٢ ق ٢ سب و ١١٨ سب و ١٢٧ سب ، ميكروفيلم رقم : (٥٧٠) نحو ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

(٥) ينظر : النجاح ص: ٢٤٤ و ٢٨٤

(٦) النجاح ص: ١٨٤، و سياق تخریج هذا البيت في تحقيق النص ص: ١٨٤ هامش (٥).

وهذا النص هو بعينه في (الموصّل) (١) . وقد أشرت إلى ذلك في الحاشية من قسم التحقيق (٢).

وتشمل كتب أخرى أفاد منها المصنف ، ويبدو أنه قرأها قراءة واعية ؛ لذلك تجد في هذا الكتاب كثيراً من الآراء والعلل والقياسات التي أرجح أنه اقتبسها منها ، ولكنه لم يكن ينص على أنه أفاد منها . وبموازنتي لنصوص كتاب (النجاح) بنصوص هذه الكتب المتوافرة لدى تبيّن لي أنه استقى من نصوصها في مواطن مختلفة من كتاب (النجاح) .

وهناك تشابه كبير في بعض النصوص ، وأحياناً يكاد يكون تشابهاً حرفياً ، ومن هذه الكتب ما يلي :

١- الكتاب ، لسيبوبيه :

أفاد منه المؤلف في غير موضع من هذا الكتاب ، حيث استقى منه قوله للخليل وآراء السيبويه .

يبرز هذا جلياً في كلامه عن نون التاكيد، إذ أورد كلام الخليل فيما ، والذي يتمثل في قوله : « قال الخليل - رحمه الله - : إذا أتيت بالنون المؤكدة الخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا أتيت بالنون الثقيلة فأنت أشد توكيداً » (٢) .

وهذا النص هو قوله صاحب (الكتاب) في (باب النون الثقيلة والخفيفة) فإنه قال : « و Zum الخليل أنهما توكيدين كما التي تكون فصلاً ، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكدين ، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً » (٤) .

وعرض المصنف - أيضاً - لرأي سيبويه في حذف « التاء» من نحو « عدة » فقال : « و عند سيبويه - رحمه الله - يجوز حذف « التاء» ، كما في قول الشاعر : وأخلفوك عَدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا (*) ، »

لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده ، (٥) .
وهو رأيه كما في (الكتاب) ، قال في (باب مالحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب) : « وذلك قوله : « أقمته : إقامة » ، و « استعنته : استعانته » ، وأرّيته إراءة »

(١) ج ١ ق ١ / ١٧٠

(٢) ينظر : النجاح ص ١٨٤ ، والموصّل ج ١ ق ١٦٩ - ١ / ١٦٩ .

(٣) النجاح ص ٢١٨ .

(٤) الكتاب ٥٠٩/٣ .

(*) سيأتي تخریج هذا البيت في تحقيق النص ص ٢٥٨ هامش (٢)

(٥) النجاح ص ٢٥٨-٢٥٧ .

وإن شئت لم تعواض ، وتركت الحروف على الأصل ، قال الله عزوجل : (لا تُلْهِيهِمْ تجَارَةً وَلَا يَبْيَعُ عن ذكر اللَّهِ وِإِقَامِ الصَّلَاةِ وِإِيتَاءِ الزَّكَاةِ)^(*)
وقالوا : « اخترت : اختياراً » ، فلم يلحوظه « الهاء » ، لأنهم أتموه .
وقالوا : « أريثه : إرائة » ، مثل : « أقمته : إقامة » ، لأن من كلام العرب أن
يحذفوا ولا يعوضوا ،^(١)

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري :

تأثّر المصنّف في هذا الكتاب ببعض النصوص من كتاب (الإنصاف) تأثرا
كبيراً ،

حتى إنه لينقل عبارته تقريباً ، ومن ذلك :
أن المصنف أراد أن يردّ حجج الكوفيين في قولهم : إن فعل الأمر معرب ،
مجزوم بلام ممحوظة ، فعمد إلى ماردة به ابنُ الأنباري عليهم . وقال به ، وذلك في
 قوله : « أما قولهم : الحذف لكثرَةِ الاستعمال فمردود ، إذ لو كان الحذف لذلك
لاختصّ بموضع كثرة الاستعمال ، بل الاستعمال بدون اللام ثابت في قليل
الاستعمال ، وفي كثير الاستعمال والشاهد لصحة ما ذكرنا قولهم : « لم يَكُنْ » ،
حيث حذفوا « التون » من « لم يَكُنْ » لكثرَةِ الاستعمال ، ولم يقولوا في « لم يَكُنْ » :
« لم يَحُسْ » ، بحذف « التون » ، لفوات العلة ، وهي كثرة الاستعمال .
وكذا قالوا : « لم أَبْلِ » ، بحذف « الالف » ، في « لم أَبْلِ » ، و « عم صباحاً » ، في
« انْعَمْ صباحاً » ، و « وَيَلِمْهُ » في « وَيَلِمْهُ » .
ولم يقولوا : « لَمْ أَعْلَمْ » ، في « لَمْ أَعْلَمْ » ، ولا « عِمْ بَالاً » ، في « أَنْعَمْ بَالاً » ، ولا
« وَيَلِخْتِهِ » ، في « وَيَلِخْتِهِ » ، لكثرَةِ الاستعمال في السوابق . وقلته في الواحد^(٢) .
ورده هذا من جواب ابن الأنباري عن كلمات الكوفيين في هذه المسالة ،
حيث قال : « قولهم : إنما حذفت في الأمر للمواجهة لكثرَةِ الاستعمال ، قلنا : هذا
 fasid ، لأنّه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختصّ الحذف بما يكثر استعماله ،
دونما يقل استعماله لأن الحذف لكثرَةِ الاستعمال إنما يختصّ بما يكثر في

(*) من الآية (٣٧) من سورة التور .

(١) الكتاب ٤ / ٨٣ وينظر : حواشى قسم التحقيق ص: ٢٥٨ و ٢٩٥

(٢) النجاح ص: ٢١٣ - ٢١٥

الاستعمال . ألا ترى أنهم قالوا في « لم يكن » : « لم يكن » . فحذفوا « التون » ، لكثره الاستعمال . ولم يقولوا في « لم يحسن » : « لم يحسن » . ولا في « لم يهن » : « لم يهن » . لأنَّهُ لم يكثر استعماله .

وقالوا في « لم أبل » : « لم أبل » . فحذفوا الكسرة لكثره الاستعمال . ولم يقولوا في « لم أول » : « لم أول » . ولا في « لم أعلى » : « لم أعلى » . لأنَّه لم يكثر استعماله . وكذلك ... قالوا : « عِمْ صباجاً » في « أَنِعْمْ صباجاً » ; لكثرته . ولم يقولوا : « عِمْ بالاً » في : « أَنِعْمْ بالاً » ; لقلته . وقالوا : « وَيْلَمَهِ » في « وَيْلَ أَمَهِ » . ولم يقولوا : « وَيْلُخِتِهِ » في : « وَيْلُ أَخْتِهِ » . لقلته . (١)

كما تجد المصنف قد تأثر به - أيضاً - في موضع آخر من هذه المسألة ، وهو قياس الكوفيين « الأمر » على « النهي » ، بطريق حمل الضد على الضد . وكان ابن الأنباري قد رد قياسهم هذا بقوله : « وأما قولهم : إن فعل النهي موجب مجزوم ، فكذلك فعل الأمر : لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره . قلنا حمل فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب . فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم ، فاستحق الإعراب ، فكان معرباً .

وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة ، الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم . فيستحق أن لا يعرب . فكان باقياً على أصله في البناء ، (٢) .

وقد أخذ المصنف بقول ابن الأنباري في رد قياس الكوفيين ، فقال : « وأما قياسهم « الأمر » على « النهي » ، بطريق حمل الضد على الضد . قلنا : منع عن القياس وجود حرف المضارعة في « النهي » ، وعدمه في « الأمر » . فكان هذا قياساً مع وجود الفرق في الأمر الحاضر .. وهذا لأن حرف المضارعة علة وجود الإعراب في المضارع ، وهو باق في « النهي » ، دون « الأمر » . (٣) .

(١) الإنصاف ٥٤٠/٢ .

(٢) الإنصاف ٥٤١/٢ .

(٣) النجاح ص : ٢١٥ .

٢- الإقليد في شرح المفصل ، للجندى:

وهو أحد مصادر كتاب (النجاح) ، اعتمد المؤلف على كثير من نصوصه ، وأثبتها في هذا الكتاب ، وأغفل الإشارة إلى نقله عنه .

وبعد موازنة عدد من النصوص بين الكتابين ظهر بوضوح تأثر السفناقي بالجندى فيما نقله عنه ، سواء ما كان منه نقلًا مباشرًا بالنص ، أو ما كان منه تأثيراً بالعبارة ، ومن أمثلة ذلك :

ما نقله عنه في تعليم بناء الفعل الماضي بقوله : « أَمَا نَفْسُ الْبَنَاءِ فِي الْمَاضِي فَلَفْوَاتٌ مُوجِبٌ لِالْإِعْرَابِ فِي حَقِّهِ ، وَهُوَ الْفَاعِلِيَّةُ ، وَالْمَفْعُولِيَّةُ ، وَالإِضَافَةُ . »

أَمَّا البناءُ عَلَى الْحَرْكَةِ فَلَأَنَّهُ شَابٌّ لِمَضَارِعِهِ فِي أَنْ كُلَّا مِنْهُمَا يَقْعُدُ صَفَةُ الْلَّنْكَرَةِ ، وَيَقْعُدُ شَرْطًا وَجْزَاءً ، فِي نَحْوِ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبَ » ، وَ « بَرَجِلٍ يَضْرِبُ » ، وَ فِي مَوْضِعِ « بَرَجِلٍ ضَارِبٍ » ، وَ فِي نَحْوِ : « إِنْ ضَرَبَتْ ضَرَبَتْ » ، وَ « إِنْ تَضْرِبَ أَضْرِبَ » .

والمضارع معرّب ، والحركات من خواص المعرّب ، وهذا يقتضي أن يكون الماضي معرّبًا ، ويتعاقب على آخره الحركات الإعرابية .

وما ذكرنا من فوات موجب الإعراب في حقه يستدعي البناء على السكون ، لأنّه الأصل في باب البناء ، فعملنا بالوجهين ، وقلنا : « بَالْبَنَاءِ عَلَى الْحَرْكَةِ ، (٢) . » وهذا كلام الجندى في (الإقليد) ، وهو قوله : « نَفْسُ الْبَنَاءِ لِفَوَاتٍ مُوجِبٍ لِلْإِعْرَابِ ، وَهُوَ الْفَاعِلِيَّةُ ، وَالْمَفْعُولِيَّةُ ، وَالإِضَافَةُ ، وَالْبَنَاءُ عَلَى الْحَرْكَةِ لَأَنَّهُ شَابٌّ »

المضارع ... وأن كلاً منها يقع صفة للنكرة ، ويقع شرطاً وجاء ، نحو : « مررت بِرَجُلٍ ضرب » ، و « بِرَجُلٍ يضرب » ، في موضع « بِرَجُلٍ ضارب » ، و نحو : « إِنْ ضربَتْ ضربَتْ » ، و « إِنْ تضربَ أَضربَ » .

والمضارع معرّب والحركات من خواص المعرّب ، فهذا يقتضي أن يكون الماضي معرّباً ، ويتعاقب على آخره الحركات الإعرابية ، وما ذكرنا من فوات موجب الإعراب يستدعي البناء على السكون؛ لأنّه الأصل في باب البناء ، فعملنا بالوجهين ، وقلنا بالبناء على الحركة ، (١) .

وهناك نصوص أخرى من (الإقليد) تأثر بها السغناقي ، ونقل من بعضها نقاً حرفيًّا مباشراً دونما ذكرٍ منه أو إشارة إلية (٢) .

٤- مَرَاحُ الْأَرْوَاحُ ، لِأَحْمَدَ بْنَ عَلَى بْنِ مُسْعُودٍ :

وهو من الكتب المختصرة في علم التصريف ، وصف بأنه نافع مفيد (٣) ، جعله المصنف من مصادره التي أفاد منها في هذا الكتاب .
وكان التشابه بين بعض نصوص الكتابين كبيراً ، حيث أظهر هذا التشابه تأثر السغناقي بنصوص من كتاب (الراح) .

وقد اختلف تأثره به ، فتارة ينقل منه النص بعبارته ، وتارة أخرى يأخذ النص ، ثم يضيف إلية زيادة توضيح بضرب الأمثلة ، أو الشرح لبعض جزئيات النص ، ومن ذلك :

ما ذكره بعد ديباجة الكتاب بقوله : « أعلم أن أهل هذه الصناعة يحتاجون في معرفة الأوزان إلى سبعة أبواب ، وهي : « الصحيح » ، و « المضاعف » ، و « المهموز » ، و « المثال » ، و « الأجوف » ، و « الناقص » ، و « اللفيف » (٤) .
وقال صاحب (الراح) : « أعلم أسعده الله أن الصراف يحتاج في معرفة الأوزان

(١) الإقليد ، للجندى ج ٢ ق ٢٠٦ و ب ، ميكروفيلم رقم : (١٠٣) نحو ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

(٢) ينظر : النجاح ص : ١٧٣-١٧٤ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٩٢-١٩٣ ، ويراجع الإقليد ج ٢ ق ٢٠٦ - ب و ٢٠٧ و ٢٢٢ و ٣٠٤ .

(٣) الكشف ١٦٥١/٢ .

(٤) النجاح ص : ١٧١ .

إلى سبعة أبواب : «الصحيح»، و«المضاعف»، و«المهموز»، و«المثال»، و«الأجوف»، و«الناقص»، و«اللفيف» (١).

كما ذكر أن ثاني المثلين في «المضاعف»، إذا كان ساكناً يمتنع فيه الإدغام؛ لوجود الخفة بالساكن، فقال : «ولكن جُوْزوا الحذف في بعض الموضع»، نظراً إلى اجتماع التجانسين ... كما جُوْزوا القلب في نحو : «تَقْضِي الْبَازِي»، وعليه قراءة من قرأ (وَقِرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ) (*) بكسر القاف - من القرار، أصله : «اقْرِنَ»، فحذفت «الراء» الأولى، فنقلت حركتها إلى القاف، ثم حذفت «الهمزة»، لأنعدام الاحتياج إليها، فصار : «قِرْنَ» (٣).

وفي (مراح الأرواح) : «ولكن جُوْزوا الحذف في بعض الموضع»، نظراً إلى اجتماع التجانسين ... كما جُوْزوا القلب في نحو : «تَقْضِي الْبَازِي»، وعليه قراءة من قرأ (قِرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ) (*) من القرار، أصله : «اقْرِنَ»، فحذفت «الراء» الأولى، فنقلت حركتها إلى «القاف»، ثم حذفت «الهمزة»، لأنعدام الاحتياج إليها، فصار «قِرْنَ» (٤).

هذا بالإضافة إلى موضع آخرى من التشابه بين نصوص الكتابين، التى أثبتتها في مظانها من حواشى قسم التحقيق، حيث حددت بداية ونهاية كل نص منها (٥).

ومن المحتمل أن مصادره التى ذكرت آنفاً ليست كل مصادره في هذا الكتاب، لأن السفناقي قد ذكر جملة من الآراء الأخرى، ونسبها إلى أصحابها، ومنهم : «الخليل»، و«الأخفش»، و«الفراء»، و«ابن جنى»، و«الجرحانى»، ولعله وقف على مصنفاتهم، أو المصنفات التى أورثت إرائهم ومن المحتمل (٦).

(١) المراح ص: ١٩.

(٢) و(٤) سيأتي تخرير هذا الشاهد في تحقيق النص ص: ٢٧٢ هامش (١)

(*) و(*) من الآية (٣٣) من سورة الأحزاب، وسيأتي تخرير هذه القراءة في تحقيق النص

ص: ٢٤٣، هامش (٣).

(٢) النجاح ص: ٠٢٤٣

(٥) المراح ص: ٣٦.

(٦) ينظر : النجاح ص: ١٦٨، ٢٢٩، ٢٤٥ و ٢٥٣ و ٢٦٠ و ٢٦١.

(٧) ينظر: حواشى قسم التحقيق ص: ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠ و ٢٩٤ و ٢٩٧.

شواهده :

لم يستشهد من القرآن الكريم إلا بثمان آيات فقط.

وكان يحتج بالشاهد من القرآن الكريم لإثبات ما جاء مخالفًا للقياس . ومن أمثلة ذلك ما نقله عن الكوفيين في احتجاجهم بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : (فِيذِلَكَ فَلَتَفَرَّحُوا)^(١) - بالتاء - على الخطاب : ليكون شاهدًا لهم ودليلًا على أن فعل الأمر بغير اللام معرب مجزوم باللام المضمرة ، وأن الأصل في نحو : « أَفْعُلُ » : « لَتَفْعُلُ » .

كما احتج بقوله تعالى : (إِقَامَ الصَّلَاةِ)^(٢) - بحذف التاء المربوطة من « إقامة » ، وإضافتها إلى « الصلاة » - شاهدًا على أن « التاء » المربوطة لا يجوز أن تمحى ، لأنها عوض من حرف « الواو » في الفعل « وَعَدَ » . وجائز حذفها في الآية لأن الإضافة تقوم مقامها^(٣) .

وكذلك استشهد بالشعر ، لكن شواهده في هذا الكتاب قليلة . ولم تتجاوز سبعة أبيات .

ومن الملاحظ على منهجه في الاستدلال بالشواهد الشعرية أنه يشير أحياناً إلى الروايات المختلفة ، كما فعل حين استدل بقول زهير :

..... وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيُظْلَمُ .^(٤)

قال : « فالأوجه الثلاثة فيه : « فِيظْلَمُ » ، « فِيظْلَمَ » ، بالظاء المعجمة ، « فِيظْلَمُ » بالطاء غير المعجمة »^(٥) .

وللشاهد رواية رابعة ، لم يذكرها ، وهي : « فِيظْلَمُ » ، بنون المطاء على . وفي مجال الشواهد الشعرية - أحياناً - قد يورد البيت كاملاً^(٦) ليستشهد به .

(١) من الآية (٥٨) من سورة يونس ، وسيأتي تخریج هذه القراءة ص: ٢١٢ هامش (٥) .

(٢) من الآية (٣٧) من سورة النور

(٣) ينظر : النجاح ص: ٢٥٧ - ٢٥٩ .

(٤) سيأتي تخریج هذا الشاهد في تحقيق النص ص: ٢٤٩ هامش (١) .

(٥) النجاح ص: ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٦) ينظر : قسم التحقيق ص: ٢٤٩ هامش (١)

(٧) ينظر : قسم ل لتحقيق ص: ١٨٤ و ٢٥٥ و ٢٨٦ .

وأحياناً أخرى يجتاز بشرط البيت دون إتمامه (١) ، شأنه في ذلك شأن كثير من النحويين ، الذين يقتصرون على موطن الشاهد فقط، وهي ثلاثة شواهد ، حيث كان الشاهد في ثلاثتها هو العجز ، فاقتصر عليه المؤلف .

وقد يكتفي من الشرط بعبارة واحدة ، هي مكان الشاهد ، كما في قوله : « إن المضاعف من قسم غير الصحيحة ؛ لصيغة أحد حرف علة في بعض الموضع ، كما في « تقضي البازى » ... (*) (٢) .

أما ما يخص نسبة هذه الشواهد فإن المصنف لم ينسب منها إلا شاهدين فقط (٣) ، ولم ينسب الشواهد الأخرى ، وإنما اكتفى بقوله : « ك قوله ، (٤) ، و في قوله ، (٥) ، و كما في قول الشاعر ، (٦) ، و قال الشاعر ، (٧) ». وشواهد الكتاب كلها مشهورة متداولة في كتب النحو ، إلا شاهداً واحداً ، وهو قول الشاعر :

رأني من رمى فأصاب قلبي وقال : من المطالب ؟ قلت : أنتا (٨).
فإني لم أثر عليه في كتب الشواهد المتداولة ، ولم أجده من استشهد به ، سوى المؤلف في كتابه (الموصل) (٩).

يَبْدَأْ أَنِّي وَقَتَ عَلَى نَظَائِرِهِ ، تَخْصُّ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ مِنْهُ كَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) ينظر : قسم التحقيق ص : ٢١٠ و ٢٤٩ و ٢٥٨ .

(*) سيأتي تخرير هذا الشاهد في تحقيق النص ص ١٧٢ هامش (١)

(٢) النجاح ص : ١٧٢ و ٢٤٣ .

(٣) ينظر : النجاح ص : ٢٤٨ و ٢٥٤ .

(٤) النجاح : ص : ١٨٤ .

(٥) النجاح ص : ٢٠٩ .

(٦) النجاح ص : ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٧) النجاح ص : ٢٨٦ .

(٨) سيأتي تخرير هذا البيت في تحقيق النص ص ١٨٤ هامش (٥) .

(٩) ج ١ ق ١ / ١٧٠ .

يا مر يا ابن واقع يا أنتا
أنت الذي طلقت عام جعتا
حتى إذا اصطبحت و اغتبقنا
أقبلت معتاداً لما تركتنا
قد أحسن الله وقد أساءنا (١)

و كقول الآخر:

أخوك أخو مكاشرة و ضحك
و حياك أهل و كيف أنتا (٢)

هذا وقد بين المؤلف وجّه الاستشهاد في بعض هذه الشواهد الشعرية.

(١) الأبيات لسالم بن دارة الغطفاني ، كما يروى البيت الأول :

يا أبجر بن أبجر يا أنتا
و هي في سر الصناعة ٢٥٩/١ ، و الإنصاف ٢٢٥/١ و ٦٨٢/٢ ، و التبيين ص :
٤٤١ ، و شرح المفصل ١٢٧/١ و ١٣٠ ، و شرح الكافية ١٣٣/١ ، و أوضح المسالك
١١/٤ ، و دارة؛ لقب أم سالم .

(٢) لم أهتد إلى قائله ، و هو في الإنصاف ٦٨٣/٢ ، و مراح الأرواح ص : ٢١ ، و شرح المراح
ق ٢٣ ب .

منهج السقراطي في عرض المادة العلمية :

(أ) صورة عامة عن المنهج :

يُعد كتاب (النجاح) مقدمة صرفية تعليمية ، ولذلك يلاحظ بعض التقارب فيما بينه وبين بعض المقدمات الأخرى ، مثل: (نَزْهَةُ الطَّرْفَ) و(مَرَاحُ الْأَرْوَاحِ) وغيرها . وهذا التقارب أمر مألوف في هذا النوع من التأليف؛ لأنَّه يعرض قضايا عامة متفقاً عليها في الكثير الغالب . ويطرح أفكاراً مشتركة . قلماً يخرج الإجماع عنها .

ومن الملاحظ أنَّ الطابع الأساسي الذي تقوم عليه مثل هذه المقدمات هو الاختصار .

وما نلمسه في كتاب (النجاح) لا يبعد كثيراً عن هذا التهج ، إلا فيما أفضى به المصنف ، من نقل بعض الآراء . ثم مناقشتها والتعليق لها . وربما يرجع ذلك إلى تأثره بأسلوب أصحاب الشروح الكبيرة . الذين اتخذوا من الإفاضة في الشرح والتعليق ومن الإطالة في الموازنات وضرب الأمثلة أسلوباً مميزاً في مؤلفاتهم .

وقد غالب على منهجه أسلوب المناقشة العلمية . وكثيراً ما كان يعتمد إلى الترجيح بقوله : « وَهُوَ الْأَوْجَهُ » (١) ، أو : « وَالْأَصَحُّ » في هذا أنْ يُقال ، (٢) . وقوله : « فَكَانَ أَوْلَى » (٣) ، أو : « يَكُونُ أَوْلَى » (٤) . كما تميّز هذا المنهج بأنه يُرُدُّ فيه بعضاً من الآراء النحوية بعد مناقشتها ، كقوله : وأمّا قولهم : الحذف لكثرة الاستعمال فمردود ، (٥) .

-
- (١) النجاح ص: ٢٨٣ .
 - (٢) النجاح ص: ٢٠٧ .
 - (٣) النجاح ص: ١٩٠ .
 - (٤) النجاح ص: ٢٠٦ .
 - (٥) النجاح ص: ٢١٣ .

وممّا اتسم به هذا المنهج أنّه كثيراً ما ينتهي بذكر خلاصة لبعض القضايا التي عرض لها ، مثل قوله : « وحاصله أن الإعلال » (١) ، أو : « وحاصله أن حكم ما قبل المقتل » (٢) ، وكقوله : « فحصل من هذا كله » (٣) ، وقوله : « وحاصله أنَّ للمضارع الصحيح آخره » (٤) ، وقوله : « وحاصله أنَّ الجازم » (٥) ، وقوله : « وحاصله أن الواو في المثال » (٦) .. كما أن السغناقي عرض مادته العلمية وفق أسلوب تعليمي ، كان يبتدئ بقوله : « أعلم أن » (٧) ، أو « أعلم في هذا » (٨) . كما أنّه اتبّع أسلوب التذكير بالقضايا الصرفية ، وربما أحال عليها ، لأن يقول : « على ما ذكرنا » (٩) و : « لما ذكرنا » (١٠) . وقوله : « وقد ذكرنا » (١١) . وقوله : « فتذكرة هنا مسألة » (١٢) .

وقد اهتم بالتعريف اللغوي (١٢)، والاصطلاحى لبعض المصطلحات (١٤) ، كما عرّف بعض المواضيع (١٥).
وتميز منهج السغناقي في عرض المادة العلمية بالتنبيه على بعض ما يقل أو يكثر استعماله من الأبنية (١٦) .

وكذلك نبه على ما هو أصل أو فرع في الأبنية (١٧) و الإعراب (١٨)
والإعلال (١٩).
وأشار إلى ما هو واجب أو جائز أو ممتنع من الأحكام في الإدغام (٢٠)
والقلب (٢١) والحدف (٢٢).

وذكر ما يأتي في بعض الأبنية وهو نادر (٢٢) ، أو شاذ (٢٤).
كما نبه إلى ما لا تجوز فيه بعض الأحكام الصرفية أو غيرها ، نحو : إشارته إلى ما لا يجوز فيه الإشمام (٢٥).

هذا إلى جانب أنه عمل إلى التمهيد للمادة العلمية - في أحايين كثيرة - بما قد يتبادر إلى ذهن القارئ من الأسئلة الافتراضية المحتملة ثم يشرع بالإجابة عنها بما يزيد النص توضيحا وبيانا.

- ١) النجاح ص: ٢٩٤ .
- ٢) النجاح ص: ٢٥٥ .
- ٣) النجاح ص: ٤١٢ .
- ٤) النجاح ص: ٣١٤ .
- ٥) النجاح ص: ٢٥٩ .
- ٦) النجاح ص: ٣١٢ .
- ٧) النجاح ص: ٢٩٢ و ١٦٨ .
- ٨) النجاح ص: ٣٠٨ .
- ٩) النجاح ص: ٤٣٤ .
- ١٠) النجاح ص: ٣٠٦ .
- ١١) النجاح ص: ٣٣٦ .
- ١٢) النجاح ص: ٢٩٠ .
- ١٣) النجاح ص: ٣٣٣ و ٣٣٢ .
- ١٤) النجاح ص: ٣٣٣ و ٣٣٢ .
- ١٥) النجاح ص: ٣٣٣ .
- ١٦) النجاح ص: ١٩٩ .
- ١٧) النجاح ص: ١٤٠ و ٩٤٠ .
- ١٨) النجاح ص: ٩٤٠ .
- ١٩) النجاح ص: ٣٤٢ .
- ٢٠) النجاح ص: ٢٢٦ .
- ٢١) النجاح ص: ٢٤٤ .
- ٢٢) النجاح ص: ١٢٩ و ٢٦١ .
- ٢٣) النجاح ص: ٢٣١ و ٣٣٢ .
- ٢٤) النجاح ص: ٢٤٢ و ٢٢٦ .
- ٢٥) النجاح ص: ٢٨٥ .

(ب) منهجه في عرض المسائل الخلافية :

حينما يتعرض السعفاني لمسألة خلافية يذكر الرأي الذي اتفق به ، دون أن يصرح بصاحب هذا الرأي من المدرستين : (البصرية والковفية) ، وهذا المنهج هو الغالب في هذا الكتاب ، ولم يخالفه إلا في موضعين أثنتين : ذكر في أحدهما البصريين وخاصة ، حيث قال : " أصحابنا البصريين " ، ولم يذكر الكوفيين . أما الموضع الثاني فقد ذكر فيه الطرفين معا ، حيث قال : " هذا مذهب أصحابنا البصريين وقال الكوفيون " .

وإليك بعض النماذج :

أ- من المنهج الغالب ما يأتي :

١- أشار إلى أن الإعراب في الفعل المضارع ليس عن طريق الأصلية ، وإنما يكون عن طريق المشابهة بالاسم ، حيث قال : " وقعت المشابهة بين الفعل المضارع وبين الاسم في وقوع كل واحد منها صفة للنكرة في نحو : " مررت برجل يضرب " و " برجل ضارب " ، وكذلك تقع المشابهة بينهما في الحركات والسكنات ، فلما شابه الفعل المضارع الاسم من هذه الوجوه أعرب هو من بين سائر نوعي الفعل ، أعني : الماضي والأمر .
ومع ذلك لما لم يكن استحقاقه الإعراب بطريق الأصلية - بل بطريق المشابهة بالاسم - صار هو مبنيا عند اتصال نون جماعة النساء به ، وعند اتصال النون المؤكدة به ، لما أن استحقاق الإعراب بطريق الأصلية إنما يكون بالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وليس هي للفعل المضارع " (١) .
وهذا الذي ذكره هو مذهب البصريين ، ولم يذكر الرأي المقابل له ، ولا رأي بعض المتأخرين (٢) .

(١) النجاح ص ١٩٥-١٨٨ .

(٢) ينظر : ما سبق ص ٦٢-٦١ وتحاشية التحقيق ص ١٨٩ هامش (١) من الرسالة .

٢- ذكر المصنف أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف الضمير كما في "اضربان" ، وكذلك لا تقع بعد الألف المجلوبة نحو : "اضربان" ، حيث قال : " وأما النون الخفيفة فهي كالنقطة في جميع ما ذكرنا ، إلا في وقوعها بعد ألف الضمير كما في "اضربان" و بعد الألف المجلوبة كما في "اضربان" ، فإنها لا تقع بعدهما لاتقاء الساكنين : "الألف والنون" (١) . وما أخذ به المصنف هو مذهب البصريين ، ولم يشر إلى رأي الكوفيين ويونس من البصريين (٢) .

٣- ذكر المؤلف أن الفعل المضارع الصحيح الآخر يرتفع عند تجرده من الناصب والجازم ، حيث قال : " إن للضارع الصحيح الآخر أحوالا ... حال الرفع عند تجرده عن الجوازم والتراصبات " (٣) .

وهذا قول الفراء ونسب إلى الكوفيين بعامة ، ولم يذكر رأي البصريين (٤) .

ب- أما الموضع الذي ذكر فيه البصريين وخاصة فهو قوله : "المصدر أصل عند أصحابنا البصريين" (٥) . ولم يشر إلى رأي الكوفيين (٦) .

ج- وأما الموضع الذي ذكر فيه الطرفين معا فهو قوله : "الأمر بغير اللام مبني على السكون ، هذا مذهب أصحابنا البصريين وقال الكوفيون : هو مجزوم باللام مضمرة ، والأصل في «افعل» : "لتفعل" - باللام - " (٧) .

(١) النجاح ص: ٤٢٢-٤٢١ .

(٢) ينظر : ما سبق ص: ٦٥-٦٦ و حاشية للتحقيق ص: ٤٢٢ هامش (١) من الرسالة .

(٣) النجاح ص: ٣١٤ .

(٤) ينظر ما سبق ص: ٧٠-٧٢ و حاشية للتحقيق ص: ٣١٤ هامش (٢) من الرسالة .

(٥) النجاح ص: ١٦٩ .

(٦) ينظر ما سبق ص: ٥٧-٥٨ ، و حاشية للتحقيق ص: ١٦٩ هامش (٢) من الرسالة .

(٧) النجاح ص: ٤١١-٤١٢ .

قيمة الكتاب وأراء العلماء فيه :

يُعد كتاب (النجاح) من المؤلفات الصرفية المفيدة ، فهو مختصر معتبر مفيد - كما قيل عنه - في هذا الفن .

إلا أنه مع ذلك ظل من الكتب المغمورة في علم التصريف ، التي لم تشتهر ، ولم تلق من العناية مالقيته بعض مختصرات الصرف الأخرى ، التي شرحاها الشارحون ، وتداولتها أيدي العلماء وطلبة العلم ، ومنها : (مختصر تصريف العزي) ، (نزهة الطرف) ، و (مراح الأرواح) ، وغيرها .

على أن كتاب (النجاح) قد احتوى على نجد من الألفاظ والأبنية والعلل ، والمسائل التي تُبسط لطالبيها ، فتسهل صعابها ، وتيسّر عوicتها ، بأسلوب تعليمي مشوق ومنهج واضح .

قال عنه المصنف : « لما أتممت نجد الألفاظ ، وتحف اللحاظ بالتصريف المجرد عن العلل قفيت عليه بعلل تقضي مرام الطالب ، وتكشف العضل ، مراعيا فيها ما صاح من الأقوال ، ومتن ، وما قر من التعليل ، ورصن ، على وجه ينبع حاجة من احتاج في شيء من التصريف ، ويفلح بالظفر الذي يسم خصمه بالتحريف » (١) .
ييد أن أقوى ما يمكن أن يستدل به ، ويعتمد عليه ، لبيان أهمية هذا الكتاب وقيمته العلمية ، هو قول طاش كبرى زاده فيه : « ومن المختصرات ... مختصر (النجاح) ، مفيد في الغاية ، لكنه غير مشهور ، وهو لحسام الدين السغناقي شارح الهدایة » (٢) .

ولا يخفى على من اطلع على هذا الكتاب أنه كتاب جيد مفيد في الغاية ، خلائق طالب العلم أن يستفيد منه ويقف على فوائد الجمّة ، والتي سنتين جزء منها - إن شاء الله - في أثناء الموازنة بينه وبين بعض المختصرات الصرفية المشهورة .

(١) النجاح ص : ٧٤٣ .

(٢) مفتاح السعادة ١٤٢/١ .

وجهة نظر حول منهجه في عرض المادة العلمية :

لقد نهج المؤلف في عرض المادة العلمية نهج المختصرات ، التي عادة ماتكون مادتها مركزة في أبوابها من الكتاب . وإن تكررت فيها مسألة من المسائل فإنها تكون على سبيل التنبيه والإشارة إلى ما قد ذكر فيها .

والمصنف في هذا الكتاب راعى هذه الطريقة في الجملة ، غير أنه خالفها في مواطن قليلة محدودة ، أثرت عرضها هنا وهي كالتالي :

١- في الباب الأول داخل بين أوزان الفعل الصحيح وبين تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر ، ولم يذكر الأوزان - التي تخص الفعل الصحيح - بشيء من التفصيل والتوضيح كما فعل في أقسام الفعل حالة بنائه وإعرابه ، حتى أصبح الباب الأول من الكتاب بمثابة أربعة أبواب ، يمكن تقسيمها كالتالي : الفعل الصحيح، ثم الفعل الماضي ، فالفعل المضارع ثم فعل الأمر (١) .

٢- في ترتيب المادة العلمية يلاحظ أنه لم يراع استيفاء ما يخص كل باب في موضعه ، فمثلاً جعل أحكام (الناصص) مع نون التوكيد ضمن أحكامها مع (اللفيف) (٢) ، وكان الأولى به أن يستوفي هذه المسألة في موضعها من الباب نفسه .

٣- ختم المؤلف كتابه بحل عقد عدد من المسائل الصرفية ، التي يمكن أن ترجع كل واحدة منها إلى بابها من هذا الكتاب ، حتى تكون المسألة مطروقة من جميع النواحي ، وتعطي نوعاً من العرض المنهجي المركز القوي لمادة الباب الواحد ، دون أن يتشتت معه ذهن القارئ ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عن مذاهب العرب في نقل الحركة إلى ماقبلها ، حيث ألمح إلى طرف من هذه القضية في خاتمة المذكورة ، وكان حقه أن يستوفيها في باب (الأجوف) (٣) .

٤- اعتمد السّيغناقي في كتاب (النجاح) على بعض النصوص من كتب لم يشر إلى اعتماده عليها ، ولم يصرّح بالنقل عنها ، أو الاستفادة منها ، كما هو شأنه في النصوص التي ذكر مصادرها ، أو الأقوال التي عزّازها إلى أصحابها ، أو النقولات التي أحال على أماكنها .

وكما هو معروف فإن كثيراً من المصنفات قد ضممت من مصنفات أخرى ، حيث يتفاوت مقدار ذلك التضمين فيها ، ما بين مصنفاتٍ كاملة ، أو نصوص متفرقة ، أو أقوالٍ فردية .

(١) ينظر : النجاح ص : ١٧٠ فما بعدها .

(٢) ينظر : النجاح ص : ٣٢٧ . (٣) النجاح ص : ٣٤٦ .

لكن الاعتماد على المصنفات أو النصوص أو الأقوال بدون الإشارة إلى ذلك من قريب أو بعيد - ولو لمرة واحدة - قد يُعد من باب (الإغارة) على حقوق الآخرين. ومع ذلك فإننا نحسنظن بعلمائنا الأجلاء . ونقدر كل التقدير ما بذلوه من أجل تراث هذه الأمة .

ونحسب تضمينهم هذا من باب (الاستعارة) لا من باب (الإغارة) . خاصة أنه مسلك طرقه كثير من العلماء . بل إن ما قد يشفع لهم أنهم لم يروموا بعلمهم جاما ولا منصبا ، ولم يطلبوا بعلمه هذا منزلة ولا مكانة .

٥-ذهب المصنف إلى أن "ينأى" و "يسأل" و "مرئي" لا يجيء منها "ينا" و "يسل" و "مري" بحذف الهمزة منها ، حيث قال : "لا يجيء" "ينا" في "ينأى" و "يسل" في "يسأل" و "مري" في "مرئي" (١) .

والمصنف تابع - فيما أخذ به هنا - لصاحب المراح (٢) .

وما ذهب إليه مخالف لما جاء به السماع ، بل إن حذف الهمزة وهي عين الكلمة كثير، وإن كانت الهمزة مفتوحة فحذفها أكثر ، قال الرضي : "وبعضهم يحذف المفتوحة فقط لكثرتها مجبيتها نحو : "مسلة" و "يسل" (٣) .

(١) النجاح ص: ٣٤.

(٢) ينظر المراح ص: ٢٨ ، ويراجع شرح المراح ق ١/٧٩ .

(٣) شرح الشافية ٣/٢٢٢ ، ويراجع أدب الكاتب ص: ٢٦٨ ، ونزهة الطرف ص: ٤٠ .
ومجموعة الشافية ١/٣٧٦-٣٧٥ .

٦- قسم السغناقي الفعل إلى صحيح وغير صحيح ، وجعل الصحيح باباً واحداً وغير الصحيح ستة أبواب ، على خلاف ما هو مشهور عند الجمهور ، حيث قال : " الكلمة لا تخلو إما إن كانت صحيحة أو لم تكن : فالصحيحة باب واحد ، وغير الصحيحة على ستة أبواب ، لأنها إن كانت معتلة الفاء أو العين أو اللام منفردة فأسماوها : المثال والأجوف والناقص ، أو كانت مجتمعة - أعني : اجتماع حرفي علة - وهي الليف.

فكانت هي أربعة أبواب ، وانضم إليها باب المضاعف والمهموز ، وهذه الستة كلها من جملة غير الصحيحة ، فكانت الأبواب سبعة لا محالة "(١)" .

أما التقسيم المشهور عند المجمهور فهو (٢) :
ال فعل ينقسم إلى قسمين : صحيح ومعتل :

أما الصحيح فينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي :
(١) السالم : مثل "كتب" ، و "نصر" .

(٢) المضاعف : وهو قسمان مضاعف ثالثي مثل "مد" و "شد" ، ومضاعف رباعي مثل "زلزل" و "وسوس" .

(٣) المهموز : وهو ثلاثة أقسام : مهموز الفاء مثل "أخذ" ، و مهموز العين مثل "سأل" ، و مهموز اللام مثل "قرأ" .

وأما المعتل فينقسم إلى أربعة أقسام وهي :

(١) المثال : نحو : " وعد" و "وقف" .

(٢) الأجوف : نحو " قال" و " باع" .

(٣) الناقص : نحو : " قضى" و "رمى" .

(٤) الليف : وهو قسمان :

أ- لفيف مفروق نحو : "وعي" و "ودي" .

ب- لفيف مقرن نحو : "طوى" و "هوى" .

(١) للنجاح ص: ١٧١ .

(٢) ينظر مثلاً : شرح الشافية ٣٥-٣٢/١ ، ومجموعة الشافية (حاشية ابن جماعة) ٢٨/١ ، وشذا العرف في فن الصرف ، للحملاوي ص: ٢٧ - ٢٨ ، دار القلم بيروت - لبنان ، والمغني في تصریف الأفعال من ١٦٠٠ - ١٦٣ .

ومما سبق يتضح لنا بجلاء أن التقسيم الذي سار عليه السغناقي يغاير التقسيم المشهور عند الجمهور ، وعلى الرغم من التتبع والاستقصاء الدقيق لم أجد أحداً من السابقين الأوائل قد سار على هذا التقسيم الذي سار عليه المؤلف ، وكل الذي علقت به يدي هو ما رأيته عند صاحب (المراح) ، حيث جاء فيه هذا التقسيم بعينه (١) ، وعلى هذا فإن السغناقي كان تابعاً لصاحب (المراح) ، ولست أدرى هل كان هذا التقسيم من مبتكرات صاحب (المراح) أو أنه كان تابعاً فيه لغيره من السابقين الذين لم تصل إلينا مؤلفاتهم التي تحمل هذا التقسيم حتى الآن - فيما أعلم -؟ ولعل الأيام المقبلة تظهرنا على شيء من تلك المؤلفات المطمورة ، التي قال عنها بعض المعنيين بالمخطوطات : إنها تبلغ نحو ثلاثة ملايين مخطوطة ، لم تر النور بعد.

وإذا أردنا أن نوازن بين هذين التقسيمين فإيني أفضل تقسيم الجمهور على التقسيم الآخر ، وتلك وجهة نظر فقط لا تغض من قيمة السغناقي وما اختاره من تقسيم .

ومن أسباب هذا التفضيل أن السغناقي جعل المضاعف من أقسام المعتل اعتماداً على أن لام المضاعف قد تبدل حرف علة في بعض المواضع ، مثل "نظنت" في تظننت ، وفي نظري أنه اعتماد ضعيف لا يرقى إلى درجة الرجحان ، على أن سيبويه - وهو أمام النحويين - جعل هذا الإبدال شاداً ، حيث قال : " هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف ، وليس بمعترد ، وذلك قوله : تسريت ، وتطننت ، وتصبب من القصة ، وأمليت " (٢) . ومعلوم أن "تسريت" أصلها "تسرت" ، وـ "تطننت" أصلها "تظننت" ، وـ "أمليت" أصلها "أمللت" .

(١) المراح ص : ٢٦ ، ويراجع شرح المراح ق ١/٦٠ .

(٢) الكتاب ٤٢٤/٤ .

شخصية السغناقي العلمية :

شخصية السغناقي العلمية واضحة في كتابه ، بارزة فيما يعرض من القضايا . فقد كان يعرض المسائل و الآراء و أحياناً يبيّن حججها ، ثم يحكم عليها بما يبرز موقفه منها ، وربما يوضح عللها وترجيحاته و اختياراته فيها ، كان يقول : « الأصح في هذا أن يقال ، (١) ، أو : « فكان أولى » ، (٢) ، أو : « وبهذا بطل قول » ، (٣) أو : « وأما قولهم فمردود » ، (٤) ، أو « فشاذ » ، (٥) ، أو « نادر » ، (٦) . وكثيراً ما كان السغناقي يفترض سؤالاً محتملاً ، ثم يجيب عنه برأي يميل إليه ، كرأي سيبويه (٧) ، أو المبرّد (٨) مثلاً . وقد يخالف مذهب إليه بعض أعلام أئمة النحو كـ الفراء ، ، أو « الأخفش » ، ويأخذ برأي غيرهما (٩) . وسأعرض لذكر بعض المواقع التي تُجلّ شخصية السغناقي العلمية بايجاز .

علمًا بأن السغناقي لم يكن مبتكرًا لهذه الآراء ، وإنما كان تابعاً فيها لمن سبقة ، غير أن هذا لا يلغي شخصية الرجل ولا يمحوها محوًا تماماً ، لأن مجرد الاختيار يعطيه شيئاً من الشخصية العلمية .

(١) النجاح ص: ٢٠٧ .

(٢) النجاح ص: ١٩٠ .

(٣) النجاح ص: ٢٠٧ .

(٤) النجاح ص: ٢١٣ .

(٥) النجاح ص: ٢٧٥ .

(٦) النجاح ص: ١٧٩ و ٢٦١ .

(٧) النجاح ص: ٢٠٧ ، والكتاب ١٤٦٤ .

(٨) النجاح ص: ٢٤٣ ، مع حاشية التحقيق .

(٩) النجاح ص: ٢٥٧ ، فما بعدها .

اسمي المفعول للأخفش :

خلاف المصنف الأخفش ، و مال إلى رأي سيبويه، الذي يرى أن علامة اسم المفعول هي (الميم) ، وليس (الواو).

ثم رجح هذا الرأي على رأي الأخفش ، الذي يرى أن علامة اسم المفعول هي (الواو) ، فقال : إن الأصل في . . . « مَقْوِلٌ » ، « مَفْعُولٌ » ،

. . . نُقلَتِ الضَّمَّةُ من « الواو » الأولى في « مَقْوِلٌ » ، إلى ماقبلاها ، فاجتمع « واوان » ، ساكنان ، فوجب حذف إحداهما ؛ لامتناع اللفظ بهما ، ساكنين .
فذهب سيبويه - رحمة الله - إلى أن المذوق منها هي الثانية ، وهي « واو » ، « مَفْعُولٌ » .

والأخشن - رحمة الله - إلى أن المذوق هي الأولى .
فوزنه على القول الأول « مَفْعُولٌ » ، وعلى القول الثاني « مَقْوِلٌ » .
فحجة سيبويه أن علامة اسم المفعول « الميم » ، دون « الواو » .

الا يُرى إلى استمرار مجيء « الميم » في الثلاثيات وغيرها دون « الواو » ؟!
غير أن « الواو » ، نشأت من إشباع ضمة « العين » ، « مَفْعُولٌ » ، الجاري على « يَفْعُلُ » .

لثلا يلزم المثال المرفوض - وهو « مَفْعُولٌ » - فحذف الزائد الذي لا يتعلّق به كثيراً معنىًّا أولى من حذف الأصلي .

وعند الأخفش تُحذف « العين » ، وتقلب ضمة « الفاء » في اليائي كسرة .

وتقلب « واو » « مَفْعُولٌ » « ياءً » ، تنبئها على أنه يائني .
وحجّته أن « الواو » علامة للمفعوليّة . فلا يجوز إسقاطها .

فمن أسقط بعدها أثبت فهو - بِلَا مِرَاءٍ - كالرَّاقِمُ في الماء .
والجواب فيما ذكرنا : أنها ليست بعلامة » (١) .

(١) النجاح ص : ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وهو مسبق بهذا الرأي ، ومن السابقين له على سبيل المثال (الجندى) ، ويراجع ص : ٢٩٥ - ٢٩٦ من الرسالة مع هوامشهما .

٢- مخالفتة للفراء و أبي عبيدة :

خالف السغناقي الفراء و أبا عبيدة ، اللذين ذهبا إلى أن الفعل (قرن) من (الوقار) . و ذهب إلى أنه من (القرار) . وأصله : (اقرئن) ، حيث قال : « جّوزوا الحذف في بعض الموضع ، نظرًا إلى اجتماع المتباينين . نحو : « خَلَّتْ » . . . كما جّوزوا القلب في نحو : « تَقْضِي الْبَازِي » . . . وعليه قراءة من قرأ : (وَقِرْنَ فِي بَيْوِتِكُنَّ) (١) - بكسر القاف - من القرار . . . أصله : « اقْرِنَ » ، فحُذفت الراء الأولى ، فنقلت حركتها إلى القاف . ثم حُذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها . فصار « قِرْنَ » (٢) .

٣- إبطاله قو لا لابن جني :

لم يوافق السغناقي ابن جني على أن الهمزة تزداد ساكنة على فعل الأمر ، الذي أصبح ساكن الأول بعد حذف الزائد من قوله ، في صيغة المضارع ، وأنها تحرك لرفضهم الابتداء بالساكن . . . وذهب إلى أن الهمزة تُزاد في فعل الأمر وهي متحركة ، فقال : « وأما زيارتهم الهمزة فلرفضهم الابتداء بالساكن . . . وأما تعين الهمزة فلاختصاص الهمزة بالبدا في المخرج . . . وأما زيارتها متحركة فلنلا يلزم العود إلى المهروب عنه . وهو الهرب عن حرفي ساكن إلى حرف آخر ساكن ، مثل الأول في السكون .

(١) من الآية (٣٣) من سورة الأحزاب ، وسيأتي تخرير هذه القراءة في تحقيق النص من : ٢٤٣ ، هامش (٣) .

(٢) النجاح ص : ٢٤٣ .

وينظر : إعراب القرآن ، للنحاس ٦٢٤/٢ ، تحقيق : د. زهير زاهد ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة المثنى - بغداد ، والصحاح (وقر) ٨٤٩/٢ ، والجامع لاحكام القرآن ، للقرطبي ١٧٨/١٤ ، نشر دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٧ - ١٢٨٧ هـ ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب .

وكذلك : معاني القرآن ، للفراء ٢٤٢/٢ ، والأفعال ، لابن القطاع ٤٤/٢ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد - الدكن - الطبعة الأولى ١٢٦٠ هـ - ١٢٦١ هـ . وهو مسبوق بهذا الرأي ، ومن السابقين له على سبيل المثال (المبرد) وصاحب (المراوح) ، ويراجع ص : ٢٤٣ هامش (٥) من الرسالة ، ومراح الأرواح ص : ٢٦ .

وبهذا بطل قول ابن جنی : « إنها تُزَاد ساکنة ، ثم تُحرک لرفضهم الابتداء بالساکن » (١) .

وقد نُسب قول ابن جنی إلى بعض الكوفيين (٢) . ونسبة بعضهم إلى الكوفيين بعامية (٣) .

٤- مخالفته للأخفش و ابن درستويه و السهيلي :

لم يوافق المؤلف الأخفش و ابن درستويه و السهيلي على رأيهم الذي ذهبوا إليه، وهو أن الفعل المضارع من الأفعال الخمسة يكون الإعراب فيه قبل الضمائر المتصلة به وهي: « الألف » ، و « الواو » ، و « الياء » . أو أن هذه الضمائر هي محل الإعراب ، حيث قال : « أعلم أن المضارع بلحق هذه الضمائر . . . لم يخرج عن كونه معربا ، لبقاء مضارعته الاسم بعد ، فهو يضربان ، كـ « ضاربان » ، و « يضربيان » ، كـ « ضاربون » ، و « تضربيان » ، كـ « ضاربين » . . . وقد ارتدع أن يكون لامه محل الإعراب بعد لحق هذه الضمائر . فain قيل : فلتكن هذه الضمائر محل الإعراب .

قلنا : ذاك - أيضا - مرتدع ، لأن السكون لازم لها . والإعراب اختلاف . مع أنّ في جعلها محل الإعراب جعل الكلمة مهلا لإعراب كلمة أخرى، إذ كل منها كلمة على حدة ، فلزم أن يزيد حرف للإعراب .

ولما تلي عليك أن الزيادة مستلزمة للثقل . وأن في زيادة حروف العلة خفة . فناسب أن يزيد منها حرف ، لكن أضربيها عن ذلك ، لداء زيادته إلى التقاء الساكنين: هو وأحد هذه الضمائر الساکنة كـ فتزاد « التون » ، ملائها من الشبه بحروف العلة . وتوئر عن هذه الضمائر ، لأنها خمير الفاعلين » (٤) .

(١) النجاح ص: ٢٠٦—٢٠٧ ، وهو مسبوق بهذا الرأي ، ومن السابقين له على سبيل المثال (الجندى) ويراجع ص: ٢٠٦-٢٠٧ من الرسالة مع هؤامشهما .

(٢) الإنصاف ٧٣٧/٢ .

(٣) شرح الشافية ٢٦١/٢ .

(٤) النجاح ص: ٢٠٢ ، وينظر : أسرار العربية ص: ٢٢٤ ، ونتائج الفكر، للسهيلي ص: ١١٠ ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البناء ، دارالرياض ، وشرح اللمحه البدريه ، لابن هشام ٢٢٩/١ - ٢٢١ ، تحقيق : د. صلاح راوي ، الطبعة الثانية ، مطبعة حسان - القاهرة ، والمساعد ٢١/١ ، والهمع ٥١/١ . وهو مسبوق بهذا الرأي ، ومن السابقين له على سبيل المثال (الجندى) ويراجع ص: ٢٠٢-٣ من الرسالة مع هؤامشهما .

الفصل الرابع :

الموازنة

(أ) - موازنة بين كتابي (النجاح) و (تصريف العزي)

(ب) - موازنة بين كتابي (النجاح) و (مراكح الأرواح)

ستكون هذه الموازنة بين كتاب (النجاح التالي تلو المراح) وبين كتابي (تصريف العزي) و (مراح الأرواح).

فهذه الكتب الثلاثة قد تناولت موضوعا واحدا ، ألا وهو أساس علم التصريف ، وكل واحد منها يُعد كتابا مختصا في هذا الفن .
وتشمل هذه الموازنة نصوصا مختلفة من كل كتاب ، ثم تُعقد موازنة علمية منهجية لكل نص يُحدّدُ من نصوص (النجاح) مع ما يماثله في أحد الكتابين الآخرين .

ويمكن لهذه الموازنة أن ترينا - إلى حد كبير - الأسلوب الذي سار عليه السقناقي ، ومدى مقدراته على التعامل مع المادة العلمية في كتابه (النجاح) ، مع ماتطلبه من توضيح الأمثلة ، وشرح الجزئيات المتعلقة بها ، بحيث يستوفي لكل مثال ما يستحقه من البيان ، وما تتضمن به هذه الجزئيات .

وقد اتبَعَ المصنف أسلوبا تعليميا سهلا ، كان يبدأ فيه ببيان أصل الباب ، ثم يسترسل فيه شيئاً فشيئاً ، فيذكر ما يتفرّع عنه من الأبنية ، وما يتعلّق بها من الأحكام ، ثم يعقبها بعرض واف للتعليلات التي تدعم ما ذهب إليه ، وهو يستعين في هذا كله - بالمثلة التي ذكرها ، واتخذ من التدرج فيها سلّماً تعليمياً ميسراً .
ويمكن - من خلال هذه الموازنة - أن تظهر دقته في التوضيح والاستشهاد ، وكيفية تناوله لموضوعات الكتاب .

وسأوزن - أولاً - بعض نصوص (النجاح) للسقناقي (ت: ٧١٤هـ) بنصوص مماثلة لها من (تصريف العزي) (ت: بعد ٦٥٥هـ) ، لأنه أسبق الكتب الثلاثة تاليفا ، ثم أثني بعد ذلك بنصوص من (مراح الأرواح) ، لأحمد بن علي بن مسعود (كان حيًّا قبل ٧٨٢هـ) (١) .

(١) ينظر: نزهة الطرف في علم الصرف ، لابن هشام (مقدمة التحقيق ص: ٧١) تحقيق ودراسة: د. أحمد عبدالمجيد هريدي ، مكتبة الزهراء - القاهرة - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(أ) - موازنة بين كتابي (النجاح) و (تصريف العزي) :

أولاًً : الجانب الشكلي :

- ١- ترتيب الموضوعات .
- ٢- زيادة بعض المباحث .
- ٣- عرض المادة العلمية .

ثانياً : الجانب الموضوعي :

- ١- الفعل المبني للمجهول .
- ٢- باب (المثال) .

ولكي تتحقق الغاية المرجوة من هذه الموازنة لابد من تناولها من جانبيين مهمين،
وهما : جانب الشكل ، وجانب الموضوع .

أولاً : الجانب الشكلي :

١- ترتيب الموضوعات :

لقد تقارب م الموضوعات كل من كتاب (النجاح) وكتاب (تصريف العزي) تقاربا كبيرا ، وهذا التقارب يكاد يكون سمة مشتركة بين المقدمات أو المختصرات في أي فن من الفنون المتعلقة بالعلوم الإنسانية عامة ، وبعلوم العربية : لغة ونحو وصرف على وجه الخصوص .

لذلك فلا غضاضة في أن يسير السفناقي في كتاب (النجاح) على نمط (تصريف العزي) في الاهتمام بتصريف الأفعال بصيغها المختلفة . سواء ما جاء منها صحيحا أو معتلا ، وكذلك في إسنادها إلى الضمائر ، وفي اشتقاقها ، ثم في اشتقاق اسم الفاعل وأسم المفعول وغيرها من المشتقات منها .

غير أن السفناقي كان يولي كل مادة من مواد أبواب الكتاب اهتماما واضحا ، حيث رتب موضوعات الأبواب ، ونسق مواذها ، وشرحها شرحا مستفيضا ، أصبح معه تناول المادة العلمية - في كثير من أبواب الكتاب - أقرب إلى كتب الشروح منها إلى كتب المختصرات .

كما أنّ منهجه تميّز ببروز أسلوب النقاش العلمي بشكل واضح في عرض هذه المادة العلمية ، وبأنه كان يفرد بعض المسائل بباحث مستقلة عن هذه الأبواب هذا بالإضافة إلى أنه لم يقتصر على تصريف الأفعال فقط ، ولم يُغفل تصريف الأسماء ، وإنما كان يذكر أمثلة لتصريف الأسماء مع ما قد يحدث فيها من إعلال أو قلب ، أو حذف ، كلما دعت إلى ذلك طريقته في ضرب الأمثلة ، أو عقد الموازنات بين أمثلة الأفعال وأمثلة الأسماء .

ومن ذلك :

- ١- قوله : « وكذلك ، تراث ، و ، تجاه ، و ، تيقوّر ، والاصل : « ويقوّر » و « تكلان » ، والاصل : « وكلان » ، لأن « التكلان » اسم من « التوكّل » (١).
- ٢- قوله : "اسم الفاعل هو اسم مشتق وصيغته من الثلاثي على وزن فاعل ... وصيغته من غير الثلاثي على صيغة مستقبله ، بضم مضمة وكسر ما قبل الآخر نحو : "مُكِرِّم" ... وضم "الميم" للفرق بينه وبين الموضع كما في "مسجد" ، وأما نحو : "مسَهَب" للفاعل على صيغة المفعول من "أسهب" و "يافع" من "أيفع" فشاذ " (٢) .
- ٣- قوله : "اعلم أن الأصل في الإعلال الفعل الثلاثي من الماضي عند وجود علة الإعلال ... وأما الاسم والمنشعبات من الأفعال ففرع عليه، وأما وجود التخلف من الأسماء - مع وجود تلك العلة - ف فهو : "القَوْد" و "رجل حَوْل" و "رَوَح" و "الحَوَّة" والخَوَّة" (٣) .
- ٤- قوله : "أَفْعَلَ" من المعتل العين من الأفعال يُعلَّ ومن الأسماء يصحح ، كـ "أَخَافَ" و "أَهَابَ" و "أَبِيضَ" و "أَسْوَدَ" (٤) .

(١) النجاح ص: ١٩٦-١٩٧.

(٢) النجاح ص: ٢٢٩-٢٣١.

(٣) النجاح ص: ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٤) النجاح ص: ٢٩٩.

٢- زيادة بعض المباحث :

اقصر الزنجاني في (تصريف العزي) على توضيع تصريفات الفعل ، وأمثاله وأوزانه وتقسيمه إلى صحيح ومعتل ، ولم يضف عليه مباحث أخرى مستقلة ، ولكنه زاد أوزاناً للثلاثي المجرد والمزيد وللرباعي المجرد ، وعَرَّفَ بالمتعدِّي واللازم في مقدمته ، وأضاف في آخر الكتاب فصلاً في بناء اسمِي الزمان والمكان (١) .

ولم يُغفل السغناقي هذه الأوزان والأبنية ، وإنما جعل الحديث عنها والتَّمثيل لها عرضاً في ثانياً أبواب الكتاب ، وعند توضيحه لأوزان الأفعال وأبنيتها (٢) .

ومما تميّز به كتاب (النجاح) زيادة مباحث لم ترد في (تصريف العزي) ، ومنها :

- ١- علة بناء الماضي ، وإعراب المضارع (٢) .
- ٢- خلاف البصريين والковيين في عامل الجزم في فعل الأمر (٤) .
- ٣- أحكام نوني التأكيد (٥) .
- ٤- أحكام تاء الافتعال (٦) .
- ٥- أبواب (المثال) (٧) .
- ٦- مبحث في أصل الإعلال (٨) .
- ٧- خلاف سيبويه والفراء في حذف التاء من نحو : « عدة ، (٩) .
- ٨- حكم الهمزة في الخط (١٠) .
- ٩- خص خاتمة الكتاب بمبحث في حل عقد صرفية متعددة (١١) .

(١) ينظر : تصريف العزي ، للزننجاني ضمن (مجموعة الصرف) ص : ٢٥ ،
مطبعة محمد على صبيح ، ميدان الأزهر - مصر .

(٢) ينظر : مايأتي ص: ١٩٧-٢٠٠ و ٢٦٠ .

(٣) ينظر : مايأتي ص: ١٧٣-١٧٤ .

(٤) ينظر : مايأتي ص : ٢١١-٢١٢ .

(٥) ينظر : مايأتي ص : ٢١٨ فما بعدها.

(٦) ينظر : مايأتي ص : ٢٤٦ فما بعدها.

(٧) ينظر : مايأتي ص : ٢٥٣ فما بعدها.

(٨) ينظر : مايأتي ص : ٢٩٧ فما بعدها.

(٩) ينظر : مايأتي ص: ٢٥٧-٢٥٩ .

(١٠) ينظر : مايأتي ص: ٣٤٣ .

(١١) ينظر : مايأتي ص: ٣٤٤ .

٢- عرض المادة العلمية :

يتميز منهج الزنجاني في تصريفه بالإيجاز الشديد ، حيث يقوم بإيراد عبارته بأقصر جملة ممكنة ، وقد يكتفي بالكلمة الواحدة لكي يحد بها (فاصلاً) من فضول كتابه ، وربما اكتفى - أيضاً - بكلمة أخرى ليعلل بها هذا التحديد ، مثل قوله في فصل (المضاعف) : « ويقال له : الأصم ، لشدته » (١) .

وكذلك يلاحظ إيجازه الشديد في شرح بعض الأحكام الصرفية ، وتعليقاتها ~~نحو~~ قوله في فصل (المهموز) : « حكم المهموز في تصاريف فعله حكم الصحيح ، لأن الهمزة حرف صحيح ، لكنها قد تخفف إذا وقعت غير الأول ، لأنها حرف شديد من أقصى الحلق » (٢) .

أما السعنقاني فإن الطابع الغالب على منهجه هو إيراد القدر الكافي من الأمثلة ، وشرح الأحكام الصرفية مع ذكر تعليقاتها ، وكذلك ذكر الأوجه المتعددة التي تتعلق بالحكم الصريفي ، مما يجعله يفضل في مادته العلمية تفصيلاً دقيقاً .

وكتيراً ما يعرض مسألة ما من المسائل الصرفية ، ثم يقوم بمناقشتها ، وإذا أرد تغريدها أو تعضيدها فإنه يبدأ بطرح أسئلة مختلفة تمثل اعترافات محتملة عليها ، أو تساؤلات متوقعة عنها ، ثم يشرع بالإجابة عنها بطريقة حوارية تهدف إلى إثارة الانتباه ، كقوله : « فإن قيل : ... ، ثم يورد الاعتراض ويرد عليه بقوله : « قلت » (٤) أو : « قلنا » (٥) أو : « والجواب » (٦) .

ومن الأمثلة على ذلك قوله في (باب المضاعف) : « تقديم هذا الباب على سائر الأبواب من المهموز والمتعلّق بقربه من الصحيح ، إذ إبدال « الياء » من أحد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة قليلة ، بخلاف تلبيين الهمزة ، فإن تلبيينها يصح في حروف العلة كلّها ، في مواضع كثيرة .

(١) تصريف العزي ص : ٣٧ .

(٢) تصريف العزي ص : ٤٠ .

(٣) ينظر على سبيل المثال ما يأتي ص : ١٨٦ و ١٩٠ و ٢٠٢ من الرسالة .

(٤) ينظر على سبيل المثال ما يأتي ص : ١٩٠ و ٣١٩ و ٣٢٠ من الرسالة .

(٥) ينظر على سبيل المثال ما يأتي ص : ١٧١ و ١٨٤ و ٢٠٢ من الرسالة .

(٦) ينظر على سبيل المثال ما يأتي ص : ٢٩٦ من الرسالة .

فتسمية المضاعف بالمضاعف ظاهرة ، لأنّه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة العين واللام ، ويقال له : الأضم - أيضاً - لأنّه كرر فيه حرف واحد ، فشابه الأضم ، لأنّه يكرر له الحرف حتى يسمع .

وقيل : إنما يقال له : الأضم لأنّه لا يسمع فيه حركة الحرف المدغم .
ثم المضاعف في الأفعال إنما يجيء من دعائم الأبواب ، وهي ثلاثة أبواب : « فعل » يفعل ، مثل « فَرَّ » : يَفْرُّ ، و « فعل » يَقْعُل ، مثل « رَدَّ » : يَرْدُّ ، و « فعل » يَقْعُل ، مثل « بَرَّ » : يَبْرُّ .
وماسوى ذلك فهو شاذ ، مثل « لَبَّ » : يَلْبِبُ ، (١) .

ثانياً : الجانب الموضوعي :

إن الموازنة الموضوعية بين هذين الكتابيين (النجاح) و (تصريف العزي) تقتضي تحديد بعض النصوص منها ، ومن ثم القيام بعقد موازنة بينها .
وسأورد لذلك نصّين ، حيث سأبدأ بنص من (تصريف العزي) ، ثم أعقبه بنص مماثل له من (النجاح) : ليعرف أيهما أكثر عمقاً وأدق تفصيلاً وأطول نفساً وستكون الموازنة فيما يلي :

١- « الفعل المبني للمجهول » .

قال الزنجاني : « والمبني للمفعول منه وهو الذي لم يسم فاعله وهو ما كان أوله مضموماً ، كـ« كَفَعَلَ » ، و « قُفْعَلَ » ، و « أَفْعَلَ » ، و « فُعْلَ » ، و « تُفْعَلَ » و « تُفْوِعَلَ » ، و « تُفْعَلَلَ » ، أو كان أول متحرك منه مضموماً ، نحو : « أَفْتَعَلَ » و « اسْتَفْعَلَ » ، و همزة الوصل تتبع هذا المضموم في الضم ، وما قبل آخره يكون مكسوراً أبداً ، تقول : « نُصْرَ زيد » ، و « اسْتُخْرَجَ المَال » (٢) .
وقال السغناقي : « وأمّا المجهول فنحو : « نُصْرَ » ، - بضم الأول وكسر ما قبل الآخر - قال في (المفصل) : « هو ماستغنِي عن فاعله ، فأقيم المفعول مقامه .
ثم فائدة نفس الاستغناء عنه إنما يكون لتطهير اللسان عنه لحقارته ، نحو : « شُتِّمَ الخليفة » ، بدون ذكر اسم الشاتم ، أو لتعظيم الفاعل ، أو لستر الفعل عليه لمعنى من المعانى .

(١) النجاح ص ٢٣٧-٢٣٨ .

(٢) تصريف العزي ص ٣٦ .

وأما فائدة إقامة المفعول مقام ذلك الفاعل فلتّلا يبقى الفعل بلا مستند إليه .
فإن قيل : كيف ثاب المفعول مناب الفاعل - وهذا خidan في المعنى - ؟
قلنا : ماذاك بمستبعد عندهم ، لأنهم شرطوا في وصف الفاعل أن يستند الفعل إليه ،
مقدما عليه ، وليس الشرطية أن يوجد الفعل من الفاعل ، ألا تراك تقول : « لم يقم
زيد » ، فترفعه بالفاعلية ، وقد نفيت عنه الفعل ، ولو كان من شرط الفاعل وجود
ال فعل منه لما استقام رفع « زيد » ، هنا بالفاعلية ،
فلما ثبت أن تجرد الإسناد إليه كاف في كونه فاعلا ثبت أن « زيدا » في « ضرب
زيد » - بالضم - يصلح أن يكون فاعلا ، لوجود الإسناد إليه ، وإن لم يوجد منه
الضرب وأما نفس العدول عن صيغة إلى صيغة فلتّلا يقع الالتباس بين الفاعل
والمفعول ، فإنك إذا قلت : « ضرب زيد » - بفتح الضاد - في المبني للفاعل
والمبني للمفعول - وهو المجهول - لا يدرى أ « زيد » المرفوع بعده فاعل في
المعلوم أم في المفعول أقيم مقام الفاعل في المجهول ؟ ، لأن الرفعية تلزم في الحالين .
والفرق بين الرفعين ثابت ، يظهر أثره فيما بعد المرفوع ، حتى لو كان المرفوع
بطريق الفاعلية في المعلوم ينصب « عمرو » ، بعده في قوله : « ضرب زيد عمراً » ،
ولا يأتي ذلك فيما إذا كان المرفوع بطريق قيامه مقام الفاعل في المجهول .

وأما ضم الأول فلان الضمة حركة الفاعل ، فلما حذف الفاعل لفظا بني على حركة
تشاكل حركة الفاعل ، ليكون ذلك دليلاً على أنَّ المذوقَ في اللفظ مرفع .
وأماكسير الثاني في نحو : « ضرب » - بكسر الراء - فلأنه لما خالف الأفعال
يطي ذكر الفاعل جعل له بناء يخالف أبنية الأسماء والأفعال ، وهو « فعل » ،
- بضم الأول وكسر الثاني - ولأنه لو ضم ثانية مع ضم الأول لكان على مثال
« طُبْ » ، و « رُسْل » ، ولو فتح ثانية مع ضم الأول لكان على مثال « نفر » ، و
« جرذ » ، فحينئذ كان مثال الفعل مشتبها بمثال الاسم ، والأصل عدم الاشتباه ،
وماذاك إلا بهذه الصيغة ، (١) .

من خلال الموازنة بين هذين النصين يمكن القول : إن الزنجاني قد مال إلى
الإيجاز الشديد جدا في عبارته ، حتى إن الأبنية افتقدت في نصه معظم الأمثلة ، ولم
يمثل لها ، وكذلك فإنها - أيضا - افتقرت إلى ذكر التعليقات فيها ، على حين
كان نص السفناقي غنيا بأمثلته وقوائمه الجمة ، مع تعليقات وافية لأبنية الفعل المبني
للجهول .

وكذلك كانت عباراته واضحة ، كما استشهد بقول الزمخشري في (المفصل) ،
وذكر الأمثلة التي قد تلتبس أبنيتها بأبنية الفعل المبني للمجهول إذا خرج عن
صيغته المعهودة .

٢. باب «المثال» :

قال الزنجاني في فصل (المعتل) : « المعتل الفاء ، ويُقال له : المثال ، لماثله الصحيح في احتمال الحركات .

أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذي على « يفعل » - بكسر العين - ومن مصدره الذي على « فعلة » - بكسر الفاء - وتسَلَم في سائر تصارييفه . تقول : وعد : يَعِدُ : عِدَةً ، وَعْدًا ، فهو وَاعِدٌ ، وذاك مَوْعِدٌ ، والأمر : عَدْ ، والنَّهْيُ : لَا تَعِدْ ، وكذلك وَمِيقَ : يَمِيقُ : مِيقَةً ، فإذا أُزيلت كسرة ما بعدها أُعيدت الواو المحذوفة ، نحو : لَمْ يُوعَدْ » (١) .

وقال السغناقي في باب « المثال » : « كان من حق الترتيب أن يذكر المهموز مكان المثال لقربه من الصحيح ، غير أن تسميته بالمثال - أي : يماثل الصحيح - أوجبت إيراده هنا ، ثم مماثلته الصحيح إنما هي في الماضي ، لأن ماضيه مثل ماضي الصحيح في عدد الحروف ، وفي تحمل الحركات ، حيث تقول : « وعد » بتمام الحركات ، و « وعدت » بأربعة أحرف ، مثل : « ضرب » ، و « ضربت » ، بخلاف الأجوف ، فإنه يخالف الصحيح في عدد الحروف ، حيث يقال فيه : « قلت » بثلاثة أحرف ، وبخلاف الناقص ، فإنه يخالفه في تحمل الحركات ، حيث يقال فيه : « رَمَى » بالإعلال .

ثم المثال يجيء من خمسة أبواب ، ولا يجيء من « فعل : يَفْعُلُ » ، إلا « وَجَدَ : يَجْدُ » ، في لغةبني عامر ، قال لَبَيد بن ربيعة العامري شعراً :

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ
تَنَدَعُ الصَّوَادِيَّ لَا يَجْدُنَ غَلِيلًا (٢) .

(١) تصريف العزي ص : ٢٨.

(٢) سياطي تخریج هذا البيت في تحقيق النص ص ٢٥٥ هامش (١) .

وإنما صار لماضي المثال حكم الصحيح ، لأن حروف العلة : «الالف» ، و «الواو» ، و «الياء» ، فلا يكفيون «الالف» ، في أول الكلمة لعدم التصور ، وأما «الواو» و «الياء» ، فتجريان مجرى الصحيح إذا وقعتا في أول الكلمة نحو : «~~محمد~~» ، و «وقر» ، و «يسر» ، و «ينع» ، لقوة المتكلم عند الابتداء .

وهذا لأن الإعلال إنما يكون بالسكون ، أو بالقلب ، أو بالحذف ، وثلاثتها لا يمكن في الابتداء .

وعند سيبويه - رحمة الله - يجوز حذف « التاء » كما في قول الشاعر :
 وأَخْلُقُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوكَ (١).

لأنّ التعويض من الأمور الجائزة عنده .

وَعِنْدَ الْفَرَاءِ - رَحْمَهُ اللَّهُ - لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ؛ لَأَنَّهَا عَوْضٌ مِنَ الْحَرْفِ ، إِلَّا فِي
الإِضَافَةِ؛ لَأَنَّ الإِضَافَةَ تَقْوِيمٌ لِمَقَامِهَا .

وكذلك حُكْم ، الإِقَامَة ، و ، الْإِسْتِقَامَة ، . ونحوهما كـ الاستجابة ، . ومن ثُمَّ حذفت في قوله تعالى : (واقِمُ الصَّلَاة) (٢) .

وحاصله أن « الواو » في المثال قد تثبت صحيحة ، وقد تسقط ، وقد تقلب.

^{٢٥٨} هامش (٢) سیّاتی تخریج هذا البيت في تحقيق النص ص:

٢) من الآية (٣٧) من سورة النور .

فثباتها على الصحة في نحو : « وَعَدَ » ، و « وَلَدَ » ، و « الْوَعْدُ » ، و « الِولَدَةُ » ، و سقوطها فيما عينه مكسورة من مصارع « فَعَلَ » ، أو « فَعِلَّ » لفظاً أو تقديرًا . فاللفظ في « يَعِدُ » ، و « يَمْكُرُ » ، و التقدير في « يَضَعُ » ، و « يَسْعُ »؛ لأن الأصل فيهما الكسر ، والفتح لحرف الحلق .

وإنما أوجب حرف الحلق الفتح : لأن في حرف الحلق ثقلًا ، وفي الفتح خفة ، ففتح لتقاوم خفة هذه ثقل ذلك .

وإنما أُسقطت الواو من مصارعات تلك الأبواب لتضاعف الثقل بثبوت الواو بين الكسرتين يميناً وشمالاً ، لأن الياء أخت الكسرة ، والواو أخت الضمة ، فكان في إثبات الواو بينهما خروج من الكسرة التقديرية إلى الضمة التقديرية ، ومن الضمة التقديرية إلى الكسرة الحقيقية .

ومثل هذا ثقيلٌ ومن ثم لا تجىء لغة على وزن « فَعُلُّ » - بكسر الفاء وضم العين - و « فَعُلَّ » - بضم الفاء وكسر العين - إلا « حِبُّكُ » - بكسر الحاء وضم الباء - وهو اسم لكل شيء فيه تكسر كـ « الرملة » ، إذا مررت بها الريح ، و « دُلْلَ » - بضم الدال وكسر الهمزة - وهي « دُوَيْتَةٌ » ، وهمان نادران ، فلا يكونان أصلاً في الوزن .

أما « تَعَدُّ » ، و « أَعْدَ » ، و « نَعَدُ » ، بغير الياء فالسقوط فيها لروم التشاكل ، وإن لم يوجد تلك العلة ، كما حذفوا الهمزة من « يُكْرِمُ » ، و « تُكْرِمُ » ، لروم التشاكل بينها وبين « أَكْرَمَ » ، لما أن علة حذف الهمزة بعد حرف المضارعة إنما وجدت في « أَكْرَمَ » ، لا غير .

فإن قلت : يشكل على هذا « يُؤْعِدُ » ، حيث لم تسقط الواو ، مع أنها وقعت بين ياء وكسرة ، كما سقطت في « يَسْعِدُ » ، قلت : لا يشكل ذاك على ماقلت ، لأن أصل « يُؤْعِدُ » ، و « يُؤْؤِدُ » ، على ما ذكرنا في « يُكْرِمُ » ، فكان وقوع الواو - هناك حينئذ - بين همزة مفتوحة وكسرة لا بين ياء وكسرة ، (١) .

وعلى ضوء هذين التصرين يمكن القول : إن الزنجاني قد أجمل القول إجمالاً ، فغلبت عليه سمة الإيجاز الشديد ، فكان يكتفي في النص بالعبارة التي يذكر معها مثاله فقط . والتزامه هذا الإيجاز الجاء إلى عدم التفصيل . وبيان العلل الصرفية . وكذلك إغفال ذكر الآراء النحوية . على حين كان السفناقي أكثر شمولاً وأوسع تعليلاً وتفصيلاً ومناقشة . حيث عمد إلى التفصيل الدقيق لجزئيات هذا الباب ، وأظهر دقة في توضيح الأمثلة ، وبيان التعليلات . كما عالج ما قد يُشكّل من الأمثلة برؤية عميقه ، وعني بذكر الآراء النحوية ، كقوله :

- ١- عند سيبويه - رحمة الله - يجوز حذف التاء .
- ٢- عند القراء - رحمة الله - لا يجوز الحذف .

هذا بالإضافة إلى أن العناية بالشواهد كانت سمة بارزة في منهجه الموضوعي هذا ، حيث استشهد بشاهد من القرآن الكريم ، وبشاهدين من الشعر ، وكذلك استشهد بلغتين من لغات العرب ، علاوة على الأمثلة التي وثّق بها تعليلاته .

وكذلك فإن السفناقي قد وَضَحَ المعانِي اللغوية لبعض الكلمات ، وبعد أن استوفى توضيح أمثلته انتهى إلى خلاصٍ في أحكام الواو من حيث الصحة ، أو القلب ، أو الإعلال . كما ذكر ما يراه إثباتاً في أحقيّة (المثال) لأن يتقدم على (المهموز) ويأتي بعد (الصحيح) مع التعليل لذلك .

(ب). موازنة بين كتابي (النجاح) و (مراكح الأرواح).

أولاً : الجانب الشكلي :

- ١- ترتيب الموضوعات .
- ٢- زيادة بعض المباحث .
- ٣- عرض المادة العلمية .

ثانياً : الجانب الموضوعي :

- ١- الفعل الماضي .
- ٢- الفعل المضارع .

سأتبّع في هذه الممازنة نفس الخطى التي انتهجتها في الممازنة السابقة ، وهي الممازنة القائمة على جانبين : جانب الشكل وجانب الموضوع .

أولاً : الجانب الشكلي :

١- ترتيب الموضوعات :

تقارب المنهجان بين كتابي (النجاح) و (المراح) إلى درجة كبيرة ، وكأنهما متشابهين في كثير من جوانبها الموضوعية أيضاً .
كما كان التقارب واضحاً في الإطار العام لأبواب الكتابين ، ومتوافقاً في موضوعاتهما ، وفي مادتهما العلمية .

فقد أخذ السفناقي بمنهج صاحب (المراح) حيث اقتفى أثره ، وسار على نمطه في تبويب الكتاب ، وتبع جانباً من طريقته في عرض المادة العلمية ، وأخذ بمنهجه في وضع العناوين الداخلية لأبواب (النجاح) . ثم ترسّم خطاه في طرح الأمثلة والاستشهاد .

غير أن المنهج العلمي والموضوعي قد ميزَ منهجه السفناقي في كتاب (النجاح) بأنه كان أكثر دقة من حيث الاهتمام بجزئيات المادة العلمية ، أمثلةً وتعليقًا ، وتوضيحاً .
كما كان أكثر شمولاً في تقييد وضبط الأبنية بالعبارة اللفظية . والتنبيه على أصولها ، والتنذير بأمثلتها .

وهذا مالم يستوفه صاحب (المراح) ، في المنهج الذي اتبّعه في كتابه .
وكذلك كان الأسلوب التعليمي المبني على التحليل والمناقشة ملازماً لمنهج السفناقي جلياً في موضوعات كتاب (النجاح) .

٢- زيادة بعض المباحث :

من خلال الممازنة المعقودة بين نصوص (النجاح) و (المراح) يتجلّي تميُّز كتاب (النجاح) عن كتاب (المراح) بزيادة بعض المباحث الصرفية فيه ، ومنها :

- ١- مبحث في النون الثقيلة والنون الخفيفة (١) .
- ٢- مبحث في قلب الواو والياء ألفاً (٢) .
- ٣- مبحث الأصل في الإعلال (٣) .
- ٤- مبحث في حل عقد صرفية متعددة (٤) .

(١) ينظر النجاح ص : ٢١٧ . (٢) النجاح ص : ٢٧٠ .

(٣) النجاح ص : ٢٩٧ . (٤) النجاح ص : ٣٤٤ .

٣ - عرض المادة العلمية :

سار صاحب (الراح) في منهجه على طريقة تعليمية ، اقتصر فيها على عرض المادة العلمية باختصار و دون تمهيد في الغالب ، و كان يشرع بضرب الأمثلة الصرفية مباشرةً ، كما كان من منهجه أنه يذكر -أحياناً- الحكم الصرفي لهذه الأمثلة و يعلل لذلك ، وقد يأتي بنظائر لها تبين ما ذهب إليه . إلا أن منهجه افتقد طريقة التمهيد لما يعرض من المسائل و القضايا في مباحث كثيرة من الكتاب ، و غالب على منهجه التمثيل لما يذكر من الأبنية و ما يورد من القواعد .

و قد وجد تقارب بين المنهجين في كتابي (النجاح) و (الراح) في بعض الفصول .

إلا أن منهج السغناقي يبرز فيه أسلوباً التمهيد والتوضيح للمادة العلمية ، كأن يهد لها بتعريف يسهل فهمها و يقرب مباحثها ، و يوضح أمثلتها ، و من ذلك اهتمامه بالتعريف الاصطلاحي أو اللغوي لباب (الليف) (١) و الفعل المضارع (٢) و فعل الأمر (٣) ، وفي (مجهول الصحيح) ذكر فائدة الاستفنا عن الفاعل ، ثم بين كيفية قيام المفعول به مقام الفاعل و بما ضдан في المعنى (٤) .

كما اتسم منهجه برد بعض الآراء النحوية بعد مناقشتها و ذكر ما يراه غير مرجع لها من وجهة نظره ، مع التعليل لذلك ، فعند عرضه لخلاف البصريين و الكوفيين في بناه ، فعل الأمر لم يكتف مجرد عرض رأي كلا المذهبين كما فعل صاحب (الراح) (٥) ، وإنما وضع أدلةهما ، ثم ناقش أدلة الكوفيين و حججهم ، ورد مذهبهم (٦) .

كما كان السغناقي يعدد طرق التوجيه كأن يعرض قضية من القضايا ثم يعقبها بقوله : «أو نقول : إن الأفعال حقها سكون أواخرها» (٧) ، و قوله : «أو نقول : ضم آخر الماضي ...» (٨) ، و قوله : «أو نقول : إن أصله ...» (٩) ، و قوله : «أو نقول ما قاله في (نرفة الطرف) ...» (١٠) .

(١) النجاح ص: ١٨٦، ويراجع المراح ص: ٢٢.

(٢) النجاح ص: ٣٢٣ ، ويراجع المراح ص: ٣٤ .

(٣) النجاح ص: ٢٢٥ فما بعدها .

(٤) النجاح ص: ٢٣ فما بعدها .

(٥) النجاح ص: ٢١١ فما بعدها .

(٦) ص: ٢٤ .

(٧) النجاح ص: ١٧٦ .

(٨) النجاح ص: ١٧٤ .

(٩) النجاح ص: ٢٧٣ .

(١٠) النجاح ص: ١٨٠ .

وكان يذهب إلى توضيح ما ذكر من الأمثلة بقوله : «ألا يرى أن ...» (١) ، و قوله : «ألا يرى إلى قولهم ...» (٢) ، و قوله : «ألا تراك تقول ...» (٣) ، و قوله : «ألا تراهم ...» (٤) .
وكذلك نبه إلى أحقيّة ترتيب بعض الأبواب ، فذكر - مثلاً - سبب تقديم باب (المثال) على باب (المهموز) ، وهو مماثلته للصحيح (٥) .

ثانياً : الجانب الموضوعي :

في هذه الموازنة ساختار نصوصاً متماثلةً من الكتابين : (النجاج) و (المراح) ، والتي تتحد في العنوان والموضوع ، وسأعقد موازنةً بينها لينعلم أي الكتابين جمع بين دقّتيه موضوعات كانت السمةُ الغالبةُ متحقّقةً في أنها أكثر شمولاً وعمقاً ، وأوفى تفصيلاً ، وأدقّ تعليلاً .

وكذلك ليعرف أي النصوص كان صاحبها أطول نفسها في التوضيحة والشرح و البحث والتحقيق ، وستكون الموازنة بين نصين متماثلين ، حيث سيكون الابتداء بنفس من (المراح) ثم يتلوه نفس مماثل له من (النجاج) على هذا التحو :

١- الفعل الماضي :

قال صاحب المراح : «فصل في الماضي وهو يجيء على أربعة عشر وجهاً ، نحو : «ضرب» ، إلى «ضربنا» ، وإنمابني الماضي لفواتِ موجب الإعراب فيه ، وعلى الحركة لمشابهته بالاسم ، في وقوعه صفة النكرة نحو : «مررت بـرجل ضرب» ، أو «ضارب» ، وعلى الفتح لأنَّه أخوه السكون ، لأنَّ الفتح جزءُ الآلف ، والآلف أخوه السكون ، ولم يعرب لأنَّ اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل - بخلاف المستقبل - لأنَّ اسم الفاعل أخذ منه العمل ، فأعطي له الإعراب عوضاً عنه ، أو لكثره مشابهته له ، يعني يُعرَبُ المضارع لكثره مشابهته لاسم الفاعل وبني الماضي على الحركة لقلة مشابهته له ، وبني الأمر على السكون لعدم مشابهته له .

و زيدت الآلف والواو والنون في آخره حتى يدلل على «هما» ، و «همو» ، و «هن» .

و حُضِم الباء في «ضربوا» ، لأجل «الواو» ، بخلاف «رموا» ، لأنَّ «الميم» ليست ماقبلها ، و حُضِم في «رضوا» ، وإن لم يكن الضاد ماقبلها ، حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التقديرية » (٦) .

وقال السغناقي : «الماضي من الفعل مبني على الفتح ، مالم يتصل به حمير

(١) النجاج ص: ١٦٩: ٢١٤ . (٢) النجاج ص: ٢١٤: ٢١٤ .

(٣) النجاج ص: ٢٢٥ . (٤) النجاج ص: ٢٧٣: ٢٧٣ .

(٥) النجاج ص: ٢٥٣ ، ويراجع المراح ص: ٢٨ .

(٦) مراح الأرواح ص: ٢٠ .

جماعة الرجال . فain اتصل يضم الآخر . كما يسكن ذلك بالضمائر التي في نحو : « ضربن » إلى « ضربنا » .

فنبداً ببيان علة بناء هذه الأشياء على هذه الحركات والسكنون . أما نفس البناء في الماضي فلفوات موجب الإعراب في حقه ، وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة .

وأما البناء على الحركة فلأنه شابه المضارع في أن كلاً منها يقع صفة للنكرة ، ويقع شرطاً وجاء ، في نحو : « مررت برجل ضرب » ، و « برجل يضرب » ، في موضع « برجل ضارب » ، و نحو : « إن ضربت ضربت » ، و « إن تضرب ضرب » .

المضارع معرب ، والحركات من خواص المعرب ، وهذا يقتضي أن يكون الماضي معربياً ، ويتعاقب على آخره الحركات الإعرابية ، وما ذكرنا من فوات موجب الإعراب في حقه يستدعي البناء على السكون ، لأنه الأصل في باب البناء ، فعملنا بالوجهين ، وقلنا : بالبناء على الحركة .

وفيمما ذكرنا يشتراك المضارع في البناء على الحركة . غير أن المضارع يضارع الاسم ، أي : يشابهه في الحركات والسكنات ، كما في « ضارب » ، و « يضرب » ، فصار معربياً كالاسم .

أو نقول : إن الأفعال حقها سكون أواخرها ، والأسماء حقها الإعراب ، غير أن المضارع شابه الاسم مشابهة كاملة ، والأمر لم يشابه بوجهه . والماضي شابه مشابهة قاصرة .

فإذاً للأفعال ثلاثة مراتب :
أولاًها : للمضارع .
والثالثة : للأمر .
والوسطى : للماضي .

فجاز المضارع بالإعراب ، والأمر بالبناء على السكون ، والماضي بالبناء على الحركة ، لينتفص عن المضارع بدرجة ، لنقصان مضارعته الاسم ، ويزيد على الأمر بدرجة ، لما فيه من المضارعة بالاسم ، ولم يسكن كالامر لفضلة عليه ولم يعرب كالضارع لقصوره عنه .

وأما البناء على الفتحة فللخفة ، ولأن في البناء عليها رعاية لجانب أصل البناء الذي هو السكون ، لأن الفتحة جزء الألف ، والألف لازمة للسكون .
فالبناء على جزء ما هو لازم السكون كأنه بناء على السكون .
ولأنّ أول التصرفات فيه إلهاق ضمير المثنى به ، وعلامةه الألف ، وهي تقتضي أن يكون ماقبلها مفتوحا ، فيكون في الحال مهيئا لذلك .
وأما وجه زيادة الألف في « ضربا » ، والواو في « ضربوا » ، وسكون التاء في « ضربت » ، والنون في « ضربين » ، فإن الأصل أن يزاد « حروف اللين » لسلامتها . وجريها مجرى النفس الساذج ، فزيادة الألف والواو ، وخصت الألف بفعل الاثنين ، والواو بفعل الجمع ، لأنّ الألف من أول المخارج ، والواو من آخرها ، والاثنان قبل الجماعة ، فاختص المقدم بالمقدم ، والمؤخر بالمؤخر .
أو نقول : ضم آخر الماضي مع واو الضمير لأن الضم من جنس الواو ، فكان الجنس إلى الجنس أميل ، بخلاف « رموا » حيث فتح « الميم » لما أن « الميم » ليست آخر الماضي ، وضمت « الضاد » في « رضوا » ، وإن لم تكن هي آخر الماضي ، لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ، (١) .

أما السغناقي فإنه كان أكثر شمولاً وعمقاً في نصه ، فقد عرّف الفعل الماضي تعريفاً وافياً ، وسلك منهجاً تفصيليّاً لبيان أحكامه وتعليلاته ، على نمط كتب الشرح الكبيرة .

كما عرض أمثلة توضح كل حكم من أحكام الفعل ، وعقد موازنة دقيقة بين الفعل الماضي وكل من المضارع والأمر ، وُضِّحَ من خلالها المرتبة التي يستحقها كل فعل من هذه الأفعال الثلاثة ، مدعّماً ما ذهب إليه بالتعليق الوافي والشرح المستفيض . وكان مولعاً بالقياس ، فبني عدداً من المسائل عليه ، ومن أمثلة ذلك حمله النظير على النظير في إعراب الفعل المضارع .

وعليه فإن نص (النجاح) كان شاملاً في توضيحاته وتفصيلاته ، وكانت عنابة السفناقي بالأمثلة والتعليقات كبيرة .

٢- الفعل المضارع :

قال في (المراح) : « فصل في المستقبل وهو - أيضاً - يجيء على أربعة عشر وجهاً ، نحو : « يضرب » ، إلى آخره ، ويُقال له : مستقبل ، لوجود معنى الاستقبال في معناه ، ويقال له : مضارع لأنّه مشابه بضارب في الحركات والسكنات ، وفي وقوعه صفة للنكرة ، وفي دخول لام الابتداء ، نحو : « إن زيداً لقائم » ، و « ليقوم » ، أو باسم الجنس في العموم والخصوص ، يعني : أنّ اسم الجنس يختص بلام العهد ، كما يختص « يضرب » ، بسوف ، أو بالسين ، أو بالعين^(١) في الاشتراك بين الحال والاستقبال .

وزيدت على الماضي من حروف « أتين » ، حتى يصير مستقبلاً ، لأنّ الماضي بتقدير النقصان منه يصير أقل من القدر الصالح ، وزيدت في الأول دون الآخر ، لأنّه من الآخر يتبع بال الماضي .

واشتق من الماضي لأنّه يدل على الثبات ، وزيدت في المستقبل دون الماضي ، لأنّ المزيد عليه بعد المجرد ، والمستقبل بعد زمان الماضي . فأُعطي السايف للسابق واللعن لللاحق ،^(٢) .

وقال حسام الدين السفناقي : « ثم بعد الماضي المضارع ، على حسب ترتيب الزمان ، لما أن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال ، وذاته الزمان بعد الزمان

(١) قوله : « أو بالعين » عطف على قوله : « باسم جنس » ، أي : مشابهة بالعين في مطلق الاشتراك ، فكما أن لفظ (العين) مشترك بين الجارية والشمس والباقصة وغيرها ، فذلك (المضارع) مشترك بين الحال والاستقبال . ينظر : المراح هامش ص: ١٨ طبعة ١٣٠٣ هـ ، وشرح المراح ق ٣٥ / ب .

(٢) مراح الأرواح ص : ٢٢ - ٢٢ .

الماضي . فكذلك مايدل على ذينك الزمانيين من اللفظ يجب أن يكون بعد لفظ الماضي .

وسميت هذه الصيغة مضارعا ، مضارعته - أي : لشابهته الاسم - لأن في « يَفْعُلُ » شيئاً للاشتراك بين الحال والاستقبال .

ثم بدخول اللام أو أحد حرف الاستقبال يخلص أحد الوجهين ، فاللام يختص بالحال ، وبأحد حرف الاستقبال يختص للاستقبال .

فكان كالأسم النكرة ، نحو : « رجل » ، فإنه شائع في جنس الرجال ، ثم بدخول حرف العهد ، وهو الألف واللام يختص بالمعين ، ويخرج عن حيز الشياع .

وكذلك دخول لام الابتداء فيه يورث المشابهة بينه وبين الاسم المبتدأ ، فإنك تقول : « إن زيداً ليَضُرب » ، كما تقول : « لزيدٍ ضاربٌ » .

ولام الابتداء مختصة بالابتداء في الاسم ، فكذا هي مختصة بالفعل المضارع في الفعل ، وعن هذا قيل : إن المضارع مرتفع بعامل معنوي ، كالمبتدأ والخبر ، فإنهما مرتفعان بعامل معنوي .

فلذلك وقعت المشابهة بين الفعل المضارع وبين الاسم ، في وقوع كل واحد منها صفة للنكرة ، في نحو : « مرت برجل يضرب » ، و « برجل ضارب » .
وكذلك تقع المشابهة بينهما في الحركات والسكنات .

فلما شابه الفعل المضارع الاسم من هذه الوجه أعراب هو من بين سائر نوعي الفعل ، أعني : الماضي والأمر .

ومع ذلك لما لم يكن استحقاقه الإعراب بطريق الأصالة - بل بطريق المشابهة بالاسم - صار هو مبنياً عند اتصال « نون جماعة النساء به » ، وعند اتصال النون المؤكدة به ، لما أن استحقاق الإعراب بطريق الأصالة إنما يكون بالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وليس هي لل فعل المضارع ، فلم يكن هو أصيلاً في استحقاق الإعراب ، فلذلك صار مبنياً عند اتصال هاتين النونين به .
هذه إشارة إلى عدم أصالته في الإعراب .

فإن قلت : لم تعيّن هذان الموضعان للبناء من بين سائر أنواع المضارع ؟
قلت : أما الفعل المضارع مع ضمير جماعة النساء فإنما تعيّن للبناء لمشابهته
بـ « فعلَنَ » ، من أمثلة الماضي ، من حيث إن كلاً منها فعلٌ في آخره ضمير لجماعة
النساء وهو النون المقتوحة .

وهذا لأنّهم أخرجوا المضارع بمشابهته الاسم من أصله فأعربوه ، فكان أولى أن
يدخلوه بالمشابهة في أصله الذي هو البناء .
وإلى هذا أشار في (المفصل) ، وقال : « رجع مبنياً ، ولم يقل : « صار مبنياً » ،
لما أنّ الرجوع هو العود إلى الحالة الأولى ، فكان فيه إشارة إلى أن الفعل في أصله
مبني .

أو نقول : إنّ نحو : « يَفْعُلَنَ » ، أولى بالبناء من بين سائر أنواع المضارع . إذ
المضارعة للاسم فيه أنقص ، إذ ليس بين الأسماء اسم على هذا المثال ، فإنك لا
تجد نحو : « ضَارِبَنَ » في الاسم على زنة « يَضْرِبَنَ » ، بخلاف « يضرب » ، و
« تضرب » ، و « أضرب » ، و « يضربان » ، و « تضربان » و « يضربون » ،
و « تضربون » ، و « تضربين » ، فلكل منها نظير في الأسماء ، كـ « ضارب » ، و
« ضاربان » ، و « ضاربون » ، و « ضاربين » .

وأما المضارع مع النون المؤكدة فإنما بني لما أن الفعلية مقتضية للبناء ، لما ذكرنا :
أنه ليست فيها فاعلية ولا مفعولية ولا إضافة . غير أنهم أعربوا المضارع عملاً بجهة
المضارعة ، ولم يعيّنوا بذلك الاقتضاء .
فلما دخلت نون التأكيد رجحت جهة الفعلية ، لأن التأكيد يجري في الحوادث ،
فقويت الفعلية بهذه الجهة المرجحة لها ، فعاد المضارع إلى أصله ، وهو البناء .

ثم المضارع هو ما يعتقب في أوله الهمزة والنون والباء والياء .
أما نفس الزيادة فللفرق بين الماضي والمضارع ، إذ لوم تغيير صيغة الماضي
وقيل : « ضَرَبَ » ، - مثلاً - للماضي والمضارع لما دُرِيَ أنه ماضٍ أو مضارع . ولم
يؤثر جَنَبة النقصان للفرق بينهما . لما فيه من الإيجاف بالكلمة ، لأنَّ حروفه قد

انقسمت على أعدل الابنية ، من المراتب الثلاث ، التي هي المبدأ والوسط والمنتهى .
فلو نقص منه حرف للمتكلم - مثلا - ينحط عن رتبة الاعتدال ، فيلزم الإجحاف به .
ولأنه بنقصان حرف واحد منه لا تعلم الوجوه الأربع الواردة على المضارع ، من
الغائب والمخاطب والمتكلم الواحد وما فوّقه .

فبعد النقصان للواحد لو اختير جَبَّةَ النقصان للوجوه الثلاثة منها يؤدي إلى أن
لا يبقى حرف من الكلمة أصلا ، ولو لم ينقص يلزم الالتباس ، ولو نقص البعض
وزياد للآخر يلزم الفك بين أخوات المضارع ، وهو بعيد عن المناسبة .
إذ تسمية المضارع للكل إنما كانت لكون كل منها على نسق واحد في المشابهة
للاسم ، ولم يكن ذلك إلا أن يؤثر جنبة الزيادة في الكل .
فتعين جانب الزيادة ، وزيدت حروف العلة . لأن الزيادة مستلزمة للثقل ، وهي
أخف الحروف ، لجريانها مجرى النفس الساذج .

ألا يُرى أن إنسانا لو صوّت بدون اختياره يخرج منه أحد هذه الحروف ،
وأبعاضها ، وهي : « أا ، .. ، او ، .. ، اي ، .. » ، فمررت الألسنة عليها ، واستأنست
السامع بها ، لكثرة دورها بأنفسها أو ببعضها ، وهي الحركات الثلاث ، (١) .

وبموازنة الصلة بين ظاهر أن نص (المراح) كان
مختصرا جدا ، فقد اقتصر فيه المؤلف على التعريف بالفعل المضارع ليس إلا ،
وأغفل أحکامه من حيث الإعراب والبناء ، كما أنه لم يهتم بذكر الآراء النحوية ، ولم
يلق بالا للتعليلات في عامل الإعراب والبناء فيه ، على حين كان حسام الدين
السفناقي ذا نفسٍ طويلاً في نصّه ، فقد عرّف الفعل المضارع تعريفاً مسهباً ، حيث
ذكر رتبته بين الأفعال ، وصيغته ، وسبب تسميتها بالمضارع .

كما وُضِّحَ حالتِي الإعراب والبناء فيه ، مع البيان والتعليق المستفيضين ،
وَبِرُزَ اهتمامه بذكر بعض أمثلة الأفعال وما يقابلها من نظائرها في أمثلة الأسماء .
وُعِنِي بذكر الآراء النحوية في عامل الرفع في كل من المبتدأ والخبر والفعل المضارع ،
كما استشهد بنص من (المفصل) .

وبهذا يكون السغناقي أوفى شرحاً وأطول باعاً في سرد الأمثلة وعدم الاقتصار
على القاعدة دون التمثيل لها ، وكان أحسن منهجاً وأوضح بياناً ، كما أنه في
عرض المادة العلمية كان أكثر عمقاً وأدق تفصيلاً .

منهج التحقيق

منهج التحقيق

بذلك جهدى في تقويم نص هذا الكتاب وإخراجه مطبوعاً دقيقاً، بغية
إيرازه نصا سليماً صحيحاً، وفق ما أراده مصنفه، أو قريباً من تلك الصورة التي
أرادها، وقد سلكتُ في سبيل ذلك المنهج التالي:

- ١ - الحرص التام على عدم تغيير الأصل مادام له وجه من الصواب ، إلا ما دعت إليه الضرورة القصوى ، مشيرا إلى ذلك في هامش التحقيق ، وهي في هذا الكتاب مواضع قليلة جدا ، وذلك لوضوح الخط في النسختين معا .
 - ٢ - قارنت نسختي الكتاب كلمة حتى اطمأننت إلى سلامة عبارات النص وصحة ألفاظه وتراكيبيه .
 - ٣ - أوليت الضبط عنابة خاصة ، نظرا لأهميته في إزالة اللبس ، والغموض الذي قد يكتنف الكثير من الألفاظ ، أو العبارات والشواهد ، فعمدت إلى ضبط كل ما يحتاج إلى ضبط في النص ، تحقيقا للمنهج الذي يقول : « شَكْلٌ مَا يُشَكِّلُ » .
 - ٤ - وضعت عناوين مناسبة لبعض مباحث الكتاب بين أقواس معكوفة ، لأنها تحتاج إليها ، لخلق الكتاب من بعض العناوين ، واقتصاره على ذكر عناوين الأبواب وبعض عناوين الموضوعات الداخلة فيها فقط .
 - ٥ - عُنيت كثيرا بعلامات الترقيم ، نظرا لأهميتها الكبيرة في توضيح المعاني المقصودة .
 - ٦ - كتبت كثيرا من الكلمات بالرسم المتعارف عليه ، فقد كُتبت بعض كلمات النص بالطريقة القديمة ، مثل : (ثلاثة) ، (فكذى) ، (إحدىها) ، (المسئلة) ، (أوليهما) ، (يخشا) ، فكتبتها : ثلاثة ، فكذا ، إحداها ، المسألة ، أولاهما ، يخشى .
 - ٧ - لم أكتف بكتابة رموز اختصارات بعض الكلمات ، وإنما أثبتت كتابة الكلمة كاملة الحروف ، وفق رسمنها الإملائي ، وذلك مثل : (تـخ) و (ح) فقد كتبتها هكذا : تخلو ، حينئذ .
 - ٨ - عَرَفت بعض المصطلحات ، مثل : الإشمام ،

- ٩- عزّوت الآيات الكريمة إلى موضعها من سور . . . بذكر اسم السورة ورقم الآية منها .
- ١٠- خرّجت القراءات القرآنية من مصادرها الأصلية ، المتمثلة في كتب القراءات والتفسير .
- ١١- تخرّيج الشواهد الشعرية الواردة في النص . ونسبتها إلى أصحابها - ما ممكّن - مع الدلالة على أماكن وجودها في دواوين الشعراء . وبعض كتب النحو واللغة المشهورة .
- ١٢- أعطيت فضل اهتمام لإكمال الآيات الشعرية الناقصة ، وبيّنت معاني كلماتها الفامضة ، كما وضحت موضع الشاهد فيها مالم يوضحه المصنف .
- ١٣- خرّجت الأقوال . ووثقت الآراء الواردة في هذا الكتاب من أمّهات المصادر ، ما ممكّن ذلك ، كما عزّوت مالم يُعزَّ منها .
- ١٤- عرّفت ببعض الأعلام الذين أوردهم المؤلف في النص بایجاز ، مع ذكر بعض مصادر الترجمة . وكنت أميل إلى إغفال المشاهير منهم .
- ١٥- شرحت الكلمات الغريبة بالرجوع إلى كتب اللغة .
- ١٦- حاولت التمثيل لما ذكره المصنف من القواعد مجردة عن الأمثلة ، ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، كما أتنى ذكرت آراء العلماء فيما يقرره المؤلف ، أو فيما جاء به مُجملًا .
- ١٧- حددت بداية كل نص ونهايته من النص وصن التي نقلها المصنف دون أن ينسبها إلى أصحابها ، كما حددت مواطنها في تلك المصادر - قدر المستطاع - .
- ١٨- أوضحت ما يلزم إيضاحه في بعض المسائل التي قد يدخلها اللبس ، أو يدخل فيها الخلاف .
- ١٩- أضفت بعض الكلمات أو الحروف حين تقضي الحاجة ذلك ، مع وضع الكلمة أو الحرف بين قوسين معقوفين ، وهي أ/ تكميلاً قليلة في كتاب (النجاح) .
- ٢٠- أشرت إلى المسائل الخلافية ، سواء أشار إليها المصنف أم لم يشر ، مع الإحالة فيها إلى مصادر المسائل الخلافية ، « كالإنصاف » ، « لابن الأنباري » ، و « التبيين » ،

- للكبرى ، و « ائتلاف النصرة » لليمني .
- ٢١- حاولت - قدر المستطاع - ربط مسائل هذا الكتاب بمثيلاتها في الكتب الأخرى .
- ٢٢- أشرت إلى بداية كل صفحة من صفحات المخطوط بوضع خط مائل هكذا (/) مع إثبات رقم الصفحة على يسار الهاشم .
- ٢٣- ألزمت نفسي بمراعاة التسلسل الزمني حين ذكر المصادر والمراجع التي تشير إلى الشواهد وغيرها . وكذلك في كل موطن يتّأّى فيه التسلسل التاريخي - ماأمكنتني ذلك - .
- ٢٤- وأخيراً قمت بوضع الفهارس الفنية المتعددة حسبما هو متبع في مناهج البحث والتحقيق .
- وقد بذلت في عملي هذا أقصى الجهد ، ولعله يرضي القارئ الكريم ، والله أعلم أن يوفقني ويسدد على طريق الحق والهدى خطاي ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

صور من نسختي المخطوطة

صورة خريطة جغرافية تحدد موقع (سفناق)

البَحَاجُ الْكَانِيُّ بِلَوَّالْمَارَجِ
لِلسِّعْنَاقِ فِي رَحْلَسِهِ

مُقْدِسَةُ الْمَوْجَهِ تَرَوِيَّ الدَّرَسِ

صورة ورقة الغلاف من النسخة (١) .

كما في تطبيقاتها وفتحت الأبواب فلتلمس المرفأ في هذه الصناعة

الله أرحمهم وأرحم بزديلاه

ملاءم الأدراك لفهم المقصود بالضرر والضرر مثلاً مع جيد ليف

الحمد لله الذي يعلم بغير الكمال العبرة للأستاذ كمال جبلو
تفريحه بآيات القرآن العزيز لكتابه *الاستعمال في العذر* من دار النشر السادس لكنه

استعانت به في تدوين كلامه ضم المعمول والأمر والمعنى بالعدل
والمعنى والنزيان والمكان والأدلة مع وجوبها في تفسير المصادر

الغافل الذي يشتغل
وتشغله تستعفيه والصلوة على بينما تحبه الذي يبغى ويسعد

اصتناعه حسبناه العبرة ببيان منتهي وعدهم الفعل كتب
الأدراك التي تعرّضه واستعانت بالكتاب في تدوينه

الحدث يا زمان والمندر معدّه على الأدراك
الأول *العمل إن فعل هذه المعاشر*

الشجاعي وعلى واصحابه الذين شادوا الدين وعلى من شائعيهم
واباعهم اليهوم الدين *اعمل إن عمل* التصرف حذراً كان ثابت ومه

غير عذر كالغير وعذر يتدرج إلى عذر في اللغة العربية
يعتاجون في عصره وأوانه إلى سمعة ابنه وهي الصريح والمفهوم
والمحظوظ والمحظوظ والناقض واللغاشي فتحت الأختصار

على من السمعة خبره وذلك لأن المعني من الصريح يستلزم موافقة
وعينه وإن لم يدرك على وتصعيده ومحنة يحيى بن عبد

الكلمة أخطر ما يكون منه بعدها أو لكن في المحجة شبابه وأحد

متعدي بيون شتمه الشوش وموالئه وكذا الشتم للكثير

ومنهن مواقف التعليم والضر على جميع طبقات المجتمع في شئون

ويؤدي بالنظم إلى تدمير حضارة إسلامية

بتالي

تند الملاج وتحشى داعياً بعوله إله رزقنا عباده محمد

أكارات الرثى للكليم

وأيضاً سيسأنا وتبلينا أكلات الرثى

دوم إلدار سحريه

معلى العصافيره من بين

نها اخر سراجها في العاصمه

من على العصافيره من بين

أكارات الرثى

بنجح نتيل الكلم

وأنتيل وفتعل ذاتي للعمدة خبر

ونفسنا إن مثل الموكب عين اضطراب ما ينزل على كل إنسان في الأرض
الذكي ينزل الموكب عين كل إنسان في الأرض فكل إنسان يحيى بالنجاح الحال
وأنتيل وفتعل ذاتي للعمدة خبر

بنجح نتيل الكلم

وأنتيل وفتعل ذاتي للعمدة خبر

اندیع باشیم میں اسٹریٹ.

四

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَهْدِي إِلَى الْمُرْسَلِينَ

فَهَا يَلِي لِتَعْلِمُ
أَنَّا عَلَى سَاعَلٍ
كَمْ أَنْتَ مُنْجِزٌ
بِعِلْمٍ فَرِيقِيَّةٍ

مکالمہ
بیانات
دینے والوں کا نواصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدار مساحتی که در این محدوده قرار دارد، مساحتی است که در این محدوده قرار دارد.

三

محله‌ها (۱) از نظر تشریفات اندرونی



صُورَةٌ وَرَقَةٌ لِلْغَلَافِ مِنَ النُّسْخَةِ (ب) .

الجنة وسع الصرف مكان السبيل للتنمية في خططنا لباب

النقطة المسددة من النحو والخبر مطلقاً وصريحة كغيرها من العبر

عمر اسماوي مارموزه وادی نتنبل علیه میزد
والمفعل والذی ان واکا ن والآن منع وجوهها خانه

كُلَّ الْمَعْدِلِيَّاتِ وَهُنَّا كُلُّ الْجَرِبَيْنِ لَا نَمْلُو مَهْرَجَهُ وَهُنَّا

النفع مركب لا يدرك إلا من ارتزق بدل على المذهب للباحثين
الريان وضرب بدل على أفراد الحديث بإيزانه والمفسر
مشتهر بعدها الكتبة الباومي — سراويل في العجمي

ان امام زین العابدین من امامة خلائقه خواسته شده و معرفه اهل وزنان لر

سبعين أبواب وهي العدد المصالحة والمغاغة والمؤثر والمناول والاجوب

والآن قدموا بالمعنى فرحة إله الخسارة على من العذبة

مِنْ أَنْجَارِكَ لِلرَّاجِهِنْ إِلَيْكَ سَامِنْ فَانْجَاعْ وَعَنْهِ وَالْهِ

يُعَصِّى سَابِقُهُ وَيَأْبِىءُ الْبَرَمَ الْأَجَانِى
الْمُغْرِبَ افْدَارِكَانَ اكْذَبَ وَيَنْهَى بَرَفَ سَفَرِكَلَمَ الْعَربَ
وَيَنْهَى بَرَجَ لِلْمَعْلَاقِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ وَيَنْهَى قَدَرَكَلَمَ الْعَوْنَانِ
الْإِبْرَيَّةِ فَلَذِكَلَقَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ
وَكَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ لَمَكَنْتَكَ
الْأَنْجَى بَرَجَ عَنْكَلَمَ الْأَنْجَى بَرَجَ عَنْكَلَمَ الْأَنْجَى بَرَجَ عَنْكَلَمَ الْأَنْجَى

ستى نولوا راح وتنسمه اببا يغوله الاج از فنا خداوند
اللهنه الدي يجع النفل فيسا الى محوه انلغر بيه ساده بيله
اصدھان سطھل المركباني يلگون المروي المقول به سل ونھر
الآبرانج بالکسی الحضبه حصی ضاركان یمیزیت کرمه الى خون

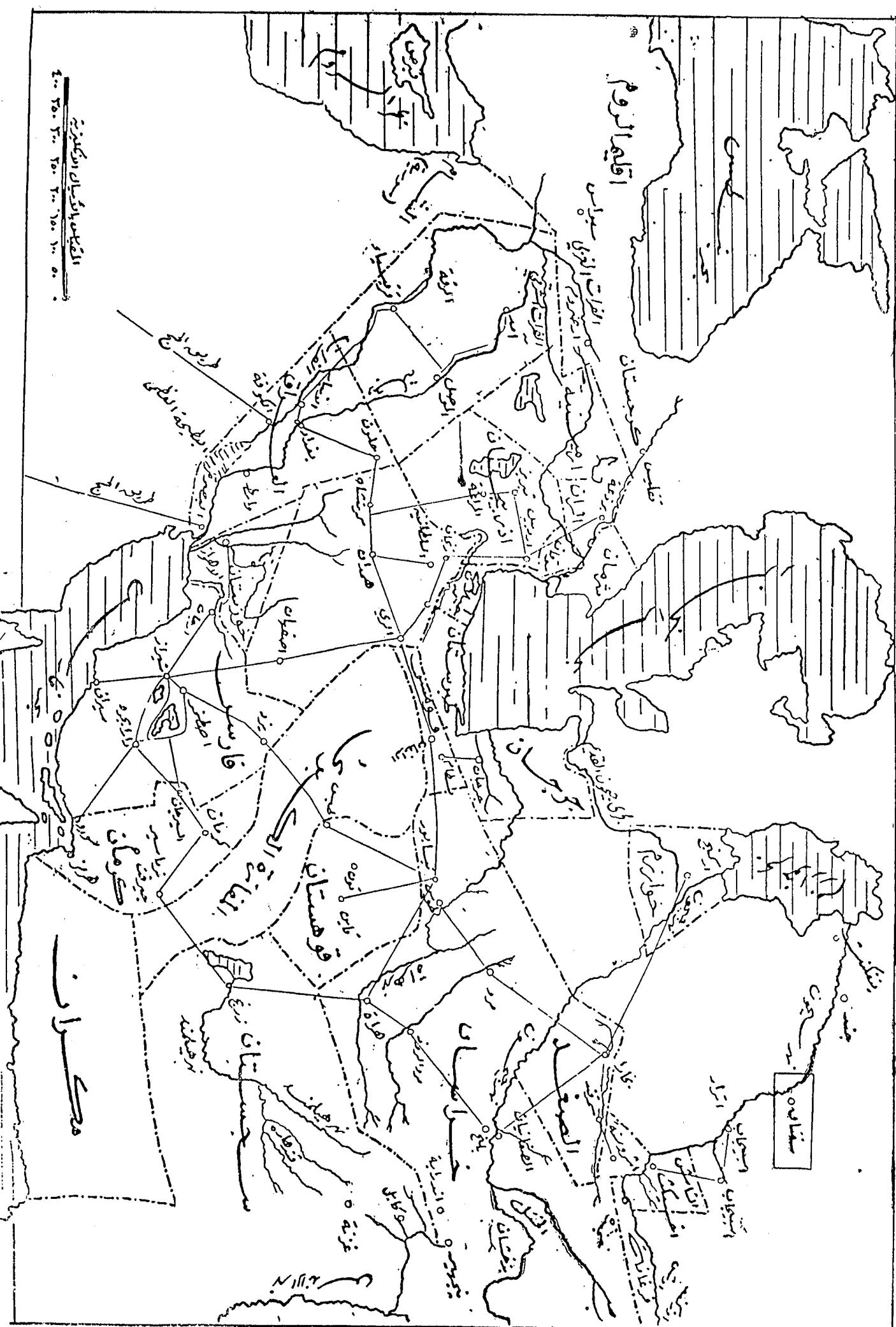
وقد ذكرناه في هذل الجوف ولذا کم انتدى و قتل
تعزیته وصل الله علیها

محمد و آله جمعت
ابنیارب

الدایار

نمغول العبد الخبیع سه بینت على بیچاج بن دلی سعنی
رزقہ الشماهان الکعبیۃ و مصادیه اپریفه شریه
فالعجیل تمرست سخنی لفاظ و شخص للخط بالتصویر
عن العمال فتفیت عليه بدلی فیتھ مرام الطالب و یکنفع لحضر
مریما و سما ساح نلوله میں و ما فریل التعلیم و روضن
على رحیم پیغمبھر من اصحاب فی سی انسان تصرف و نفع
بالظرف الرنکیم خصمہ بالخریف فدرک سبیله بالفرح

لجب



صورة للخريطة الجغرافية التي تحدد موقع (سفناق)

موطن المؤلف

القسم الثاني

« النـص المـحقق »

كتاب

« النجاح التالي تكون المراح »

للسّعْنَاقِي

(... - ٧١٤ هـ / ١٣١٤ م)

رحمه الله

(١/١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ زَيْنِي عَلَمَا (١)

[المقدمة]

الحمد لله (٢) ، الذي جعل تصريف الكلمات العربية للتدبّر . كما أنه جعل تصريف آيات القرآن العربي للتذكر ، قال الله تعالى : (وَلَقَدْ حَسِّنَتْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا) (٣) ، حتى تفرّعت وانشاعت من الكلمة الواحدة فروع لا تحصى (٤) ، وشعب لا تستقصى ، والصلة على نبينا محمد ، الذي لم يقاومه خطيب إلا نكح متفكك الرجل (٥) . ولم يناهزه مصيق (٦) إلا رجع فارغ السجّيل (٧) ، وعلى آله ، وأصحابه ، الذين شادوا الدين ، وعلى من شايعهم ، وتتابعهم إلى يوم الدين .

(١) في (ب) : « رب تتم بالخير » .

(٢) في هامش (١) : « الحمد لله ، أصله : أَحَمَّ حَمَدَ اللَّهَ ، فُحُذِفَ الفعلُ لدلالة المصدر ، فبقي حَمَدَ اللَّهَ ، فُرُفعَ للثبوت والدّوام ، فصار : حَمَدُ اللَّهَ ، فَأَدْخَلَ الْأَلْفُ واللام ، لاستغراق الجنس ، فصار : الْحَمْدُ اللَّهُ . وكذلك في هامش (ب) غير أنها مطموسة الأواخر .

(٣) من الآية (٤١) من سورة الإسراء .

(٤) في قوله شيء من المبالغة ، لأنّ فروع الكلمة قد أحصيت بإحصاء المشتقات ، إذا كانت قابلة للتفسير .

(٥) أي : رجع مضطرباً غير متزن . وفي (أساس البلاغة) ، للزمخشري : « فلان متفكك إذا لم يتماسك من حُمْقه » . (فلك) ص : ٤٧٩ ، طبعة دار صادر - بيروت ١٩٦٦ - ١٢٨٥ .

(٦) كُتب تحتها في الأصل : « قوي سَحْنٌ » ، كما كُتب فوقها : « فصيح » .

(٧) السجّيل : مذكرة وهو الدلو إذا كان فيه ماء ، قل أو كثُر ، ولا يُقال لها - وهي فارغة - : سجّيل ولا ذنب . ينظر : الصحاح (سجل) ١٧٢٥/٥ .

اعلم أنَّ علم التصريف أحد أركان الأدب (١) . وبه تُعرف سَعَة كلام العرب .
ومنه يُتدرج إلى مفارق اللغة العربية ، ويتوصّل إلى حلّ العویضات الأبيّة (٢) .
فلذلك قفيت كتابي (المختصر) ببيان علم التصريف وعلمه وكشف ما صاح من
مذاهب صاحب الصرف وعمله (٣) .

ثم التَّصْرِيفُ لُغَةً : عبارة عن تكثير حرف الكلمات (٤) .
إذ الثالثة منه متعدد بدون تثقل الحشو . وهو الصرف (٥)

إذ **الثلاثي منه متعدّ** بدون تثليل الحشو ، وهو الصرف (٥) .

إذ التلائي منه متعد بدوين تعيين المنسوب وبيانه ، (٦) .
 فكان التتغيل للتكتير (٦) . / كما في «قطعت الثياب» ، و «فتحت الأبواب» .
 فتكتير الصرف في هذه الصناعة ظاهر . إلا يرى أن لفظ المصدر من «النص»
 و «الضرب» ، - مثلا مع وحدته (٧) - كيف انشعبت منه فروع كثيرة من «الماضي»
 و «المستقبل» ، و «الأمر» ، و «النهي» ، و ^(٨)«أسماء الفاعل والمفعول» ، و
 «الزمان» ، و ^(٩)«المكـان» ، و «الآلـة» .

(١) يزيد : الأدب بمعناه العام ، أي : الثقافة المعاصرة آنذاك .

(١) يزيد : أَمْدَبْ بِحَمْدَهُ لِلْمُؤْمِنِي .
 (*) أي : فروع اللغة العربية ، لأنه يقال للفرق : مَفَارِق ، كأنهم جعلوا كلّ موضع منه مفرقاً ،
 فجمعوه على ذلك ، ومفرق الطريق ومفرقة : الموضع الذي يتشعب منه طريق آخر . الصحاح (فرق) ١٥٤١ / ٤

٢) ينظر : نزهة الطرف ص : ٢ .

(٣) في هامش الأصل فسر « ملأه » بقواعد .

(٤) هذا تعریف اصطلاحی . أما اللغوي فهو التغيير والقلب .

الذيل : الإنسان (صحف) ١٨٩/٩ يتصرف ، والمساعدة ٤/٥ .

(٥) المراد : أن (الصرف) مصدر لـ(صرف) . كما أنَّ (التصريف) مصدر لـ(صرف) :

(٦) مجئه للتکثیر هو الغالب عليه . ينظر : المفصل ص : ٢٨١ ، وشرح الملوکي
ص : ٧٠ - ٧١ ، وشرح الشافیة ٩٢/١ .

٧) في (١) : « وجدته » . وعما ذكره من (ب) .

(٨) يدخل (النهي) ضمن المستقبل في الدلالة ، فلا يكون مستقلاً عنه ، لأن (لا) النافية تخلص الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال

(٩) ينظر : مراح الأرواح حص : ١٩ .

مع وجوهها في أنفسها^(١) .

ثم المصدر أصل عند أصحابنا البصريين^(٢) ، لأن مفهومه مفرد ، ومفهوم الفعل مركب .

الا يُرى أن « الضرب » يدل على الحدث الخالي من الزمان ، و « ضرب » يدل على اقتران الحدث بالزمان ، والمفرد مُقدّم على المركب^(٣) .

(١) المراد : أن لكل منها انشعابا في نفسه ، فمثلاً اسم الفاعل يختلف وزنه من الثلاثي إلى الرباعي إلى الخماسي إلى السداسي ، وكذلك يقال في اسم المفعول ، وغيره مما ذكر .

(٢) مذهب البصريين أن الفعل مشتق من المصدر ، ومذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل ، ينظر : الكتاب ١٢١ ، والإيضاح ص : ٥٦ ، والمسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ص : ٩٥ و ١٠٢ و ١٠٣ ، تحقيق : محمد الشاطر ، مطبعة المدنى - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، والإنصاف ٢٢٥/١ ، والتبيين ص : ١٤٢ ، وشرح المفصل ١١٠/١ ، واتفاق التصريح ص : ١١١.

(٣) ينظر : المراح ، ص : ٣ .

الباب الأول

[^(١) في الصحيح]

(١) زيادة من (ب).

اعلم أن أهل هذه الصناعة يحتاجون في معرفة الأوزان (١) إلى سبعة أبواب ، وهي : « الصحيح » ، و « المضاعف » ، و « المهموز » ، و « المثال » ، و « الاجوف » ، و « الناقص » ، و « اللفيق » (٢) .

فوجه الانحصار على هذه السبعة ضروري ، وذلك لأن المعني من الصحيح ماسلم
فأقه وعينه ولامه من حروف علة وتضعيف وهمز .

فحيئذ يصح أن يقال : الكلمة لا تخلو إما إن كانت صحيحة أو لم تكن .
(٣) فالصحيحة باب واحد ، / وغير الصحيحة على ستة أبواب ، لأنها إن (٣) كانت
معتلة ، الفاء ، أو ، العين ، أو ، اللام ، منفردة فأسماؤها : « المثال » ، و
« الاجوف » ، و « الناقص » ، أو كانت مجتمعة - أعني : اجتماع حرف علة (٤) -
وهي « اللفيق » .

فكانت هي أربعة أبواب ، وانضم إليها باب المضاعف ، والمهموز ، وهذه الستة كلها
من جملة غير الصحيحة .

فكانت الأبواب سبعة ، لا محالة .
ثم إنما قلنا : إن المضاعف من قسم غير الصحيح ، لصيروحة أحد حرفيه حرف

(١) المراد : أوزان الفعل ، لأنّه المراد دون أوزان الاسم .

(٢) ينظر : المراح ص : ١٩ .

(٣) في (ب) : « إما أن ، » .

(٤) في (ب) : « العلة ، » .

علة في بعض المواقف ، كما في :

تقضي الباني (١)

وكذلك المهموز-أيضاً-من قسم غير الصحيحة ، لصيغة همزه حرف علة عند التلبيتين .

ثم تسمية الصحيح لهذا النوع من الصيغة ظاهرة ، لخلوّه عن حروف العلة وما يتوبّهم أن يصير حرف علة على ماذكرنا(٤) .

(١) يشير بذلك إلى قول العجاج :

داني جناحية من الطور فمر تقضى البازى إذا البازى كسر
وبقه : فات وان طالب بالوغم اقتدر إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر
اللغة : داني جناحية : ضمهما إلى نفسه . تقضى : تفعّل من الانقضاض .

والشاهد في قوله : « تقضي الباقي » ، أصله : تقضض ، فلما كثرت الضادات أبدلت الضاد الأخيرة - التي هي لام الفعل - ياء ، استثنقاً لاجتماع الأمثال . وكسر ما قبلها لتصح .

والرواية الأخرى في (الكامل) : **تجلّى الباقي إذا الباقي كسر**
ولا شاهد فيها ، لأن كلمة (تجلّى) تختلف عن (تقضي) .

ينظر : ديوان العجاج ، رواية الأصممي وشرحه ص : ٢٨ ، تحقيق : د. عزة حسن ، مكتبة دار الشرق - بيروت ، ومجاز القرآن ، لأبي عبيدة ٢٠٠٢هـ .
تحقيق : محمد فؤاد سرکین ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .
١٩٨١م . وإصلاح المنطق ، لابن السكيت ، ص : ٣٠٢ ، شرح وتحقيق:أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٢٧٥هـ - ١٩٥٦م ، وأدب الكاتب ص : ٤٨٧ - ٤٨٨ ، والكامل ١/٤٢٣ و ٣/٤٧ ، وشرح المفصل ١٠/٢٥ .
وشرح الشافية ٣/٢٠٩ و ٢١٠ . واللسان (قضن) ، و (قضي) ٥/١٨٩ .
٢١٩٧هـ .

(٢) أخرج منه ، المضاعف ، و ، المهموز ، و عند بعضهم أن الصحيح ما كانت حروفه

الأصلية صحيحة . وهو ثلاثة أقسام :

السالِمُ : وهو مالم يكن أحد حروفه الأصلية حرف علة ، ولا همزة ، ولا مضعفة .

الهمزة : وهو ما كان أحد حروفه الأصلية همزة .

المضاعف : وهو مakan أحد حروفه الأصلية مكررا لغير زيادة ، وهو قسمان :
مضاعف ثلاثي ، ومضاعف رباعي .

ينظر : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ٢٨/١ ، والمغني في تصريف الأفعال ص : ١٦١ .

[الفعل الماضي]

ثم الماضي من الفعل مبني على الفتح ، مالم يتصل به ضمير جماعة الرجال ، فإن اتصل يضم الآخر ، كما يسكن ذلك بالضمائر (١) التي في نحو : « ضَرَبْنَا » إلى « ضَرَبَنَا » .

فنبذل ببيان علة [بناء] (٢) هذه الأشياء على هذه الحركات والسكون .
(٢) أما نفس البناء في الماضي فلفوات موجب الإعراب في حقه ، وهو الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .

وأما البناء / على الحركة فلأنه شابه المضارع (٤) ، في أن كلاً منها يقع صفة للتكررة ، (٢/ب)

(١) السكون عند الإعلال ولحقوق بعض الضمائر . المفصل ص : ٢٤٤ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) من هنا حتى نهاية القوس من (الإقليد في شرح المفصل) ج ٢ ق ٢٠٦ .

(٤) وإن شئت قلت : نصبت اللام فرقاً بين الواحد والجماعة ، لأنَّ من العرب من يقول في الإخبار عن الجماعة : « فعلُ ، بلا ، واو ، ولا ، ألف ، » .

وإن شئت قلت : نصبت اللام لانه صار مبنياً على التثنية ، وحظها السكون ، وهذا قول الفراء ، وإن شئت قلت : لأنَّه مضى ، وانتقضى ، فحكمه ضعف ، فألزموه أضعف الحركات ، وأضعفها النسبة .

وإن شئت قلت : نصب آخر الماضي لخروجه من الوصف . ووصفه : الحادثة التي تلزم أولاً ، وذلك لأنَّ للأسماء أوصافاً تكون الأسماء مرتفعة بها ، فكذلك للأفعال أوصاف ترتفع بها . دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد ص : ١٧ ، تحقيق : د. أحمد ناجي القيسي وزميليه ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

ويقع شرطاً ، وجاء ، في نحو : « مررت برجل ضرب » ، و « برجل يضرب » ، في موضع « برجل ضارب » ، ونحوه، إن ضربت ضربت ، و « إن تضرب أضرب » (١) .

والمضارع مُعرب ، والحركات من خواص المُعرب ، وهذا يقتضي أن يكون الماضي معربياً ، ويتعاقب على آخره الحركات الإعرابية ، وما ذكرنا من فوائد موجب الإعراب في حقه يستدعي البناء على السكون ؛ لأنَّه الأصل في باب البناء ، فعملنا بالوجهين ، وقلنا بالبناء على الحركة (٢) .

وفيما ذكرنا يشتراك الماضي والمضارع في البناء على الحركة ، غير أنَّ المضارع يُضارع الاسم ، أي : يشابه في الحركات ، والسكنات ، كما في « ضارب » ، و « يضرب » ، فضارع معربياً كالاسم .

أو نقول : (٣) (إن الأفعال حقها سكون أو اخرها ، والاسماء حقها الإعراب .

غير أنَّ المضارع شابه الاسم مشابهة كاملة .

والامر لم يشابه بوجه .

والماضي شابه مشابهة قاصرة .

(١) ينظر : الكتاب ١٦١ .

(٢) انتهى نص (الإقليد) . (*) زيادة مستقيمة بها النص .

(٣) من هنا بداية نص (الإقليد) ، ج ٢٦٢ كتب ، وهو قول السيرافي ، ينظر : شرح كتاب سيبويه ١٤٤/١ - ١٤٥ .

فإذاً للأفعال ثلاثة مراتب :

أولاًها للمضارع .

والثالثة للأمر .

والوسطى للماضي .

ففاز المضارع بالإعراب ، والأمر بالبناء على السكون ، والماضي بالبناء / على الحركة ، ليتقصّ عن (١) المضارع بدرجة ، لنقصان مشارعته الاسم (٢) ، ويزيد على الأمر بدرجة ، لما فيه من المضارعة (٣) بالاسم ، ولم يسكن كالامر ، لفضلة عليه (٤) ، ولم يعرب كالمضارع لقصوره عنه .

(١) في (ب) : « من » .

(٢) وذلك أن « لام الابتداء » التي هي في الأصل للاسم تدخل على الفعل المضارع . فتكون مؤكدة ، ولا يجوز دخولها على الفعل الماضي . بعد ما بينه وبين الاسم ، فلا يقال : « إن زيداً لقام » ، على معنى هذه اللام ، وليس فيه اشتراك بين زمانين ، كما في المضارع . ينظر : شرح المفصل ٦٧ . والصفوة الصافية ١٧٥/١ .

(٣) في (أ) : « من المضارع » ، وما أثبته من (ب) .

(٤) لأن فيه بعض مافي المضارع ، وذلك أنه يقع موقع الاسم ، فيكون خبرا ، نحو : « زيد قام » ، فيقع موقع « قائم » ، ويكون صفة ، نحو : « مررت برجل قام » ، فيقع موقع « مررت برجل قائم » ، وقد وقع أيضاً موقع الفعل المضارع في الجزاء ، نحو : « إن قمت قمت » ، والمراد : « إن تقم أقم » ، فلما كان فيه ما ذكر من المضارعة للأسماء والأفعال المضارعة ، ميّز بالحركة عن فعل الأمر ، إذ إن المتحرك أمكن من الساكن . شرح المفصل ٧٤/٩ بتصرف يسير .

وأَمَّا البناء على الفتحة فللخفة (١) ، ولأن في البناء عليها رعاية لجانب أصل البناء ، الذي هو السكون ، لأن الفتحة جزء الألف ، والالف لازمة للسكون .
 فالبناء على جزء ما هو لازم السكون كأنه بناء على السكون (٢) .
 (ولأن أول التصرفات فيه إلهاق ضمير المثنى به ، وعلمه الألف ، وهي تقضي أن يكون ماقبلها مفتوحا ، فيكون في الحال مهيئا لذلك) (٣) .
 وأما وجه زيادة «الألف» في «ضربا» ، و«الواو» في «ضربوا» ، و«سُكُونٍ» «التاء» في «ضربَتْ» ، و«النُّونِ» في «ضربَيْنَ» ، فإن الأصل أن تُزاد حروف اللين لسلاستها ، وجريها مجرب النفس الساذج ، فزيادة «الالف» ، و«الواو» ،

وخصت «الالف» بفعل الاثنين ، و«الواو» بفعل الجمع ، لأن «الالف» من أول الخارج (٤) ، و«الواو» من آخرها (٥) ، والاثنان قبل الجماعة ، فاختص المقدم بالمقدم ، والمؤخر بالمؤخر .

أو نقول : ضم آخر الماضي مع واو الضمير ، لأن الضم من جنس «الواو» ،
 فكان / الجنس إلى الجنس أَمِيلٌ .

(١) أو لأنّه لا علاج لها في الشفتين ، والعرب لم تمحّفها عن شيء من كلامها ، لضعفها ، ومحّفت الضمة والكسرة وقت حاجتهم إليه لقوتها . دقائق التصريف ص : ١٤ ، بتصرف يسير ، وينظر شرح السيرافي على الكتاب ١٤٥/١ - ١٤٦ .

(٢) انتهى نص (الإقليم) .

(٣) مابين القوسين من (المقتبس في شرح المفصل) ج ٢ ق ٢ سب .

(٤) وهو أقصى الحق ، ينظر : الكتاب ٤٣٣/٤ ، وسر الصناعة ٤٦/١ .

(٥) وهو مابين الشفتين ، ينظر : الكتاب ٤٣٣/٤ ، وسر الصناعة ٤٨/١ .
 ويراجع : الموصل ج ١٦١/١ ب و ١/١٦١ .

بخلاف «رموا»، حيث فتح «الميم»، «لَا أَنَّ»، ليم، ليست آخر الماضي (١) .
وُضُعِّفتِ الضاد في «رضوا»، وإن لم تكن هي آخر الماضي (٢)؛ لِئَلَّا يلزم
الخروج من الكسرة إلى الضمة .

ثم (٣) لِمَا آل (٤) الأمر إلى زيادة ضمير النساء الغائبات تفادوا عن زيادة
«الياء»، إذ فيها لزوم المهروب عنه، وهو أن في قولك : «ضربي» - بكسر
«الباء» - دخول الكسرة - التي هي أخت الجر - على الفعل المصنون عن الجر .

الا يُرى إلى استصحاب «ياء المتكلم» في نحو : «ضربني»، نون عِماد قبلها ؛
لتقع الكسرة على النون لاعلى الفعل (٥) .

(١) إذ الأصل في «رموا» : «رميوا»، فتحركت «الياء»، وانفتح ما قبلها، فَقُبِّلتْ
«الفا»، ثم وَقَعَتِ «الواو»، التي هي ضمير الفاعل بعدها، فحذفت «الالف»
للتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها، لتدلّ على «الالف» الممحورة . شرح
المفصل ٦٧ .

(٢) أصل «رضوا» : «رضيوا»، فاستثقلت الضمة على «الياء»، فحذفت، ثم
التقى ساكنان «الياء»، و «واو الجماعة»، فيحذف «اللام»، أي «الياء»،
ويضم ما قبل «الواو»، فيصير : «رضوا» على وزن «فعوا»، قال ابن عصفور:
«إِنْ كَانَ مَا فِي آخِرِهِ ياءً فَأَسْنَدَ إِلَيْهِ ضميرًا غائبًا، بقي على حاله، إِلَّا أَنْ
يَكُونَ الضميرُ ضميرًا جماعةً مذكوريًّا غائبيًّا فإنك تحذف «الياء»، وتضم ما قبل
«واو الجماعة» . الممتنع ٢/٥٢٨ - ٥٢٩ .

(٣) قوله : «ثم» سقط من (ب) .

(٤) آل : رجع ، وأَلَّا القطرانُ والعَسْلُ : خُرُّ . الصحاح (أول) ٤/١٦٢٨ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢/٣٩ ، والمقتبس ١/٢٤٨ . وسر الصناعة ٢/٥٥٠ .

فـلـذـكـ أـخـسـرـبـواـ عـنـ زـيـادـةـ (ـالـيـاءـ)ـ ،ـ فـزـادـواـ (ـالـنـونـ)ـ ،ـ الـتـىـ هـىـ شـبـيـهـةـ (ـ)ـ
بـحـرـوـفـ الـمـدـ وـالـلـيـنـ ،ـ مـنـ حـيـثـ الـخـفـاءـ ،ـ وـالـلـيـنـ ،ـ وـالـمـدـ (ـ)ـ (ـ)ـ
وـحـرـكـوـهـاـ لـاـبـهاـ مـنـ قـوـةـ الـاـسـمـيـةـ ،ـ وـالـفـاعـلـيـةـ ،ـ لـاـنـهـ ضـمـيرـ الـفـاعـلـاتـ (ـ)ـ (ـ)ـ
بـخـلـافـ سـكـونـ (ـالـتـاءـ)ـ ،ـ فـيـ (ـخـرـبـتـ هـنـدـ)ـ .ـ
وـإـنـّـاـ لـمـ تـشـدـدـ هـذـهـ (ـالـنـونـ)ـ ،ـ وـإـنـْـ شـدـدـتـ فـيـ ضـمـيرـ الـمـخـاطـبـاتـ ،ـ نـحـوـ :ـ
ـ(ـخـرـبـتـنـ)ـ ،ـ لـأـنـّـ هـذـهـ (ـالـنـونـ)ـ ،ـ نـظـيـرـهـاـ مـنـ الـمـذـكـرـ حـرـفـ وـاحـدـ ،ـ وـهـوـ (ـالـوـاـوـ)ـ
ـ(ـخـرـبـيـاـ)ـ ،ـ بـخـلـافـ (ـالـنـونـ)ـ ،ـ فـيـ (ـخـرـبـتـنـ)ـ ،ـ فـهـيـ نـظـيـرـ الـحـرـفـيـنـ ،ـ وـهـمـاـ :ـ
ـ(ـالـيـمـ)ـ ،ـ وـ(ـالـوـاـوـ)ـ ،ـ فـيـ (ـخـرـبـتـمـ)ـ ،ـ (ـ)ـ ،ـ لـأـنـ أـصـلـ (ـخـرـبـتـمـ)ـ ،ـ فـيـ جـمـعـ خـطـابـ

(١) فـ (أ) : « شنبه » ، وـ (ب) : « ما أثبتته من

(٢) قال ابن فلاح اليمني : « وتشبيها من أربعة أوجه : أحدها : أن فيها غنة ، والغنة مشبهة بالمد . الثاني : أنها تكون علامة الرفع في الأمثلة الخمسة ، كما أن «الالف» ، و «الواو» ، علامة الرفع في الثنوية والجمع . الثالث : أنها تكون ضميراً لجمع المؤنث ، كما تكون «الواو» ، ضميراً لجمع المذكر . الرابع : أنها تحذف لالتقاء الساكنين كحروف المد » . المغني ، لابن فلاح اليمني ٩٠/٢ . وذكر السيوطي أنَّ النون تشابه حروف المد واللتين من ستة عشر وجهاً . الأشباء

Fig. 1. Effect of time

(٤) قال ابن يعيش : « وثبتت ، الواو ، هو الأصل ، لأن « الواو » تكون علامه ضمير الجمع في الفعل ، نحو : « قاموا » ، ولأنه في مقابلة جمع المؤنث نحو : قوله : « ضَرَبْتُنَّ » ... فكما أن علامه المؤنث حرفان فكذلك علامه الجمع حرفان ... ». شرح المفصل ٩٥/٣ .

المذكر « ضربتمو » ، - بالواو - (١) .

(٤/٤) فحذف « الواو » (٢)، لأن « الميم » مع « الواو » - هاهنا - اسم ، ولا يوجد في آخر الاسم « الواو » ، ما قبله مضموم إلا كلمة « هو » ، وهي نادرة (٣) ، بخلاف « ضربوا » ، لأن « باعه » ليس باسم .

(١) قال المبرّد : « اعلم أن حد الإضمار أن يكون « كافاً » ، و « ميما » ، و « واوا » ، إذا كان المخاطبون مذكّرين ، فتقول : « ضربتكم يا قوم » ، و « رأيتكما المنطلقين » ، وإنما كانت « الواو » لهذا لازمة لأن الثنوية « رأيتكما » ، و « إذا لزّمت الثنوية « الألف » ، لزمت الجمع « الواو » ، كقولك : « مسلمان » ، و « مسلمون » ، وإن أُخْبِرْتَ عن جماعةٍ أَنَّهُمْ فعلوا ، فحقه أن يقال : « فعلتموا » ، و « ذهبتُمُوا » ، كما يقال للاثنين : « فعلتما » . المقتبب ٢٦٨/١ - ٢٦٩ بتصريف يسير .

(٢) عند سيبويه الحذف بالـ*الـخـيـار* ، قال : « وإذا كانت « الواو » ، و « الياء » ، بعد « الميم » ، التي هي علامة الإضمار كنت بالـ*الـخـيـار* : إن شئت حذفت ، وإن شئت أثبتت ، فإن حذفت اسكنت « الميم » ... فالإثبات « عليكم » ، و « أنتمو ذاهبون » ، و « لديهمي مال » ، فأثبتتوا كما تثبتت « الألف » ، في الثنوية ، إذا قلت : « عليكما » ، و « أنتما » ، و « لديهما » ، وأما الحذف والإسكان فقولهم : « عليكم مال » ، و « أنتم ذاهبون » ، و « لديهم مال » ، لما كثر استعمالهم هذا في الكلام ، الكتاب ١٩١ - ١٩٢ .

وعند المبرّد أن الحذف للخفة والاستحسان ، قال : « ولكنك تحذف إن شئت هذه « الواو » ، استخفافاً فتقول : « رأيتم » ، و « ضربتكم » ، وإنما كان ذلك لأن الثنوية تلزمها « الألف » ، فلا يكون - هاهنا - التباس ... ويجوز الحذف ، ويكون حسناً يختاره أكثر الناس ، كما كان في المخاطبين » . المقتبب ٢٦٨/١ - ٢٦٩ .

يتصريف يسير ، ويراجع ص : ٣٧ - ٣٨ و ٢٧١ .

(٣) لو كانت العلة في حنف الواو مانكره المصنف لكن الحنف واجباً ، ولكن الحذف هنا جائز ، لاستخفاف كما ذهب إليه سيبويه والمبرّد .

والمنتزع وجود اسم معرّب آخره ضمة ، « أَمَا (هُوَ) فِإِنَّهُ مَبْنِيٌّ » ، وواو مفتوح .
ينظر : شرح الملوكي ص : ٤٦٢ ، والمغني « لابن فلاح ٢١٩/٢ » ، وشرح ابن عقيل ٨٣/١ .

أو نقول : إن أصله، ضَرِبْتُمْنَ، بدليل ثبوته في الثنية ، في « ضربتما » ، والنون لعلامة الجمع، فادغم « الميم » في « النون » ، لقرب « الميم » من « النون » (١) .

ومن ثم تبدل « الميم » من « النون » في « عَمَبَر » (٢) ، أصله : « عَنَبَر » (٣) .
أما إسكان « التاء » في « ضربت هند » فقد قيل فيه أوجه :
من التفادي من توالي أربع حركات .

ومن لحوقها بالماضي ، الذي هو مبني ، فأخذت حكمه في البناء ،
ثم الأصل في البناء السكون ، فأسكنت ، وغيرهما .

ولكن الأصح فيه أن يقال : إن « التاء » في « ضربت هند » - مثلا - حرف ،
وليس باسم (٤) . بخلاف « التاء » في « ضربت » ، و « ضربت » ،
و « ضربت » .

(١) أي : لقرب مخرجهما . ينظر : الكتاب ٤٢٣/٤ و ٤٢٤ ، والمقتبس ١٩٤/١ .
وسر الصناعة ٤٢٢/١ .

(٢) تبدل « الميم » من « النون » ، إذا كانت « النون » ساكنة ، وبعدها « باء » .
ينظر : الكتاب ٤٢٠/٤ ، والمقتبس ٦٤/١ و ٢١٦ ، وسر الصناعة ٤٢١/١ ، وشرح
المفصل ٣٤/١٠ ، وشرح الشافية ٢١٦/٣ .

(٣) ينظر : مَرَاحُ الْأَرْوَاحِ ص : ٢١ .

(٤) وزعم الجولي : أنها اسم . المغني ص : ١٥٧ - ١٥٨ .

ولأنما دخلت هي لبيان أنَّ الفاعلَ مؤنثٌ ، وهو « هند » .
ولما كان كذلك كان حظ الحرف البناء ، والأصل في البناء السكون ، فأُسكتت
ذلك .

فذلك أوردها في (المفصل) في قسم الحروف^(١) . ولم يورد غيرها من التاءات
فيه .

وأما التاءات في « ضربتُ » و « ضربتَ » [و « ضربتٍ »] فإنها أسماء لأنها ضمائر
الفاعلين ، والاختلاف في الحركات لفرق بينها لا محالة .

أما^(٢) وجه تعيين الفتحة لخطاب المذكرة / فلان الكسرة جزء « الياء » ، وهي من
تستدعي الخفة ، وهي في الفتحة .

وأما تعيين الكسرة لخطاب المؤنث فلان الكسرة جزء « هذى » ، وهي من
علامات المؤنث كما في « هذى » .

وأما تعيين الضمة لضمير المتكلم . فلان المتكلم يكون مذكراً ومؤنثاً ، فدل
ضميره على معنيين ، فأعطي الحركة التي تحصل بالعضوين ، وهما الشفتان ،
ولأن المتكلم أول فيختار له أقوى الحركات وهي الضمة^(٣) .

(٤) وأما وجه تسكين آخر الماضي بهذه الضمائر - وهي تسعه -؛ ضمير
النساء الغائبات ، وضمائر المواجهة ، وضمائر^(٥) الحكاية^(٦) ، نحو : « فعلنَ » ،
و « فعلتَ » ، .. ، « فعلتمَا » ، .. ، « فعلتِ » ، .. ، « فعلتمَا » ، .. ، « فعلتنُ » ، ..
، « فعلتُ » ، .. ، « فعلناً » ، .. ، فإنها ضمائر الفاعلين .

والفاعل كالجزء من الفعل ، بدليل وقوع « ألف » ، الضمير ، و « واده » ، و « يائه » ،
بين الكلمة العربية . وبين مقام حركتها الإعرابية من الحروف ، وهو « النون »

(١) ص : ٣٢٨ .

(*) زيادة يقتضيها السياق

(٢) في (ب) : « وأما » .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص : ٢٨٣ .

(٤) من هنا من (الإقليد) ج ٢ ق ٢٠٦ / ب - ١٢٠٧ .

(٥) في (ب) : « وضمير » .

(٦) أي : « المتكلمين » .

(٧) في (ب) : « وفعلتمَا » .

(٨) في (ب) : « فعلناً » .

في « يَفْعَلَنِ » ، و « تَفْعَلَنِ » ، و « يُفْعَلُنَّ » ، و « تَفْعَلُنَّ » ، و « تَفْعِلَنِ » (١) .
و جعل فصلهن كلا فصل .

كما أن جزء الكلمة كذلك ، فإن « الدال » في « زيد » لا يُعد فاصلا - في نحو :
« جاءني زيد » - بين الكلمة وحركتها الإعرابية الجزئية .
فعلم أن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل (٢) .

(١) مذهب الجمهور أن الأمثلة الخمسة علامة رفعها ثبوت النون ، وعلامة نصبها وجذمها حذف النون ، وذهب الأخفش وابن درستويه إلى أن الإعراب مقدر قبل هذه الحروف ، وأن النون دليل على ذلك الإعراب المقدر ، وهو خلاف ما في معاني الأخفش ، قال في ٣١١/٢ : « ورفع الفعل إذا كان للجميع أو الاثنين بثبات النون » ، بتحقيق : فائز فارس ، الكويت - الصفا - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

وذهب السهيلي إلى أن الإعراب مقدر ، ولكنه لم يجعل النون دليلاً عليه ، بل قال : إنما يثبت رفعاً لشبه « يقمان » ، و « يقومون » ، و « تقومين » ، بـ « قائمان » ، و « قائمون » ، و « قائمين » ، وذهب الفارسي إلى أنها معربة ، ولا إعراب فيها ؛ لأنّه لا يجوز أن تكون « النون » حرف إعراب لسقوطها في الجزم ، وهي حرف صحيح ، ولما قبل الضمير ، لأنّه ملازم لحركة الضمير بعده . ينظر: التبصرة ، للصيمرى ٩٢/١ ، ونتائج الفكر ص : ١١٠ ، والمساعد ٣١/١ ، وشرح اللῆمة البدريّة ٢٢٩/١ - ٢٣١ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص : ٧٩ - ٨٣ ، وشرح المفصل ١٤/١ - ١٥ ، والمغني ، لابن فلاح ٤٦٦/٢ .

(١/٥) فلو لم يسكن آخر الماضي معها يلزم توالي / أربع حركات في الكلمة واحدة (١) .
نحو : « فعلَنَ » - بفتح « اللام »، وغيرها - وتواليها (٢) ممتنع (٣) (٤) .
ولا يردُ على هذا « جَنَدِلٌ » (٥) ، ولا « عَلَيْطٌ » (٦) ، لأنهما مقصوراً « جَنَادِلٌ »
و « عَلَيْطٌ » ، فكأنهما في حكمهما (٧) .

(١) علة الإسكان عند الأكثريّة ، كراهيّة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة ، إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح ، وبعض الخماسي ، نحو : « انطلقَ » ، والكثير لا يتواли فيه ، فمراجعاته أولى . الهمع ١٩٧/١ .

(٢) في (ب) : « وتواليها » .

(٣) قال سيبويه : « وقد تتواли الأربع متحركة في مثل « عَلَيْطٌ » ، ولا يكون ذلك في غير المذوق » .. الكتاب ٤٣٧/٤ .

(٤) انتهى نص (الإقليد) .

(٥) الجنَدُلُ : الحجارة ، والجنَدُلُ : ما يُقلُّ الرجل من الحجارة ، وقيل : هو الحجر كلُّه ، الواحدة جَنَدَلَةً ، والجنَدُلُ : الجناديل ، وقيل : الجنَدُلُ : المكان الغليظ فيه حجارة ، ومكان جَنَدِلُ : كثير الجنادل ، والجنَدُلُ : صخرة مثل رأس الإنسان ، وجمعه : جنادل . اللسان (جندل) ١٢٩ - ١٢٨/١١ ، والقاموس ، للفيروزبادي ، ص : ١٢٦٦ ، مكتب تحقيق التراث - مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

(٦) عَلَيْطٌ وعَلَيْطٌ : وهو الرجل الغليظ ، وبين عَلَيْطٌ وعَلَيْطٌ إذا خَرَ . ويقال : غنم عَلَيْط ، وعَلَيْطة ، وعَلَيْطة : إذا كثُرت . الجمهورية ، ابن دريد ٣٢٨/٢ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند ، الطبعة الأولى سنة ١٢٤٥ هـ .

(٧) هذا على القياس ، وورد السماع جعل ابن مالك يقول : « تواليها لم يهمل ، بدليل : (عَلَيْطٌ) ، و (عَرَتَنٌ) ، و (جَنَدِلٌ) » .. الهمع ١٩٧/١ . وينظر : الممتنع ٦٧١ - ٦٩ و ٣٥ و ٥٨٥ و ٦٦ ، وسر الصناعة ٣٣٧/١ .

والضمائر المنصوبات المتحركات في نحو : « نصرك » ، « نصركما » ، « نصركم » ، وإن كن متصلات بالفعل صورة فهي منفصلات عنه تقديرًا ، فلا يلزم توالي أربع حركات متواالية في الكلمة واحدة (١) .

فإن قيل : فما هذه ، الميم ، التي زيدت في « ضربتما » ، و « ضربتم » ، إلى آخره؟

ولم لم يكتفوا بزيادة « الألف » وحدتها ؟ .
ولم لم يفرقوا بين تثنية المذكر والمؤنث في « ضربتما » ؟ .
ولم ضمموا « التاء » في « ضربتما » ، و « ضربتُم » ؟ .
قلنا : إنما زيدت « الميم » في هذه الموضع ليقع الاحتراز عن زيادة « الألف » وحدتها (٢) .

فإن « الألف » لو زيدت وحدتها في التثنية ، وقيل : « ضربتا » ، للزم الالتباس بين ضمير الاثنين والواحد ، لأن الفتحة في « أنت » قد تُشبّع ، فيتوّل منها « الألف » (٣) كقوله (٤) :

رَأَيْتِ مَنْ رَمَى فَأَصَابَ قَلْبِي
وَقَالَ : مَنِ الْمُطَالَبُ ؟ قُلْتُ : أَنْتَا (٥) .

(١) ينظر : المغني ، لليمي ٤٦٧/٢ .

(٢) قال ابن عصفور : « وزيدت أيضًا في « المضمرات » ، في « أنتما » ، و « أنتم » ، و « قمتما » ، و « قمتم » ، و « ضربكم » ، و « ضربتم » ، و « هما » ، و « هم » ، علامة على تجاوز الواحد ، ثم لحقت بعد ذلك « الألف » ، علامة على التثنية ، و « الواو » ، علامة على الجميع ، والدليل على زيادتها في ذلك أنه قد تقرر أنَّ ما قبل « الميم » ، اسم ، إذا لم تُرِد التثنية ، ولا الجمع ، الممتع ٢٤١/١ .

(٣-٤) سقط من (ب) .

(٤) لم أهتد إلى اسم القائل .

(٥) لم أثر على مكان البيت فيما تسبّب لي من المراجع ، وهو أيضًا من شواهد الموصّل ج ١ ق ١/١٧٠ .

وأما اختصاص «الميم»، بالزيادة، فلأنها قريبة المخرج من «الواو»، لأنهما من الشفة (١)، و«الواو» من ضمائر الجمع، والثنية ضرب من الجمع (٢)، لأن فيها ضم واحد إلى واحد، / كما أن في الجمع ضم واحد إلى ماقوفه.

وإنما لم يفرقوا بين ثانية المذكر والمؤنث في «ضربتما»، كما لم يفرقوا في الضمير المنفصل، في «أنتما»، وبينهما، وإنما كان هكذا، لأن الأصل هو المظهر، وفي المظهر هكذا، بغير الفرق بينهما، حيث يقال: «زيدان»، و«هندان»، بالموافقة، و«زيدون»، و«هنادات»، بالمخالفة، وكذلك في المضمر.

وليس ببديع (٣) أن يجري الفرع على سُنن الأصل.

وأما ضم «الباء»، في «ضربتما»، و«ضربتم»، فلما (٤) أن «الميم» شفوية، فتناسب أن تجعل حركة ماقبلها جزء «الواو»، لأنها شفوية (٥) - أيضاً - لأن (٦) إثبات المجازية من باب المناسبة، ولأن في الثنوية معنى الجمع (٧)، و«الواو» من ضمائر الجمع (٨).

فلما لم يزيدوا «الواو»، فيهما (٩) - لما أن «الواو»، في آخر الاسم مضموماً ماقبله، لم يكن إلا في الكلمة، هو، لما ذكرنا (١٠) - جعلوا الحركة حركة دالة على «الواو»، وهي «ضم».

(١) ينظر: الكتاب ٤٢٣/٤، وسر الصناعة ٤١٤/١، وشرح المفصل ١٤١/٩.

(٢) قال سيبويه: «الثنوية جمع»، الكتاب ٦٢٢/٢.

(٣) في (ب): «بَدِع».

(٤) في (أ) و(ب) «لما»، وحّقّه أن يأتي بالفاء في جواب «أما»، لأن الفاء لازمة لها أبداً. الكتاب ٤٢٥/٤، والمقتضب ٢٧/٣، والمغني ص: ٨٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٢٣/٤، وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليُوصلَ إلى التكلم به، ونقل السيرافي قول بعضهم: إنّها حروف فالضمة حرف من الواو.

ينظر: الكتاب ٢٤١/٤ و ٢٤٢ مع الهاشم.

(٦) في (أ): «فَيْن»، و ماأثبته من (ب).

(٧) ينظر: الكتاب ٤٨/٢ و ٦٢٢/٣.

(٨) وقال الأخفش والمازني وجماعة من النحويين: إنه حرف، ويكون الفاعل مستترًا في الفعل، مع وجود «الواو»، وعدُوا «الواو» مؤذنًا بأن الفعل لجماعة الذكور. ينظر: شرح المفصل ٧٧، والمغني ص: ٤٧٨.

(٩) في (ب): «فيها».

(١٠) ينظر: ماسبق، ص: ١٧٩.

الفعل المضارع

ثم بعد الماضي المضارع ، على حسب ترتيب الزمان ، لما أن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال (١) ، وذاته الزمانان (٢) بعد الزمان الماضي ، فكذلك ما يدل على ذيتك الزمانين من اللفظ يجب أن يكون بعد لفظ الماضي .

(أ) وسميت هذه الصيغة مضارعاً لمضارعته / - أي : لتشابهه - الاسم (٢) ، لأن في

(١) هذا رأي سيبويه والجمهور ، وهو أنه صالح لهما حقيقة ، فيكون مشتركاً بينهما ، ويرى الزجاج أنه لا يكون إلا مستقبلاً ، وعند الفارسي ، وبين أبي ركب : أنه حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال ، وهو اختيار السيوطي ، ويرى ابن الطراوة : أنه لا يكون إلا للحال ، ويرى ابن طاهر : أنه مجاز في الحال ، حقيقة في الاستقبال .

ينظر : الجمل ص : ٧ - ٨ وشرح المفصل ٤/٧ ، وشرح الجمل ١٢٩/١ ، وشرح الكافية ٢٢٦/٢ ، والهمج ١٥/١ .

(٢) في (ب) : « الزمان » .

(٣) ينظر : اللسان (ضرع) ٢٢٢/٨ . وقال ابن عصفور : « هو من المراضة » . تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ٩١/١ - ٩٢ . تحقيق : د. محمد المفدي ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ . وقال ابن الخشّاب : « واشتراق ذلك من الضرع » . المرتجل ص : ٣٦ .

يَفْعُلُ ، شِياعاً للاشتراك بين الحال والاستقبال .
ثم بدخول « اللام » أو أحد حرف الاستقبال يخلص أحد الوجهين (١) .
فياللام يختص للحال (٢) ، وبأحد حرف الاستقبال يختص للاستقبال (٣) .
فكان كالاسم النكرة ، نحو : « رجل » ، فإنه شائع في جنس الرجال .
ثم بدخول حرف (٤) العهد - وهو ، الالف و اللام - يختص بالمعين ،
ويخرج عن حيز الشياع .
وكذلك دخول لام الابتداء فيه يورث المشابهة بينه وبين الاسم المبتدأ (٥) ، فإنك
تقول : « إن زيداً ليضرب » ، كما تقول : « لزيد ضارب » .
ولام الابتداء مختصة بالابتداء في الاسم ، فكذا هي مختصة بالفعل المضارع في
ال فعل .

(١) ينظر : الإقليد ج ٢ ق ٧٢٠٨ .

(٢) وهناك قرائين أخرى تخلصه للحال ، منها : « الان » ، و « ما » ، و « ليس » ، و « إن » ، النافية . ينظر : شرح
« الحين » ، و « الساعة » ، و « ما » ، و « ليس » ، و « إن » ، النافية . ينظر : شرح
الكافية ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ و ٢٣١ ، والمغني ، لليمني ١٠١/٢ ، والمساعد
١٢/١ - ١٣ ، والهمع ٨/١ .

(٣) وكذلك بـ « لام الأمر » ، و « لا » ، في النهي ، و « لام القسم » ، و « لا » ، في
النفي ، ونوني التوكيد ، والنواصب ، وأدوات الشرط ، وعمله في الظرف المستقبل ،
كـ « غد » . وقال الدمامي : « ولا يعرف البصريون غيرهما » ، أي : حرف
الاستقبال . ينظر : شرح المفصل ٣٧/٩ و ٣٩ ، والمغني ، لليمني ١٠١/٢ ، والمساعد
١٢/١ - ١٥ ، وتعليق الفرائد ١٠٥/١ ، والهمع ٨/١ .

(٤) في (١) : « حرف » ، وما أثبتته من (ب) .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ .

وعن هذا قيل : إن المضارع مرتفع بعامل معنوي (١) ، كالمبتدأ والخبر ، فلأنهما مرتفعان بعامل معنوي (٢) .

فلذلك وقعت المشابهة بين الفعل المضارع ، وبين الاسم في وقوع كل واحد منها صفة للنكرة ، في نحو : « مرت برجل يضرب » ، و « برجل ضارب » ، وكذلك تقع المشابهة بينهما في الحركات والسكنات .

فلماشابه الفعل المضارع الاسم من هذه الوجوه أُعرب هو من بين سائر نوعي الفعل ، أعني : الماضي ، والأمر (٣) .

-
- (١) ذهب الفراء إلى أن الفعل المضارع مرفوع لتجريده من الناصب والجازم ، وقد نسب هذا الرأي إلى الكوفيين بعامية ، وذهب البصريين أنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، وينظر ما يأتي ص : ٣٤١ مع هامشها ، والكتاب ٩٢ـ١٠ ، ومعاني القرآن للقراء ٥٣/١ ، والإنصاف ٥٥٠/٢ ، وشرح الكافية ٢٣١/٢ ، وشرح الجمل ١٣٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٢ - ١٥٢٠ ، وشرح اللحمة البدوية ٢٣٤/٢ - ٢٣٦ ، والمساعد ٥٩/١ ، وائل الفوزان ص : ١٢٧ ، والتصريح ٢٢٩/٢ ، وأبو زكريا الفراء ومذهب في النحو واللغة ص : ٤١٢ .
- (٢) مذهب البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، ومذهب الكوفيين أنهم ترافعا ، وتبع المؤلف في هذه المسألة الأخفش ، وابن السراج والرماني ، إذيرون أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء ، فالعامل فيهما معنوي . ينظر : معاني القرآن ، للقراء ١٢/١ - ١٢ ، ومجالس ثعلب ٣٨٩/٢ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ، والجمل ص : ٣٦ ، والمع ، لابن جني ، ص : ٢٥ ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية - الكويت ١٢٩٢هـ - ١٩٧٢م ، والإنصاف ٤٤/١ و ٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١ - ٢٠١ ، وائل الفوزان ص : ٣٠ ، والمع ٧/٢ - ٩ .
- (٣) ينظر : شرح السيرافي على الكتاب ٧٣/١ - ٧٤ ، وأسرار العربية ص : ٢٥-٢٧ ، وشرح المفصل ٦٧ .

(٦/ب) ومع ذلك مالم يكن / استحقاقه الإعراب بطريق الأصلة (١) - بل بطريق المشابهة بالاسم - صار هو (٢) مبنيا عند اتصال نون جماعة النساء به ، وعند اتصال النون (٣) المؤكدة به (٤) ، لما أن استحقاق الإعراب بطريق الأصلة إنما يكون

(١) مذهب البصريين أن المعرب بحق الأصل الاسم ، والمضارع محمول عليه ، والمستحق للبناء الأفعال ، والحرروف ، ومذهب الكوفيين أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحرروف ، ويرى بعض النحويين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم . ينظر الأصول ، لابن السراج ١٩٩/٢ ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ ، والإيضاح ص : ٧٧ - ٧٨ ، والتبصرة ٧٧١ ، وأسرار العربية ص : ٢٤ ، والتبيين ص : ١٥٣ ، وشرح الجمل ٢٢٠/٢ - ٢٣١ ، وشرح الكافية ٢٢٨/٢ ، والمساعد ٢٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٧/١ ، والهمج ١٥/١ فما بعدها .

(٢) قوله : « هو » سقط من (ب) .

(٣) في (١) : « نون » ، وما أثبته من (ب) .

(٤) مذهب الجمهور أن المضارع يُبنى عند اتصال هاتين النونين به ، وقال بعضهم : هو معرب عند اتصال نون جماعة المؤنث به ، وعليه ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة ، ويرى بعضهم أنه يُبنى مع النون المؤكدة للتركيب مالم يسند إلى « ألف » أو « واو » أو « ياء » ، فإن أُسند إلى إحداها أُعرب تقديرا ، لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب ، وعليه ابن مالك وابن عقيل ، ويرى بعضهم إعرابه مطلقا ، ومنهم ابن الدهان ، وحكم الأخفش ببنائه مطلقا . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٧٧١ و ١٤٥٣ ، وشرح الكافية ٢٢٨/٢ ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ص : ٤٠٢ - ٤٠١ ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ ، والمساعد ٢١/١ و ٦٧٢-٦٧١/٢ ، والكافي شرح الهادي ، للزنجناني ق ٤/ب ، (ميكروفيلم) رقم : (٣٦٤) نحو ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى . بمكة المكرمة .

بالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وليسـت هي لـلـ فعل المـضارع .

فـلم يـكـن (١) هو أـصـيـلاـ في اـسـتـحـقـاقـ الإـعـرـابـ ، فـلـذـكـ حـسـارـ مـبـنيـاـ عـنـدـ اـتـصالـ هـاتـيـنـ التـوـنـيـنـ (٢) بـهـ .

هـذـهـ إـشـارـةـ إـلـىـ عـدـمـ أـصـالـتـهـ فـيـ الإـعـرـابـ .

فـإـنـ قـلـتـ : لـمـ تـعـيـنـ هـذـانـ الـمـوضـعـانـ لـلـبـنـاءـ مـنـ بـيـنـ سـائـرـ أـنـوـاعـ الـمـضـارـعـ ؟ـ .

قـلـتـ : أـمـاـ الـفـعـلـ الـمـضـارـعـ مـعـ ضـمـيرـ جـمـاعـةـ النـسـاءـ فـإـنـماـ تـعـيـنـ لـلـبـنـاءـ لـشـابـهـتـهـ بـ«ـفـعـلـ»ـ ،ـ مـنـ أـمـثـلـةـ الـمـاضـيـ (٢)ـ ،ـ مـنـ حـيـثـ إـنـ كـلـاـ مـنـهـمـاـ فـعـلـ فـيـ آخـرـهـ ضـمـيرـ لـجـمـاعـةـ النـسـاءـ ،ـ وـهـوـ التـوـنـ (٤)ـ الـمـفـتوـحةـ .ـ

وـهـذـاـ لـأـنـهـمـ أـخـرـجـواـ الـمـضـارـعـ بـمـشـابـهـتـهـ (٥)ـ الـأـسـمـ مـنـ أـصـلـهـ ،ـ فـأـعـربـوـهـ ،ـ فـكـانـ أـوـلـىـ

ـ.

وـإـلـىـ هـذـاـ أـشـارـ (٧)ـ فـيـ (ـالـمـفـصـلـ)ـ ،ـ وـقـالـ :ـ «ـ رـجـعـ مـبـنيـاـ »ـ (٨)ـ ،ـ فـلـمـ يـقـلـ :ـ صـارـ

ـمـبـنيـاـ .ـ

(١) قوله : « يكن » سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : « النوعين » ، وهو تحريف .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٠١ .

(٤) في (أ) : « بالتون » ، وما ثبته من (ب) .

(٥) في (ب) : « لـشـابـهـتـهـ » .

(٦) ينظر : الإقليد ج ٢ ق ١٢٠٩ .

(٧) في (ب) : « وأشار إلى هذا » .

(٨) ص : ٢٤٤ .

لما أن الرجوع : هو العود إلى الحالة الأولى (١) ، فكان فيه إشارة إلى أنّ الفعل في أصله مبنيٌ .

(أ) أو نقول : إن نحو : « يَفْعَلَنَّ ، أُولَى لِلْبَنَاء / مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَنْوَاعِ الْمُضَارِعِ » . إذ المضارعة للاسم فيه أنقص ، إذ ليس بين الأسماء اسم (٢) على هذا المثال . فإنك لا تجد نحو « ضَارِبِينَ » في الاسم على زنة « يَضْرِبِينَ » ، بخلاف « يَضْرِبُ » و « تَضْرِبُ » ، و « أَضْرِبُ » ، و « يَضْرِبَانِ » [٣] ، و « تَضْرِبَانِ » [٤] ، و « يَضْرِبُونَ » ، و « تَضْرِبُونَ » [٤] ، و « تَضْرِبِينَ » . فلكل منهن نظير في الأسماء ، كـ « ضَارِبٌ » ، و « ضَارِبَانِ » ، و « ضَارِبُونَ » ، و « ضَارِبِينَ » .

وأما المضارع مع النون المؤكدة فبأنما يُبني لماً أن الفعلية مُقتضية للبناء ، لما ذكرنا

(١) ينظر : المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني (رجع) ص : ١٨٨ ، تحقيق : محمد سيد الكيلاني ، مطبعة الحلبي - مصر ١٩٦١هـ - ١٩٦١م ، والعبارة فيه : « الرجوع : العود إلى مكان منه البداء » .

(٢) في (ب) : « واسم » .

(٣) زيادة من (ب) .

(٤) زيادة من (ب) .

أنه ليست فيها فاعلية ، ولا مفعولية ، ولا إضافة (١) .
غير أنهم أعربوا المضارع عملاً بوجه المضارعة (٢) . ولم يَعْبُّوا بذلك الاقتضاء ،
فلما دخلت نون التأكيد رجحت جهة الفعلية ، لأن التأكيد يجري في الحوادث ،
فقويت الفعلية بهذه الجهة المرجحة لها . فعاد المضارع إلى أصله ، وهو البناء (٣) .
(٤) ثم المضارع هو ما يعقب في أوله «الهمزة» ، و«النون» ، و«الباء» ، و
«الياء» (٥) .

أما نفس الزيادة فالفرق بين الماضي والمضارع ، إذ لو لم تُغَيِّر صيغة الماضي ،
وقيل : «ضرَبَ» - مثلاً - للماضي ، والمضارع ، لما دَرَى أنه ماضٍ ، أو مضارع .

(١) وفيه تعليقات أخرى . ينظر : شرح المفصل ٢٧ / ٩ ، وشرح الكافية الشافية
١٤١٥ / ٣ - ١٤١٦ ، والمغني ، لليمني ، ١٢٧ / ٢ ، وشرح الكافية ٢٢٨ / ٢ ، والهمع
١٩١٨ / ١ .

(٢) مذهب البصريين أن المضارع معرب لشبيهه الاسم ، ومذهب الكوفيين أنه
معرب لما يدخله من المعاني المختلفة والأوقات الطويلة . ينظر : الإيضاح ص : ٧٧ ،
والخصائص ٦٢ / ١ ، والإنصاف ٥٤٩ / ٢ ، وأسرار العربية ص : ٢٤ و ٢٥ و ٢٢١ ،
والمسائل الخلافية ص : ٨٣ - ٨٤ ، وشرح المفصل ١١ / ٧ .

(٣) ينظر : الإقليد ج ٢٠٩ سب .

(٤) من هنا بداية نص (الإقليد) ج ٢٠٧ .

(٥) وُسُمِيَّ : الحروف العوامل ، والزوائد ، والحوادث ، والكواسي . دقائق
التصريف ص : ١٥ .

وَلَمْ يُؤثِّر (١) جَنَبَةً (٢) النَّقْصَان لِلْفَرْق بَيْنَهُمَا ، مَا فِيهِ مِنِ الْإِجْحَاف بِالْكَلْمَة .

لَأَنْ حُرُوفَهُ قَدْ انْقَسَطَتْ عَلَى أَعْدَلِ الْأَبْنِيَّة ، مِنَ الْمَرَاتِبِ الْثَّلَاثِ الَّتِي هِي (٣) :

(٧/ب) / الْمِبْدَأ ، وَالْوَسْط ، وَالْمُنْتَهَى .

فَلَوْ نَقَصَ مِنْهُ حُرْفُ الْمُتَكَلِّمِ مَثَلاً ، يَنْحُطُ عَنْ رَتْبَةِ الْإِعْدَاد ، فَيَلْزَمُ الْإِجْحَاف

بِهِ (٤) .

وَلَأَنَّهُ بِنَقْصَانِ حُرْفٍ وَاحِدٍ مِنْهُ لَا تُعْلَمُ الْوَجْهُ الْأَرْبَعَةُ الْوَارَدَةُ عَلَى الْمَضَارِعِ ،
مِنْ « الْغَائِبِ » ، وَ« الْمَخَاطِبِ » ، وَ« الْمُتَكَلِّمِ الْوَاحِدِ » ، وَ« مَافُوقِهِ » ، .

فَبَعْدِ النَّقْصَانِ لِلْوَاحِدِ لَوْ اخْتَيَرَ جَنَبَةُ النَّقْصَانِ لِلْوَجْهِ الْأَرْبَعَةِ مِنْهَا (*) ، يَؤْدِي
إِلَى (٥) أَلَّا يَبْقَى حُرْفٌ مِنَ الْكَلْمَةِ أَصْلًا .

وَلَوْ لَمْ يُنْقَصْ يَلْزَمُ الْأَلْتَبَاسُ ، وَلَوْ نُقَصَّ لِلْبَعْضِ فَزِيدَ لِلْآخَرِ يَلْزَمُ الْفَكُّ بَيْنِ

(١) عُلِقَ عَلَيْهَا فِي الْهَامِشِ : « أَيْ : لَمْ يَخْتَرْ » .

(٢) الْجَنَبَةُ : التَّاجِيَّةُ ، الْجَمْهُرَةُ ٢٩٩/٢ ،

(٣) فِي (ب) : « وَهِيَ » .

(٤) اَنْتَهَى نَصِ الْإِقْلِيدِ .

(*) فِي هَامِشِ (١) : أَيْ : مِنَ الْوَجْهِ الْأَرْبَعَةِ الْوَارَدَةِ عَلَى الْمَضَارِعِ .

(٥) قَوْلُهُ : « إِلَى ، سَقْطٌ مِنْ (ب) » .

أخوات المضارع (١) ، وهو بعيد عن المناسبة ، إذ تسمية المضارع للكل إنما كانت لكون كل منها على نسق واحد في المشابهة للاسم (٢) ، ولم يكن ذلك إلا أن يؤثر جنباً الزيادة في الكل .

(٣) فتعين جانب الزيادة ، وزيادة حروف العلة ، لأن الزيادة مستلزمة للثقل ، وهي أخف الحروف ، لجريانها مجرى النفس الساذج .
الا يرى أن إنسانا لو صوت بدون اختياره يخرج منه أحد هذه الحروف ، أو أبعاضها ، وهي : « آ » ، « أُو » ، « إِي » ، فمرئت (٤) الألسنة عليها ، واستأنست

(١) وهي الصيغ الأربع التي يكون عليها المضارع بعد دخول أحرف الزيادة عليه .

(٢) جعل المؤلف تسمية المضارع كون كل صيغة منه على نسق واحد في المشابهة بالاسم ، وهو وجه واحد من وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم .
وينظر : شرح الكتاب ، للسيرافي ٧٤/١ - ٧٥ ، وأسرار العربية ص : ٢٥ - ٢٧ .

(٣) من هنا نص الإقليد ج ٢ ق ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٤) كتب تحتها في (١) : « أَيْ : تعودت » ، وفي الهامش : « أَيْ : اتخذت عادة » ،
وفي اللسان (من) ٤٠٢/١٣ : « مَرَنَ يَمْرُنُ مَرَانَةً وَمُرُونَةً » : وهو لين في صلابة ،
وَمَرَّنَتْهُ : الْأَنْتَهُ وَصَلَبَتْهُ ، وَمَرَنَ الشَّنْيَهُ يَمْرُنُ مَرَونَا وَمَرَانَةً : إذا استمر ، وهو لين في
صلابته . وينظر : الصلاح (من) ٢٢٠٢/٦ .

المسامع بها ، لكثرة دورها بأنفسها أو ببعضها^(١) ، وهي : الحركات الثلاث (٢).

وعُيِّنتِ ، الْأَلْفُ ، لِمَتَكَلِّمٍ ، لَا أَنَّ الْمَتَكَلِّمَ / أَوْلَى مَنْ يَخْرُجُ مِنْهُ الْكَلَامُ ، وَ ، الْأَلْفُ ، (٨/٨) مِنْ أَوْلَى الْمَخَارِجِ (٣) ، فَكَانَ فِيهَا رِعَايَةً لِلتَّنَاسُبِ بِالْأُولَى .

ثُمَّ قُبِّلَتِ ، الْأَلْفُ ، (٤) هَمْزَةٌ ، لِرَفْضِهِمُ الْابْتِدَاءَ بِالسَّاکِنِ ، وَلَا بَيْنِ ، الْأَلْفِ ، وَ ، الْهَمْزَةِ ، مِنْ قَرْبِ الْمَخْرُجِ (٥) .

وَعُيِّنتِ ، الْوَاوُ ، لِلْمَخَاطِبِ ، لَأَنَّهُ مُنْتَهِيُّ الْكَلَامِ ، وَ ، الْوَاوُ ، مِنْ مُنْتَهِيِّ الْمَخَارِجِ ، وَهُوَ مَا يَبْيَنُ الشَّفَقَتَيْنِ (٦) .

ثُمَّ قُبِّلَتِ ، الْوَاوُ ، : « تَاءٌ » ، إِذَا فِي إِبْقَائِهَا [يَلْزَمُ] (٧) تَوَالِيَ الْمُعْتَلَّيْنِ الْمُتَمَاثَلَيْنِ فِي نَحْوِ : « وَوَجْلٌ » ، بِالْوَاوَيْنِ لِلْمَخَاطِبِ مِنْ « وَجْلٌ » (٨) .

ثُمَّ لَوْ زَيَّدَتْ عَلَيْهِ ، وَأَوْ ، فِي مَوْضِعِ ، وَأَوْ الْعَطْفِ ، لَزِمٌ فِيهِ ثَلَاثَ وَأَوْاتٍ فِي أَوْلَى

(١) فِي (أ) : ، وَبَعْضُهَا ، ، وَمَا ثَبَّتَهُ مِنْ (ب) .

(٢) قَوْلُهُ : ، الْثَلَاثُ ، سَقْطٌ مِنْ (ب) .

(٣) وَهُوَ أَقْصَى الْحَلْقِ . يَنْظُرْ : الْكِتَابُ ٤٢٣/٤ .

(٤) قَوْلُهُ : ، الْأَلْفُ ، سَقْطٌ مِنْ (ب) .

(٥) يَنْظُرْ : سِرُ الصُّنْعَانِ ١/٧٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٩/١٠٧ .

(٦) الْكِتَابُ ٤/٤٢٢ .

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ (ب) .

(٨) وَقَالَ سِيِّبوُيْهُ : ، لَأَنَّ ، الْيَاءَ ، وَ ، الْوَاوُ ، بِمَنْزِلَةِ الَّتِي تَدَانَتْ مَخَارِجُهَا لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَاهُمَا ، وَمَرْهُمَا عَلَى أَسْتِتْهُمْ ، . الْكِتَابُ ٤/٣٦٥ .

الكلمة ، وهو ثقيل جدا ، مع ما فيه من شبه نباح الكلاب (١) .

وكلامهم مصون عن مثل هذه (٢) النقيصة ، فقلبوها إلى حرف هو يبدل منها كثيرا، وهو ، التاء ^(٣) كما في «تُخْمَة» ، (٤) ، أصله (٥) : «وُخْمَة» .

وكذلك «تُرَاثُ» ، (٦) و «تُجَاهُ» ، (٧) و تيقور ، (٨)، والأصل: «ويقور» ،

(١) ينظر : المغني ، لليمني ١٠٧٢ .

(٢) في (ب) : «هذا» .

(٣) ينظر : النكت ١٠٧١، وأسرار العربية ص : ٢٢ و ٢٧٧ ، وقد قال سيبويه : «وليس إبدال التاء في هذا بمطرد» ، الكتاب ٢٢٢/٤ ، ونص ابن جني على كونه إبدالا صالحا ، سر الصناعة ١٤٥/١ - ١٤٦ ، وقال ابن سيده : «وليس هذا البَدَل قياساً إِنَّما هو في أشياء معلومة» ، اللسان (وتر) ٢٧٧/٥ .

(٤) وقد اتختمت من الطعام وعن الطعام ، والاسم : التخمة بالتحريك ... والعامة تقول : «التخمة» ، بالتسكين . الصحاح (وَخْم) ٢٠٤٩/٥ .

(٥) في (أ) : «في» ، وما أثبته من (ب) .

(٦) ينظر : الصحاح (ورث) ٢٩٥/١ .

(٧) تُجَاهَكَ وَتِجَاهَكَ أي : تلقائك . الصحاح (وَجَه) ٢٢٥٥/٦ .

(٨) التَّيْقُورُ : الْوَقَارُ . الصحاح (وَقَر) ٨٤٩/٢ .

و « تکلان » . [و الاصل : « وكلان » (١) : لأن « التکلان » اسم من « التوکل » . وهو إظهار العجز . والاعتماد على الغير (٢)] (٣) و « تکأة » (٤) . و « تقاة » (٥) . و « تقوى » (٦) . و « تترى » (٧) .

ثم أتبعت الغائب المخاطب في « التاء » ، لوقع الشركة لهما في الماضي ، نحو :

« ضربت » - بالباء الساكنة - و « ضربت » - بالباء المفتوحة - .

ولم يعتبروا وقوع الالتباس فيما بين صيغتي المذكر والمؤنث ، لوجود التغيير التقديرية بينهما ، كما في « فُلك » ، و « فُلك » ، أحدهما مفرد ، والآخر جمع .

فالضمة في المفرد أصلية ، // وفي الجمع عارضية (٨) ، وكذلك هاهنا « التاء » التي (٨/ب) للمخاطب ، أصلها : « الواو » ، فهي ناتجة عن « الواو » ، بخلاف تاء التأنيث ،

(١) قال الجوهري : « اتكلت ... أصله اوتكلت » ، قُلبت « الواو » « ياء » ، لانكسار ماقبلها ، ثم أبدلت منها « التاء » ، فأدغمت في « تاء » الافتعال ، ثم بنيت على هذا الإدغام أسماء من « المثال » ، وإن لم تكن فيها تلك العلة . توهما أن « التاء » أصلية ، لأن هذا الإدغام لايجوز إظهاره في حال . فمن تلك الأسماء : « التكّلة » ، و « التکلان » ، و « التخمة » ، و « التهمة » ، و « التجاه » ، و « التراث » ، و « التقوى » . الصحاح (وكل) ١٨٤٥/٥ .

(٢) في (ب) : « العين » وهو تحريف .

(٣) زيادة من (ب) ، وفي هامش (أ) : « أصله : وكلان » ، وهو اسم من التوكّل ، وهو إظهار العجز ، والاعتماد على الغير .

(٤) التکأة : كثيرون الاتکاء ، والتکأة أيضًا : ما يتکأ عليه . الصحاح (وكا) ٨٢/١ .

(٥) التقاة : التقى . يقال : اتقى تقىة وتقاة . الصحاح (وقى) ٢٥٢٧/٦ .

(٦) التقوى والتقى واحد . الصحاح (وقى) ٢٥٢٧/٦ .

(٧) تترى وتترى : أي : متواترين ... وقال يونس : « تترى : متقطعة متفاوتة » . اللسان (وتر) ٢٧٧/٥ .

(٨) ينظر : أسرار العربية ص : ٦٤ .

فإنها باقية على حالها ، غير نائبة عن شيءٍ، فبين النائبة وغير النائبة فرقٌ واضح (١).

ويعينت « الياء » للغائب لكونهما وسطيّين . و « الياء » من وسط المخارج ، وهو وسط اللسان (٢) ، وذكر الغائب دائرةً بين المتكلّم والمخاطب ، فيكون وسطيّاً ، فناسب أن يُعيّن الوسيط للوسطيّ .

وأما « التون »، فإنما زيدت لتكون علامة للمتكلّم ، إذا كان معه غيره لكونها علماً لذلك في الماضي ، أي : في « ضربنا » ، غير أنهم لم يجعلوا العلامة هنا في الآخر ، كما جعلوها فيه في الماضي .

إذ في ذلك رفع المشكلة بينه وبين الأمثلة الثلاثة الآخر ، إذ « الهمزة » ، و « التاء » ، و « الياء » ، فيها في الأول (٣) ، فجعل هاهنا كذلك رعاية للمشكلة ، وهي من المناسبة . وفتحت هذه الحروف في مضارع الثلاثي ، نحو : « يَضِربُ » ، للخفة ، بخلاف الرباعي ، وما يناسبه في عدد الحروف من المشعبات ، وهو مضارع « قَعَلَ » ، و « أَفْعَلَ » ، و « فَعَلَ » ، و « فَاعَلَ » (٤) ، فإن حروف المضارعة فيها تضم لأن الرباعي فرع للثلاثي (٥) ، من حيث كثرة الحروف في الرباعي . وقلّها في

(١) ينظر : دقائق التصريف ص : ٢٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤٢٣/٤ .

(٣) انتهى نص الإclid .

(٤) في (ب) : « و » « فاعل » ، و « فعل » .

(٥) في (ب) : « الثاني » .

(أ) / والكثير فرع للقليل، لافتقار (١) الكثير إلى القليل في الوجود . دون عكسه ، والضم - أيضا - فرع للفتح (٢) :
إما لأن الضم ثقيل ، والفتح خفيف ، والثقيل فرع للخفيف ؛ لأن الخفيف هو الأصل .

وإما لأن الضم جُزءٌ ، الواو ، ومخرج ، الواو ، عند ضم الشفتين (٣) ، والفتح جُزءٌ ، الألف ، ، و ، الألف ، من أقصى الحلق (٤) .
فما كان محتاجا إلى العضوين كان (٥) فرعاً للحرف الذي هو محتاج إلى عضو واحد .

ولأن الثلاثي (*) أكثر من الرباعي . فتخصيص الفتح الذي هو أخف بالأكثر ، وتخصيص الضم الذي هو أثقل بالاقل كان أقرب إلى التعديل ، وأقرب إلى القول بالمناسبة (٦) .

ولأيَّرِدُ على هذا ، الخماسيُّ ، و ، السادسُّ ، كما في ، اسْحَنَكَ ، (٧) ، و ، احْدَوَدَبَ ، (٨) - يُفتحُ حرفُ المضارعةِ فيهما (٩) - مع أنَّهما أقل استعمالاً، لأنَا

(١) قوله : « لافتقار » سقط من (ب) .

(٢) قال ابن الأباري : « فتحوا حرف المضارعة في الثلاثي ، وضموه من الرباعي ؛ لأن الثلاثي أكثر من الرباعي ، والفتحة أخف من الضمة ، فأعطوا الأكثر الأخف ، والقل الأثقل ، ليعادلوا بينهما » . أسرار العربية ص : ٤٠٤ بتصريف يسير ، وينظر : المراح ص : ٢٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٣٢/٤ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤٣٢/٤ ، والمقتضب ١٥٥/١ .

(٥) من هنا بداية النص الذي سقط من النسخة (ب) وينتهي في ص : ٢٣٤ :

(*) أي : أبنية الثلاثي . (٦) ينظر : أسرار العربية ص : ٤٠٤ .

(٧) اسْحَنَكَ اللَّيلُ : أي : أظلم . الصحاح (سحك) ١٥٨٩/٤ .

(٨) الحَدَبَةُ : التي في الظَّهَر ، وقد حَدَبَ ظَهْرُهُ ، فهو حَدَبٌ . واحدَوَدَبَ مِثْلُه .
الصحاب (حدب) ١٠٨/١ .

(٩) وبعض العرب يضمُّ حروف المضارعة منها فيقول : « يُنْطَلِقُ » ، و ، يُسْتَخْرِجُ ، ، بضم حرف المضارعة حملًا على الرباعي . ينظر : أسرار العربية

نقول : إنَّ « الخماسيَّ » ، و « السداسيَّ » ، ثقيلان . لكثره حروفهما .
فلو بنوهما على الضم لأدى ذلك إلى الجمِع بين الثقيلين ، وهما(١) : كثرة
الحروف وحركة الضمة ، فلذلك أعطوهما الحركة الخفيفة .

ثم أُسكن الحرف الثاني من المضارع فراراً عن توالي الحركات الأربع ، وعُيّن
الثاني - وهو الضاد مثلا - في « يضرب » للسكون ؛ لأن توالي الحركات الأربع
إنما لازم من « الباء » ، فإسكان « الضاد » الذي هو قريب منه / يكون أولى .
(٩/ب)

ومن ثم عُيّنت « الباء » في « ضربَنَ » للإسكان . لأنها قريبة من « النون » ، التي
لازم منها الحركات .

وسُوي بين المخاطب والغائبة - أي : في نفس « التاء » - في « تَضْرِبُ » ،
لاستواهما في الماضي ، نحو : « ضربَتْ » ، و « ضربَتْ » .
ولكن لا تسكن « التاء » في غائبة المستقبل ، كما تسكن في غائبة الماضي ، في
« ضربَتْ » ، لضرورة الابتداء ؛ لأنَّ الابتداء بالسakan متعدّد .

(١) في (١) : « فهمَا » ، وما ثبته يبدو أنه الأنسب .

وَلَا تُضْمِنْ حَتَّى لَا يُلْتَبِسْ بِالْمَجْهُولِ، وَلَا تُكْسِرْ حَتَّى لَا يُلْتَبِسْ بِالْفَلْغَةِ، «تَقْلِيم»، (١) .

ولايقال في الفتحة - أيضًا - : التباس بين المذكر والمؤنث ، لأنَّ «تَضْرِبُ» ،
- بالباء - صالح لخطاب المذكور ، ولغائية المؤنث ، لأنَّا نقول : إنَّ في الفتحة فائدتين
مع ذلك الالتباس :

إِحْدَاهُمَا : طلب الخفة ، وهي في الفتحة .

وَالثَّانِيَةُ : المشاكلة بينها وبين أخواتها الثلاث ، فكانت الفتحة أولى من الضمة
والكسرة ؛ إذ فيهما التباس ، من غير تَضْمِنْ شيءٍ من الفائدة .

(١) وهي لغة تُكسر فيها الحروف الأولى من الأفعال المضارعة ، نحو :
«نَسْتَعِينُ» ، في : «نَسْتَعِينَ» ، وقد عُزِّيَتْ إلى تميم ، وقيس ، وأسد ، وريبيعة ،
وإلى بهراء ، وبني كلب من قضااعة ، وإلى جرم من طيء ، وعزاها بعضهم إلى
قريش ، وبعضهم إلى هذيل ، ونص سيبويه على أنها لغة جميع العرب إلا أهل
الجاز ، ونقل ابن فارس عن الفراء : أنها لغة لغير قريش وأسد ، ونسب
صاحب (اللسان) إلى سيبويه القول : إنها لغة هذيل . ينظر : الكتاب ١١٠/٤ ،
ومجالس ثعلب ١٠١ - ١٠٠ ، والمسائل البصرية ، للفارسي ٣٦٤/١ ، تحقيق :
د. محمد الشاطر ، مؤسسة المدنى - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ،
والمحتسب ، لابن جني ٢٣٠/١ ، تحقيق : على النجدي ناصف وزميليه ، دار
سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، والخصائص ١١/٢ ، وسر
الصناعة ٢٢٠/١ ، والصاحبى ، لابن فارس ص : ٢٨ ، تحقيق : أحمد صقر ،
مطبعة البابى الحلبي - القاهرة ، واللسان (ربب) و (كتب) ٤٠١/١ و ٦٩٨ ،
والبحر المحيط ٢٢/١ - ٢٤ و ٤٦٩/٥ و ٣٤٢/٧ ،
والتنـاج (يئس) و (تلل) ٢٧٧/٤ و ٣٤١/٧ ، واللهجات العربية في
التراث ، للجندي ٢٨٨/١ فما بعدها ، الدار العربية للكتاب - ليبيا ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(١) ثم اعلم أن المضارع بلحق هذه الضمائر - وهي «الالف» و «الياء»، و «الواو» - لم يخرج عن كونه معرجاً ، لبقاء مضارعته الاسم بعد ، فـ يضربان ، كـ «ضاربان» ، و «يضربان» ، كـ «ضاربون» ، و «تضاريبن» ، كـ «ضاربين» .

(١/١٠) هذه مشابهة بالاسم من حيث الحروف / والحركات والسكنات .

وكذلك في غيرها المشابهة باقية من حيث الاشتراك بين الحال والاستقبال ، ودخول لام الابتداء عليهم جميعاً ، وغيرها على ما ذكرنا (٢) .

وقد ارتدع أن يكون لامه محل الإعراب (٢) ، بعد لحق هذه الضمائر .
فإن قيل : فلتكن هذه الضمائر محل الإعراب .

قلنا : ذاك - أيضاً - مرتدع ، لأن السكون لازم لها ، والإعراب اختلاف ، مع أنَّ في جعلها محلَّ الإعرابِ جَعْلَ الكلمةِ محلَّ لإعرابِ كلمة أخرى، إذ كُلُّ منها كلمة على حدةٍ ، فلزم أن يزيد حرفُ للإعراب (٤) .

ولما تلي عليك أن الزيادة مستلزمة للثقل ، وأن في زيادة حروف العلة خفة ، فناسب أن يزيد منها حرف ، لكن أضربوا عن ذلك ، لـ إداء زيارته إلى التقاء الساكنين: - هو . وأحد هذه الضمائر الساكنة - فتزداد «النون» ، ملأها من الشبه بحروف

(١) من هنا بداية نص (الإقليد) ج ٢ ق ٢٠٨ سب - ٢٠٩ .

(٢) ينظر مasicq ص: ١٨٦-١٨٧ .

(٣) هذا رأي الأخفش وابن درستويه والسهيلي وهو أن الإعراب مقدر قبل هذه الضمائر ، لـ أنه آخر الفعل ، وإنما حق الإعراب أن يكون في الآخر . ينظر : أسرار العربية ص: ٣٢٤ ، ونتائج الفكر ص: ١١٠ ، وشرح اللمة البدوية ٢٢٩/١ - ٢٣١ .

والمساعد ٢١/١ ، والممع ٥١/١ .

(٤) ينظر : أسرار العربية ص: ٣٢٤ .

العلة (١) . وتأخر عن هذه الضمائر . لأنها خمير الفاعلين (٢) .

والفاعل كالجزء من الفعل ، **لَا بَيْنَ أَنَّ** بين الضمير المتصل المرفوع ، وبين الفعل فرط اتحاد ، وشدة اتصال وامتزاج (٢) .

والنون حالتان : ثبوتٌ ، وسقوطٌ :

والثبوت أسبق . فتعين لرفعه ، لأنّه هو الأسبق بين وجوه الإعراب .
 ألا يرى أن التصب والجر / لا يجيئان إلا وقبلهما الرفع ، نحو : « ضرب زيد » (١٠/ب)
 عمرا ، أو « ذهب زيد إلى عمرو » ، ولا يفترق مجيء الرفع إلى سبق واحد منها .
 والجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، من حيث إنَّ كلَّ واحدٍ منها مختص
 بنوع على حِدَةٍ .

فَلَمَّا قُدِّمَ الرفع في الرتبة ناسب أن يُقْدَمَ في الذكر ، فَاعْطِيَ المقدّم - وهو الثبوت -
المقدّم - وهو الرفع - و المؤخر - وهو السقوط - المؤخر - وهو النصب والجزم) (٤).

(١) لأنها أشبه الحروف الصحاح بالحروف المعتلة ، لزيادة الصوت فيها - وهو الغنة - كزيادتها في تلك ، وهو المد فيها ... ولكونها ذات مخرجين: من اللسان تارة، وذلك إذا تحركت . ومن الخياشيم أخرى ، وذلك إذا سكتت . ينظر : المرتجل ص: ٣٧ .

(٢) ويَرِى المَسَازَى وجماة من النحويين أن «الألف» في «قاما» و«يقومان» حرف مؤذن بـأن الفعل لاثنين، وأن «الواو» في «قاموا» و«يقومون» حرف مؤذن بـأن الفعل لجماعة، والفاعل عندئذ ضمير مستتر في الفعل، كما لو كان كذلك في الواحد من نحو : «زيد قام» ، إلَّا أَنَّهُ مع الواحد لا يحتاج إلى علامة كما ذهب الأخفش إلى أن (الياء) من نحو : «افعلني» و«تفعلين» حرف تأنيث، وأنَّ الفاعل ضمير مستتر، ونسب إليه ابن هشام القول إن (الواو) من نحو : «الرجال قاموا» حرف، وأن الفاعل مستتر، وهو خلاف ما في المساعد ٨٦/١، حيث وافق على اسميتها . شرح المفصل ٨٧/٨ بتصريف يسير، وينظر : المغني ص : ٤٧٨ .

٢٠٥-٢٠٦ : مسابق ص ٢) ينظر

(٤) انتهي نص الإقليد .

فعلم بما ذكرنا أن هذه الحروف - وهي ، «الالف» ، و «الواو» ، و «الياء» ، - في «يُضْرِبَان» ، و «يُضْرِبُون» ، و «تَضْرِيبَيْنِ» ، أسماء مضمرة (١) ، محلها من الإعراب الرفع ، على أنها فاعلة هذه الأفعال ، و «النون» ، بعدها عوض (٢) عن رفعية المضارع ، في «يَضْرِب» ، ولذلك حذف بالناصب والجازم .

وأما انكسار «النون» بعد «الالف» (٣) ، وافتتاحها بعد أختيها فللحمل على نحو : «ضَارِبَان» ، و «ضَارِبِيْنَ» ، و «ضَارِبِيْنِ» .
ولم تسقط «النون» في «يُضْرِبَيْنَ» ، بالجازم والناصب ، لأنَّ هذه «النون» علامة للتأنيث ، كما في «فَعَلَنَ» (٤) .

ومن ثم يُقال : «يَضْرِبَيْنَ» ، بالياء ، حتى لا تجتمع علامتاً تأنيث (٥) .
و «الياء» ، في «تَضْرِيبَيْنِ» ، ضمير الفاعل ، فكان «النون» فيه عوضاً عن رفعية المضارع ، فلذلك سقطت عند دخول الجازم (٦) والناصب .

(١) ويُرى بعضهم - أيضاً - أنها علامات إعراب ، كما أنها كذلك في المثنى والجمع السالم . ينظر : الممع ١٧٥/١ - ١٧٦ .

(٢) يريد : أنها عوض عن علامة الرفع الأصلية ، وهي الضمة ، وإلا لو كانت عوضاً عن الرفع نفسه لفسد المعنى ، لأنَّه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، كما هو معلوم ، ومقرر ، ولو حذف الرفع هنا لَحِلَّ محلَّه النَّصْبُ أو الجزم ، وكلاهما غير واردٍ ، ولا مقصود للمؤلف .

(٣) انكسار «النون» بعد «الالف» ، في «يَفْعَلَنَ» ، و «تَفْعَلَنَ» ، هو الغالب الفسيح ، لأنَّه قد قرئ : «اتَّعْدَانِي» ، - بفتح النون - الأحقاف من الآية (١٧) ، كما قرئ : «طَعَامٌ تُرْزَقَاهُ» ، - بضمها - يوسف من الآية (٣٧). ينظر: سر الصناعة ٤٨٩/٢

وشرح الكافية ، للرضي ، ٤١٧٣/٢ المساعد ٣٩٢٠/١ و ٤٢٠/١ ، وشرح ابن عقيل ١/٧١-٧٠ .

(٤) أي : أنها تدل على التأنيث مع أنها ضمير فاعل ، لل فعل المذكور . وينظر ماسبق ص ١٩٠ .

(٥) وقيل : فرقاً بين المخاطبة والغائبة . ينظر : دقائق التصريف ص ٣٠ .

(٦) ولا يعتد بقول الشاعر :

لولا فوارسٌ مِنْ نُعْمٍ وَأَسْرَتَهُمْ يَوْمَ الْصَّلِيفَاءِ لَمْ يُوقُنْ بِالْجَارِ
لَاَنَّ شَادًّا . ينظر : المحتسب ٤٢٢ ، وسر الصناعة ٤٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٧ .

[فعل الأمر]

/ ثم بعد المضارع الأمر : لأنَّ الزمانَ لَمَّا كان داخلاً في ماهية الفعل - ماذكرنا : (١/١١) أن الفعل يدل على اقتران حدث بزمان (١) - رُتّبت أقسامه على حسب ترتيب الزمان في التقدم والتأخر من الماضي . والمضارع والأمر ; لأن تقدم الماضي على أخيه ظاهر ، لتقديم زمانه عليهما .

المضارع مشترك بين الحال والاستقبال . فكان مقدماً لشائكة الحال فيه على المستقبل المحسن - وهو الأمر - لأنَّ الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله .

وهو مشتق من المضارع (٢) - أي : مأخذ منه - وإنما أخذ من المضارع دون الماضي - لما بين المضارع والأمر من التواخي (٣) في مجدهما للمستقبل (٤) .

ثم طريق اشتقاء الأمر منه أنْ تُبْتَرِيَ بالثاني من المضارع بعد حذف الزائد إن كان الثاني متحركاً فسكن الآخر كـ « دَخْرَجْ » في : « تُدَخِّرَجْ » .

(١) ينظر : ماسبق ص ١٦٩ .

(٢) لكل من البصريين والkovيين مذهب في أصل المشتقات كما تقدم ص ١٩٢ هامش (٢) ، إلا أنهم يذهبون إلى أن الأمر مشتق من المضارع ، قال الميداني : « الأمر يؤخذ من المستقبل ، لأن ما مضى لا يؤمر به ». نزهة الطرف ص ٢٦ ، وقال ابن يعيش : « فإن قيل ولم كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره؟ قيل : لَمَّا كان زمان الأمر المستقبل أخذ من اللفظ الذي يدل عليه ، وهو المضارع ». شرح المفصل ٥٩/٧ ، وينظر : المغني في تصريف الأفعال ص ١٥٨ .

(٣) آخَى الرَّجُلُ مُؤَاخَةً وَإِخَاءً وَوَحَاءً ، وَالإِخَاءُ وَالموَأخَةُ وَالتَّأَخِي وَالاَخْوَةُ : قَرَابَةُ الاخ . والعامة تقول : « وَاحَادُ » ، بالواو ، وقيل : إن (وَاحَادُ) لُغَةٌ ضَعِيفَة ، قيل : هي لغة طيبة ، ووجه ذلك من جهة القياس هو حمل الماضي على المستقبل ، إذ كانوا يقولون : « توأخى » ، بقلب الهمزة وأوًّا على التخفيف ، وقيل : هي بدل . اللسان .

(٤) ٢٢/١٤ والتاج (أبو) ١١/١٠ .

(٤) ينظر : الإقليد ج ٢ ق ٧٢١٩ .

فإإن كان ساكتا فاجلب الهمزة مضمومة لو خضمت عين المضارع (١) نحو :
 ، أُنْصَر ، في « تَنْصُر » ومكسورة لو كسرت هي أو ~~فُتَسْكِنَتْ~~
 نحو : « اضْرِبْ » ، و « امْنَعْ » ، في : « تَضْرِيبْ » ، و « تَمْنَعْ » .
 (٢) أما حذف الزائدة فلأنها أمارة المضارع ، فلا بد من إزاحتها لتنحي
 أطلال تلك الصيغة ، ورسومها .

وأما زيادتهم الهمزة فلرفضهم الابتداء بالساكن .
وأما تعين الهمزة فلاختصاص الهمزة بالمبدا في الخارج (٤) .
وأما زيادتها متحرّكةً (٥) فثُلَّا يلزم العود إلى المهروب عنه ، وهو الهرب عن حرف ساكن إلى حرفٍ آخر ساكنٌ ، مثل الأول في السكون .

(١) وحکی قطرب علی سبیل الشذوذ : «**إقتل**» ، بالكسر علی الاصل . ينظر : المنصف شرح تصريف المازني ، لابن جنی ٥٤/١ تحقیق : ابراهیم مصطفی ، وعبد الله أمین ، الطبعة الأولى - ١٢٧٢هـ - ١٩٥٤م ، وشرح المفصل ١٣٧/٩ .

(٢) من هنا پدایة نص الإقلید ج ٢ / ق ٢١٩ / ب .

(٣) انْمَحَى أَصْلُ لِهِ امْحَى ، وَهُوَ الْأَجْوَدُ ، وَامْتَحَى : ذَهَبَ أَثْرَهُ ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ .
وَقِيلَ : امْتَحَى ، لُغَةً رَدِيَّةً . اللسان (محا) ٢٧١ / ١٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤٢٣/٤ . والمقتبس ١٥٥/١ . وسر الصناعة ١١٢/١ - ١١٤ .

(٥) تكون متحركة مكسورة على رأي البصريين . ويرى الكوفيون أنَّ أصلَ همزة الوصلِ السكونُ . ينظر : الكتاب ١٤٦/٤ ، والتكلمة ص : ١٦-١٧ ، والنكت ٩٧٤/٢ ، والإنصاف ٧٣٨/٢ . وشرح الشافية ٢٦١/٢ و ٢٦٢ .

وبهذا بطل قول ابن جنی : « إنها تُزاد ساکنة ، ثم تُحرك لرفضهم الابتداء بالساکن » (١) (٢) .

ثم حركة هذه الهمزة تتبع حركة العين على الوفاق على ما ذكرنا ، هذا على طريق إتباع حركة الهمزة للعين ، ولكن لم تتبع في المفتوح العين ، لئلاً يلزم الاشتباہ بينه وبين المضارع الموقوف عليه (٣) .

وقيل (٤) : الأصح في هذا أن يقال : كسر الهمزة هاهنا باعتبار أنها همزة وصل ، والأصل فيها الكسر .

ولاتكسر في مثل : « انصبر » ، لأن بتقدير الكسرة لزوم الخروج من الكسرة إلى الضمة (٥) .

ولا اعتبار للنون الساکنة ، لأنَّ الحرف الساکن لا يكون حاجزاً حصيناً ، ومن ثمْ جعلَ واوً « قنوة » ، « ياءً » ، فقيل : « قنية » (٦) .

ولاتحذف ألف الوصل في الخطّ ، وإن حذفت (٧) في اللفظ عند الدرج (٨) ، لئلاً

(١) ينظر : المنصف ٥٣/١ ، والعبارة فيه : « وهذه الهمزة إنما حركت لسكنها وسكن ما بعدها ، وهي في الأصل زائدة ساکنة » ، والمضمون واحد . وينظر : سر الصناعة ١١٢/١ - ١١٢/١ .

(٢) انتهى نص الإقليد .

(٣) ينظر : المنصف ٥٦/١ ، ودقائق التصریف ص ١٠١ ، وشرح المفصل ٥٨٧ .

(٤) هذا قول سيبويه ، وعبارته : « واعلم أنَّ الالف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً ، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها ، ... وذلك أنك قربت الالف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساکن فكرهوا كسرةً بعدها خمسة » . الكتاب ١٤٦/٤ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٧٧٧/٢ .

(٦) قال سيبويه : « وإذا كانت الكسرة قبل الواو ، ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب ، لازماً أو غير لازم ، فهي بدلة مكانها الياء ، ... وقالوا : « قنية » ، للكسرة ، وبينهما حرف ، والأصل : « قنوة » . الكتاب ٤/٣٨٨ .

(٧) في (١) : « حذف » .

(٨) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٣/١

يلتبس الأمر من «علم»، بأمر من «علم»، (١) .

وإنما قلنا : إن هذا أصح : لأن في القول بالإتباع لزوم النقض بـ «امتنع» ، وـ «اقتصر» .

والعذر (٢) التي قالوها ليست بصححة (٣) : لارتفاع الالتباس / في حال (أ/١٢) الوصل .

إذ في إخبار النفس مرفوع . حيث تقول : «امتنع زيداً عن الذهاب» ، «ولاتسكنه» ، كما تسكن الآخر في «امتنع» ، فلم يبق الالتباس .

وأما قوله : «أكْرِم» ، - بفتح الهمزة - في الأمر من «تُكرِم» ، فإن ذلك همزة قطع (٤) ، لامهمزة وصل .

(٥) فإن قوله : «أكِرم» ، مأخوذ من «تُؤَكِّرِم» ، (٦) لأنّه هو الأصل في : «تَكْرِم» ، إذ الأصل أن يدخل حرف المضارعة على صيغة الماضي ، وصيغة الماضي «أَكْرَم» ، - بالهمزة قبل الكاف - على زنة «أخرج» ، وعلى زنة «دَحرَج» في الرباعي .

فيكون الأصل «تُؤَكِّرِم» ، كـ «تَدَحِّرِج» ، إلا أن هذه الهمزة لما حُذفت لاستئصالهم توالي الهمزتين في الحكاية عن النفس نحو : «أَلْأَكْرِم» ، حُذفت في

(١) ينظر : الكتاب ١٤٧٤ ، والتكملة ص : ١٦، وسر الصناعة ١١٤/١، والبصرة ٤٣٧-٤٣٧/١

(٢) اعتذر فلان اعتذاراً ، وعذرًا ، ومعذرةً ... فعذرته ، وعذرته : يعذرها فيما صنع عذرًا وعذرًا . اللسان (عذر) ٤٤٥/٤

(٣) ينظر : المتصف ٥٦/١، ودقائق التصريف ص : ١٠١.

(٤) قال المبرد : «فَإِنْ انْضَمَتِ الْيَاءُ، فِي «يُفْعَلُ» ، لَمْ تَكُنْ «الْأَلْفُ» ، إِلَّا قطعًا» . المقتضب ٨١/١

(٥) من هنا بداية نص الإقليد ج ٢ ق ٢١٩ ب .

(٦) لأنّ حروف المضارعة تنضمُ فيها ، كما تنضمُ مع الأصول في مثل قولك : «يُدَحِّرِج» ، وـ «يُرَامِي» . المقتضب ٨١/١

سائر أمثلة المضارع ، لتكون وتيارة المشاكلة مسلوكة (١) .

فلمَّا كان الأصلُ : « تُؤكِّرُمُ » - بالهمزة - وجب أن يُخْرِجَ طرِيقُ الامر على ذلك « أكِّرم » ، كـ « دَحْرِج » في : « تدَحْرِج » .

فإذن قيل : قد رُفض ذلك الأصل . فصار كأن لا همزة قبل الكافِ أصلًا . فكان ينبغي أن يكون الأمر « أكِّرم » ، بكسير الهمزة . إذ الساقطُ في حكم المعدوم .

قلنا : حذف الهمزة من « أكِّرم » ، كان للضرورة . والثابت بالضرورة لا يتعداها، فيصير الحذف في حق إثبات (٢) المشاكلة بين أمثلة المضارع . وفيما وراء ذلك كأنها غير ممحوقة (٣) . على أنا نقول : جاء الاستعمال - أيضًا - في قوله (٤) :

(١) وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في « يَفْعُلُ » ، و « يُفْعُلُ » ، وأخواتهما . كما ثبتت « التاء » في « تَفَعَّلُ » ، و « تَفَاعَلُ » ، في كل حال . ولكنهم حذفوا الهمزة في باب « أَفْعَلُ » ، من هذا الموضع ، فاطرد الحذف فيه ، لأن الهمزة تشقّل عليهم ... وكثير هذا في كلامهم ، فحذفوه ، واجتمعوا على حذفه . الكتاب ٢٧٩/٤ . وينظر : المقتضب ٩٧/٢ ، والخصائص ١٤٤/١ ، والإنصاف ١١/١ - ١٢ . و ٢٢٥ .

(٢) إلى هنا ينتهي النص الذي سقط من النسخة (ب) .

(٣) ينظر : الإنصاف ١١/١ - ١٢ و ٢٢٩ .

(٤) وهو أبو حيان الفقعي .

(١٢/ب) / فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤْكَرَمًا (١)) (٢) .

(١) ورد منسوباً إلى أبي حيان الفقسي في شرح التصريح ٣٩٦/٢ ، وقال البغدادي : « وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ، ولا تتمته ، ، شرح شواهد الشافية للبغدادي ضمن شرح الرضي على الشافية ٤٥٨/٤ ، وقال محمد محي الدين عبد الحميد : « هذا البيت من الرجز مشطور ، وهو لأبي حيان الفقسي ، ومع كثرة ترديد النهاة وأهل اللغة لهذا الشاهد ، فإني لم أقف له على سوابق أو لواحق »، الإنصاف ١/١٦-١١ هامش ص : ١٢-١١ .

إلا أنني وجدت الجاربدي يذكر شطره الأول على هذا النحو :
شِيخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما
فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤْكَرَمًا .

وقال ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربدي على الشافية : « قيل ليس قائل هذا المصراع قائل الأول ، بل هما مختلفان » .

كما ورد الشطر الأول كذلك في شرح جمال الدين الحسيني على الشافية ، وينظر: مجموعة شروح الشافية ١/٥٨ و ٢/٢٨ ، ومعلوم أن قوله : « شِيخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما » ، أو برواية النصب : « شِيخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما » ، هو شطر بيت منسوب إلى ابن جبابة اللص ، أو إلى أبي حيان الفقسي ، أو عبدبني عبس ، أو العجاج ، أو إلى أبي الصمعاء مساور بن هند العبسي ، وقبله : « يحسبه الجاهل مالم يعلما ... »

غير أن الراجح عندي أن هذا البيت لأبي حيان الفقسي ، لأن ذكرييا الانصاري قد ذكره تماماً في شرحة على الشافية ٢/٢٨ ، قبل قول الشاعر :
فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤْكَرَمًا

وهذا الأخير لم يُنسب إلاً إلى أبي حيان الفقسي ، فيكون هذا البيت قبله ، والرواية عنده :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
شِيخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما
فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤْكَرَمًا .

كما ورد الشطر المذكور بدون نسبة في المقتبس ٢/٩٨ ، والمنصف ١/٣٧ ، والخسائر ١/١٤٤ ، والمرتجل ص : ١٢١ ، وإنصاف ١/١١ و ٢٢٩ و ٢/٧٨٥ ، وتوضيح المقاصد ٤/٩٨ - ٩٩ ، والمساعد ٤/١٨٩ - ١٩٠ ، وأوضح المسالك ٤/٤٠٦ . كما ينظر : شرح المفصل ٩/٤٢ ، والهمع ٢/٧٨ ، والخزانة ٤/٥٦٩ .

والشاهد في قوله : « يُؤْكَرَم » ، حيث أثبت المهمزة على الأصل ضرورة ، وكان حقها أن تحذف قياساً .

(٢) انتهى نص الإقليد .

فلم يكن مرفوضا في الاستعمال من كل وجه (١) .
فالامر عبارة عن كلمة يطلب بها الفعل على طريق الاستعلاء عن الفاعل (٢) .
والامر بغير اللام مبني على السكون ، هذا مذهب أصحابنا البصريين (٣) .

(١) استعماله على الاصل لم يرفض ، وإنما استثقلوا اجتماع الهمزتين في نحو : «أَوْكِرْمُ ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ ، وَحَذَفُوهَا فِي جُمِيعِ أَمْثَلِهِ ، وَمَاجَاءَ مِنْهُ عَلَى أَصْلِهِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَسْرَةِ - كَانَ تَنْبِيهًا وَتَصْرِيفًا وَاتْسَاعًا . يَنْظُرْ : الْمَقْتَضِبُ ٩٧/٢ وَالْخَصَائِصُ ١٤٤/١ .

(٢) هذا في الامر حقيقة وهو الاغلب والاكثر ، لانه قد يطلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو : «اللَّهُمَّ ارْحُمْ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَهُوَ الشَّفَاعَةُ ، أَوْ لَمْ يُطْلَبْ بِهِ الْفَعْلُ بَلْ كَانَ عَلَى الإِبَاحةِ نحو : (كُلُوا وَاشْرِبُوا) ، الْبَقْرَةُ مِنَ الْآيَةِ (١٠) ، أَوْ لِلتَّهْدِيدِ نحو : (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) فَصَلَتْ مِنَ الْآيَةِ (٤٠) ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ مَحَامِلِ هَذِهِ الصِّيَفَةِ .
شرح الكافية ٢٦٧/٢ ، والكليات ، لأبي البقاء الكوفي ، القسم الاول ص : ٢٩٥ . إعداد : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، نشر وزارة الأوقاف والإرشاد القومي ، دمشق - الطبعة الثانية ١٩٨١م ، وكشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي ٩٩/١ .
تحقيق : د. لطفي عبد البديع ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ، مكتبة النهضة المصرية ١٢٨٢هـ - ١٩٦٣م .

(٣) ينظر الخلاف في هذه المسألة في الكتاب ١٧/١ و ١٢٧ و ١٢٨ و ٢٥/٢ ، والمقتضب ٢/٢ و ٤ و ١٢١ ، واللامات ، للزجاجي ص : ٩٤ - ٩١ ، والإنصاف ٥٢٤/٢ - ٥٤٩ ، وأسرار العربية ص : ٢١٧ ، والمسائل الخلافية ص : ١١٤ - ١١٩ ، والتبيين ص : ١٧٦ ، وشرح المفصل ٦١/٧ - ٦٢ ، وشرح الجمل ١٩٠/٢ - ١٩١ ، وشرح الكافية ٢٦٨/٢ ، والمفتني ص : ٢٩٧ - ٣٠٠ ، واتفاق النصرة ص : ١٢٥ - ١٢٦ ، وشرح التصريح ٥٥/١ ، والهمج ٢٧ - ٢٧/١ .

أما البناء فلان الأصل في الأفعال البناء؛ لأنّ الإعراب لتلك المعاني الثلاثة، وهي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وهي مفقودة فيه.

وأما البناء على الوقف فلانه هو الأصل في [باب] (١) البناء.

وقال (٢) الكوفيون: [هو] (٣) مجزوم باللام مضمرةً، والأصل في «افعل»، «لتَفْعُل»، «باللام».

قالوا: والدليل على صحة هذا قراءة النبي عليه السلام (فِيذِلَكَ فَلْتَفَرَحُوا) (٤) - بالتاء (٥) - غير أن «اللام» حذفت، لكثر الاستعمال (٦)، كما في: «أيش تفعل»، أصله: «أي شئ تفعل».

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (١): «فقال»، وما ثبته من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) من الآية (٥٨) في سورة يونس.

(٥) وهي من طريق أبي بن كعب، وروى عن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وأنس بن مالك وغيرهم. ينظر: معاني القرآن، للفراء ٤٦٩/١، ومعاني القرآن، للأخفش ٣٤٥/١، وتفسير الطبرى ١٠٨/١٥ - ١٠٩، تحقيق: محمود شاكر، دار المعارف - مصر ١٩٦٠م، وإعراب القرآن، للنحاس ٦٥/٢، والجنة، لأبي زرعة ص: ٣٣٣، تحقيق: سعيد الأفغاني، نشر جامعة بنغازى، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، والبحر المحيط ١٧٢/٥.

(٦) الغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه من اللام، ومن حروف المضارعة؛ لأنّ من العرب من لا يخلو منها، فيقول: «لتُقْمِ يَازِيد»، وجعل منه قراءة: (فِيذِلَكَ فَلْتَفَرَحُوا)، وحديثاً «ولتَزْرُه بِشَوَّكَةٍ»، و«لتَاخُذُوا مَصَافَكُم»، وقول الشاعر:

لِتَقْمِ أَنْتَ يَا لَبَنَ خَيْرٌ قُرْيَشٌ فَلِتَقْضِي حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَا

ينظر: التسهيل ص: ٢٢٥، وشرح الكافية ٢٥٢/٢، والمساعد ١٢٤/٢، والمغني ص: ٧٦٦.

وقالوا-أيضاً: إن النهي مجزوم بالإجماع ، فكذلك الأمر^(١) ، جرياً على سنتهم المسئُولِ من حمل الضدّ على الضد^(٢) .

قلنا : أما القراءة فقد قيل : إنها على لغة بعضهم^(٣) . فلا يرد علينا ، لأن كلاً منا في المذهب الشائع .

وأما قولهم : الحذف لكثرَة الاستعمال فمردود^(٤) ، إذ لو كان الحذف لذلك لاختص بموضع كثرة الاستعمال ، بل الاستعمال^(٥) بدون اللام ثابت في قليل الاستعمال ، وفي كثير الاستعمال .

(١) ينظر : المقتصد ، للجرجاني ١٠٩٢/٢ - ١٠٩٤ ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، نشر وزارة الثقافة والإعلام العراقية - ١٩٨٢م .

(٢) وينظر في حجج الكوفيين : اللامات ، للزجاجي . ص : ٩١ فما بعدها ، والإنصاف ٥٢٤/٢ فما بعدها ، والسائلات الخلافية . ص : ١١٤ - ١١٩ ، وشرح المفصل ٦١/٧ ، والمغني ص : ٣٠٠ ، وائل الفراة النصرة ص : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٣) أمر المخاطب باللام لغة لبعض العرب ، عابها الكسانري لقلتها ، ووصفها الفراء والمبرد والمخشري بأنها الأصل والقياس ، والأخفش والطبرى على أنها رديئة مرغوبٌ عنها ، وقال الزجاجي : « هي لغة جيدة » ، وزعم ابن خالويه : أنها ضعيفة في العربية . ينظر: معاني القرآن، للفراة، ٤٦٩/١، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ٢٤٥/٢ ، والمقتبس ٢/١٣١ ، وتفسیر الطبری ١٠٨/١٥ - ١٠٩ ، والجمل ص : ٢٠٨ ، والصحاح (لوم) ٢٥٤٨/٦ ، والحجۃ لابن خالويه ص : ١٨٢ ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، دارالشروق - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، والجني الدانی ، للمرادي . ص : ١٥٣ ، تحقيق: طه محسن ، طبع جامعة الموصل ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

(٤) قال المبرد : « لأنَّ عوامل الأفعال لا تضرُّ » . المقتبس ٢/١٢٢ - ١٢٣ .

(٥) قوله : « بل الاستعمال » سقط من (ب) .

ألا يُرى إلى (١) قوله : «اعلَوْطٌ» ، / و «اعلنِكُتْ» ، . في : «تعلَّوْطٌ» ، آيٍ : (١/١٣) تلزم (٢) . و «تعلنِكُتْ» ، آيٍ : تجتمع (٢) .

والشاهد لصحة ما ذكرنا قوله : «لم يَكُنْ» ، حيث حذفوا «النون» من «لم يَكُنْ»، الكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في «لم يَصُنْ» : «لم يَصُنْ» ، بحذف «النون» لغوات العلة ، وهي كثرة الاستعمال (٤) .

وكذا قالوا : «لم أَبْلَ» (٥) ، بحذف «الالف» ، في : «لم أَبَالْ» ، و «عِم» (٦) صباحاً ، في : «أنعم صباحاً» ، و «وَيُلْمِهِ» (٧) ، في : «وَيَلِ أَمْهِ» ، ولم يقولوا : «لم أَعْلَ» ، في «لم أَعَالْ» ، ولا : «عِم بالاً» ، في «أَنِعْمَ بالاً» ، ولا

(١) في (١) : «أن» ، وما أثبتته من (ب) يبدو أنه الأنسب .

(٢) ينظر : الصحاح (علط) ١١٤٤/٢ ، واللسان (علط) ٢٥٥/٧ ..

(٣) ينظر : الصحاح (علك) ١٦٠٢/٤ ، واللسان (علك) ٤٧١/١٠ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٥٤٠/٢ و ٥٤١ .

(٥) قال سيبويه : «وسأله عن قوله : «لم أَبْلَ» ، فقال : هي من باليت ، ولكنهم لما أَسْكَنُوا اللام حذفوا الفاء ، لأنها لا يلتقي ساكنان ، وإنما فعلوا ذلك في الجزم لأنها موضع حذف ، فلما حذفوا «الباء» ، التي هي من نفس الحرف بعد «اللام» ، صارت عندهم كنون «يَكُنْ» ، حين أَسْكَنَتْ «اللام» ، هنا بمنزلة حذف «النون» ، من «يَكُنْ» ، وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثر في كلامهم ، إذ كان من كلامهم حذف «النون» ، والحركات ... وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون : «لم أَبَلَه» ، ولا يزيدون على حذف الفاء ، حيث كثر الحذف في كلامهم . الكتاب ٤٠٥/٤ .

(٦) بحذف «الالف» ، و «النون» استخفافاً عند بعضهم . اللسان (نعم) ٥٨١/١٢ .

(٧) وفي اللسان : «رَجُلٌ وَيُلْمِهِ» ، و «وَيُلْقِهِ» . اللسان (ويل) ٧٤٠/١١ .

، وَيُلْخِتُهُ ، فِي ، وَيُلْخِتُهُ ، بِالكثرةِ الْاستِعْمَالِ فِي السَّوَابِقِ (١) ، وَقُلْتَهُ فِي الْلَّوَاحِقِ .
وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ ، الْأَمْرُ ، عَلَى ، النَّهْيِ ، بِطَرِيقِ حَمْلِ الصَّدَّ عَلَى الضَّدِّ ، قَلْنَا :
مَنْعَنْ الْقِيَاسِ وَجُودُ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ فِي ، النَّهْيِ ، وَعَدْمِهِ فِي ، الْأَمْرِ ، (٢) .
فَكَانَ هَذَا قِيَاسًا مَعَ وَجُودِ الْفَرْقِ فِي ، الْأَمْرِ ، الْحَاضِرِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْفَرْقِ يَفْكَرُ
الْجَمْعُ بِالْقِيَاسِ . وَيَوْقَعُ فِي خَلْمَةٍ بَعِيدَةٍ عَنْ ، النَّبَرَاسِ ، .
وَهَذَا لَأَنَّ حَرْفَ الْمَضَارِعَةِ عَلَةٌ وَجُودَ الْإِعْرَابِ فِي الْمَضَارِعِ (٢) ، وَهُوَ بَاقٍ فِي
، النَّهْيِ ، دُونَ ، الْأَمْرِ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ انجِزَامِ مَا فِيهِ عَلَةٌ وَجُودَ الْإِعْرَابِ انجِزَامَ
مَا لِيْسَ فِيهِ تَلْكَ الْعَلَةِ .

(١) وَجْعَلَ سَيِّبوُهُ الْحَذْفَ فِي مَثْلِ ذَلِكَ مِنَ الشَّوَادِ . وَلَيْسَ مَا يَقْاسِ عَلَيْهِ وَيَطْرُدُ .
الْكِتَابُ ٤٠٥/٤ .

(٢) يَنْظُرُ : أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ص : ٣٢٠ .

(٣) ذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ الْمَضَارِعَةِ فِيهِ يَجْعَلُهُ عَلَى صِيَغَةِ تَمَاثِيلِ صِيَغَةِ الْأَسْمَاءِ . وَيَنْظُرُ :
شَرْحُ السَّيِّرَافِيِّ ٧٥/١ ، وَالْإِنْصَافِ ٥٤١/٢ .

وإن زعموا : أن حرف المضارعة مقدر ، لم يستقم ، لأن حرف المضارعة من جملة صيغة الكلمة . كـ الميم ، في اسم الفاعل من المنشية .

(١٢/ب)

يؤيد ماذهبنا إليه : أن الجزم في الأفعال / نظير الجر في الأسماء .
وحـ رفـ الجـ رـ لـ يـ عـ مـ لـ مـ معـ الحـ ذـ فـ (١) .

(١) لايجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في الضرورة عند سيبويه وابن جنبي وابن عصفور والسيوطى ، وعند الأخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله قياساً إذا تعين الجار ، كما في : « خرجت الدار » ، وعند ابن مالك يجوز حذفه وإبقاء عمله ، ونص ابن عقيل على أن هذا الجواز يكون في جواب ماتضمن مثله ، نحو : « زيدٌ » في جواب من قال : « يَمْنَ مَرْتَ » ، كما نسب ابن عقيل إلى سيبويه جواز الجر في قولهم : « ائْتَنِي بِدَابَةٍ وَلَوْ حَمَارًا » ، على ضعف في غير ضرورة شعر ، وقال ابن هشام : « قد يُحذَفَ غير (رَبَّ) ويُبَقَى عمله ، وهو ضربان : سماعي ، كقول رؤبة : « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » ، جواباً لمن قال : « كَيْفَ أَصْبَحْتَ » ، وقياسي ، كقولك : « بِكَمْ دَرَهْمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبِكَ » ، أي : بكم من درهم ، ؟ . ينظر : الكتاب ٩٣ ، وسر الصناعة ٣٩٠/١ ، وشرح الجمل ٤٨٢/١ ، والمقرب ١٩٦/١ ، وشرح المفصل ٥٢/٨ ، والتسهيل ص ١٤٩ ، وشرح الكافية ٢٧٢/٢ ، وأوضح المسالك ٧٩/٢ ، والمساعد ٢٩٨/٢ ، والهمع ٤/٢٢١ .

فكذا حرف الجزم (١) .

(١) ماذهب إليه المؤلف هو مذهب سيبويه وأصحابه ، فإنهم لايجيرون حذف حرف الجزم وإبقاء عمله في النثر ، ويغيرون إضماره في الشعر ضرورة ، كقول الشاعر :

محمد تفِ نفسك كلّ نفسٍ
إذا ماحفتَ من شيءٍ تبلاه .

وأجاز الكسائي والفراء حذفه في النثر ، وجعل منه نحو : « قل له يفعل » .
واما المبرّد فقد منع حذف الجازم وإبقاء عمله حتى في الشعر .

وذهب الكوفيون وأبو الحسن إلى جواز حذف الجازم وإبقاء عمله ، وأنه يحذف
حذفاً مستمراً في نحو : (قُم) ، و (اقْعُد) ، وأن الأصل : (لِتَقْعُدْ) .
فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة .

ينظر : الكتاب ٨/٣ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، والأصول ١٥٧/٢ ، والبصرة
٤٠٦/١ ، واللامات ، للزجاجي ص: ٩١ فما بعدها ، وسر الصناعة ٢٩١/١ ،
والإنصاف ٥٢٤/٢ و ٥٣٠ و ٥٤٤ ، والسائل الخلافية ص : ١١٤ - ١١٩ .
والتبين ص : ١٧٦ . وشرح المفصل ٦١/٧ . وشرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٢ -
١٥٧٠ . وشرح الكافية ٢٥٢/٢ . والمغني ص: ٢٩٧ - ٣٠٠ . والمساعد ١٢٢/٣ .
وائلة النصرة ص : ١٢٥ - ١٢٦ . و الخزانة ٦٢٩/٣ .

[نون التوكيد]

ثم الكلام في النون الثقيلة . والنون الخفيفة .

قال الخليل - رحمة الله - : « إذا أتيت بالنون المؤكدة الخفيفة فانت مؤكد ، وإذا أتيت بالنون الثقيلة فانت أشد توكيدا » (١) .

وإنما حركـةـ ما قبل النون المؤكدة في فعل (٢) الواحد المذكر ، مجزومـاـ كان أو مرفـوعـاـ ، للاحـتـراـزـ عنـ اجـتمـاعـ السـاكـنـينـ (٣ـ)ـ لأنـ النـونـ الخـفـيقـةـ سـاكـنـةـ ،ـ والـشـدـيـدـةـ نـونـانـ :ـ فـالـأـولـىـ مـنـهـمـ سـاكـنـةـ .ـ وـتـعـيـيـنـ الفـتـحةـ -ـ أـيـ :ـ فـيـ المـذـكـرـ -ـ لـلـاحـتـراـزـ عـنـ الـاـ لـتـبـاسـ ،ـ إـذـ لوـ كـسـرـ لـتـبـسـ بـفـعـلـ المـؤـنـثـ فـيـ ،ـ لـاـ تـضـرـ بـنـ زـيـداـ ،ـ وـلـوـ خـمـ لـتـبـسـ بـفـعـلـ جـمـاعـةـ الرـجـالـ ،ـ فـيـ نـحـوـ ،ـ لـاـ تـضـرـبـنـ زـيـداـ ،ـ (٢ـ)ـ لـاـ لـاتـضـرـبـيـ يـاـ مـرـأـةـ ،ـ وـ لـاتـضـرـبـيـواـ يـاـ رـجـالـ ،ـ

(١) الكتاب ٥٠٩/٢

(٢) قوله : « فعل » سقط من (ب)

(*) واجتمـاعـ السـاكـنـينـ نـاشـئـ مـنـ سـكـونـ آخـرـ الـفـعـلـ لـحـدـوثـ الـبـنـاءـ فـيـهـ ،ـ بـسـبـبـ النـونـ ،ـ وـأـصـلـ الـبـنـاءـ السـكـونـ ،ـ وـالـنـونـ سـاكـنـةـ .ـ يـنـظـرـ :ـ شـرـحـ الـمـفـصـلـ ٩/٣٧ـ .ـ

(٣) يـنـظـرـ :ـ الـكـتـابـ ٣/٥١٨ـ -ـ ٥١٩ـ .ـ

فالكسرة والضمة فيهما تدلان على «الواو» و«الباء» (١) المذوقتين (٢).
فإن قيل : كيف سقطت «الواو» في «أصْرِبَانَ» ، وبقيت (٣) «الالف» في :
أصْرِبَانَ ؟
قلنا : سقوط «الواو» للتخفيف ، مع حصول الفرض بغير ثبوت «الواو» (٤) .
وأما (٥) بقاء «الالف» فلئلاً يلتبس عند سقوطها بفعل الواحد (٦) .
ثم أعلم (٧) أن الخفيفة تافق الثقيلة مرة ، وتخالفها أخرى ، فلا بد من بيان
موقع الثقيلة أولاً ، ثم من بيان الموافقة والمخالفة ثانياً .

-
- (١) في (ب) : «على الباء» و«الواو» .
- (٢) تحذف «الواو» لأنها ساكنة ، والتقت مع النون الأولى الساكنة من النون المشددة ، فلم تثبت . وكذلك «الباء» تحذف لالتقاء الساكنين ، وهما : «الباء» ، والنون الأولى الساكنة من النون المشددة . وينظر : شرح الجمل ٤٩٢/٢ .
- (٣) في (أ) : «فبقيت» ، وما أثبته من (ب) .
- (٤) لأن الضمة الموجودة قبل الواو دليل عليه .
- (٥) في (ب) : «أما» .
- (٦) ينظر : الكتاب ٥١٩/٢ . ويرى الجرجاني أن هذا لا يقطع لاجل أنَّ النون مكسورة في الاثنين ، ومفتوحة في الواحد ، إلا أن إثباته أذهب في الاحتياط بكل حال ... ولم تحذف «الالف» في «تفَعَلَانَ» ، لاجل أنَّ «الالف» خفيفة . المقصد ١١٣٢/٢ .
- (٧) من هنا بداية نص الإclid ج ٢ ق ١٧٧١ .

(١/١٤)

/ وهو أن أمثلة المضارع على ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : ماليس في آخره « نون » وهو أربعة :
« أضرب » ، « نضرب » ، « يضرب » ، « تضرب » .

والثاني : مافي آخره « نون » ، « بعد » ، « الف الضمير » ، « و » ، « واؤه » ، « و » ، « ياته » ، « وهو خمسة :
« يضرِبَانِ » ، « و » ، « تَضْرِبَانِ » ، « و » ، « يَضْرِبُونَ » ، « و » ، « تَضْرِبُونَ » ، (١) و
« تَضْرِبِينَ » .

والثالث : مافي آخره « نون (٢) جماعة النساء » ، وهو اثنان : « يَضْرِبِينَ » ، « و » ، « تَضْرِبِينَ » .
فبالثقلية تفتح الاواخر في الصنف الأول ، نحو : « أَضْرِبِينَ » ، « و » ، « تَضْرِبِينَ » .
وأما (٢) البناء فلما ذكرنا : أن (٤) الأصل في الافعال البناء ، و البناء على الحركة
لكون البناء عارضاً^(٥) ، وعلى الفتحة للخفة (٦) .

(١) قوله : « تَضْرِبُونَ » ، سقط من (ب) .

(٢) قوله : « نون » ، سقط من (ب) .

(٣) في (١) : « أما » ، « وما ثبته من (ب) .

(٤) في (ب) : « لأن » .

(٥) نكر المصنف في ص: ٢١٨ أن فتح ماقبل النون للتخلص من التقاء الساكنين ، ونكر هنا أن البناء

على الحركة لكون البناء عارضا ، وهذا تناقض .

(٦) نكر المصنف في ص: ٢١٨ أن تعين الفتحة في نحو : « لَاتَضْرِبِينَ » ، للاحتراز عن الالتباس بينه وبين فعل المؤنث ، نحو : « لَاتَضْرِبِينَ » ، أو فعل جماعة الرجال ، نحو : « لَاتَضْرِبُونَ » ، ونكر هنا أن البناء
على الفتحة للخفة ، وهذا اضطراب .

ثم بالثقيلة تمحى النونات في الصنف الثاني ، لأن ثبوت النونات للإعراب
وقد زال الإعراب ، فتزول هي^(*)
وتحذف ، واو الضمير ، و « يافه » ، - أيضا - لأنهما ساكنان ، وقد لاقاهما
« نون » ساكنة (١) ، فتحذفان تفاديا من التقاء الساكنين ، وإن كان التقاوهما
على حددهما (٢) ، لعدم الاحتياج إليهما ؛ لأن خمسة ماقبل « الواو » دليل على
« الواو » ، وكسرة ماقبل « الياء » دليل على « الياء » (٣) .
ولتحذف « الألف » لأنها خفيفة ، فلا يلزم الثقل^(*)
فلو كانت « النون المؤكدة » بعد الألف مفتوحة لكان لزوم الالتباس بفعل الواحد
عند حذف « الألف » وجهاً لمنع حذفها .

/ ولكن « النون » بعد « الألف » مكسورة ، فلم يلزم الالتباس^(٤) فإذا لم يذكر ذلك (٤/ب)
الوجه .
وبالثقيلة (٥) في الصنف الثالث تجلب « الألف » ، وتقع بينها وبين « نون النساء » ،
للفصل بين النونات (٦) . نحو : « يضرِّبانْ » ، و « تَضَرِّبَانْ » (٧) . كما
أقحمت في « أنتُم » ، للفصل بين الممتدين .
وأما « النون الخفيفة » فهي كالثقيلة في جميع ما ذكرنا . إلا في وقوعها بعد الألف (٨)
الضمير ، كما في : « اضرِّيانْ » ، وبعد الألف المجلوبة ، كما في : « اضرِّيَانْ » ،

(*) لم يزل الإعراب في الصنف الثاني على ما ذكر المصنف ، إذ الأفعال الخمسة مع نون التوكيد
معروفة وليست مبنية ، لأن الفعل المضارع لا يعني إلا إذا باشرته النون المؤكدة ، وهذا مذهب الجمهور ،
قال ابن مالك : « وأغربوا مضارعاً : إن عرينا من نون توكيد مباشرٍ ».
وقد وافق المصنف الأخفش والزجاج اللذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع مبني مع نون التوكيد سواه .
إنصلت به نون التوكيد أم لم تصل . ينظر : شرح ابن عقيل ١/٣٩ و ٢/٣١٢ - ٣١٥ . و المساعد
٦٧٢-٦٧١ .

(١) يريد : النون الأولى الساكنة من نون التاكيد المشددة .
(٢) الحد الذي يسمح بالتقاء الساكنين : ١ - أن يكون أولهما حرف مدد ولين .
٢ - أن يكون الثاني مدغما ، نحو : « دَاهَةٌ » ، و « شَاهَةٌ » . ينظر : شرح المفصل ٩/١٢٠ - ١٢١ .
(٣) وإن كان ماقبل « الواو » و « الياء » مفتوحاً تثبتان ، نحو : « اخْشَوْنَ » ، و

« اخْشَيْنَ » . التبصرة ٤٢٦/١ - ٤٢٧ .
(*) للمؤلف تعليمان : الأول : أن (الألف) بقيت في (اضربان) ولم تسقط لئلا يلتبس عند سقوطها
بفعل الواحد . أو الثاني : أن (الألف) لم تمحى لأنها خفيفة فلا يلزم الثقل ، وأن النون المؤكدة
مكسورة في (اضربان) ومفتوحة في (اضربن) . وينظر ما سبق ص : ٢١٨ .
(٤) قد يلتبس بالفعل المؤكد المتعدي إلى ياء المتكلّم نحو : (لا تضرِّيَاني) .

(٥) في (ب) : « بالثقيلة » .
(٦) وكذلك ليزول اجتماع الأمثال ، ويخف ما فيه من الثقل وقرط الكلفة على اللسان .
المقتضى ٢/١١٣ .

(٧) في (ب) : « يضرِّيانْ و تضرِّبَانْ » ، وهو تحريف . (٨) في (ب) : « الألف » .

فإنها لا تقع بعدهما^(١) ، للتقاء الساكنين : «الالف» ، و «النون»^(٢) . وأمثلة الأمر كامثلة المضارع . نحو : «اضربنَّ» ، من الصنف الأول . و «اضربنَّ» ، و «اضربنَّ» ، من الصنف الثاني . [و] (٢) «اضربنَّ» ، من الأول . و «اضربنَّ» ، و «اضربنَّ» ، من الثاني . وهذه الثلاثة بالنون الخفيفة)^(٤) .

وأما «النهي» ، فهو^(٥) مجزوم بـ «لا»^(٦) ، وإنما جزم بها لوجهين :

(١) هذا مذهب البصريين وأجاز يونس والkovifion وقوع النون الخفيفة بعدهما . ينظر : الكتاب ٨٥٢٧ ، والمقتضب ٢٤٢ ، والتبصرة ٤٢٩/١ .

ودقائق التصريف ص : ١١٧ ، والمقصد ١١٢٣/٢ - ١١٢٤ . والنكت ٩٦٩٦٥/٢ . وشرح الكافية ٤٠٥/٢ . وشرح ابن عقيل ٣٠٨/٢ .

(٢) أنكر سيبويه أن يكون التقاء الساكنين عربياً . قال : «فهذا لم تقله العرب» . وليس له نظير في كلمتها ، لا يقع بعد الف ساكن إلا أن يذغم ، ونحص صاحب (دقائق التصريف) على أن بعض العرب يدخلون النون الخفيفة بعد ألف الضمير في «اضربان» ، وبعد الف المجلوبة ، نحو : «اضربنائ» ، وأشار الجرجاني إلى أن ذلك قليل في الكلام ، غير قبيح . ينظر : الكتاب ٥٢٥/٢ فما بعدها ، ودقائق التصريف ص : ١١٧ ، والمقصد ١١٢٣/٢ - ١١٢٤ .

(٣) زيادة من (ب) .

(٤) انتهي نص الإclid .

(٥) في (ب) : «فهي» .

(٦) ويرى السهيلي أن «لا» هذه هي النافية ، وأن الجزم به لام ، ممحورة ، و«لا» زائدة بين الجازم والمجزوم؛ لقصد النفي ، ونسب صاحب (شرح التصريف) هذا الرأي إلى الكسائي ، وقيل : إن أصلها لام الأمر زيدت عليه الف ، ففتحت لأجلها ، و من النحوين من زعم أن «لا» هذه نافية ، ولكن الغيت . وعملت «إن» . ينظر : نتائج الفكر ص : ١٤٢ ، والمغني ص : ٣٧٧ ، والمساعد ١٢٧/٢ . وشرح التصريف ١٤٦/٢ ، والهمع ٤١٠/٤ .

[أحدهما] (١) : أن « لا » هذه (٢) شابهت « إن » الشرطية في نقل الفعل من الحال إلى الاستقبال ، وفي إخراجه عن كونه خبرا ، فجزمت كـ « إن » الشرطية.

والثاني : أنها لما أثرت فيه بالنقل من الحال إلى الاستقبال ناسب أن تؤثر فيه لفظاً ليكون تغيير اللفظ دليلاً على تغير المعنى .

وكان ذلك التغيير ظبي بالجذم (٣) ، لأنها لما نقصت حاله من احتمال معنيين : الحال والاستقبال إلى احتمال معنًّ واحد ، وهو الاستقبال / ناسب أن يكون التغيير بالجذم ، الذي ينقص من الكلمة (٤/١٥) الحركة .

ولأنها نقيبة لام الأمر ، فإنها تقتضي الإقدام على الفعل ، وهذه تقتضي الامتناع عنه (٤) ، وهم يحملون النقيب على النقيب ، لأنهما يتلازمان في الخطور بالبال .

وكذلك لام الأمر فإنها عملت (٥) الجزم لـ مشابهتها « إن » الشرطية . على ما ذكرنا في (٦) ، النهي ،

وإنما كسرت (٦) - مع أن من حق الحروف الواردة على حرف واحد أن تكون

(١) زيادة من (ب) .

(٢) قوله : « هذه » سقط من (ب) .

(٣) في (ب) : « بالجر » ، وهو تحريف .

(٤) في (ب) : « منه » .

(٥) في (ب) : « علمت » ، وهو تحريف .

(*) ينظر ما سبق ص: ٢١٣ و ٢١٥ ، ولم يذكر هناك مشابهة لام الأمر لـ « إن » الشرطية ، وإنما ذكر مشابهة الأمر للنهي في الجزم .

(٦) ويجوز إسكانها بعد « الواو » ، و « الفاء » ، تخفيفاً ، وهو أكثر من تحريكتها ،

وزاد بعضهم إسكانها بعد « ثم » ، حملًا على « الواو » ، و « الفاء » . ينظر :

المقتضب ١٢٤/٢ ، واللامات ، للزجاجي ص: ٩٠ ، وسر الصناعة ١/٣٨٤ - ٣٨٥ ،

واللامات ، للهروي ص: ١٢١ - ١٢٠ ، تحقيق : يحيى البلداوي . مكتبة الفلاح -

الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . والجني الداني ص: ١٥٤ ، والمغني

ص: ٢٩٤ - ٢٩٥ ، والمساعد ٣/١٢١ - ١٢٢ ، والهمع ٤/٣٠٧ .

مفتوحة (١) كهمزة الاستفهام و « الواو ، العاطفة (٢) » - لشبيهها باللام الجارة (٣) ، من حيث إن كلاً منها يكون مختصاً بنوع واحد من أنواع الكلمة. وهذا هو الجواب عن (٤) الذين يسألون (٥) عن (٦) الفرق بين « لا » التي للنفي، وبين « لا » التي للنهي .

فإن الثانية تعمل الجزم دون الأولى (٧)، بينما أن الحروف العاملة هي المختصة بنوع واحد من الاسم والفعل كالحروف الجارة عملت الجر لاختصاصها بالاسم والحروف الجازمة لل فعل عملت الجزم لاختصاصها بالفعل (٨).
وأما حروف (٩) الاستفهام وحروف العطف ونحوها فلما لم تكن لازمة لنوع واحد لم تعمل في شيء من الاسم والفعل (١٠).

(١) ونص الفراء على أنبني سليم يفتحون اللام .. فيقولون : «يلقى» ، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة ، وإلى ذلك أشار الرضي وابن مالك . ينظر : معاني القرآن ٢٨٥/١ ، وسر الصناعة ٨٤/١ ، وشرح الكافية ٢٥١/٢ ، والتسهيل ص : ٢٣٥ ، والجني الداني ص : ١٥٤ ، والمساعد ١٢١/٣ ، وشرح التصريح ٢٤٧/٢ ، والهمع ٣٠٧/٤ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ٢٨٧/١ .

(٢) قال ابن جنی : « ولو قال قائل : إنما كيسرت لام الأمر للفرق بينها وبين لام الابتداء التي تدخل على الأفعال المضارعة لاسماء الفاعلين لكان قوله قويا ، . سر الصناعة ٣٨٧/١ .

(٤) قوله : « عن » سقط من (ب) .

(٥) في (أ) و (ب) : «الذى يسلكون» ، ولعل مأثيرته هو الانسبي .

(٦) في (ب) : « من » .

(٧) ويجوز عند الكوفيين الجزم بـ « لا » النافية إذا صلح قبلها « كي » . نحو : « جئته لايكون له علي حجّة » ، و « لايكون » . وقد سمع ذلك عن العرب ، حكى الفراء : « ربطة الفرس لainفلت » - بالرفع والجزم - وقال الرضي : « ولا منع أن يجعل « لا » في مثله للنهي » . ينظر شرح الكافية ٢٥٢/٢ . وحاشية الخضري ١١٩/٢ .

(٨) ينظر : الكتاب ٩٣ .

٩) « حرف ب » في (ب)

(١٠) وعند ابن برهان أن العامل في المعطوف الحرف العاطف. شرح المفصل ٨٩/٨

[الفعل المبني للمجهول]

وأما المجهول فنحو : « نُصِرَ » بضم الأول وكسر ما قبل الآخر ، قال في (المفصل) : « هو ماستغنى عن فاعله ، فأقيم المفعول مُقامه » (١) .

ثم فائدة / نفس الاستغناء عنه إنما يكون (٢) لتطهير اللسان عنه ، لحقارته ، نحو : « شُتِمَ الخليفةُ » ، بدون ذكر اسم الشّاتم ، أو لتعظيم الفاعل ، أو لستر الفعل عليه لمعنى من المعاني (٣) .

وأما فائدة إقامة المفعول مقام ذلك (٤) الفاعل ، فلئلا (٥) يبقى الفعل بلا مسند إليه (٦) .

فإن قيل : كيف ناب المفعول مناب الفاعل - وما خِدَان في المعنى -؟ .

قلنا : ماذاك بمستبعد عندهم ؛ لأنهم شرطوا في وصف الفاعل أن يسند الفعل إليه ، مقدما عليه . وليس الشرطية أن يوجد الفعل من الفاعل ، ألا تراك (٧) تقول : « لم يقم زيد » ، فترفعه بالفاعلية ، وقد نفيت عنه الفعل .

(١) ص : ٢٥٨ .

(٢) من هنا بداية نص الإclid ج ٢ / ق ١٧٢٢ .

(٣) ينظر في ذلك : شرح المفصل ٦٩٧-٧٠ ، وشرح الجمل ٥٣٤/١ .

(٤) قوله : « ذلك » سقط من (ب) .

(٥) في (أ) و(ب) : « لئلا » ، وتلزم « الفاء » جواب « أمّا » . ينظر : الكتاب ٤/٢٢٥ .

(٦) ينظر : كشف المشكل ٣٠٦/١ .

(٧) في (ب) : « ألا يرى » .

فلو كان من شرط الفاعل وجود الفعل منه لما استقام رفع « زيد » - هنا -
بالفاعلية .

فلما ثبت أن مُجَرَّدَ (١) الإسناد إليه كافٍ في كونه فاعلاً ثبت أن « زيداً » في :
« ضرب زيدٌ » - بالضم - يصلاح أن يكون فاعلاً ; لوجود الإسناد إليه ، وإن لم
يوجد منه الضرب .

وأما (٢) نفس العدول عن صيغة إلى صيغة ، فلئلا يقع الالتباس بين الفاعل
والمفعول ، فإنك إذا قلت : « ضرب زيد » - بفتح الضاد - في المبني للفاعل ،
والمبني للمفعول - وهو المجهول - لا يُدرِّي أَم « زيد » المرفوع بعده فاعل في
العلوم ، أم (٣) مفعول أقيمت مقام الفاعل في المجهول ؟

/ لأن الرفعية تلزمها (٤) في الحالين (٥)) (٦) .

والفرق بين الرفعين ثابت ، يظهر أثره فيما بعد المرفوع ، حتى لو كان المرفوع
بطريق الفاعل ينصرف بحسب « عمرو » بعده في قوله : « ضرب زيدٌ عمراً » ،
ولايتأتى ذلك فيما إذا كان المرفوع بطريق قيامه مقام الفاعل في المجهول (٧) .

(٨) وأما ضم الأول فلان الضمة حركة الفاعل ، فلما حذف الفاعل لفظاً بني على

(١) في (٩) : « مجرد » .

(٢) في (ب) : « أما » .
العبارة في (أ) و(ب) : « لا يُدرِّي أن « زيداً » المرفوع بعده فاعل ... » ، وهمزة التسوية لها
الصدارة وتدخل على الجمل لا على المفردات . ينظر : المغني ص: ٢٤ .

(٣) في (أ) : « أو » ، وما أثبتته من (ب) ، لأن همزة التسوية تأتي بعدها (أَم) ، إذ
المعنى ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ، لانه
خبر ، قال سيبويه : « وتقول : ما أدرى أقام أَم قعد ، إذا أردت : ما أدرى أيهما
كان ». الكتاب ١٧١/٢ ، وينظر : المغني ص: ٦١ و ٦٣ .

(٤) في (ب) : « يلزم » .

(٥) في (ب) : « الحالتين » .

(٦) انتهى نص الإقليد .

(٧) هذا في الفعل المتعدد لواحد ، وأما المتعدد إلى أكثر من واحد فإنه ينصب ما بعد المفعول الأول ،
نحو : « أَعْطَى الفقير درهماً » ، و « أَعْلَمَ زيدٌ عمراً منطقاً » . ينظر : شرح ابن عقيل ٤٥١/١ و ٥١٣ .

(٨) من هنا بداية نص الإقليد ج ٢ ق ٢٢٢ / سب .

حركة تشاكل حركة الفاعل : ليكون ذلك دليلا على أن المذوف في اللفظ مرفوع (١) .

وأما كسر الثاني في نحو (٢) : « ضرب » - بكسر الراء - فلأنه لما خالف الأفعال بطيئ ذكر الفاعل جعل له بناء يخالف أبنية الأسماء والأفعال ، وهو « فعل » - بضم الأول . وكسر الثاني - (٣)) (٤) .

(١) في (ب) : « المرفوع » ، وضعف ابن فلاح اليمني هذا التعلييل بقوله : « ومن قال : ضم أوله عوضا عن الفاعل المذوف ، أو إشعارا بأن المذوف يستحق هذه الحركة فهو ضعيف » . المغني ٥٢٠/٢ ، وقال الفراء : « لما كان المبني المفعول دالاً على الفاعل والمفعول بنوه على أقوى الحركات . كما بني « قبل » ، و « بعد » ، على الضم ، لأنهما يدلان على معناهما ، وعلى معنى المذوف منهما ، وكما ضم « نحن »؛ لأنه يدل على الثنوية والجمع ، وضم « منذ » ، لأنه يدل على معنى « من » ، و « إلى » . الإقليد ج ٢ ق ٢٢٢/ب .

(٢) قوله : « نحو » سقط من (ب) .

(٣) الكسر فيه لغة الأكثر ، ومنهم من يسكنه مطلقا ، كقوله :

لَوْ عُصِرَ مِنْهَا الْبَأْنُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ .

ومنهم من يفتحه في مقتل اللام . فتقلب « الياء » ، « ألفا » ، فيقول في « زيد » ، « رقى » - بفتح الهمزة - . ينظر : حاشية الخضري ١٦٨/١ .

وهذا البناء لا يخالف أبنية الأسماء على الإطلاق على ما يفهم من كلام سيبويه ومن تبعه كالمصنف ، حيث جاء على (فعل) (الدليل) ، وهي دويبة صغيرة تشبه ابن عرس ، قال الأخفش : « وإلى المسمى بهذا الاسم نسب أبو الأسود الدؤلي ، إلا أنهم فتحوا الهمزة على مذهبهم في النسبة استثنالا لتواتي الكسرتين مع ياء النسب . وقال ابن بري : « قد جاء « رئم » في اسم الاست » . ينظر : الكتاب ٢٤٤/٤ ، وأدب الكاتب ص ٥٨٥ - ٥٨٦ ، والصحاح (دال) ١٦٩٤/٤ ، والممنع ٦١ ، واللسان (دال) ٢٢٢/١١ .

(٤) انتهى نص الإقليد .

ولأنه لو خم ثانية مع خم الأول لكان على مثال « طُبُّ » (١) ، و « رُسْلٌ » .
ولو فتح ثانية مع خم الأول لكان على مثال « نُفَرٌ » (٢) ، و « جُرْدٌ » (٣) .
فحينئذ كان مثال الفعل مشتبها بمثال الاسم ، والأصل عدم الاشتباه ، وماذاك إلا
بهذه الصيغة (٤) .

(١) الطُّنْبُ : حَبْلُ الْجِبَاءِ ، وَعِرْقُ الشَّجَرِ ، وَعَصَبُ الْجَسَدِ . الصحاح (طنب) ١٧٢/١

(٢) كتب تحتها في (١) : « طير صغير جداً » ، وفي الهامش : « نُفَرٌ : طَيْرٌ مثل العصافير » ، وفي الصحاح : « النُّفَرُ : هي طَيْرٌ كالعصافير ، حُمْرُ المُتَاقِيرِ (نفر) ٨٢٢/٢ .

(٣) الجُرْدُ : ضَرَبَ من الفارِ ، وَقِيلَ : الذَّكْرُ الْكَبِيرُ من الفارِ ، أَعْظَمُ من اليربوع ، أَكْدُرُ ، في ذَنَبِه سَوَادٌ ، والجمع جُرْدَانٌ . اللسان (جرد) ٤٨٠/٢ .

(٤) قال سيبويه : « ليس في الأسماء والصفات (فعل) ، ولا يكون إلا في الفعل ». الكتاب ٢٤٤/٤ .

[اسم الفاعل]

اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل (١) ، وإنما اشتق منه لشيابهتهما (٢) في الواقع صفة للنكرة وفي احتمالهما (٣) الحال والاستقبال وفي العمل عمله [وفي الحركات والسكنات] (٤) وغيرها (٥) .

وصيغته من الثلاثي على وزن « فاعل » (٦) . وحذف علامة الاستقبال من « يضرب » للفرق بينهما (٧) .

/ وبعد ذلك لابد من إدخال حرف (٨) عليه ، لئلا يتبس بالماضي . فادخلت (٩) (١١/ب) « الألف » لخقتها . و أدخلت (١٠) بين « الفاء » و « العين » ، لأن في الإدخال فيما

(١) نكر المصدر في ص: ٦٨ أن المصدر أصل اتشعب منه فروع كثيرة من الماضي والمستقبل والأمر والنهي وأسماء الفاعل والمفعول ... الخ ، ونكر هنا أن اسم الفاعل مشتق من المضارع ، وهذا تناقض ، ومن وقع في هذا التناقض صاحب (مراوح الأرواح) وينظر: مراح الأرواح ص: ١٩ و ٢٥

و قال العيني : « و المفهوم من كلام بعضهم أنه مشتق من الماضي ، فكانه نظر إلى أن الماضي أصل بالنسبة إلى المضارع وأن التصرف في الاشتقاء من الماضي أقل ». شرح المراح ق ٤٩/ب ،

(٢) في (١) و (ب) : « لمناسبتهم » ، وما أثبتته من هامش (١) يبدو أنه الانسب .

(٣) في (١) : « احتماله » ، وما أثبتته من (ب) .

(٤) زيادة من (ب) .

(٥) أوجه المشابهة هذه هي التي جعلت الفعل المضارع معربا ، لانه أصبح مشبيها باسم الفاعل ، كما أن اسم الفاعل إنما عمل لشيابهته الفعل المضارع على ما هو مشهور . ويراجع : المقتصد ٥٠٥/١ فما بعدها ، وكشف المشكل ٤١٢/١ - ٤١٤ . وشرح المفصل ٧٠٧ و ٧٨ .

(٦) هذا فيما إذا كان من (فعل) . أما إن كان من (فعل) فيأتي على (فعل) ، و (فعل) ، نحو : « ظريف » ، و (ضخم) ، و يقل مجئه على (فاعل) . ينظر : الممتع ٤٥٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٢٥/٢ . والمساعد ٥٨٧/٢ ، ومراح الأرواح ص : ٢٥ .

(٧) في (ب) : « بينها » .

(٨) في (ب) : « الحرف » .

(٩) في (ب) : « فادخل » .

(١٠) في (ب) : « وأدخل » .

قبل « الفاء » ، التباسا بينه وبين (١) (المتكلم) .
وكسر عينه ؛ لأن في تقدير الفتحة التباسا بينه وبين (١) الماضي للمفاعة (٢) .
وفي تقدير الضم يلزم الثقل .
ولايقال : ففي تقدير الكسرة - أيضاً يلزم الالتباس بينه وبين أمر المفاعة (٣) .
لأننا نقول : نعم كذلك (٤) ، إلا أن اختيار وقوع الالتباس بينه وبين الأمر أولى
من اختيار وقوع الالتباس بينه وبين ماضي المفاعة .
لأنه لا مناسبة بينهما أبلته ، بخلاف الأمر فإنه للاستقبال المحس (٥) .
واسم الفاعل - أيضاً - يحتمل (٦) الاستقبال (٧) ، فكان بينهما مناسبة ، باعتبار
احتمال الاستقبال ، ولأنه يزول الالتباس بينهما - [أي : بين أمر المفاعة ، وبين
اسم الفاعل [٨] - بالنون (٩) وتركه بخلاف ماضي المفاعة ، فإنه لا نون فيها
جميعاً ، فيؤكّد الالتباس .

(١) سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : « ماضي المفاعة » .

(٣) وفي مراح الأرواح : « وبتقدير الكسرة أيضاً يلزم الالتباس بأمر باب المفاعة » ،
ص : ٢٥ .

(٤) في (أ) : « ذلك » ، وما أثبته من (ب) .

(٥) ينظر : مراح الأرواح ص : ٢٥ .

(٦) في (ب) : « عمل » ، وهو تحريف .

(٧) في (أ) : « للاستقبال » ، وما أثبته من (ب) .
ـ زيادة من (ب) .

(٩) في (ب) : « وبالنون » ، والمراد : كون النون داخلة في الأمر دون اسم الفاعل ،
وماجاء منه في قول الشاعر :

أَقَائِلُنَّ : أَحْضِرُوا الشُّهُودَا .

فقد عَدَه ابن جني من الاستحسان ، وأبن مالك وأبن عقيل من الأضطرار ، وعدده
السيوطى من الشذوذ . ينظر : الخصائص ١٣٧/١ ، وسر الصناعة ٤٤٧/٢ ،
والمساعد ٦٧٠/٢ ، والهمج ٤٠٢/٤ .

وصيغته (١) من غير الثلاثي على صيغة مستقبله ، بميم مضمومة (٢) ، وكسر
ما قبل الآخر ، نحو : « مُكِرْمٌ » .

فاختير « الميم » لتعذر زيادة حروف العلة ، إذ في زیادتها يلزم الالتباس بينه
وبيـنـ المستـقـبـلـ ، وقرب « الميم » من « الواو » في (٣) كونـهـماـ شـفـوـيـيـنـ (٤) وضم « الميم »
للفرق بينه وبين الموضع (٥) ، كما في « مَسْجِدٌ » .

واما نحو : « مُسْهِبٌ » للفاعل ، على صيغة المفعول من « أَسْهَبَ » ، و « يَأْفِعُ » من
« أَيْفَعَ » فشاذ (٦) .

وفي المؤنث أدخلت (٧) « التاء » في آخره ، كما في « خاربة » ، للفرق .
وتعيين « التاء » (٨) لتعيينها في الفعل (٩) المؤنث ، كما في « فَعَلْتُ » ، و (١٠)
« تَفَعَّلُ » .

(١) في (ب) : « وصيغه » .

(٢) وقد تُكسر « الميم » ، نحو : « مُنْتَنٌ » ، بِإِتْبَاعِ « الميم » ، « للعين » ، من
« أَنْتَنَ » ، وربما تضم عينه ، نحو : « مُنْتَنٌ » ، بِإِتْبَاعِ « العين » ، « للفاء » . ينظر :
المساعد ١٨٩/٢ ، وحاشية الخضري ٢٤/٢ .

(٣) في (ب) : « وفي » .

(٤) في (١) و (ب) « شفوية » ، وما يثبته ييدو أنه الأولى . وينظر : الكتاب ٤٢٣/٤ .

(٥) أي : موضع وقوع الفعل ، وهو اسم المكان .

(٦) وهذا مثلان نادران ، ولا يقال : « مُسْهِبٌ » ، - في الأول - بكسر « الهاء » على
القياس ، ومما شذ لندرته على مثال الثاني قولهم : « أَورَسَ الشَّجَرُ ، فَهُوَ وَارِسٌ » ،
و « أَبْقَلَ الْمَوْضِعُ » ، فهو باقل ، . ينظر : أدب الكاتب ص : ٦٦١ ، والصحاح
(سهـ) ١٥٠/١ . وحاشية الخضري ٢٤/٢ .

(٧) في (ب) : « أَدْخَلْنَا » .

(٨) في (ب) : « الْيَاءُ » .

(٩) في (ب) : « في المفعول » .

(١٠) في (ب) : « كما في خاربة قلت وتفعل » .

واسم الفاعل فرع للفعل في العمل (١) ، غير أن « التاء » سكنت في الفعل ، وتحركت في الاسم ، للفرق بينهما .

وتعيين السكون للفعل لِثَقْلِ الفعل - [أي : في الماضي] (٢) - لدلاته على شيئين :

وهما : الحدث ، والزمان .

ولأن فيه التفادي من توالي أربع حركات .

ولأن (٣) فيه دلالة على حرافية تلك « التاء » اللاحقة (٤) بالفعل .

بخلاف سائر التاءات المتحركة في الفعل ، في نحو : « ضَرَبَتْ » ، و « ضَرَبَتْ » ، و « ضَرَبَتْ » ، فإنها أسماء .

والحروف كلها مبنية ، والأصل في البناء السكون .

ثم تحرك (٥) ما قبل « التاء » في الاسم ، لأنه آخر الكلمة ، فلتحققه حرف معنى .

فكان متحركاً ، كما في « نون التأكيد » ، و « ياء النسبة » . وتعيين الفتحة (٦) للخفة (٧) .

(١) إن كان اسم الفاعل مُحْلَّى بـ « أ » ، يعم عمل فعله مطلقاً ، وإن تجرد من « أ » فمذهب الجمهور أنه يعمل إذا كان الحال أو الاستقبال دون الماضي ، وأجاز الكسائي وهشام وابن مضاء إعماله وإنْ كانَ للماضي . ينظر : المقتصد ٥١٢/١ - ٥١٣ ، وكشف المشكل ٤١٨/١ - ٤١٩ ، وشرح ابن عقيل ١١٠/٢ ، والمساعد ١٩٦/٢ - ١٩٧ ، وشرح اللمحۃ البدیریة ٨٥ / ٢ .

(٢) زيادة من (ب) .

(٣) في (ب) : « لأنني » .

(٤) في (ب) : « الاحقه » .

(٥) في (أ) و (ب) : « تحركت » ، ولعل ماأثبتته هو الأوجه ، لأن ما بعده قد جاء مذكراً في قوله : « لأنه آخر الكلمة » .

(٦) في (ب) : « الفتح » .

(٧) يريد : فتح الحرف الذي قبل « التاء » في الاسم . من نحو : « ضاربة » ، وهو - هنا - « الباء » .

[اسم المفعول]

وأما اسم المفعول فهو اسم مشتق من «يُفْعَلُ» (١) ، لمن وقع عليه الفعل (٢) .
وصيغته من الثلاثي على وزن «مفعول» (٣) ، نحو : «مَضْرُوبٌ» .
وهو اسم مشتق (٤) من «يُضَرِّبُ» ، لمناسبة بينهما ، في احتمالهما الحال
والاستقبال (٥) .

وأدخل «الميم» لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي (٦) .
فصار «مُضَرِّبًا» ، [كما في «المُخدِّع»] ، فإن اسم الموضع قد يجيء بضم
«الميم» ، كـ«المخدع» ، وـ«المُدْخَل» ، [٧] .
ثم فتح «الميم» حتى لا يتبس بـ«مفعول» باب «الإفعال» (٨) .

(١) اسم المفعول يعمل عمل الفعل المضارع المبني للمجهول من نحو «يُفْعَلُ» .
ينظر: التبصرة ٢١٨/١ .

(٢) في المفصل : «هو الجاري على «يُفْعَلُ» ، من فُطِّلَهُ» . ص ٢٢٩ .

(٣) وبينوب عنه في الدلالة لا العمل «فَعِيلٌ» ، وـ«فَعْلٌ» ، وـ«فَعَلٌ» ، وـ«فُعْلَةٌ» .
ينظر : المساعد ٢٠٩ - ٢٠٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٢ .

(٤) في (ب) : «اشتق» .

(٥) ينظر : كشف المشكل ٤١٧/١ ، وفيه ، أنه يجب أن يعمل عمل فعله إذا كان
معنى الحال أو الاستقبال ، بتصرف ، وقال الرضي : «وليس في كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول . لكن المتأخرین كأبي على
ومن بعده صرّحوا باشتراط ذلك فيه» . شرح الكافية ٢٠٤/٢ .

(٦) ينظر : ماسبق ص ٢٣١ .

(٧) الزيادة من (ب) .

(٨) المراد : أنه لا يتبس بنحو : «مُكَرِّمٌ» ، من الإكرام ، وهذا هو ، المفعول من
باب الإفعال ، والعبارة في (ب) : «أولئلا يتبس بينه وبين اسم المفعول من
الإفعال» .

[فصار «مضربا»^(١) ، وضم^(٢) «الراء» ، لئلا يقع الالتباس^(٣) بينه وبين اسم الموضع ، كما في «المخدع»^(٤) . [في عامة الصورة كـ«المقتل» ، وـ«المُصْدَر» ، وـ«المأكِل» ، وـ«المُشَرِّب»] ^(٥) ، فصار : «مضرباً» ، - بضم «الراء» ، - .

ثم أشبع «الضمة» ، لأنعدام «مفعى» ، في كلامهم ، / بغير «التاء»^(٦) .
 بخلاف «المشْرِقَة»^(٧) ، وـ«المقْبَرَة»^(٨) ، فصار : «مضربوًبا»^(٩) .
 وصيغته من غير الثلاثي بفتح ما قبل الآخر ، نحو: «مُسْتَخْرِج»^(١٠) .
 كما فتح في «يُسْتَخْرِج» ، في مجهول ذلك الباب .
 لأن ذلك مشتق منه - كما ذكرنا - ويعمل عمله .

(١) الزيادة من (ب) .

(٢) في (ب) : «ويضم» .

(٣) في (ب) : «لئلا يلتبس» .

(٤) **المخدع والمخدع** : **الخزانة** . وحكى يعقوب عن الفراء أن أصله الضم ، إلا أنهم كسروه استثنالا . الصحاح (خدع) ١٢٠٢/٣ .

(٥) الزيادة من (ب) .

(٦) ينظر : الكتاب ٢٧٢/٤ .

(٧) **المشْرِقَة** : موضع القعود من الشمس بالشتاء ، وهي م ثلاثة الراء ، وفيها أربع لغات : **مُشْرِقَة** ، **وَمَشْرِقَة** - بضم الراء وفتحها - **وَشَرِقَة** - بفتح الشين وتسكين الراء - **وَمِشْرَاق** . الصحاح (شرق) ٤/١٥٠٠ - ١٥٠١ ، واللسان (شرق) ١٧٤/١٠ .

(٨) **المقْبَرَة** **والمقْبَرَة** - بفتح الباء وضمها - : واحدة المقابر ، **والمقْبَرَة** : لغة أخرى في «المقبرة» . ينظر : أدب الكاتب ص ٥٥٨ ، والصحاح (قبر) ٧٧٤/٢ .

(٩) ينظر : مراح الأرواح ص ٢٥ .

(١٠) **وَشَدَّ** من غير الثلاثي قولهم : أضعف الشيء فهو ضعيف . ينظر : شرح الكافية ٢٠٤/٢ .

الباب الثاني

في

"المضاعف"

تقديم هذا الباب على سائر الأبواب من « المهموز » و « المعتل » لقربه من الصحيح .

إذ إبدال الياء من أحد حرف التضعيف في مواضع مخصوصة قليلة (١) ، بخلاف تليين(*) الهمزة ، فإن تليينها يصح في حروف العلة كلها ، في مواضع كثيرة (٢) . فتسمية المضاعف بالمضاعف ظاهرة ، لأنه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة « العين » و « اللام » .

ويقال له : الأصم (٢) – أيضاً – لأنه كرر فيه حرف واحد ، فشابه الأصم : لأنه يكرر له الحرف حتى يسمع .

وقيل : إنما يقال : له : الأصم ، لأنه لا يسمع فيه حركة الحرف المدغم .

(١) نحو : تَظَلَّتُ ، وَتَسَرَّيْتُ ، وَأَمْلَيْتُ ، والاصل : تَظَنَّتُ ، وَتَسَرَّرَتُ ، وَأَمْلَأْتُ .
التبصرة ٢/٨٢٢ – ٨٢٤ ، وقال التفتازاني : « وأمثال هذا كثيرة في الكلام » . شرح تصريف العزي ص : ٩٤ .

(*) في هامش (١) : « المراد من تليين الهمزة كون الهمزة حرف علة » .

(٢) وذلك فيما إذا كانت ساكنة . شرح المفصل ٩/١٠٧ – ١٠٨ .

(٣) نزهة الطرف ص : ١٢

[أبواب المضاعف]

ثم المضاعف في الأفعال (١) إنما يجيء من دعائيم أبواب .

وهي ثلاثة أبواب ، « فعل : يَفْعُلُ » ، مثل « فَرَّ : يَفْرَرُ » ، و « فَعَلَ : يَفْعَلُ » ، مثل « رَدَّ : يَرْدَدُ » ، و « فَعِلَّ : يَفْعِلُ » ، مثل « بَرَّ : يَبْرَرُ » (٢) .

وماسوى ذلك فهو شاذ (٣) ، مثل « لَبَّ : يَلْبُبُ » (٤) ، وهو من باب (شرف) (٥) .

(١) المراد : في الأفعال الثلاثية المجردة الصحيحة . نزهة الطرف ص : ٩ .

(٢) ينظر : نزهة الطرف ص : ١٠ .

(٣) قال سيبويه : لأنهم قد يستقلون « فعل » ، و « التَّضْعِيفَ » ، فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك ، الكتاب ٣٧/٤ ، وينظر : المقتضب ١٩٩/١ .

(٤) وهي لغة قليلة بعض العرب في « فعل » ، بضم العين . ينظر : الكتاب ٣٧/٤ ، ومراح الأرواح ص : ٢٦ ، والتاج (لب) ٤٦٥/١ .

(٥) وأكثرُهم يجعلُه من باب (فرح) ، يقول : لَبِيتَ : تَلَبَّ . وأنتَ لَبِيبٌ . المقتضب ١٩٩/١ .

[وجه إدغام المضاعف]

(١/١٨) ثم وجه الإدغام في المضاعف هو أن التقاء المتجانسين ثقيل على ألسنتهم ، فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة (١) . والمعنى في ذلك أن الطّباع مبنية على الخروج من شيء إلى شيء آخر ، فالعود إلى شيء واحد جالب للكلفة لا محالة ؛ فلذلك عمدوا إلى ضرب من الخفة بجعل المثلين (٢) كشيء واحد بالإدغام (٣) .

ثم التقاء المتجانسين على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يسكن الأول ، ويتحرك الثاني ، فيجب الإدغام ضرورة (٤) ، كقولك :

« لم يَبْرِحْ حَاتِمٌ » ، و « لم أَقُلْ لَكَ » .

والثاني : أن يتحرك الأول . ويُسْكَنُ الثاني . فيمتنع الإدغام ، كقولك : « ظَلَلتُ » ، و « رَسُولُ الْحَسَنِ » .

(١) المفصل ص : ٣٩٣ .

(٢) في (١) : « مثلين » ، وما أثبتته من (ب) .

(٣) الإقليد ج ٢ ق ٣٦٦ سب - ١٧١٧ .

(٤) لأن الأول اتصل بالثاني من غير إرادة لذلك . شرح ابن يعيش ١٠/١٢١ .

لأن الحركة فصلت بين المثلَّين ؛ لما أن الحركة بعد الحرف لا قبله ، ولا معه ، لأننا نشاهد تحقيق الإدغام إذا سكن الأول ، وامتناعه إذا تحرَّك ، نحو : « سِرْ » ، و « سُرُّ » .

فلو لم تكن الحركة بعد الحرف لما امتنع الإدغام في « سُرُّ » ؛ لعدم الفاصلة بين المثلَّين ، كما إذا سكت الراء الأولى (١) .

والثالث : أن يتحركا ، وهو على ثلاثة أوجه :

ما بالإدغام (٢) فيه واجب : وذلك أن يلتقيا في الكلمة ، وليس (٣) أحدهما للالحاق (٤) ، نحو « رَدَّ » ، و « يَرُدُّ » (٥) .

(١) والأمر الثاني : سكون الحرف الثاني والإدغام لا يحصل في ساكن ؛ لأن الأول لا يكون إلا ساكنا . فلو أسكن الثاني لجتمع ساكناً على غير شرطه، وذلك لا يجوز .
شرح المفصل ١٢١/١٠ - ١٢٢ .

(٢) في (أ) و(ب) : « فالإدغام » ، وهو تحريف ، وما ثبته من المفصل ص ٣٩٣ .
(٣) في (ب) : « ليس » .

(٤) ولا البناء مخالف لبناء الفعل . شرح المفصل ١٢٢/١٠ .

(٥) وسييله أن يسكن المتحرك الأول ؛ لتزول الحركة الحاجزة ، فيرتفع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة ، فيصير منزلة حرف واحد ، فيخفّ الفظ . ينظر : المقضب ١٨٢/٢٠٦ ، والتبصرة ٧٢٧/٢ ، وشرح المفصل ١٢٢/١٠ ، والممتع ٦٣٤/٢ .

و^(*) ما هو (١) فيه جائز : وذلك أن ينفصل ، وما قبلهما متحرك ، أو حرف علة ، نحو : « أَنْعَتْ تُلَكَّ » ، و « الْمَالُ لِزَيْدٍ » ، و « شَوْبُ بَكْرٍ » (٢) .

أو يكونا في حكم الانفصال ، نحو : « افْتَلَ » ، لأن « تاء الافتعال » / لاتجتمع (١/ب) مع « التاء » في جميع الصور . كما في « انتَصَرَ » (٢) .

و^(*) ما هو ممتنع فيه ، وهو (٤) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون أحدهما (٥) للإلحاق ، نحو : « قَرْدٌ » ، (*) ، و « جَلْبَبٌ » .

(*) في (أ) و(ب) : « مدة » والأولى التعبير بـ « حرف علة » ، لأن (الواو) في « ثوب بكر » ليست مدة . وينظر : المتعن ٦٥١/٢ .

(١) قوله : « هو » سقط من (ب) .

(٢) الإدغام فيه أحسن ، والبيان عربي جباري جيد . ينظر : الكتاب ٤٣٧/٤ ، والمقتضب ٢٠٧١ ، والمتعن ٦٥٠/٢ - ٦٥١ ، والمساعد ٣٦٤/٤ .

(٣) لاته لا يلزمها « تاء » ، بعدها . ينظر : المفصل ص ٣٩٣ ، والمتعن ٦٣٧/٢ .

(٤) في (أ) : « فهو » ، وما أثبتته من (ب) .

(٥) يكون الحرف الثاني من المثلين مزيدا للإلحاق . شرح المفصل ١٢٢/١٠ .

(*) في هامش (أ) : مكان مرتفع . وفي الصحاح : « المكان » الغليظ المرتفع .

(قرد) : ٥٢٤/٢ .

والثاني : أن يؤدي فيه الإدغام إلى (١) لبس مثال بمثال ، نحو : « سُرُّرُ » ، و « طَلَّلُ » (٢) .

والثالث : أن ينفصلا ، ويكون ماقبل الأول حرفًا ساكنًا (٣) ، غير مدة ، نحو : « قَرْمُ » (٤) مَالِكٌ ، و « عَذُوْ فَلَيْدٍ » (٥) .

(١) قوله : « إلى » سقط من (ب) .

(٢) إذ لو أدمجت ، فقلت : « طَلَّ » ، لم يعلم أن « طَلَّاً » فعل ، وقد أدمج ، لأن في الأسماء ما هو على زنة « فَعْلٍ » ساكن العين ، نحو : « صَدَّ » ، و « جَدَّ » ، ولو أدمج نحو « سرر » ، فقيل : « سُرُّ » ، لم يعلم هل هو « فَعْلٌ » ، مثل « طُنْبٌ » ، وقد أدمج ، أو هو على « فُعْلٍ » ، أصلًا ، نحو : « جُبَّ » ، و « دُرَّ » .

ينظر : شرح المفصل ١٢٢/١٠ ، والمتمعن ٦٤٤/٢ .

(٣) أي : حرفًا صحيحًا ساكنًا . شرح المفصل ١٢٣/١٠ .

(٤) سبق توضيح كلمة (قرم) في ص ٢٠ هامش (٦) .

(٥) هذا قول البصريين ، وأجاز الفراء الإدغام بعد الساكن الصحيح على وجهين :

أحدهما : الجمع بين الساكنين ، كقراءة أبي عمرو (والشمس سراجا) .

والثاني : إلقاء حركة الأول على الساكن قبله . ينظر : المساعد ٣٦٤/٤ .

ويقع (١) الإدغام في المتقاربين ، كادغام « الاء » في « الحاء » (٢) وعكسه (٣) ، كما في « اجْبَهُ حَاتِمًا » ، و « اذْبَحْ هَذِهِ » ، [تقول] (٤) : « اجْبَحَاتِمًا » ، و « اذْبَحَادِهِ » .

كما يقع في المتماثلين ، كما في « رَدَّ » ، و « يَرُدُّ » ، هذا كله مما وأشار إليه في (المفصل) (٥) .

وقد قلنا : إن ثانى المثلين إذا كان ساكننا يمتنع الإدغام ، لوجود الخفة بالساكن ، ولم يتحتاج إلى الإدغام لطلب الخفة (٦) .

(١) في (ب) : « ويصح » .

(٢) قال سيبويه : (الاء) مع (الحاء) . كقولك : اجْبَهُ حَمْلًا . البيان أحسن ؛ لاختلاف المخرجين ؛ لأن حزوف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ، والإدغام فيها عربي حسن لقرب المخرجين ؛ لأنهما مهوسان رحوان . فقد اجتمع فيما قرب المخرجين والهمس . الكتاب ٤٤٩/٤ و ٤٧٤ - ٤٧٥ . وينظر : المقتصب ٢٠٧/١ . وشرح المفصل ١٣٧/١٠ ، والمتع ٦٧٩/٢ - ٦٠ . وشرح الشافية ٢٧٧/٢ .

(٣) لم يذهب أحد مذهب المصنف : فسيبوبيه في الكتاب ٤٤٩/٤ ، والمبرد في المقتصب ٢٠٧/١ ، والرضي في شرح الشافية ٢٧٧-٢٧٦/٣ ، وأبن يعيش في شرح المفصل ١٣٦/١٠ ، وأبن عاصفون في المتع ٦٨٠/٢ يوجبون قلب الاء حاء وإدغامها ، فيقولون في « اذْبَحْ هَذِهِ » : « اذْبَحَادِهِ » . وفي التكلمة من ٢٧٧ : « فما كان منها أدخل في الحلق لم يدغم فيه الأدخل في الفم ، فالاء تدغم في الحاء نحو : اجْبَهُ حَمْلًا ، لأن الاء أدخل في الحلق ، والباء أشد خروجا من الحلق إلى الفم ، فذلك أدغمت الاء في الحاء ، ولم تدغم الباء في الاء في نحو : امدخ هَلَّ » .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

ولم يشر الزمخشري إلى أن « الاء » تدغم في « الاء » ، وإنما قال : « والباء تدغم في الاء وقعت بعدها أو قبلها ، كقولك في « اجْبَهُ حَاتِمًا » ، و « اذْبَحْ هَذِهِ » : « اجْبَحَاتِمًا » ، و « اذْبَحَادِهِ » ، ولا يدغم فيها إلا مثلها » .

(٥) ينظر : مasicq أص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

ولكن جَعَزُوا الحذف في بعض الموضع؛ نظراً إلى اجتماع المتخاصمين، نحو:
ـ ظَلْتُ ، (١) .

كما جَعَزُوا القلب في نحو: «تقضي البازى» (٢)، وعليه قراءة من قرأ (٣)
ـ وَقِرْنَـ في بِيُوتِكُـنَـ (٤) - بكسر القاف - من القرار (٥)، أصله: «اقرَنَ»،
ـ حذفت الراء الأولى، فنقلت حركتها إلى القاف، ثم حذفت الهمزة لانعدام الاحتياج
ـ إليها، فصار «ـ قِرْنَـ» (٦) .

(١) بفتح «الفاء» وكسرها. شرح الشافية ٢٤٥/٢ .

(٢) ينظر مسبق ذكره، ص: ١٧٢، ٢٣٦ و ٢٣٧ .

(٣) وهي قراءة الجمهور عدا عاصم وأهل المدينة، فقراءتهم: (ـ وَقِرْنَـ) بفتح
ـ القاف، ينظر: معاني القرآن، للفراء، ٢٤٢/٢، وإعراب القرآن، للنحاس، ٦٢٤/٢،
ـ والجامع لأحكام القرآن، ١٧٨/٧، والنشر في القراءات العشر، لابن الجوزي، ٢٤٨/٢،
ـ مطبعة مصطفى محمد - مصر .

(٤) من الآية (٢٢) من سورة الأحزاب .

(٥) هذا قول المبرد وعليه المؤلف، وذهب الفراء وأبو عبيدة إلى أنه من الوقار.
ـ ينظر: معاني القرآن، ٢٤٢/٢، وإعراب القرآن، للنحاس، ٦٢٤/٢، والصحاح
ـ (ـ وَقَرَـ) ٨٤٩/٢، والجامع لأحكام القرآن، ١٧٨/٧ .

(٦) وقيل: الفعل «ـ وَقَرَـ»، مثل، من «ـ وَقَرَـ»، يقر، وقيل: إن الفعل أجوف،
ـ من «ـ قَارَـ»: يَقَارُـ، على وزن «ـ خافـ»: يَخَافُـ، ومعناه: الاجتماع، أي:
ـ اجتمعن في بيوتكن. ينظر: الأفعال، لابن القطاع، ٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية
ـ ٢١٧١/٤، والمساعد، ١٩٨/٤ .

هذا إذا كان سكونه لازماً ، وإذا كان عارضاً يجوز الإدغام وتركه (١) ، نحو : « أمْدَدْ » (٢) ، و « مُدَّ » ، / - بفتح الدال - للخفة ، و « مُدْ » ، - بالكسر - لأن الكسر أصل في تحريك الساكن (٣) ، وذلك لمعان (٤) ذكرناها (٥) في مشترك « الموصل » (٦) ، و « مُدْ » ، للإتباع .

ومن ثم لا يجوز « فِرْسٌ » ، لعدم إتباع الضمة ، ولا يجوز الإدغام في « أمْدَدَنْ » (٧) ، لأن سكون الثاني لازم .

(١) الإدغام لغة تميم ، وأهل الحجاز يضاعفون ، قال سيبويه : « لأنهم أسكنوا الآخر قلم يكن بد من تحريك الذي قبله؛ لأنه لا يلتقي ساكنان » . الكتاب ٥٢٠/٢ . وقال أيضاً : « ودعهم سكون الآخر في المثلين أن بيَّنَ أهل الحجاز في الجزم . فقالوا : « ارْدَدْ » و « لَتَرْدَدْ » ، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة » . الكتاب ٤٧٣/٤ . وينظر : شرح الكافية الشافية ٢١٩٠/٤ - ٢١٩١ .

(٢) قال سيبويه : « و « أمْدَدْ » هو الأصل » . الكتاب ٢٦٥/٢ . وينظر : نزهة الطرف ص : ٥١ .

(٣) المقتصب ١٨٤/١ .

(٤) في (أ) : « لمعاني » ، وما أثبتته من (ب) .

(٥) في (ب) : « ذكرنا » .

(٦) ق ٣٨١ ب ، وفيه : « الحركة للتقاء الساكنين حركة بناء ، والكسر أبعد حرکات الإعراب عن الإعراب لامتناع تخلله في مثيلين من المعربات ، وهم الغابر وجميع ما لا ينصرف ... فلما احتج إلى التحرير حُرك إلى ما هو أقل الوجوه في الإعراب ، وأكثر شبهها بالياء الذي وجده في بعض من المعربات دون بعض . أو نقول : إن الكسر أعدل حرکات ، لأنه بين حَفَّةِ الفتح وثقلِ الضم ، أولئك أخوا « الياء » ، فهي من وسط الفم ... والأجود وأواسطها .

أونقول : إن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وكان الكسر والسكون أخوان ، من حيث التقابل . كان الجزم قائم مقام الكسر ، وكانت إقامة الكسرة مقام السكون .

ولأن الكسر ثبت في أصل ذلك ، وهي الهمزات التي يوصل بها إلى النطق بالساكن .

(٧) قال سيبويه : « وزعم الخليل أنَّ ناساً من بكر بن وائل يقولون : « وَرَدَنْ » ، و « مُدَنْ » ، و « رَدَتْ » ، و « مُدَدْ » ، جعلوه بمنزلة « رَدْ » ، و « مَدْ » ،

[تأكيد الفعل المضاعف]

وتقول في النون الثقيلة : « مَدَنْ » .. « مَدَانْ » .. « مَدَنْ » .. « مَدَانْ » ..
« امْدُدَنْ » ..

وبالنون الخفيفة : « مَدَنْ » .. « مَدَنْ » .. « مَدَنْ » ..

[بناء المضاعف للمجهول]

والمجهول : « مَدَّ » (١) .. « يَمْدُّ » (٢) ..

(١) قوله : « مَدَّ » سقط من (ب).

(٢) مانذره المصنف وجه واحد ، لأن في مضاعف الثلاثي المبني للمجهول وجهين : أحدهما : ضم أوله ، والثاني : كسره ، وتقول : "رَدَّ" ، و "رَدَّ" ، بضم الراء وكسرها ، وقد قرئ بذلك : "وَرَدُوا إِلَى اللَّهِ" - يonus .٣٠ - و "رَدَّوا" ، فمن قال : "رَدَّوا" بكسر الراء - وهي لغة عُكل - قال الفراء : " وهي لغتهم في كل مضاعفٍ لم يسم فاعله " . ينظر: بغية الآمال ص: ١٤٧ ، والبحر المحيط ١٥٣/٥ .

[تاء الافتعال]

وإذا وقع بعد تاء ، افتعل ، تاء فهما مثلان في الكلمة ، نحو : « افُتُّلَ » ، وهي الكلمة واحدة ، ويشبه اجتماعهما في كلمتين نحو : « أَنْعَتْ تِلْكَ » ، من حيث إن عين (١) « افتعل » لا يلزمها « التاء » ، نحو : « اجتَهَدَ » (٢) ، كما أن الكلمة التي بعد « أَنْعَتْ » لا يلزم أن يكون صدرها « تاء » .
 فلذلك يجوز فيه الإدغام (٣) والبيان عملا بالوجهين .
 والإدغام فيه سبيله أن تسكن « التاء » الأولى ، وتتدغم في الثانية ، وتنقل (٤)
 حركتها إلى « القاف » (٥) ، فاستغني بالحركة عن همزة الوصل ، فيقال : « قَاتَلُوا »
 - بالفتح (٦) - وفي (٧) مضارعه : « يَقْتَلُونَ » (٨) بفتح « اليماء » ، و « القاف » ،
 وكسر « التاء » (٩) .

(١) في (ب) : « غير » . وهو تحريف .

(٢) ينظر : شرح الشافية ٢٨٤/٣ .

(٣) الإدغام فيه لغة بعض العرب ، وحسن سيبويه بقوله : « وحسن الإدغام في « افُتُّلُوا » ، كحسنه في « جعل لك » . الكتاب ٤٤٥/٤ وينظر ٤٤٣/٤ .

(٤) في (ب) : « ونقل » .

(٥) في (ب) : « الفاء » .

(٦) ويجوز كسر « القاف » ، نحو : « قَاتَلَا » . التبصرة ٩٢٩/٢ - ٩٤٠ بتصرف .
 (٧) في (ب) : « في » .

(٨) وكذلك : « يَقْتَلُونَ » - بكسر « القاف » ، و « التاء » - و « يَقْتَلُونَ » - - بكسر « اليماء » - إتباعا للقاف ، أو على لغة من يكسر حروف المضارعة .

ينظر : الكتاب ٤٤٢/٤ - ٤٤٥ ، والمتمعن ٦٢٩/٢ - ٦٤١ ، وشرح الشافية ٢٨٥/٢ .

(٩) في (ب) : « الفاء » .

[قلب تاء الافتعال]

ثم تاء الافتعال، تقلب مع تسعه أحرف إذا كن قبلها^(١) .

مع «الطاء»، و«الظاء»، و«الصاد»، و«الضاد»، «طاءً»،

و«الدال»، و«الذال»، و«الزاي»، «دالاً»، و«ذالاً»، (و«زاء»)^(٢).

ومع «الثاء»، / و«السين»، «ثاءً»، و«سيناً» .

(١) ومن العرب من يبدل «الباء» إلى ما قبلها ليس إلا ، فيقول : «اصبَرَ» ، و «يَصْبِرُ» ، و «مُصْبِرُ» . ينظر : المتصف ٣٢٤/٢ - ٣٢٧ ، وسر الصناعة ٢١٨/١ . وشرح الملوكي ص ٢١٩ . وشرح المفصل ٤٧/١٠ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

[إدغام تاء الافتعال]

فاما مع « الطاء » فتدغم ليس إلا . كقولك : « اطلَّبَ » . و « اطَّعْنُوا » .

ومع « الظاء » تبيّن ، وتدغم ، بقلب « الطاء » ، « ظاءً » ، و « الطاء » (١) ، « طاءً » . كقولك : « اظْطَلَمَ » ، و « اطَّلَمَ » ، و « اظْلَمَ » . ورويَت الثالثة (٢) في بيت زهير .

(١) وصف ابن جني « الطاء » ، بأنه حرف مجهور يكون أصلاً ، لا بدلاً ولا زائداً . وهو لا يوجد في كلام النبط . وإذا وقع فيه قلبوه « طاء » . سر الصناعة

. ٢٢٧/١

(٢) وهي لغات ثلاث أكثرها « اطَّلَمَ » ، بإدغام « الظاء » في « الطاء » . الصحاح
(. ظلم) ١٩٧٧/٥

..... وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فِيظْلَمُ (١)

فالأوجه الثلاثة فيه : « فَيَظْلَمُ » ، « فَيَظْلَمُ » ، بالطاء غير المعجمة .

ومع « الصاد » تبین ، وتدغم (٢) (بقب « الطاء » ، « صادا ») ، كقولك :

(١) في (ب) : « فَيَظْلَمُ » ، وهو جزء من بيت ، وتمامه كما هو في هامش (أ) . و في شعره :

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فِيظْلَمُ

ورواية الكتاب : هَذَا الْجَوَادُ

وللبيت رواية رابعة ، هي : « فَيَنْظَلِمُ » ، بنون المطاوعة ولا شاهد فيها ، وهي من قصيدة في مدح هرم بن سنان .

وَنَائِلَهُ : عطاوه ، عَفْوًا : أَيْ : يُعْطِيكَ مَاسَالَتَهُ سَهْلًا ، بلا مطيل ولا تعجب ولا تسويف ، يُظْلَمُ : - بالبناء للمجهول - أَيْ : يُطلُبُ منه في غير موضع الطلب وفي غير وقته ، فيحتمل ذلك لكرمه وجوده ، يَظْلَمُ : يحتمل ذلك ممن سأله ، ولا يرد من استجداه ، في الأوقات التي مثله لا يطلب فيها .

ينظر : ديوانه ، بشرح ثعلب ص : ١١٩ - ١٢٠ ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الأفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ،

والكتاب ٤٦٧/٤ ، والمنصف ٢٢٩/٢ ، وسر الصناعة ٢١٩/١ ، والصالح (ظلم) ٥/١٩٧٧ ، ودقائق التصريف ص : ١٧٥ ، والاقتضاب ، للبطليوسى ص : ٢٢٠ ، طبعة دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م ، وشرح المفصل ٤٧/١٠ و ١٤٩ و شرح شواهد الشافية ٤٩٢/٤ ، واللسان (ظلم) ٢٧٧/١٢ ، و المقاصد النحوية ٥٨٢/٤ ، وشرح التصريح ٣٩١/٢ .

(٢) سقط من (ب) .

، اضطَبَرَ ، وَ اصْبَرَ ، (١) .

وَمَعَ ، الصَّادِ ، تُبَيِّنُ ، وَتُدْغِمُ ، بِقَلْبِ ، الطَّاءِ ، ، خَادِاً ، ، كَقُولَكِ؛ اضْطَبَرَ ، ،
وَ اضْرَبَ ، [إِلَى آخره] (٢) .

وَأَمَّا مَعَ ، الثَّاءِ ، فَتُدْغِمُ لَيْسَ إِلَّاً . أَيْ : « تَاءُ الْأَفْتَعَالِ » ، مَعَ ، الثَّاءِ ، تُدْغِمُ
لَيْسَ إِلَّاً . بِقَلْبِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا إِلَى صَاحِبِهَا (٣) . فَتَقُولُ : « مُتَرَدٌ » ، وَ
« مُثَرَدٌ » (٤) .

وَمَعَ (٥) ، السَّيْنِ ، تُبَيِّنُ ، وَتُدْغِمُ بِقَلْبِ ، التَّاءِ ، إِلَيْهَا ، كَقُولَكِ : « مُسْتَمِعٌ » ، وَ
« مَسَمِعٌ » (٦) .

(١) مَمْثُلٌ بِهِ مِنَ الْبَيَانِ وَالْإِدْغَامِ يَكُونُ بَعْدِ قَلْبِ ، التَّاءِ ، طَاءَ ، .

وَالْإِدْغَامُ فِي ، اصْبَرَ ، شَازِ ، لَكُونِ ، الصَّادِ ، حِرْفٌ صَفِيرٌ ، أُدْغِمٌ فِي غَيْرِ حِرْفٍ
الصَّفِيرِ ، وَهُوَ ، الطَّاءُ ، . شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٨٩/٢ ، بِتَصْرِيفٍ . (٢) زِيادةٌ مِنْ (بِ) .

(٣) تَاءُ الْأَفْتَعَالِ مَعَ التَّاءِ لَيْسَ فِيهَا الإِدْغَامُ فَقْطًا كَمَا قَالَ الْمُصْنَفُ ، وَإِنَّمَا جَاءَ الْبَيَانُ فِيهَا بِالْعَرَبِيةِ
جَيْدَةً ، وَقَدْ حَسَنَ سَيِّبُوُيَّهُ حِيثُ قَالَ :

، قَوْلُهُمْ فِي ، مُتَرَدٌ ، : ، مُثَرَدٌ ، ، لَأَنَّهُمْ مُتَقَارِبُانِ مُهْمُوسَانِ ،
وَالْبَيَانُ حَسَنٌ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : ، مُتَرَدٌ ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ جَيْدَةٌ ، وَالْقِيَاسُ ، مُتَرَدٌ ،
لَأَنَّ أَصْلَ الْإِدْغَامِ أَنْ يُدْغِمَ الْأَوَّلُ فِي الْآخِرِ ، . الْكِتَابُ ٤٦٧/٤ ، وَيُنَظَرُ : شَرْحُ
الشَّافِيَةِ ٢٨٧/٢ ، وَالْمَسَاعِدُ ١٨١/٤ .

(٤) قَلْبُ ، الثَّاءِ ، إِلَى ، التَّاءِ ، وَاجِبٌ وَعَلَيْهِ الزَّمْخَشْرِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ ، وَهُوَ
الْأَفْصَحُ ، وَيُجُوزُ قَلْبُ ، التَّاءِ ، إِلَى ، التَّاءِ ، وَهُوَ فَصِيحٌ قَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ .
يُنَظَرُ : الْكِتَابُ ٤٦٨/٤ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٨٢/٢ وَ ٢٨٨ ، وَالْمَجْمُوعَةُ الشَّافِيَةُ

٢٥١/٢ وَ ٢٥٣-٢٥٤ .

(٥) فِي (بِ) : « مَعَ » .

(٦) قَالَ سَيِّبُوُيَّهُ : « وَلَا سَبِيلٌ إِلَى أَنْ تُدْغِمَ ، السَّيْنِ ، فِي ، التَّاءِ ، . الْكِتَابُ ٤٦٨/٤ ،
وَيَرِى ابْنُ الْحَاجِبِ وَالرَّضِيُّ أَنَّ إِدْغَامَ ، السَّيْنِ ، فِي ، التَّاءِ ، شَازِ .
يُنَظَرُ : شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٨٢/٢ وَ ٢٨٨ .

[إدغام « تاء » « تَفَعَّلَ » و « تَفَاعَلَ »]

وأدغموا ، تاءً تَفَعَّلَ ، و ، تَفَاعَلَ ، فيما بعدها ، فقالوا : « اطَّيَرُوا » ، و « ازَّيَنُوا » ، و « اثَّاقَلُوا » ، و « ادَّارُوا » ، مجتليين همزة الوصل للسكون الواقع بالإدغام .

فإن أصل « اطَّيَرَ » ، و « ازَّيَنَ » : (« تَطَيِّرَ » ، و « تَزَيَّنَ » ، فأدغم « تاءً تَفَعَّلَ » في « الطاء » ، و « الزي » ، بعد قلبهما « طاء » ، و « زايَا » . فاجتلت همزة الوصل ليمكن اللفظ به الطاء ، و « الزي » ، (١) الساكنين . وعلى هذا قالوا : « اثَّاقَلُوا » ، و « ادَّارُوا » ، (٢) وأصلهما : « تَثَاقَلُوا » ، و « تَدَارُوا » ، (٣) و فعلوا فيهما مثل ما فعلوا في الأولين (٤) .

[مضارع « تَفَعَّلَ » و « تَفَاعَلَ »]

المضارع : « يَطَيِّرُوا » ، / - بفتح « الطاء » ، و « اليماء » المشددة - و (أ/٢٠) « يَثَاقِلُوا » ، (٥) بـ، الثاء ، (٦) المشددة ، و « القاف » المفتوحة .

[مصدر « تَفَعَّلَ » و « تَفَاعَلَ »]

المصدر : « اطَّيَرَ » - بـ « طاء » مشددة مفتوحة ، و « ياءً » ، مشددة مضمومة - و « اثَّاقَلَ » ، بـ، الثاء ، المشددة ، و « القاف » المضمة .

(١) في (أ) : « بالطَّائِي والزَّائِي » ، وما أثبته من (ب) .

(٢) في (ب) : « وادَّارُكُوا » .

(٣) في (ب) : « وَتَدَارُكُوا » .

(٤) إلا أنهم - هاهنا - أدغموا « التاء » ، فيما بعد قلبه « ثاءً » ، في الأول ، و « دالاً » ، في الثاني .

(٥) في (ب) : « وَتَثَاقَلَ » .

(٦) في (ب) : « بَالْبَاءِ » .

(*) هذا الإدغام ليس على الإطلاق ، وإنما هو مخصوص باثنى عشر حرفًا ، حيث تدغم تاءً (تفعل) و (تفاعل) في (الباء) إذا كان أحد الحروف الاثنتي عشر ، وهي : « التاء » ، و « الطاء » ، و « الدال » ، و « الظاء » ، و « الذال » ، و « الصاد » ، و « الزي » ، و « السين » ، و « الضاد » ، و « الشين » ، و « الجيم » . وهذا الإدغام مطردٌ في الماضي والمضارع والأمر والمصدر وأسمى الفاعل والمفعول . ينظر : شرح الشافية ٢٩١/٣ .

الباب الثالث

في

"المثال"

كان من حق الترتيب أن يُذكر (المهموز) مكان (المثال) لقربه من الصحيح ، غير أن تسميته بـ « المثال » - أي [مماثل ، لأنه] يماثل الصحيح - أوجبت إيراده هنا . ثم مماثلة الصحيح إنما هي في الماضي ، لأن ماضيه مثل [ماضي] (١) الصحيح في عدد الحروف ، وفي تحمل الحركات (٢) ، حيث تقول : « وَعَدَ » - بتمام الحركات - و : « وَعَدْتُ » - بأربعة أحرف - مثل « ضَرَبَ » ، و « ضَرَبَتُ » ، بخلاف (الأجوف) ، فإنه يخالف الصحيح في عدد الحروف ، حيث يقال فيه : « قُلْتُ » - بثلاثة أحرف - وبخلاف (الناقص) ، فإنه يخالفه في تحمل الحركات ، حيث يقال : « رَمَى » ، بالإعلال .

[أبواب المثال]

ثم « المثال » يجيء من خمسة أبواب (٣) ، ولا يجيء من « فَعَلَ » ، يَفْعُلُ ، ، إلّا

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) وقيل : لأن أمره مثل أمر « الأجوف » ، نحو : « عَدْ » ، و « زِنْ » .

مراوح الأرواح ص : ٢٩ .

(٦) وهي : « فَعَلَ » ، يَفْعُلُ ، ، مثل « وَعَدَ » ، يَعْدُ ، ، و « فَعَلَ : يَفْعُلُ » ، مثل « وَضَعَ : يَضْعُ » ، ، و « فَعِيلَ : يَفْعُلُ » ، مثل « وَجَلَ : يَوْجَلُ » ، ، و « فَعُلَ : يَفْعُلُ » ، مثل « وَسُمَّ : يَوْسُمُ » ، ، و « فَعِيلَ : يَفْعُلُ » ، مثل « وَرِثَ : يَرِثُ » ، نزهة الطرف ص : ١٠ .

وَجَدَ : يَجْدُ ، في لغة « بنى عامر » (١) ، قال لبيد بن ربيعة العامري (٢) :

(١) تبع المؤلف رأي الجمهور الذي يقصر لغة بنى عامر على هذه اللفظة ، قال سيبويه : « وقد قال ناس من العرب : « وَجَدَ : يَجْدُ » ، لأنهم حذفوها من « يَوْجُدُ » ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام » .
وقال الفراء : « ولم نسمع لها بـنـظـير » .
وقال ابن قتيبة : « هو حرف شاذ لأنـظـير له » .
ووصف ابن جني هذه اللغة بالشذوذ ، وزاد ابن عصفور قوله : « إنـها ضـرـورة » ، وضعفـها ابن الحاجـب ، لأن « الواو » حـذـفتـ وليسـ بـعـدهـاـ كـسـرـةـ ، بلـ ضـمةـ .

وذهب ابن مالك إلى أن لغة بنى عامر ليست مقصورة على هذه اللفظة ، بل هي عامة في كل مكان « فـازـهـ » ، « وـاـوـاـ » ، من « المـثـالـ » .

ينظر : الكتاب ٤٥٢ و ٣٤١ ، وأدب الكاتب ص : ٤٨٠ ، والمنصف ٨٧١ ،
وسـرـ الصـنـاعـةـ ٥٩٦ـ٢ـ ، وـشـرـحـ المـفـصـلـ ٦٠ـ١٠ـ وـ٦١ـ ، وـالمـتـعـ ١٧٧ـ١ـ وـ
٤٢٧ـ٢ـ ، وـشـرـحـ الشـافـيـةـ ١٣٢ـ١ـ ، وـالـلـسـانـ (ـوـجـدـ)ـ ٤٤٥ـ٢ـ ، وـالتـاجـ (ـوـجـدـ)ـ
٥٢٢ـ٢ـ ، وـيـنـظـرـ : نـزـهـةـ الـطـرـفـ صـ : ١٠ـ ، وـمـرـاحـ الـأـرـواـحـ صـ : ٢٩ـ .

(٢) شاعـرـ فـحلـ ، من أـصـحـابـ الـمـعـلـقـاتـ ، فـارـسـ ، جـوـادـ ، أـدـرـكـ الـإـسـلـامـ ، وـأـسـلـمـ ،
وـكـانـتـ لـهـ صـحـبةـ ، تـوـفـيـ : سـنـةـ (ـ٤٠ـ هـ)ـ ، وـقـيـلـ : سـنـةـ (ـ٤١ـ هـ)ـ ، وـهـوـ مـنـ الـمـعـمـرـينـ .
ينـظـرـ : الشـعـرـ وـالـشـعـرـاءـ ٢٧٤ـ١ـ فـمـاـبـعـدـهـاـ .

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا (١).

(١) نُسِّبَ هَذَا الْبَيْتَ إِلَى لَبِيدٍ ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانَةِ الْمُطْبُوعِ ، وَأَثَبَتَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ لِجَرِيرٍ ، مِنْهُمْ : ابْنُ بَرِيٍّ ، وَالصَّغَانِيٌّ ، وَابْنُ هَشَامٍ ، وَالْعَيْنِيٌّ ، وَالسِّيَوْطِيٌّ . وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ، مِنْ قَصِيْدَةٍ يَهْجُو بِهَا الْفَرِزَدقَ ، وَالرِّوَايَةُ فِيهِ :
لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِمَشَرْبٍ يَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا
 وَلَا شَاهِدٌ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي « الْهَمَعَ » ، وَ« شَرَحُ شَوَاهِدِ الْمَفْنِيِّ » .

وَرِوَايَةُ شَرَحِ الْمَفْنِيِّ :

لَوْ شَاءَ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا
 قَالَ السِّيرَافِيُّ : « وَيُرَوَى » « يَجِدُنَ » بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ . وَ« تَقَعَ » : رَوَى ، وَالْمَاءُ النَّاقِعُ : الْعَذْبُ الْمُرْبُى ، وَ« الْحَوَائِمُ » : جَمْعُ حَائِمٍ ، وَهُوَ الطَّالِبُ لِلْحَاجَةِ ، وَمَنْ يَحُومُ حَوْلَ الْمَاءِ . وَ« الصَّوَادِيُّ » : جَمْعُ صَادِيَةٍ ، أَوْ جَمْعُ الصَّادِيِّ - وَهُوَ الْعَطْشَانُ - وَ« الْفَلِيلُ » : حَرُّ الْعَطْشِ . يَنْظَرُ : دِيْوَانَهُ صِّفَرٌ ٣٦٤ بِتَحْقِيقِ كَرْمِ الْبَسْتَانِيِّ ، طَبَعَ دَارُ صَادِرٍ ، وَالْمَنْصُفُ ١٨٧/١ ، وَالصَّحَاحُ (وَجَدٌ) ٥٤٧/٢ ، وَنِزَهَةُ الْطَّرْفِ صِفَرٌ ١٠ ، وَشَرَحُ الْمَفْنِيِّ ٦٠/١٠ ، وَشَرَحُ الْمَلْوَكِيِّ صِفَرٌ ٤٩ ، وَالْتَّكْمِلَةُ وَالْذِيلُ وَالصَّلَةُ ، وَالصَّغَانِيٌّ ٢٥٦/٢ ، تَحْقِيقُ إِبْرَاهِيمِ إِسْمَاعِيلِ الْأَبِيَارِيِّ . وَمُحَمَّدُ خَلْفُ اللَّهِ أَحْمَدُ ، مُطَبَّعَةُ دَارِ الْكِتَبِ - الْقَاهِرَةِ ١٩٧١ مَهْرَبَةِ الْأَمَالِ ، لِلْبَلِي الْأَنْدَلِسِيِّ صِفَرٌ ٨٢ ، وَشَرَحُ الشَّافِعِيَّةِ ١٢٢/١ ، وَاللِّسَانِ (وَجَدٌ) ٤٤٥/٣ ، وَالْمَفْنِيِّ صِفَرٌ ٣٥٨ ، وَشَرَحُ شَوَاهِدِ الْمَفْنِيِّ ، وَالسِّيَوْطِيِّ صِفَرٌ ٥٩١/٤ ، وَالْهَمَعَ ٢٤٩/٤ ، وَشَرَحُ شَوَاهِدِ الْمَفْنِيِّ ، لِلْمَلْوَكِيِّ صِفَرٌ ٦٦٦ ، الْقَسْمُ الثَّانِي ، مَنْشُورَاتُ دَارِ مَكْتَبَةِ الْحَيَاةِ ، لَجْنَةُ التِّرَاثِ الْعَرَبِيِّ - بَيْرُوتَ - لَبَنَانَ ، وَشَرَحُ شَوَاهِدِ الشَّافِعِيَّةِ ٥٢/٤ ، وَالتَّاجِ (وَجَدٌ) ٥٢٢/٢ .

وإنما حصار له ماضي المثال ، حكم « الصحيح » ، لأن حروف العلة : « الألف » ، « الواو » ، « الياء » .

(٢٠/ب) فلا يكون / « الألف » في أول الكلمة ، لعدم التصور .

وأما « الواو » و « الياء » فتجريان مجرى « الصحيح » ، إذا وقعتا في أول الكلمة ، نحو : « وَعَدَ » ، « وَعِدَ » ، « وَقَرَ » ، « وَيَسَرَ » ، « وَيَنْعَ » (١) ، لقوّة المتكلّم عند الابتداء .

وهذا لأن الإعلال إنما يكون بالسكون ، أو بالقلب ، أو بالحذف ، وثلاثتها لا يُمكّن في الابتداء .

أما السكون فلتغذر في الابتداء .

وكذلك القلب ، لأن المقلوب به غالباً إنما يكون بحروف العلة ساكنة .

وقد ذكرنا أن الابتداء بالسكون متعذر ، فيتعذر (٢) القلب إليها .

وكذلك الحذف ، لأن الحذف إنما يكون بعد حصول القدر الصالح من الأبنية في الثلاثي ، وأقل الماضي في الثلاثي حال (٣) الابتداء (٤)

ولم يحصل القدر الصالح من الأبنية بعد .

(١) في (ب) : « وَبَيْعٌ » ، « وَيَسَرٌ » ، « وَيَنْعَ » : نَصِيبَ . الصحاح (ينع) ١٣١٠/٢

(٢) في (ب) : « فَتغذر » .

(٣) في (ب) : « حَالَةٌ » .

(٤) كذا في (أ) و (ب) ، وفي مراح الأرواح ص: ٣٠ : « وأما الحذف فلنقتصره من القدر الصالح في الثلاثي ، ولاتبع الثلاثي في النزول » .

ولم يوجد شرط الحذف (١) .

فلا يحذف ، ولا يعوض - أيضا - بـ « التاء » في الأول والآخر ، كما في
« تَعِدُ » ، و « عِدَةٌ » (٢) .

إذ في الأول التباس بالمستقبل ، وفي الثاني التباس بالمصدر ، كما في نحو :
« العِدَةُ » ، و « الْمِقَةُ » (٣) ، من المصادر .

حتى إن التعويض إذا لم يؤد إلى الالتباس جـاز^(*) ، كما في
« التّكلان » ، فـإِنْ أصله : « وُكْلَانٌ » .
لأن « التّكلان » : اسم من التّوكّل ، وهو : إظهار العجز والاعتماد على الغير (٤) .

وعند سيبويه - [رحمه الله] (٥) - يجوز حذف « التاء » (٦) ، كما في قول

(١) وهو وجود « الواو » بعد « ياء » مفتوحة ، وأن تكون عين المضارع مكسورة .
شرح المفصل ٥٩/١٠ . و شرح الشافية ٨٨/٣ .

(٢) سر الصناعة ٥٦/٢ .

(٣) الْمِقَةُ : المحبة ، و « الْهَاءُ » عَوْضٌ من « الواو » . الصحاح (ومق) ١٥٦/٤ .

(*) في (أ) و (ب) : « جاز في التّعويض » .

(٤) الصحاح (وكل) ١٨٤٥/٥ .

(٥) سـ قط من (ب) .

(٦) اعتبر السيوطي حذف « التاء » في مثله - هاهنا - لغة . الأشباء و النظائر
١٠٣/٣ .

الشاعر (١) :

/ وأخْلَفُوكِ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا (٢) (٢/٢١)

لأنَّ التعويضَ من الأمور الجائزة عندَه (٣) .

(١) وهو زهير بن أبي سلمى ، المزنيّ .

(٢) هذا عجز بيت ، وصدره : إن الخليط أَجَدُوا البَيْنَ فانجَرَدُوا وقد نسب إلى أبي أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب . ينظر : المقاصد النحوية ٤/٥٧٢ - ٥٧٤ ، وشرح التصريف ٢٩٦٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤/٦٤ ، وأشار محققو (دقائق التصريف) إلى أنه في شعره ص : ٤٧ ، وينظر : هامش ص : ٢٨٥ .

كما نسب إلى زهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه ص : ٣٧ ، بتحقيق وشرح : كرم البستاني ، ضمن القصيدة التي يمدح بها هرم بن سنان وإخوته ، وينظر : الصاحح (وعد) ٢/٥٥١ .

وورد بدون نسبة في معاني القرآن ٢/٢٥٤ ، والخصائص ٢/١٧١ ، ودقائق التصريف ص : ٢٨٥ ، والمخصص ، لابن سيده ١٤/١٨٨ ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي - دار الأفاق الجديدة - بيروت ، والنكت ٢/١٦١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٠١ - ٩٠٢ ، وشرح الشافية ١/١٥٨ ، واللسان (وعد) ٢/٤٦٢ ، وأوضح المسالك ٤/٤٠٦ - ٤٠٧ ، والأشباء والنظائر ٢/١٠٣ ، والتاج (وعد) ٢/٥٢٥ . قال العيني : « وقد رُوي الشطر الأول على وجوه كثيرة ، لأناس متعددة ، ولاشاهد في هذه الوجوه المتعددة : لأنها لا تتمس موضع الشاهد . ينظر : المقاصد النحوية ٤/٥٧٢ ، واللسان (خلط) ٧/٢٩٢ - ٢٩٤ . »

و « الخليط » : الفريق المصاحب للرجل ، الذي يخالطه في جميع أموره . وقيل : المخالط في الإقامة ، في وقت النجعة ، ويستوي فيه الواحد والجمع ، و « أَجَدُوا » : أَحْدَثُوا ، و « الْبَيْنُ » : الفراق والانقطاع ، و « انْجَرَدُوا » : اندفعوا ، وابتعدوا ، وتقول : انجردت عنهم : أي : تركتهم ، وفارقتهم .

والشاهد في قوله : « عَدَ الْأَمْرِ » ، أراد : « عِدَّة الْأَمْرِ » ، فحذف (التاء) على رأي سيبويه وعلى رأي الفراء أن « التاء » لا تتحذف . واستجيز حذفها هنا للإضافة .

(٢) الكتاب ٤ / ٨٢

وعند الفراء - رحمة الله - لا يجوز الحذف ، لأنها عوض من الحرف (١) ، إلا في الإضافة ؛ لأن الإضافة تقوم مقامها (٢) .

وكذلك حكم «الإقامة» ، و«الاستقامة» ، ونحوهما . [كالاستجابة] (٣) .
ومن ثم حُذفت في قوله تعالى : (وإنَّمَا الصَّلَاةُ) (٤) .
وحاصله أن «الواو» في «المثال» قد تثبت صحيحة ، وقد تسقط ، وقد تقلب .

فثباتها على الصحة ، في نحو : «وَعَدَ» ، و«وَلَدَ» ، و«وَغَدِ» ،
و«وَلِدَة» .

وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع «فَعَلَ» ، أو «فَعَلَ» ، لفظاً أو تقديرًا .

فاللفظ في «يَعْدُ» و«يَمْقُ» ، والتقدير في «يَضَعُ» ، و«يَسْتَعِ» (٥) ؛ لأن
الأصل فيهما الكسر ، والفتح لحرف الحلق (٦) .
وإنما أوجب حرف (٧) الحلق الفتح ، لأنّ في حرف الحلق ثقلًا . وفي الفتح خفة ،
فتح : لتقاوم خفة هذه ثقل ذلك (٨) .
وإنما أُسِقطت «الواو» من مضارعات تلك الأبواب . لتضاعف التّقليل (٩) بثبوت

(١) في (ب) : «عن الحذف» .

(٢) معاني القرآن ٢٥٤/٢ .

(٣) زيادة من (ب) ، وينظر : مراح الأرواح ص : ٣٠ .

(٤) من الآية (٧٢) من سورة الأنبياء .

(٥) ينظر : المساعد ٤/١٨٤-١٨٥ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤/١١١ .

(٧) في (ب) : «وجب بحرف» .

(٨) في (ب) : «ذاك» .

(٩) وقال ابن عصفور : «وُحْذِفَتْ «الواو» ، رُعِيًّا للأصل» . المatum ٤٢٧/٢ .

، الواو ، بين الكسرتين يميناً وشمالاً (١) ؛ لأن « الياء » أخت الكسرة
، الياء ، أخت الخيرقة .

فكان في إثبات « الواو » بينهما خروج من الكسرة (٤) التقديرية إلى الضمة (٣) التَّقْدِيرِيَّةِ . ومن الضمة التقديرية إلى الكسرة الحقيقة (٤) ، ومثل هذا ثقيل .

(١) وهذا التعليل للبصريين ، ويرى الفراء أن حذف الواو من نحو :

• دَيْعُدُ ، وَ دَيْزِنُ ، لِلفرق بَيْنَ الْفَعْلِ الْمُتَعْدِيِّ ، وَاللَّازِمِ . الْمِنْصَفُ ١٨٨ / ٦
وَ يَنْظَرُ : الْإِنْصَافُ ٧٨٢ / ٢ ، وَشَرْحُ الْمَلْوَكِيِّ صَ ٤٨ ، وَالْمُمْتَعُ ٤٣٤ / ٢ - ٤٣٥ ،
وَالْمَسَاعِدُ ١٨٥ / ٤ ، وَاتْتِلَافُ النَّصْرَةِ صَ ١٣٣ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيبِ ٤٩٢ / ٢ .
٢) فـ(بـ) : دـ(الـكـسـرـيـةـ) .

(٣) أي : خروج من ، الباء ، إلى ، الواو ، في نحو : « يَوْعِدُ » .

(٤) في (أ) : «التحقيقية» . و ما ثبته من (ب) ، والمراد : كسرة العين من «يُوَعِّدُ» .
وينظر : مراح الأرواح ص : ٢٠ .

(٥) نفى سيبويه هذا البناء بقوله : « ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ، ويضمنوا الثاني ، نحو : **فِعْل** ». الكتاب ٣٢٥/٤ وينظر ٤/٢٤٤ .

٦) هذا قول الفراء ، وزاد : « ولماه القائم إذا مرت به الرياح » .
ينظر : معاني القرآن للفراء ٣/٨٢ و الصحاح (حبل) ٤/١٥٧٨ .

و « دُيْلٌ » (١) - بضم « الدال » ، وكسر « الهمزة » - وهي « دُؤَيْبَةٌ » (٢) .
وهما نادران (٣) ، فليكونان أصلاً في الوزن .

اما « تَعِدُّ » ، و « أَعِدُّ » ، و « نَعِدُّ » - بغير « الياء » (٤) - فالسقوط فيها
لرَوْمِ (*) التشكيل (٥) - وإن لم يوجد تلك العلة (٦) .

(١) في هامش (١) : « اسم قبيلة » .

(٢) قال الأخفش : « هي « دُؤَيْبَةٌ » ، وبها سميت قبيلة أبى الاسود الدُّقْلِي ، » . وهذا
البناء نفاه سيبويه ، وقال الجوهري : « الدُّيْلُ » : دُؤَيْبَةٌ شبيهة بابن عرس » .
ينظر : الكتاب ٢٤٤/٤ ، والصحاح (دال) ١٦٩٤/٤ ، والمساعد ١٢/٤

(٣) قال أَحْمَد بْن يَحْيَى : « لَا نَعْلَم اسْمًا جَاءَ عَلَى « فُعْلٍ » غَيْرَ هَذَا » .

و قال ابن بري : « قَدْ جَاءَ « رُئْمٌ » في اسْمِ الْأَشْتِ » . اللسان (دال) ٢٣٣/١١ .

(٤) أي : في الفعل المضارع للمفرد المذكر الغائب ، نحو : « يَعِدُّ » .

(*) في هامش (١) : « أي : لطلب » .

(٥) مراح الأرواح ص : ٥٠ - ٥١ .

(٦) كذا في النسختين (أ) و (ب) بالياء في (يوجد) ، وله وجه في العربية ، كما له نظائر .

(٧) وهي عدم وقوع « الواو » في هذه الأفعال بين « ياء » و « كسرة » ، والتي هي

علة حذف « الواو » ، من مضارع « المثال » .

كما حذفوا «الهمزة» من «يُكِرِّمُ»، و«تُكِرِّمُ»، و«نُكِرِّمُ»، لروم التشكال
بيتها وبين «أَكْرِمُ»، لما أَنَّ علة حذف «الهمزة» بعد حرف المضارعة إنما
وُجِدَتْ في «أَكْرِمُ»، (١) لا غير (٢).

فإن قلت: يُشَكِّل على هذا «يُوعِدُ»، حيث لم تسقط «الواو»، مع أنها وقعت
بين «ياء»، و«كسرة»، كما سقطت في "بعد" (٣)

قلت: لا يشكل ذاك (٤)، على ماقلت (٤)، لأن أصل (٥) «يُوعِدُ»: يُؤَوْعِدُ، (٦)، على
ما ذكرنا، في «يُكِرِّمُ»، (٧).

فكان وقوع «الواو» - هناك حينئذ (٨) - بين «همزة»، و«كسرة»، لا بين
«ياء»، و«كسرة»، (٩).

(١) في (ب) : «أَعْكَرْمُ» .

(٢) ينظر: الإنصاف ١١/١ و ٢٣٩ و ٧٨٥/٢ ، والمساعد ١٨٥/٤ .

(٣) في (أ) و(ب) : "يُوعِدُ"

•

(٤) في (ب) : «عَلَى مَا قَلَّا» .

(٥) في (أ) : «الاَصْلُ» ، وما ثبته من (ب) .

(٦) في (أ) : «يُوعِدُ» ، وفي (ب) : «يَا وَعَدْ» ، ولعلَّ الصواب ما ثبته ، وينظر:
مراوح الأرواح ص: ٣٠ .

(٧) ينظر: ماسبق ، ص: ٢٠٨ .

(٨) في (ب) : «ح» .

(٩) ينظر: المساعد ١٨٣/٤ - ١٨٤ .

فَإِنْ قُلْتَ : مِنْ أَيْنْ وَقَعَتِ الْمُفَارِقَةُ بَيْنَ «وَجْهَ» وَ «وَجْلَ» : يَوْجَلُ ، وَ بَيْنَ «وَسِعَ» وَ «وَضَعَ» : يَسْعَ ، وَ كُلُّ الْقَبِيلَيْنِ فِيهِ حِرْفُ الْحَلْقِ ، وَمَعَ ذَلِكَ تَثْبِيتُ (١) «الْوَاوِ» ، وَلَمْ تَسْقُطْ فِي الْأَوَّلِ ، وَسَقُطَتْ فِي الثَّانِيِّ ، مَعَ أَنْ عَلَةَ سَقْطَهِ «الْوَاوِ» شَامِلَةٌ فِيهِمَا جَمِيعًا .

فَإِنْ قُلْتَ : الْمُفَارِقَةُ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا وَقَعَتْ مِنْ حِلْلَةِ الْأَصْلِيَّةِ (٢) ، وَالْعَارِضِيَّةِ .

(أ/٢٢) فَإِنْ الْفَتْحَةُ فِي «يَوْجَعُ» ، أَصْلِيَّةٌ بِمَنْزِلَتِهَا / فِي «يَوْجَلُ» ، فَلَمْ تَكُنْ عَلَةَ سَقْطَهِ «الْوَاوِ» مُوْجَدَةً ، وَهِيَ وَقِوَعُهَا بَيْنَ «يَاءً» وَ «كَسْرَةً» (٣) ، إِمَّا تَحْقِيقًا ، أَوْ تَقْدِيرًا .

بِخَلْفِ «يَسْعَ» ، فَإِنْ الْفَتْحَةُ فِيهَا عَارِضِيَّةٌ (٤) ، مُجْتَلِّيَّةٌ لِأَجْلِ حِرْفِ الْحَلْقِ ، فَكَانَتْ عَلَةَ سَقْطَهِ «الْوَاوِ» فِيهَا مُوْجَدَةً ، وَهِيَ وَقِوَعُهَا بَيْنَ «يَاءً» وَ «كَسْرَةً» ، تَقْدِيرًا (٥) .

فَكَانَ وَزَانُهُمَا وَزَانُ كَسْرَتِيِّ «الرَّاعِينَ» (٦) ، فِي «الْتَّجَارِيِّ» ، فِي اسْمِ رَجُلٍ ، وَهُوَ فِي أَصْلِهِ مَصْدُرٌ «تَجَارَى» وَ «الْتَّجَارِبُ» : جَمْعُ التَّجَرِيبَةِ (٧) .

فَإِنْ الْكَسْرَةُ فِي «الْتَّجَارِيِّ» عَارِضِيَّةٌ ، لَأَنَّ أَصْلَهُ : «تَجَارِيٌّ» ، عَلَى وَزْنِ (٨) «تَفَاعِلٍ» - بِالضَّمِّ - فَلَمْ يُلْتَفِتْ إِلَيْهَا الْكَسْرَةُ ، الْعَارِضِيَّةُ (٩) . فَصُرُفَ «تَجَارِيٌّ» :

(١) فِي (ب) : « ثَبَّتْ » .

(٢) فِي (ب) : « الْأَصْلَاتَةُ » .

(٣) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٤/٥٢ - ٥٣ ، وَالْمَقْتَضِيُّ ١/٨٨ ، وَالْمَنْصُفُ ١/١٨٤ وَ ١٩٥ وَ ٢٠٩ .

(٤) فِي (ب) : « عَارِضَةُ » .

(٥) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٤/١١١ .

(٦) فِي (أ) : « الرَّاعِينَ» ، وَفِي (ب) : « الرَّانِنَ» ، وَلِعُلُّ الصَّوَابِ مَا أَثْبَتْهُ .

(٧) الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ (جَرْبُ) ص ٣٧ .

(٨) قَوْلُهُ : « وَزْنٌ » سَقْطُهُ مِنْ (ب) .

(٩) فِي (ب) : « الْعَارِضَةُ » .

اسم رجل ، وإن لم يُصرف نحو : «مسايد» ، بعد العلمية . وذلك للمحافظة (١) على الأصل .

فَلَذَا (٢) سقطت ، الواو ، في « يَسْعُ » ، و « يَضْعُ » ، نظراً إلى ، الكسرة ،
الأصلية . ولم يلتفت إلى ، الفتحة ، العارضة .

وأما كسرة ، الراء ، في « التجارب »، فكسرة (٣) أصلية . ككسرة ، الجيم ، في « مساجد »، (٤) . فأثّرت كسرته في منع الصرف .

كما أن «فتحة الجيم» في «يَوْجَلُ»، أثرت في ترك إسقاط «الواو»؛ لكونها أصلية. فلم توجد علة سقوط «الواو»، وهي وقوع «الواو» بين «ياء» و«كسرة»، تحقيقاً أو تقديرأً.

وَأَمَّا الْقَلْبُ فَفِي نَحْنُ وَ : «مِيزَانٌ»، وَ «حِيَاضٌ»، (٥) .

(١) في (ب) : « المحافظة » .

(۲) فی (ب) : « فکذا » .

(٢) في (١) ، و (ب) : « كسرة » ، وما يثبتُه هو الراجح ، لأنَّ « الفاء » تلزم جواب « أما » . ينظر : الكتاب ٤/٢٣٥ ، والمقتبس ٢/٢٧ ، ورصف المبني ص : ١٨٢ . والمفتي ص : ٨٠ .

(٤) في (ب) : المساحد .

(٥) تقلب « الواو » ، « ياء » ، إذا كانت ساكنة ، غير مدغمة ، مكسور ماقبلاها ، نحو: « ميزان » ، وأما « حيّاض » ، فإنما قلبت « الواو » فيها « ياء » ، وإن كانت متحركة لاجتماع خمسة أشياء فيها وهي : أن الكلمة جمع ، والجمع أثقل من الواحد ، و « الواو » في الواحد ضعيفة . ساكنة في « حَوْضٍ » ، وقبل « الواو » كسرة ؛ لأن الأصل « حَواضُّ » ، وبعد « الواو » ، « ألف » ، والالف قريبة الشبه به الياء ، وأن اللام صحيحة . وإذا صحت « اللام » ، أمكן إعلال العين ، ومتى لم تذكر هذه الأسباب كلها وأخللت ببعضها انكسر القول . ولم تجد هناك علة . سر الصناعة .

فُقلِّبَتْ (١) «الواو»، فيهما إلى «الباء»، لوقوعها بعد «كسرة»، فإنهم يقلّبونها «باء»، إذا وقعت بعد «كسرة»، مع وجود / الحاجز / كما في «قنية»، (٢)، ففي (٢) غير الحاجز أولى (٣).

وهذا الذي ذكرنا في «المثال»، «الواوي».

وأما (٤) «الباء»، في «المثال»، «اليائي»، فلا تسقط، وإن وقعت بين «باء»، «كسرة»، كما في «يَبْيَنَ»: يَبْيَنُ، و «يَسَرَ»: يَسِيرُ؛ لأن «باء»، أخف من «الواو»، (٥) بدليل انقلاب «الواو»، «باء»، في نحو: «سَيِّد»، و «طَيْلٌ»، سواء تقدمت «باء»، أو تأخرت (٦).

وهذا لأن «باء»، قريبة من «الالف»، لأنها من وسط اللسان، و «الواو»، من الشفة (٧)، فكانت «الواو»، بعيدة من «الالف»، (٨)، فصار «يَبْيَنُ»، بمنزلة «يَانِعُ»، فلا تحذف.

(١) في (ب) : «فَقْلَبَ».

(٢) في (ب) : «وَفِي».

(٣) ينظر : الكتاب ٤٨٨/٤.

(٤) في (ب) : «أَمَا».

(٥) ينظر : الكتاب ٤٨٨/٤.

(٦) على أن يكون السابق منها ساكنا متأصلا ذاتاً وسكونا، ومثال ما تقدمت فيه «باء»، : «سَيِّد»، أصلها : «سَيِّدٌ»، ومثال ما تقدمت فيه «الواو»، : «طَيْلٌ»، أصلها : «طَوْيٌ»، أوضح المسالك ٤٨٩/٤ بتصرف يسير.

(٧) ينظر : الكتاب ٤٢٣/٤.

(٨) قال سيبويه : «باء»، و «الواو»، بمنزلة التي تدانت مخارجها، لكثر استعمالهم إياهما، ومرهما على ألسنتهم، فلما كانت «الواو» ليس بينها وبين «باء»، حاجز بعد «باء»، ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم، وكانت «باء»، الغالبة في القلب لا «الواو»، لأنها أخف عليهم، لشيئها بـ «الالف»، الكتاب ٤٦٥/٤.

الباب الرابع

في

"الأجوف"

الأجوف هو (١) ما كان عينه حرف علة .

ويقال له : أَجْوَفٌ، لِخُلُوقٌ جوفه من الحرف الصحيح .

وقيل : بل قيل له : أَجْوَفٌ، لِوَقْوَعِ حَرْفِ الْعُلَةِ فِي جَوْفِهِ .

ويقال له : ذُو الْثَّلَاثَةِ - أَيْضًا (٢) - لِصَيْرُورَتِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فِي الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ ، قُلْتُ ، (٣) .

[أبواب الأجوف]

وهو يجيء (٤) من « دعائيم الأبواب » ، ونعني بدعائيم الأبواب : ما خالف عين ماضيه عين مسارعه ، نحو : « ضَرَبَ : يَضْرِبُ » ، و « نَصَرَ : يَنْصُرُ » ، و « عَلِمَ : يَعْلَمُ » (٥) .

(١) في (أ) : « وهو » ، وما أثبتته من (ب) .

(٢) نزهة الطرف ص : ١٢ ، وشرح تصريف العزي ص : ١١٧ .

(٣) ينظر : مراح الأرواح ص : ٢٠ .

(٤) في (ب) : « تجيء » .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٣٩/٤ - ٣٤١ ، والمقتضب ٩٧/١ ، ونزهة الطرف ص : ٩ .

وشرح الملوكي ص : ٥٢ ، وشرح المفصل ٦٤/١٠ .

وإنما جعلت هذه الأبواب الثلاثة دعائين [الأبواب] (١) ، من بين الأبواب الستة لمعنيين : أحدهما : أن معنى « الماضي » مخالف لمعنى (٢) « المضارع » ، / لأن (١/٢٣) ذلك للزمان الماضي وهذا لما وراءه (٣) .

ثم في أيّ باب تحققت المخالفة بين هَيْئَتَي « الماضي » و « المضارع » ، فقد تحققَتِ المطابقة بين « اللفظ » و « المعنى » .

لِمَا أَنَّ معنى « الماضي » يقتضي أن يكون معنى « المضارع » مخالفًا له ، لدلالة كُلٌّ منها على زمان يصادِرُ ذلك الزمان الآخر .

وأما اللفظ فقالب (٤) « المعنى » .

فلذلك كانت مخالفة لفظ كل منها دليلاً على مخالفة معنى كُلٌّ منها أصلًا ، لورود « اللفظ » على وفاق « المعنى » .

وذلك إنما يوجد في هذه الأبواب الثلاثة ، فكانت هي دعائين الأبواب لذلك .

(١) زيادة من (ب) .

(٢) في (أ) : « نخالف بمعنى » ، و في (ب) : « نخالف لمعنى » ، و لعلها « مخالف لمعنى » ثم حُرِفت .

(٣) ينظر : الخصائص ٢٧٥/١ .

(٤) في (أ) : « واللُّفْظ قَالْب » ، وما ثبته من (ب) .

ثم إن المخالفة بين الفتح والكسر أكثر من المخالفة بين الفتح والضم .
إذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضمة بينهما ، فلاشك أن الكسرة عند النسبة
إلى الفتحة أبعد من الضمة ، ولأن التقابل بين الفتحة والكسرة ثابت ، بخلاف
الضمة .

فجعلَّ صاحب (الكشاف) بدأ الأفعال الثلاثية في (مقدمة الأدب) (١) ،
(والمفصل) بباب (٢) ، ضرب : يَضِربُ ، لهذا المعنى (٢) .
والثاني : أن الأبواب الثلاثة سوى دعائم الأبواب . إنما تجيء مشروطة بشرط ،
وهو أن المفتوح العين في « الماضي » ، و « المستقبل » ، إنما يجيء فيما كان فيه
أحد حروف الحلق في موضع « العين » ، أو « اللام » ، / وكذلك المضموم (٢٣/ب)
« العين » في « الماضي » ، و « المستقبل » ، لا يجيء إلا للطبايع والنحوت .
وكذلك المكسور « العين » في « الماضي » ، و « المستقبل » ، لم يجيء إلا قليلا ، ولقلة
 Mageاء في ذلك الباب من الأفعال لم يكن هو من « دعائم الأبواب » .

(١) (مقدمة الأدب) في اللغة ، ألفها لابي المظفر أيسَر بن خوارزم شاه ، وجعلها
على خمسة أقسام : الأول في الأسماء ، والثاني : في الأفعال ، والثالث : في الحروف ،
والرابع : في تصريف الأسماء ، والخامس : في تصريف الأفعال .

وقد طُبعت في ليفزيغ عام ١٨٤٢م . وفيه تفسير الكلمات بالفارسية ، زيادات العالم
الالماني وتر ستاين ، وأضاف إليه فهر سا . ينظر : كشف الظنون ١٧٩٨/٢ ،
والبلفة في أصول اللغة ، للقوجي ص : ٥١٢ - ٥١١ مع هرامشهما . تحقيق : نذير
محمد مكتبي ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ ،
وتاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ٢٢٩/٥ .

(٢) في (ب) : « في بيان » .

(٣) ينظر : المفصل ص : ٢٧٧ .

ولأنه ليس منه شيء إلا وقد جاء فيه « لفة ، أخرى (١) ».
ثم إن « الأجوف » هو ماتكون عينه معتلةً نحو : « باع » . و « قال » .
والاصل (٢) فيما : « يَتَّبِعَ » . و « قَوْلَ » . (ثم يسكن (٣) المعتل فيما ليزول
اجتماع (٤) الامثال (٥)) .

أما قلبهما « ألفا » ، فلروم الأمن من المصير إلى المهرب عنه ، وهو تحريكهما : لأن
سكنهما على شرف الزوال ، يلزمان الآلسنة على تحريك عين « فَعَلَ » في الأفعال .
 واستئناس المسامع به . وتنفير الخواطر عن السكون . إذ لم تأنس (٦) به (٧) .
(٨) والإمام المحقق « الجرجاني » - رحمة الله - ضبط القول في « الواو »
[و « الباء »] (٩) . فقال : « كل ، واو ، متحرك أو « ياء » وقعت « عينا » ،
أو « لاما » ، وما قبلها مفتوح . ولم يقع في تلك الكلمة إعلال آخر وليسـت في معنى

(١) نحو : « حَسِيبٌ : يَحْسِبُ » ، و « نَعَمٌ : يَنْعَمُ » ، قال سيبويه : « وقد بنوا
« فَعَلَ » على « يَفْعُلُ » ، في أحرف ... والفتح في هذه الأفعال جيد ، وهو أقيس » .
الكتاب ٢٨/٤ - ٢٩ ، وينظر : ٢٤٤/٤ - ٢٤٥ ، والمنصف ٢٦١/١ ، والخصائص
١/٢٧٤ - ٢٧٩ ، وشرح المفصل ١٥٢/٧ - ١٥٣ و ٧١/١٠ ، وشرح الملاوكى ص :
٥٥ - ٥٧ ، والممتع ١٧٧/١ و ٤٤٢/٢ ، وبغية الامال ص : ٤٥ - ٤٦ ، وشرح
الشافية ١٢٧/١ - ١٢٨ و ١٢٥ - ١٣٦ مع هوماشهما و نزهة الطرف ص : ١٠ - ٩ .
(٢) في (ب) : « الأصل » .

(٣) في (أ) : « تسكين المعتل » ، وما ثبته من (ب) يبدو أنه الأنسب .

(٤) قوله : « اجتماع » سقط من (ب) .

(٥) في (ب) : « الامثال » ، وهو تحريف .

(٦) في (ب) : « يستأنس » .

(٧) مابين القوسين من (الإclid) ج ٢ ق ٣٠٤ ب .

(٨) من هنا حتى نهاية القوس من كتاب (المقتبس) ج ٢ ق ١١٨ ب .

(٩) زيادة من (ب) .

، وَوْ ، صَحِيحٌ ضُرُورِيٌّ وَأَمْنُ الْإِلَبَاسِ وَلَيْسَتِ الْكَلْمَةُ بِمَصْدَرٍ وَلَا جَمْعٍ ،
انْقَلَبَتْ ، أَلْفًا ، .

فالاول : احتراز عن نحو : « عَوْجٌ » .

والثاني : عن نحو : « طَوَى » .

والثالث : عن نحو : « عَوْرَةً » ، لَأَنَّهَا صَحَّتْ فِي « اعْوَرَةً » (١) ، لَأَنَّهَا صَحَّتْ
ضَرُورَةً (٢) ، لِسَكُونِ مَا قَبْلَهَا .

وَإِنَّمَا / جَعَلَ الْمُزِيدَ أَصْلًا لَأَنَّهُ أَكْثَرَ دُورًا (٣) .

(١) ينظر : الكتاب ٣٥٤/٤ ، والمقتبس ٩٧١ ، وشرح الشافية ٩٨/٣ .

(٢) وقيل : إن « الواو » صَحَّتْ تنبئها على الأصل . الكتاب ٣٤٧/٤ ، وشرح ابن
يعيش ٦٧١٠ .

(٣) قال الرضي : « لَمْ يَعْلُمْ نَحْوَهُ : « عَوْرَةً » وَ« حَوْلً» ، لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَلْوَانِ
وَالْعَيُوبِ الظَّاهِرَةِ بَابٌ ، افْعَلٌ ، وَ افْعَالٌ ... فَالثَّلَاثَيْ وَإِنْ كَانَ أَصْلًا لِذَوَاتِ
الْزِيَادَةِ فِي الْلَّفْظِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ هَذَانِ الْبَابَانِ أَصْلَيْنِ فِي الْمَعْنَى عُكْسُ الْأَمْرِ ، فَأُجْرِيَ
الثَّلَاثَيْ مُجْرِيَ ذِي الْزِيَادَةِ فِي التَّصْحِيحِ تَنَبِّئُهَا عَلَى أَصْلَتِهِ فِي الْمَعْنَى » . شرح الشافية
٩٨/٣ .

وَزَادَ فِي (المقتبس) : « وَنَظِيرُ هَذِهِ الْمَسَأَةِ حَذْفُ « أَلْفَ » ، « رَعَّاتٍ » ، وَ « رَمَّاتٍ » ،
فِي أَنْ جَعَلَ الْفَرْعَ أَصْلًا لِكُثْرَةِ دُورِهِ ، فَإِنْ اسْتَعْمَلُهُمَا أَكْثَرُ مِنْ « رَعَّاتٍ » ، وَ
« رَمَّاتٍ » ، وَهُوَ الْأَصْلُ » .

والرابع : احتراز عن نحو : « رَمِيَا » ، و « دَعَوا » ، (١) .

والخامس : احتراز عن نحو : « الدَّوْرَانِ » ، (٢) ، و « الْحَوْكَةَ » ، (٣) ، و « الْحَوْلِ » ، (٤)) (٥) .

وحاصله أن الإعلال في « قَالَ » ، و « بَاعَ » ، و « خَافَ » ، و « هَابَ » ، و « بَأْبَ » ، و « نَأْبَ » ، و نحوها لاجل أن « الواو » و « الياء » تحركتا ، وانفتح ماقبلهما .

أما اشتراط التحرك فلان الإعلال للتخفيف . وطلب الخفة إنما يكون فيما يُثقل (٦) ، والثقل فيما إذا كانت الحركة على حرف العلة .

(١) ينظر : ما يأتي ص: ٢٧٤ و سر الصناعة ٦٦٧/٢ - ٦٦٨ .

(٢) وبعض العرب يُعلّ : « فَعَلَانِ » ، قال بعضهم : « دَارَانِ » ، من « دَارَ : يَدْوِرُ » ، ينظر : الكتاب ٣٦٢/٤ ، وشرح الشافية ١٠٦٢ .

(٣) الْحَوْكَةُ : جمع حَائِكَ . وجاء أيضاً على القياس ، يُقالُ : قَوْمٌ حَاكَةٌ وَحَوْكَةٌ . ينظر : الصحاح (حوك) ١٥٨٢/٤ ، وجعله ابن جني شاداً في القياس مطرداً في الاستعمال . وينظر : الخصائص ١٢٢/١ .

(٤) الْحَوْلُ : كَالْحَوَالِ ، وَالْحَوَالُ : الْمُحَاوَلَةُ ، وهي المطالبة بالحيلة ، وَالْحَوَالُ : كل شيء حال بين اثنين ، وَالْحَوْلُ في العين : أن يظهر البياض في مؤخرها ، وقيل : إقبال الحدقة على الأنف ، وقيل : هو ذهاب حدقتها قبل مؤخرها . اللسان (حول) ١٨٧/١١ و ١٩١ .

(٥) انتهى نص المقتبس .

(٦) ينظر : شرح الشافية ٦٦٣ - ٦٧ .

وأما عند السكون فلا يُثقل ، ولا يُعلل ، كما في « القَوْل » و « الْبَيْع » . وإنما لم يقتصروا على الإسكان فيما كراهة أن تلتبس صيغة المتحرك بصيغة الساكن .

الآ تراهم لو قالوا في « بَاب » ، « بَوْبٌ » ، لم يُدْرِّ أنه من باب « فَرَسٍ » ، أو من [باب] (١) « فَلَسٍ » ، كـ « نَوْمٍ » ، فقلبوا « الْفَا » ، إيذاناً بذلك على أنه متحرك . وتغيين الألف لأنها أخف من اختيابها .

أو نقول : مقاله (٢) في (نزهة الطرف) (٢) ، وهو : « أَن قلب « الْوَاوُ » ، و « الْيَاءُ » ، « الْفَا » ، لا يخلو (٤) من وجهين : أحدهما أصل ، والآخر ليس بأصل .

فالوجه الأول :

أن تقلبا (٥) « الْفَا » ، وهو في موضع حركة ، نحو : « قَالَ » ، و « بَاعَ » ، و « دَعَا » ، و « رَمَى » ، قلبت كل واحدة من « الْوَاوُ » ، و « الْيَاءُ » ، « الْفَا » . لكونهما في موضع حركة لانفتاح ماقبلهما .

فهذا الموضعان (٦) [هم] (٧) أصل في علة قلبهما « الْفَا » .

(١) سقط من (ب) .

(٢) وهو أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ، أديب ، نحو ، لغوي ، صاحب أبا الحسن الواحدي المفسر ، له مصنفات مفيدة ، منها : (مجمع الأمثال) ، و (السامي في الأسامي) وغيرهما . توفي سنة (٥١٨ هـ) . ينظر : البغية : ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٣) ص : ٢٢ - ٢٣ .

(٤) في (أ) : « يَنْعِ » ، وفي (ب) : « تَخْلُوا » ، وما ثبته يتناسب مع ما في (نزهة الطرف) .

(٥) في (ب) : « تَقْلِبُ » .

(٦) في (أ) : « الْوَصْفَانُ » ، وما ثبته من (ب) .

(٧) سقط من (ب) .

/ فكل موضع وُجدت فيه (١) هذه العلة قُبّلنا ، أَلْفَا ، ، إلا في مواضع مخصوصة: (٢/ب)
أحداها : « فَعَلَ » ، نحو : « عَوْرَ » ، و « حَوْلَ » (٢) .

والثاني : « افْتَعَلَ » ، نحو : « اجْتَوْرُوا » ، و « اعْتَوْرُوا » (٣) ؛ لأنهما في معنى
« تَجَاوِرُوا » ، و « تَعَاوِرُوا » (٤) .

والثالث : « فَعَلَانُ » ، نحو : « الطَّوْقَانُ » ، و « الطَّيْرَانُ » ، وكذلك في المعتل (٥)
« اللام » ، نحو : « النَّزَوانُ » (٦) ، و « الْفَلَيَانُ » (٧) .

والرابع : أن يليهما ساكن ، وهو (٨) من حروف الكلمة أو متصل بها ، نحو :
« طَوِيلٌ » ، و « جَوَادٍ » ، و « بَيَاضٍ » .

والمتصل بها نحو : « أَلْف ضمير (٩) الاثنين » ، نحو : « غَرَّوا » ، و « رَمَيَا » (١٠)

(١) قوله : « فيه » سقط من (ب) .

(٢) ينظر ما سبق ص: ٢٧١ ، و شرح الملوكي ص: ١٩٤ .

(٣) في (٣) : « اجْتَوَرَ » ، واعْتَوَرَ » .

(٤) في (٤) : « تَجَاوِرَ » ، و « تَعَاوِرَ » . وينظر : الكتاب ٢٤٧/٤ . وشرح الشافية ٩٩/٣ .

(٥) في (١) : « وكذلك المعتل » ، و ما أثبتته من (ب) .

(٦) النَّزَوانُ : السَّتْوَرَةُ والْحِدَّةُ والتَّقْلِيلُ إِلَى الشَّرِّ، وقيل : القُماصُ والوَثْبُ . اللسان (نزا) ٣٢١-٣٢٠/١٥ ، والقاموس المحيط (نزا) ص: ١٧٢٤ . والتاج (نزا) ٣٦٥/١٠ .

(٧) لم يُعلَّم نحو : « النَّزَوانُ » ، و « الْفَلَيَانُ » ، للزوم « الْأَلْفُ » ، و « النُّونُ » ، فأخذت « اللام » من التَّطَرُّفِ ، فصارت « الْوَاءُ » ، و « الْيَاءُ » ، كما في « الجَوْلَانُ » ، و « الطَّيْرَانُ » . ينظر : الكتاب ٣٦٢/٤ . وشرح الملوكي ص: ٢٢١ . وشرح الشافية ١٠٠/٢ - ١٠١ ، وقيل : إنما صحّا لثلاثة يلقبس (فَعَلَان) بـ (فَعَالِي) . الممتع ٥٥٢/٢ .

(٨) في (١) : « هو » ، وما أثبتته من (ب) .

(٩) في (ب) : « الضمير » .

(١٠) تقدم في ص: ٢٧٣ أن « رَمَيَا » و نحوه لم يُعلَّم لأنَّه أَمِنَ الإِلْبَاسِ .

ونحو حروف الثنائية ، نحو : « عَصَوان » ، و « رَحْيَان » .

والخامس : أن تكون « العين » ، و « اللام » ، حرقى علة ، فتعتلى « اللام » ، وتحصحح « العين » ، نحو : « طَوَى » ، و « ثَوَى » (١) .

وإذا جاوزت ماذكرت . فإن رأيتها صحيحتين - مع وجود هذه العلة - فذاك شاذ لا يقاس عليه (٢) . نحو : « الْقَوْدِ » (٣) و « الْغَيْبِ » (٤) .

وأما الوجه الآخر - الذي ليس بأصل (٥) . وهو أن تكون « الواو » و « الياء » مفتوحتين وما قبلهما ساكن - فينقل فتحهما إلى الساكن (٦) قبلهما .

(١) في هامش (١) : « وقد ترك الإعلال فيهما ، لأنهما لو أعلا يلزم إعلالان في الكلمة واحدة ، وهو من نوع » .

(٢) قال ابن يعيش : « وقد شدت الفاظ ، خرجت منبهة على الأصل ودليلًا على الباب ، نحو : « الْقَوْدِ » ، وكأنهم تأولوا الحركة بأن تزلوها منزلة الحرف ». شرح الملوكي ص : ٢٢٢ - ٢٢٤ . بخصرف يسير .

(٣) القود : القصاص . الصحاح (قود) ٥٢٨/٢ .

(٤) في (ب) : « والغيث » ، وهو تحريف ، والغيث - بفتح الياء - : جمع غائب . ينظر : الصحاح (غيب) ١٩٦/١ .

(٥) ينظر : شرح الشافية ٣/١١٠ - ١١١ .

(٦) في (ب) : « ساكن » .

وتقليان «ألفا» ، نحو : «أقام» ، و «أجاد» ، و «أباع» ، و «أقال» .
والاصل : «أقوم» ، و «أجود» ، و «أينع» ، و «أقيل» (١) ، مثل : «أكرم» ،
و «أذهب» (٢) .

ولايكون هذا الحكم في كل شيء، ولكنه يختص (٣) بما ذكره لك :

الاول : «أفل» ، مثل : «أقام» ، و «أطاب» ، كما مضى .

والثاني : «است فعل» ، نحو : «استقام» ، و «استباع» .

والثالث : «يَفْعُلُ» ، نحو : «يَخَافُ» ، والاصل : «يَخْوَفُ» .

والرابع : «يُفْعُلُ» ، نحو : «يُخَافُ» ، و «يُقَامُ» ، [والاصل : «يُخْوَفُ» ، و «يُقَوْمُ»] (٤) .

والخامس : «يُسْتَفْعِلُ» ، نحو : «يُسْتَعَانُ» ، و «يُسْتَجَابُ» .

والسادس : «مُفْعُلُ» ، نحو : «مُعَانٍ» ، و «مُبَاعٍ» .

والسابع : «مُسْتَفْعِلُ» ، نحو : «مُسْتَعَانٍ» ، و «مُسْتَطَابٌ» .

والثامن : «مَفْعُلٌ» ، نحو : «مَقَامٌ» ، و «مَقَالٌ» .

وهذه الثمانية يلزمها هذا القلب الذي ذكرنا أنه ليس باصل ، ولكن تحتاج فيها إلى شرط ، وهو أن لا يكون فعل منها في الثلاثي (٥) مصححاً كما في ثلاثة هذه الثمانية . نحو : «قال» ، و «باع» .

فإن كان مصححا نحو : «عور» ، و «ثوى» ، و «هوى» ، فليس لك في هذه الثمانية الأربعة إلا التصحيح .

(١) في (ب) : «أقول» ، والأظهر ما أثبته ، لأنه من الإقالة ، فهو يائٍ العين لا راويها .

(٢) المراد : مثل صيغتها . وينظر : الكتاب ٤/٢٢٩ - ٣٤٠ .

(٣) في (ب) : «مختص» .

(٤) زيادة من (ب) .

(٥) في (ب) : «الثاني» ، وهو تحريف .

تقول : «أعور الله عينه» ، (١) و «عينه مغورّة» ، (٢) ، و «أثويته» ، (٣) ، «واشتَهَويتُهُ» ، بناء على ما تقدم من صحة هذه الحروف في الثلاثي . فاما «أبيض» ، و «أسود» ، فلم تتنقل الحركة ، ولم تقلبا ، الفا ، مثل «أباض» ، و «أساد» ، لأنهما «أفعل» ، اسمًا (٤) ، والمذكور في الثمانية ، «أفعل» ، فعلًا (٤) . وأما اشتراط انتفاث ما قبلهما فإن قلبهما إلى «الالف» ، عند سكون ما قبلهما ليس بأصل على ماذكرنا .

الا يرى أن «أبيض» ، و «أسود» ، صحيحا في الاسم باعتبار هذا المعنى . وهذا لأن سكون ما قبل حرف العلة يورث الخفة فيه . فلا يحتاج إلى القلب ، لما عُرف في مسألة «الخطبي» ، (٥) .

وأما لو انضم ما قبل / حرف العلة فيجب القلب إلى «الواو» ، كما في «مُوقِنٍ» (٦) . (٢٥/ب)

(١) في (ب) : « عنه» ، وهو تحريف .

(٢) وقال بعض العرب في لغة قليلة مسموعة : «عارت عينه تعار على ما يقتضيه القياس . قال شاعرهم :

وَسَائِلَةٌ بَطَهْرٌ الْقَيْبِ عَنِيْ
أَعَارَتْ عَيْنَهُ أَمْ لَمْ تَعَارَاً .

ينظر : الصلاح (عور) ٧٦٠/٢ ، والأفعال ، للسرقسطي ٢٤٥/١ - ٢٤٦ ، تحقيق حسين محمد شرف ، طبع مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٩٥ - ١٩٧٥ م . وشرح المفصل ٧٥/١٠ ، وشرح الشافية ٩٩/٣ ، والمساعد ١٦٦/٤ .

(٣) هكذا في (أ) . و (ب) ، ولو قال : «ضفة» ، لكان أولى ، لأنه المراد من ضرب المثال . وينظر : المatum ٧٢/١ .

(٤) انتهى قول الميداني . وينظر : المنصف ٢٥٩/١ ، وقال الرضي : «فلا يعلّ شيء منها ليكون فرقا بين «الأسماء» و «الأفعال» . شرح الشافية ١٠٥/٢ .

(٥) و هو أن حرف العلة إذا سكن ما قبله كان منزلة الحرف الصحيح ، و ينظر ما يأتي ص : ٣٠٧ و ٣٩٠ .

(٦) وذلك فيما إذا كانت ساكنة ، وانضم ما قبلها . وينظر : الكتاب ٢٤١/٤ و ٤١٧ ، وشرح الملوكي ص : ٢٥٧ .

ولو انكسر يجب القلب إلى « الياء » ، كما في « ميزان » ، و « ميعاد » (١) .
 فلما لم يوجب سكون ما قبلهما وانضمام ما قبلهما وانكسار ما قبلهما الانقلاب إلى « الألف » اشترط انفتاح ما قبلهما في الانقلاب إلى « الألف » .
 (٢) فلذلك أعلّ نحو : « قال » ، أصله : « قول » ، ونحو : « دار » ، أصله : « دَوَرَ » ، لوجود الشرانط .

وهي : أن يكون حرف العلة في « فعل » ، أو في « اسم » على وزن « فعل » ، إذا كانت (٣) حركتهن غير عارضةٍ . وتكون فتحةٌ ما قبلهما لافي حكم الساكن .
 ولا يكون في معنى الكلمة اضطراب ، ولا يجمع فيه إعلان (٤) . ولا يترك للدلالة على الأصل .

فلذلك لم يعلّ نحو : « الحوكَةُ » ، أو « الخوَّةُ » ، أو « حيَّدَى » (٥) و « صَورَى » (٦) ،

(١) لأن كل « واو » سكتت ، غير مدغمة ، وانكسر ما قبلها ، قُبِّلت « ياء » ، وذلك نحو : « مِيقَاتُ » ، و « مِيزَانُ » ، و « مِيعَادُ » ، أصل ذلك : « مِوقَاتُ » ، و « مِوزَانُ » ، و « مِوْعَادُ » . سر الصناعة ٧٣٢/٢ .

(٢) من هنا بداية نص (مراح الارواح) ص ٢٠-٢١ . نقلًا من ابن جني .
 (٣) في (١) : « كان » ، وما ثبته من (ب) .

(٤) وزاد في « المراح » : « ولا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه » . حس : ٢٠ .

(٥) « حيَّدَى » : يقال : حمار حيَّدَى ، إذا كان يَحِيدُ عن ظَلَّه لنشاطه . ولم يُوصف مذكر بوصف على وزن « فعل » ، إلا بهذه الكلمة ، ويقال : حمار حيَّدَ كَمِيَّتٍ بالمعنى السابق .

ينظر : اللسان (حيد) ١٥٩/٣ .

(٦) « صَورَى » : موضع أوماء قرب المدينة . وقال ابن الأعرابي : « هو واي في بلاد مُرَيَّنة قريب من المدينة » . وفي القاموس : « وَصَورَى ، كه سُكْرَى ، ماء » ببلاد مُرَيَّنة أو ماء قرب المدينة . ينظر : معجم البلدان ٢٩٦/٥ . والقاموس المحيط (صورى) ص ٥٤٨ .

لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التأنيث (١) .

ونحو : « دَعَوْا الْقَوْمَ » ، لُطْرُوءِ حركته .

ونحو : « عَوَّرَ » ، و « اجْتَوَرَ » ، لأن حركة « العين » و « التاء » في حكم

(١) هذا قول نسب إلى سيبويه وعليه المصنف . وجعل الأخفش « ألف التأنيث » كـ « التاء » ، غير مُخرجة للكلمة عن وزن الفعل .

وقد أشار ابن جنى إلى أن حرف العلة ، : « الياء » ، و « الواو » ، قد صُحّحاً في بعض الموضع . للحركة بعدهما كما يصحّان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما ، نحو : « القَوَادَ » ، و « الْخَوَاتَةَ » ، أو أن فتحة « العين » شُبّهت « بالالف » من بعدها ، و « كسرتها » ، « بالياء » ، من بعدها .

ولابن مالك تعليل آخر . وهو أن نحو : « الصَّورَى » ، صُحّحَ ، لأن حركة عينه لا تكون غير فتحة إلا في الصحيح على قلة كـ ضربان ، ، والفتحة لخفتها لا يُعلّل ماهي فيه ، . ينظر : الخصائص ٣٢١/٢ و ٥٢/٣ ، بتصريف يسير ، وسر الصناعة ٦٦٨/٢ ، وشرح الشافية ١٠٥/٢ و ١٠٧ ، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ضمن « مجموعة الشافية » ، ٢٨٥/١ .

الساكن . أي : في حكم « عين » ، « اعوَارٌ » (١) ، و « ألف » ، « تَجاوَرَ » (٢) .

ونحو : « حَيَوانٌ » ، حتى تدل حركته على اضطراب معناه .
و « المُوتَانُ » محمول عليه ، لانه نقىضه (٣) .

ونحو : « طَوَى » ، حتى لا يجتمع فيه إعلان .

ونحو : « القَوِيدُ » ، حتى يدل على الاصل (٤) .

ثم المدة - التي هي « عين » الفعل في هذا الباب - تمحذف عند اتصال موجب السكون وهو أحد الضمائر المتحركة لالتقاء الساكنين / وهما : « الالف » و « لام الفعل » (٥) (٦/٢٦)

(١) في (ب) : « اعواروا » .

(٢) في (ب) : « تجاوروا » .

(٣) ينظر : الشافية ضمن شرح الرضي ١٢٤ . وفيها ، أو لانه ليس بجاري ولا مُوافق .

(٤) انتهى نص (مراح الأرواح) .

(٥) تمحذف « العين » إذا سكتت « اللام » ، في أربعة مواضع : أحدها : في الجزم ، نحو : « لم يقل » ، والثاني : في الامر ، نحو : « قل » ، والثالث : عند « نون » الضمير ، إذا اتصلت بالفعل ، نحو : « قُلنَّ » ، والرابع : « ضمير المتكلم » ، « والمخاطب المرفوع » ، نحو : « قُلتُّ » ، و « قُلتَّ » . ينظر : نزهة الطرف ص: ٢٨ . بتصرف .

فتنقل حركة «العين» إن كانت كسرة أو ضمة إلى «الفاء»، كـ«خفت»، في : «خوفت»، و«طلت»، في : «طَولَت»، للتبنيه على الأصل، أي : على أصل الحركة في «العين» .

فإن كانت فتحةً فأثر النقل لا يظهر، لأنَّ «الفاء» كانت مفتوحة، فلو نُقل فتح «العين» إلى فتح «الفاء» لكان فيه فتح المفتوح، وهو محال (١) .
فَنُقل من «فعَلَ»، مفتوح «العين» في «الواوِي»، إلى «فَعْلَ»، بضم «العين»، وفي «اليائي» إلى «فَعِيلَ»، بكسر «العين» .

ثم نقلت «الضمة»، أو «الكسرة»، إلى «الفاء»، فقيل : «قُلتُ»، و«قُلنَ»، و«يَعْتُ»، و«يَعنَ»؛ ليظهر أثر النقل (٢) .

وتخصيص «الواوِي» في التحرير به الضم، و«اليائي» به الكسر، لكون الجنس إلى الجنس أميل .

ولم يُفعل في «خفت»، مع (٣) أنه «واوِي»، بل نقلت حركة «الواو» (٤) وهي الكسرة. لأن الدليل إنما يكون أتم دلالة إذا دلَّ على شيء فيما لم يسبق إليه الوهم، وهو في نقل كسرة «الواو» .

(١) في (ب) : «فعال»، وهو تحريف .

(٢) ينظر : نزهة الطرف ص : ٢٨ .

(٣) في (ب) : «ومع» .

(٤) قوله «الواو» سقط من (ب) .

إذ في الوهم إنما تكون « الكسرة » في « اليائي » ، و « الضمة » في « الواوي » ،
وكون الكسرة في « الواوي » ، مِمَّا لا يُسْبِقُ إِلَيْهِ (١) الوهم .

ولذلك نقلت كسرة « الواو » إلى « الفاء » ، لتدل كسرة « الفاء » على أن « العين »
كانت مكسورة ، وإن كانت (٢) « وَاوًّا » ، (٣) .

أو نقول : في نقل « كسرة » ، « العين » ، إلى « الفاء » ، دلالة على حركة « العين » ، في
الكسرة ، وفي نقل « الضمة » ، إلى « الفاء » ، دلالة على أن « العين » ، « وَاو » ،
كما في « قلت » (٤) .

(١) في (١) : « إلى » ، وما أثبتته من (ب) .

(٢) في (ب) : « كان » .

(٣) قال الرضي : « وباب « فعل » ، المضموم « العين » ، و « فعل » ، المكسور
« العين » ، في الأغلب يختص كل منها بمعنى مخالف لمعنى « فعل » ، المقتوح
« العين » ، ولا ضرورة ملحة إلى هذا النقل . للفظية ، ولامعنوية » . شرح الشافية
٧٩/١ .

(٤) ويرى الجمهور أن خمسة « الفاء » ، من نحو : « قُلْتُ » ، كانت بعد تحويل الفعل
من باب « فعل » ، إلى باب « فعل » ، وكذلك كسرة « الفاء » ، من نحو : « بِعْثُ » ،
كانت بعد تحويل الفعل من باب « فعل » ، إلى باب « فعل » .

ينظر : الكتاب ٤/٢٣٩ - ٢٤٢ ، والمقتبس ١/٩٦ - ٩٧ ، والمنصف ١/٢٣٤ و ٢٤٥ ،
ونزهة الطرف ص ٢٨ ، وشرح المفصل ١/٧١ - ٧٢ ، والمحتع ٢/٤٤١ و ٤٤٢ ، و
٦٤٦ ، وشرح الشافية ١/٧٨ - ٧٩ .

والدلالة على الحركة / أسهل من الدلالة على « الواو » ، فلذلك اختيار في النقل (١) . (٢٦/ب)
في « خفت » ، نقل كسرة « العين » دون نقل الضمة ^(*) .

أو نقول - وهو الأوجه - : إن باب « يَفْعُلُ » - بالضم - « وَافِي » ، لا غير (٢) .
وباب « يَفْعُلُ » - بالكسر - « يَاّنِي » ، لا غير (٣) .

فـ « الواو » وـ « الياء » يكونان أصلاً ، فتنصب الحركة من جنسهما أمارة عليهما.
أما باب « يَفْعُلُ » - بالفتح - فلا اعتداد بحركته (٤) . فيكونها أمارة لشيء؛
إذ هي من جنس « الالف » وـ « الالف » ، لا أصلية لها ^{لماً} عُرف .

فجاء فيه كلاً الحرفين ، أعني : « الواو » ، وـ « الياء » ، نحو : « يَخَافُ » ، وـ
« يَهَابُ » (٥) .

(١) قوله : « في النقل » سقط من (ب) . (٠) ليس في (خفت) ضمة فتنقل ، لأنها لم تحول إلى (فعل) .

(٢) وشدّ من ذلك لفظتان ، هما « طَلَاحٌ : يَطْلِيْحُ » ، وـ « تَاهٌ : يَتَهَاهُ » ، في لغة من
قال : « مَا طَلَحَهُ » ، وـ « مَا تَهَاهَهُ » . ينظر : الكتاب ٤/٤٤٤ - ٤٤٥ ، والمنصف
١/٢٦١ - ٢٦٢ ، وشرح الملوكي ص ٥٥ ، والممتع ٢/٤٤٤ ، وشرح الشافية
١/١٢٧

(٣) ينظر : الكتاب ٤/٢٨٢ ، والمقتضب ١/٩٦ - ٩٧ .

(٤) في (ب) : « لحركته » .

(٥) ينظر : الكتاب ٤/٢٨٢ ، والمقتضب ١/٩٦ - ٩٧ ، وشرح الملوكي ص ٥٥ .
وفي شرح الشافية ١/١٢٧ - ١٢٧ : « أنه لـما ثبت الفرق بين « الواوي » ، وـ « اليائي » ،
في « مواضي » هذه الأفعال اتبعوا « المضارعات » ، إياها في ذلك ، وعلم يثبت في
مواضيها فرق بين « الواوي » ، وـ « اليائي » ، في موضع من الموضع لم يفرق في
مضارعاتها ، نحو : « خفت : تَخَافُ » ، وـ « هبت : تَهَابُ » ، وـ « شَقِيٌّ : يَشْقِيُّ » ،
بتصرف

ثم ما كان « واوياً » اقتضى الضم حملاً على « طلاقتُ » . قيل :
قلت : وما كان « يائياً » ، اقتضى الكسرة . قيل : « بعثُ » .
فلا تعارض « الواو » و « الكسرة » في « يخافَ » رجحنا جانب الكسرة (١) ،
لخفتها ، و قلنا : « خفتُ » .

(٢) وفيه وجه آخر ، ذكرناه في (الموصل) .

(فإن قيل : « لم لم يقولوا » ، « قلتُ » ، و « بعثُ » - بفتح « الفاء » - لئلا
يفتقر إلى النقل من باب إلى باب ، إذ فيه ارتکاب خلاف الأصل ؟
قلنا : « فاء الفعل » لما جاور « العين » المعتلة أحبوا أن يعلوها المجاورة ، كما أعلاوا
« العين » في « يغزو » ، فضمّوا ، وفي « يرمي » ، فكسرّوا ، حيث جاورت (٣)
« اللام » المعتلة) (٤) .

وهذا هو الإعلال في « رأم » : يرُومُ ، إلى آخره .

فكان سقوط « الواو » في « رُمنَ » (٥) ، و « رُمتُ » ، إلى آخره ، لالتقاء
الستاكين ، /وهما: « الواو » ، و « الميم » .

(١/٢٧)

(١) في (ب) : « الكسر » .

(٢) في ٤٠٠/١٤٠١ ، وفيه : « جاء في المعتل العين (الواو) و (الباء) ، نحو : « يخاف » ، و « يهاب » ،
ولم يجيء في (الواو) (يغزو) بالكسر ، ولا في (الباء) (يغزو) بالضم ، وإنما لم يجيئا للإذ يلزم الجمع
بين الضمة والكسرة ، وبين الكسرة والضمة ... لأن (الواو) يمنزلة الضمة ، و (الباء) يمنزلة (الكسرة) ،
ورتبة الحركة بعد رتبة الحرف ، فلو قلت : « تقولُ بالكسر ، أو « تبيّعُ بالضم ، يلزم ما ذكرنا ... فلو
نظرنا إلى الحالة الثانية وهي حالة التقلب (الواو) في الأولى لباء ، و (الباء) في الثانية واوا فالتباس
يعني الثاني لما فيه من نقل الأخف - وهو (الباء) - إلى الآتى - وهو (الواو) - ولا يمنع الأولى لاتكاس الثقل :
(٣) في (ب) : « جاوزتُ » .

(٤) مابين القوسين من (الإclid) ج ٢٦٥ سب ، نقل عن أبي علي الفارسي.

(٥) قوله : « رمن » سقط من (ب) .

[بناء الأجوف للمجهول]

والمجهول فيه «رِيمَ» ، كما في «قِيلَ» ، و«بِيعَ» ، بالكسر .

(١)) والعلة فيه أن المعتل في الأصل مكسور وما قبله مضارع مموم ، يُسكن المعتل لاستئصال الحركة . وتنقل إلى ما قبله الكسرة . ويقلب المعتل «ياء» ، إن كان «واوا» ، على طريقة القلب في «ميقات» (٢) .

أو تنقل (٣) هي إليه ، ويُشمّ هو شيئاً(٤) من الضمة ؛ للدلالة على أصلية الضمة . أو لا تُتَنَقِّل ؛ ليُصْرَح به علِم (٥) البناء للمفعول ، ويُقلب المعتل في هذا الوجه «واوا» ، إن كان «ياء» ، على قَتِيرَةِ القلب في نحو : «مُوقِنٌ» (٦) .

(١) من هنا نص (الإقليد) ج ٢ ق ٢٠٥ ب .

(٢) في (ب) : «ميقة» ، وطريقة القلب أنها تكون ساكنة ، وما قبلها مكسور . وينظر : المقتضب ٦٢/١ ، وسر الصناعة ٧٢٢/٢ .

(٣) في (ب) : «وتنتقل» .

(٤) في (ب) : «بشيء» .

(٥) في (ب) : «تعلم وتعلم» .

(٦) ينظر ص ٢٧٧ هامش (٦) من هذه الرسالة .

قال الشاعر (١) :

لَيْتَ وَمَا يَنْفَعُ لَيْتَ لَيْتُ^(*)
لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرِيتُ (٢).

والاصالة للوجه الأول (٢) : لأن إسكان « العين » إنما يكون بنقل حركتها،

(١) وهو رؤبة بن العجاج ، كان من أفسح الرجال ، احتجّ العلماء برجزه ، ولغته ، وقال الخليل يوم مات : دفنا اللغة والشعر والفصاحة . توفي سنة (١٤٥هـ) . الشعر والشعراء ٥٩٤/٢ فما بعدها . والخزانة ٣٨/١ - ٦٤٥ (٠) في (أ) و(ب) : « لَيْتَ لَيْتَ »

(٢) البيت في ملحق ديوانه ص : ١٧١ . اعتناء وليم البروسي . طبع درو غولين . ليسينغ ١٩٠٢م . كما ورد منسوباً إليه في المقاصد النحوية ٥٢٤/٢ . وشرح التصريح ٢٩٥ . وشرح شواهد المغني ٨١٩/٢ . وورد بدون نسبة في شرح المفصل ٧٠/٧ . وشرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢ . وتوضيح المقاصد ٢٥/٢ . والمغني ص : ٥١٢ . وأوضح المسالك ١٥٥/٢ . وشرح ابن عقيل ٥٠٢/١ . والهمع ٤/٥٤ و ٣٧/٦ . وروايته في ملحق الديوان :

لَيْتَ وَهُلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ
لَيْتَ شَبَابًا بِيَعَ فَاشْتَرِيتُ

على اللغة المشهورة في المبني للمجهول من « الأجواف » . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . ورواية الشطر الأول في أكثر كتب النحويين على هذا النحو . وأنشده الكسائي بلفظ :

لَيْتَ وَمَا يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ

ومثله في شرح ابن يعيش . ولم أعثر على من وافق المؤلف في إنشاده :

لَيْتَ وَمَا يَنْفَعُ لَيْتَ لَيْتُ

والشاهد في قوله : « بُوعَ » على لغة بعض العرب الذين يُخلصون الضم في نحو : « قُولَ » ، و « بُوعَ » ، وهم : بَنُو كَبِيرٍ و بَنُو فَقْعَسٍ . قال المرادي : « وهذه اللغة أضعف اللغات » .

(٢) ينظر : الكتاب ٤/٢٤٢ .

وبالشمام الضمة، وبإخلاصها، لا يتحقق النقل للكسرة (١) الحالسة (٢).
وحاصله أن في (٣) المعتل من « ماضي الأجوف »، إذا بُني للمفعول الكسر
والضم والإشمام (٤) - وهو الإشارة إلى الضم (٥) - هذا في الثلاثيات.

وأما في نحو : « أقاماً » [ف] (٦) لا يجوز الإشمام ، بل يُقال : « أقيمت » ، بالكسر
لعدم ضم (٧) ماقبل « الياء » .
ولايجوز بـ « الواو » - أيضاً - لأنّ جواز « الواو » لانضمام ماقبل حرف العلة ،
وهو ليس بموجود (٨) .

(١) في (ب) : « النقل للكسر » .

(٢) انتهى نص (الإقليم) .

(٣) قوله : « في » سقط من (ب) .

(٤) وهي ثلاثة لغات للعرب نص عليها سيبويه ، وغيره ، ينظر : الكتاب ٤/٢٤٢ -
٢٤٣ ، ونزة الطرف ص ٤٢ - ٤٣ ، والمغني ، لابن فلاح ٢٢٥/٥ ، وشرح
المفصل ٧٠٧ ، وشرح الملوكي ص ٧٧ ، والممتع ٤٥٢ - ٤٥١/٢ ، وتوضيح المقاصد
٢٥/٢ - ٢٦ ، وأوضح المسالك ١٥٥/٢ - ١٥٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٥ ، وشرح
التصریح ١/٥٩ .

(٥) في (ب) : « الضمة » ، وإشمام الحرف : أن تشمّه الضمة ، وهو
أقلّ من روم الحركة ، لأنّه لا يسمع وإنما يُتبين بحركة الشفة ، ولا يُعتقد بها حركة
لضعفها . الصحاح (شمع) ٥/٦٩ .

(٦) في (أ) و (ب) : « لا » . وما يثبته هو المشهور في جواب (أما) ، وينظر :
الكتاب ٤/٢٣٥ .

(٧) في (ب) : « ضمة » .

(٨) قال ابن فلاح : « وأما ، أقام ، فلا يجوز فيها ضم ، القاف ، ولا الإشمام ؛
لأنه لا أصل لها في الضم ، حتى يحافظ عليه ، بل أصلها السكون في « أقام » ،
فنُقلت الكسرة إلى الساكن قبلها ، وُقلبت « الواو » ، « ياء » ، لانكسار ماقبلها ،
المغني ٢/٣٥٧ .

وسُوي في مثل : «يُعنَّ» ، (١) بين المعلوم والمجهول . اكتفاء بالفرق التقديرية . وأصل «يُقال» ، «يُقول» ، فاعلٌ ، مثل «يُخاف» ، (٢) .

ثم لم يفرقوا / بين جمع المؤنث في الماضي (٣) . وبين جمع المؤنث في الامر . (٤/ب) حيث قالوا فيما جمِيعاً : «قلْنَ» ، لأنهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنيٌّ . ويكتفون بالفرق التقديريةٌ . كما في «يُعنَّ» ، وهو مشترك بين المعلوم ، والمجهول (٤) . وكما في الاثنين والجماعة من «الماضي» و«الامر» في «تَفَعَّلَ» ، حيث يُقال : «تَفَعَّلاً» . للاثنين في «الماضي» و«الامر» . ويُقال : «تَفَعَّلُوا» . للجماعة فيما جمِيعاً .

وكذلك في «تفاعلٍ» . و«تفعالٍ» .

هذا [الذى] (٥) ذكرنا في الثلاثي المجرد (٦) .

وأما في المنشوبة فيفتح «فاء الفعل» ، أو مجاوره ، نحو : «أثبَتْ» ، و«ابتَعَتْ» ، لعدم الضرورة إلى النقل .

(١) في (أ) «يُعتَ» وفي (ب) : «قلَنْ» .

(٢) حيث تنقل فيه فتحة «العين» إلى «الفاء» ، فيصير : «يُقول» . ثم تقلب «الواو» ، «الفا» ، لانفتاح ماقبلها ؛ ولتحركها في الاصل ؛ لأن السكون عارضٌ بسبب النقل . ينظر : الممتع ٤٥٢/٢ - ٤٥٤ ، بتصرف .

(٣) في (أ) و (ب) : «جمع الماضي في المؤنث» .

(٤) يكون الاشتراك بينهما في «الماضي» . ويفرق بينهما في التقدير ؛ لأن كسرة «العين» في المعلوم منقولٌ على رأي . وفي المجهول - أيضًا - منقولٌ على رأي . إلا أنها في المنقول عنه أصليةٌ في المجهول ، وفي المعلوم غير أصليةٍ .
ينظر : مراح الأرواح هامش ص : ٥٧ طبعة سنة ١٣٠٢هـ .

(٥) سقط من (ب) .

(٦) ينظر : «مراح الأرواح» ، ص : ٣١ .

[مضارع الأجوف]

وأما المضارع منه فهو كـ «الصحيح» ، أي : في حق عدم إسكان الآخر ، وأما في حق غيره ، فليس هو كـ «الصحيح» .

ألا ترى (١) أنك تسكن الحرف الثاني من «المضارع» ، في ذلك الباب من «الصحيح» ، فتقول : «يَنْصُرُ» ، وهنا (٢) تضم الحرف الثاني ، في «يَقُولُ» ، بإعلال «الواو» .

ثم إنما يُعلَّل «المضارع» ، في («الأجوف») بطريق التَّبَعِيَّة للماضي (٣) فإن الأصل في «يَقُولُ» ، و «يَبِيعُ» ، و «يَقُولُ» ، و «يَبِيعُ» ، بزنة «يَنْصُرُ» ، و «يَضْرِبُ» ، نُقلت حركة «العين» إلى «الفاء» ، فسكنت «العين» ، كما سكتت في «قال» ، و «باع» .

وهذا الإعلال للتبَعِيَّة و الفرعية .
وطلب المجانسة بين الأصل والفرع من باب المناسبة .

وليس لك أن تقول : «الضمّة» ، / على «العين» مستثقلة ، فوجب الإعلال لازالة التَّثْقل ، كما (٤) كان الإعلال في الماضي لازالته .

(١) في (أ) و (ب) : «يرى» .

(٢) في (ب) : «ها هنا» .

(٣) ينظر : المتع ٤٥٢/٢ .

(٤) قوله : «كما» ، سقط من (ب) .

فيكون الإعلال في المضارع حينئذ بطريق الأصالة .

لأنّا نقول : حرف العلة إذا سكن ماقبله كان هو بمنزلة الحرف الصحيح .

فتذكّر - هاهنا - مسألة ، الظبي ، كيلا^(١) تفر عن ذكرك (*) .

ثم لو اتصل (٢) بالمضارع موجب السكون - وهو ضمير جماعة النساء -

يسكن ، وتحذف المدة فنقول : « يَبْعَنْ » ، و « يَقُلَّنْ » ، فالسكون (٣) للبناء

وتحذف المدة للتقاء الساكنين . وهما : « اليماء » ، و « العين » في « يَبِيغَنْ » ، و
« الواو » ، و « اللام » في « يَقُولَّنْ » .

وكذلك في « يَخْفَنْ » ، فإنَّ أَصْلَه : « يَخَافَنْ » .

ودخول الجازم كاتصال الموجب (٤) ، كما في « لم يَبِعْ » ، و « لم يَقُلْ » ، و « لم
يَخْفَ » ، للمعنى الموجب للسقوط ، وهو التقاء الساكنين .

ثُمَّ لو تحرك أحد الساكنين . فهو لا يخلو ... إما أن كانت الحركة لازمة . أو غير
لازمة .

ففي الازمة لاتسقط حروف العلة التي منها المدة . كما في ضمير الثنوية . في
« بِيَعَا » ، و « قُولَا » ، و « خَافَا » ، لعدم التقاء الساكنين بطريق اللزوم .

وأما إذا كانت غير لازمة - كان وجودها كعدمها - فتسقط ; لكيلا يوجد التقاء
الساكنين في التقدير . كما في « قل الحقّ » . و (لم يَكُنِ الظِّيْنَ كَفَرُوا) (٥) .

(١) في (ب) : « لِثَلَاءً » .

(*) في هامش (١) أي : عن قلبك . وينظر : الإقليد ج ٢ ق ٣٠٤ ب .

(٢) في (ب) : « أَفْضَلْ » .

(٣) في (ب) : « بِالسِّكُونِ » .

(٤) المراد : الموجب للسكون .

(٥) من الآية (١) من سورة « البينة » .

[الأمر من الأجوف]

وأما الأمر فنحو : « رُمْ » ، أصله (١) : « أَرْقُمْ » . إلى آخره ، ثم جعل « أَرْقُمْ » بسبب نقل حركة « الواو » ، إلى ما قبلها . ثم حذفت « الواو » ؛ لاجتماع الساكنين ، ثم حذفت « الالف » ؛ لأنَّهَا احتياجاً إليها (٢) . فصار « رُمْ » . (٢٨/ب)

فحصل من هذا كله أنَّ للحذف أسباباً منها :

مجاورة « الواو » ، الكسرة المحققة (٢) ، في نحو : « يَثِبُ » ، أو المقدرة ، في نحو : « يَضَعُ مُعَلَّقاً » ، و « يَسْتَعْلِمُ » ، ولهذا تقول في مجهول المضارع : نحو : « يُوثِبُ » ، و « يُوضَعُ » ؛ لزوال الكسرة . ومنها : ملاقاة المعتل الساكن ساكناً آخر ، نحو : « بِعْ » ، و « رُمْ » ، [و « دُمْ »] (٥) ، وكذلك قوله : « رَمَوا » ، و « رَمَتْ » .

ومنها : تخرير الأمر مما اعتل آخره . نحو : « اذْعُ » ، و « ازْمُ » .

(١) قوله : « أصله » ، سقط من (ب) .

(٢) ينظر : براح الأرواح ص : ٢١ .

(٣) في (ب) : « المحففة » .

(٤) لأنَّ فتح « العين » ، فيما كان لا جل حرف الحلق . وهو « حرف العين » .

ينظر : الكتاب ١١١/٤ ، والمنصف ٢٠٧/١ . وشرح المفصل ١١٥/١٠ ، والممتع ٤٢٧/٢

و ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٥) زيادة من (ب) .

[تأكيد مضارع الأجوف]

ثم قيل في نهي المخاطب في الخفيفة : « لا تَرُوْمَنْ » ، بالحركات الثلاث .
لأن المفتوح لخطاب المذكر ، والمضموم لخطاب جمع المذكر ، والمكسور لخطاب
المؤنث (١) .

ولم تجئ هي في فعل الاثنين ، وفعل جماعة المؤنث ، لوجود التقاء
الساكنتين فيما ، لأنك تقول في فعل الاثنين حينئذ :
« لَاتَرُوْمَانْ » ، بسكون «النون» ، وكذلك في فعل جماعة المؤنث : « لَاتَرُمَنَّ » .

وأما « النون الخفيفة » في المغایبة فلم تجئ إلا بالحركاتتين ، وهما الفتحة والضمة ،
لغير ، سواء كان ذلك في المعلوم ، أو في المجهول ، سواء كان ذلك في « الأمر »
أو في « النهي » .

فقيل : في الأمر الغائب في الخفيفة : « لِيَرُوْمَنْ » ، « لِتَرُوْمَنْ » ،
بالحركاتتين ، وهما الفتح ، والضم .

وكذلك في « النهي » ، إذ ليس في أمر الغائب خطاب المؤنث ، فلم يجيء الكسر فيه
ذلك (٢) .

(١) ينظر : نزهة الطرف ص : ٤٦ .

(٢) ينظر : نزهة الطرف ص : ٤٧ .

[اسم الفاعل من الأجواف]

(١) و (٢) سقط من (ب).

(٢) وهي «الالف»، «الثانية»، التي هي «عين»، الفعل، المنقلبة عن «الياء»، و«الواو». ينظر: الكتاب ٤/٣٤٨، والمقتبس ١/٩٧، والتبصرة ٢/٨٨٤، وشرح ابن يعيش ٦٧١٠.

(٤) في (ب) : « من قلبهما » .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٤٨/٤ ، والمقتضب ٩٩/١ ، والمنصب ٢٨٠/١ ، والتبصرة ٨٤/٢ ، وشرح الفصل ٦٧١.

لأن إعلالها - هنا - إما بالحذف ، أو القلب ، ولم يجز الحذف ، لادانه إلى الالتباس بالماضي .

فأعلى بالقلب إلى الهمزة ؛ لوقوع « العين » - وهو « الياء » . و « الواو » في « باءٍع » . و « قاول » - قريباً من الطرف . بعد « الفِ » زائدة . فصار كأنه في الطرف (١) ؛ فأعلى إعلال « رداءٍ » . و « كتساءٍ » (٢) .

الا يُرى إلى قوله : « حُيَّمٌ » . في « حُسُومٍ » . تشبيهاً بـ « عصيٍّ » . في « عُصُوٍّ » للقرب من الطرف . وامتناعهم من « حُيَّمٍ » . في « حُسُومٍ » (٣) لزوال المشابهة بالبعد عن الطرف (٤) .

(١) ينظر : المقتضب ١٢٨/١ .

(٢) أصلهما : « ردائيٍّ » . و « كساوٍ » . فقلبت « الياء » . و « الواو » فيما « الفِ » ؛ لتحرّكهما . وانفتاح ماقبلهما ؛ لأن « الفِ » حاجز غير حسين . فاجتمع ساكنان . ولا يحذف الأول منها مع كونه مدة؛ لثلا يلتبس بناء بيضاء ، ولكن يقلب الثاني منها إلى حرف قابل للحركة ومناسب « للف » . وهو « الهمزة » ؛ لكونهما حُلقيتين .

وقيل : إنما قلبا ألفين لتطرقهما . إثر ألف زائدة . ينظر : شرح الشافية ١٧٣/٢ - ١٧٤ . بتصرف يسير .

(٣) قال سيبويه : « لَمَا كَانَتِ الْيَاءُ ، أَخْفَقَ عَلَيْهِمْ . وَكَانَتْ بَعْدَ خَمْسَةِ شَهْوَهَا بِقَوْلِهِ : « عَصَيٌّ » . فِي « عَصُوٍّ » . وَقَدْ قَالُوا : « حُيَّمٌ » . كَمَا قَالُوا : « عَصَيٌّ » . الكتاب ٣٢/٤ . بتصرف يسير جداً .

(٤) ينظر : الكتاب ٤/٣٢ - ٣٢/٤ . والمقتضب ١٢٨/١ . والمنصف ٤/٢ . وشرح الفصل ٦٠/٦ . والإقليد ج ٢ ق ١٣٠٦ و ب .

[اسم المفعول من الأجوف]

وأما اسم المفعول من نحو : « باع » (١) ، و « قال » ، فهو أن يقال : إن الأصل في « مَ قُولٌ » : « مَ قُولٌ وُولٌ » ، بوزن « مَضْرُوبٍ ». إلا أنهم أرادوا إعلال الاسم ، لاعتلال فعله (٢) ، كما قيل : « يقال » ، في الأصل : « يُقُولُ » ، فـنُقلَت الفتحة من « الواو » إلى ما قبلها (٣) ، فـقُبِّلت « ألفا » . فكذلك نُقلَت الضمة من « الواو » الأولى في « مَقْوِيلٍ » إلى ما قبلها ، فاجتمع « واوان » ساكنان ، فوجب حذف إدحافهما : لامتناع اللفظ بهما ساكنين . فذهب سيبويه - رحمة الله - إلى أن المذوق منها هي الثانية . وهي « واو » ، « مَفْعُولٌ » .

(٤/٢٩)

والأخشن / - رحمة الله - إلى أن المذوق هي الأولى (٤) . فوزنه على القول الأول « مَفْعُولٌ » ، وعلى القول الثاني « مَفْوِلٌ » (٥) . (٦) فحجة سيبويه أن علامة اسم المفعول « الميم » (٧) دون « الواو » . ألا يُرى إلى استمرار مجيء « الميم » في التلائيات وغيرها (٨) دون « الواو » ؟

(١) في (ب) : « وباع » .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٤٨/٤ و ٢٤٩ .

(٣) في (ب) : « إلى القاف » .

(٤) في (ب) : « الأول » .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٤٨/٤ ، والمقطب ١٠٠/١ ، والمنصف ٢٨٧/١ - ٢٨٨ . والخصائص ٦٦/٢ و ٤٧٧ و ٤٩٣ ، ودقائق التصريف ص : ٢٧٦ - ٢٧٧ . والتبصرة ٢/٨٨ - ٨٨٧ ، والنكت ١١٩١/٢ .

(٦) من هنا من كتاب (الإقليد) ج ٢ ق ٣٦ ك ب .

(٧) ينظر : المنصف ٢٩١/١ ، والممتع ٤٥٦/٢ و ٤٥٧ ، ومجموعة الشافية ١/٢٩٥ .

(٨) ينظر : الكتاب ٢٨٠/٤ و ٢٨٢ .

غير أن « الواو » نشأت من إشباع ضمة « عين » ، « مَفْعِلٌ » ، الجاري على « يُفْعِلُ » (١) .

لثلا يلزم المثال المرفوض - وهو « مَفْعِلٌ » (٢) - فحذف الزائد الذي لا يتعلّق به كثيراً معنىًّا أولى من حذف الأصلي (٣) .

وعند الأخفش تحدّف « العين » ، وتقلب ضمة « الفاء » في الياء كسرة (٤) ، وتقلب « واو » ، « مَفْعُولٌ » ، « يَاءً » (٥) . تنبئها على أنه يائياً (٦) .

وحجّته أن « الواو » علامة للمفعولية (٧) ، فلا يجوز (٨) إسقاطها .
فمن أسقط بعدها ثبت فهو - بلا مراد - كالرّاقم في الماء (٩) .

والجواب فيما (١٠) ذكرنا : أنها ليست بعلامة (١١) (١٢) .

(١) وقيل : إن « الواو » زيدت لإثبات الفرق بين اسم المفعول له فَعَلَ ، وبينه لـ « أَفْعَلَ » . الإclid ج ٢ ق ٢٠٦ ب .

(٢) ينظر : أدب الكاتب ص : ٥٥٢ فما بعدها .

(٣) في (ب) : « الأصل » .

(٤) وذلك بعد نقل الضمة من « الياء » إلى ما قبلها . ينظر : المتع ٤٥٥/٢ .

(٥) قوله : « يَاءً » سقط من (ب) .

(٦) حيث يلتقي ساكنان « الياء » و « الواو » في « مَبْيُوعٍ » - إثر نقل الضمة من « الياء » إلى « الباء » ، ثم قبلها كسرة - وتحذف « الياء » ، فتجنـى « الواو » ساكنة بعد كسرة ، فتقلب « يَاءً » ، فيقال : « مَبْيَعٌ » . المتع ٤٥٥/٢ يتصرّف .

(٧) ينظر : المنصف ٢٨٧/١ - ٢٩٠ ، والمتع ٤٥٧/٢ - ٤٥٨ .

(٨) في (ب) : « يصح » .

(٩) في (ب) : « كالرّاقم في الرّاقم » .

(١٠) في (ب) : « ما » .

(١١) في (ب) : « بعلامته » .

(١٢) انتهى نص (الإclid) .

[إعلال الأجوف]

اعلم أنَّ الأصل في الإعلال الفعل الثلاثي من الماضي عند وجود علة الإعلال (١) . وهي ما إذا كان حرف العلة متحركاً وانفتح ماقبله ، كما في « قال » و « بَاعَ » . وأما الاسم والمنشعبات من الأفعال ففرع عليه .

والدليل على ماقلنا: رُجُودُ التَّخْلُفِ (٢) فيما قلنا : إنه فرع . وعدم وجوده فيما قلنا : إنه أصل .

أما وجود التَّخْلُفِ في الأسماء - مع وجود تلك العلة (٣) - ذ [نحو] ، القَوْد ،

(١) ينظر : الكتاب ٢٥٥/٤ و ٢٥٨ ، والمقتضب ١٣٧/١ .

(٢) المراد بالتلخُّل : إبقاء بعض الكلمات على أصولها . دون إعلال ، مع وجود ما يوجب الإعلال . وذلك للتنبيه على الأصل فيها . وينظر : المقتضب ١١٤/١ . وسر الصناعة ٦٦٨/٢ .

(٣) ويرى ابن جني أن « الياء » و « الواو » إذا تحركتا قويتا بالحركة ، فلم تقبلَا في مثل ما ذكر . ينظر : سر الصناعة ٥٨٧/٢ .

(٤) تكملة من (ب) ، وينظر ص ٢٧٧ و ٢٨٠ من الرسالة .

/ و « رُجْل حَوْلٍ » (١) . و « رَوْحٌ » (٢) . و « الْحَوَّكَةُ » . و « الْخَوَنَةُ » (٣) .
وأما وجود التخلف في المنشعبات فنحو : « اسْتَصْبَبَ » . و « اسْتَحْوَذَ » .
دون « صَابَ » (٤) . و « حَادَ » . كما في « اسْتَتَابَ » . و « اسْتَجَازَ » . و
« اسْتَحَاضَتِ الْمَرْأَةُ » . و « اسْتَقَامَ » . وغيرها في « اسْتِفْعَالٍ » من
الاجوف (٥) .

أعني : أن علة الإعلال - وهي تحرك حرف العلة مع انفتاح ماقبله - قد وجدت
في ثلاثيات هذه الأفعال . دون منشعباتها، فإن ماقبل حرف العلة في هذه المنشعبات

ساكن . وهو « اسْتَتَوَبَ » . و « اسْتَجَوزَ » . و « اسْتَقَوَمَ » . ومع ذلك أعلت .
تبعاً لم تَابَ ، و « جَازَ » ، و « قَامَ » ؛ لكونها فرعاً في الإعلال على الثلاثيات (٦)

(١) في (أ) : « حوك » . وهو لا يتناسب مع المفرد في قوله : (رجل) ؛ لأنه جمع .
وما ثبته من (ب) يبدو أنه الأنسب . ورجل حول : أي : كثير الحيلة . شرح الشافية ١٠٣/٣ .

(٢) في (ب) : « دروع » . و « الرَّوْحُ » . - بالتحريك - : السَّعَةُ ، « والرَّوْحُ » .
- أيضاً - سعة في الْجَلَينِ . الصحاح (روح) ٧٠/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٢٠/٤ ، والمقتضب ٢٠٠/١ .

(٤) ليس له (استصبوب) فعل ثلاثي بمعناه .

(٥) ينظر : نزهة الطرف ص : ٧١ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤٥٨/٤ ، وشرح الشافية ٩٧/٣ - ٩٨ .

والدَلِيلُ الثانِي عَلَى أَنَّ الْفَعْلَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْإِعْلَالِ ، دُونَ الْاسْمِ :
 هو أَنَّ «أَفْعَلَ» ، من المُعْتَلِ ، العِينُ ، من الْأَفْعَالِ يُعَلَّ ، وَمِنَ الْأَسْمَاءِ يُصَحَّحُ ، كـ «أَخَافَ» ، وـ «أَهَابَ» ، وـ «أَبَيَضَ» ، وـ «أَسْوَدَ» ، (١) .

فَعُلِمَ بِهَذَا كُلُّهُ أَنَّ تَصْحِيفَ ، اسْتَضْوَبَ ، وـ اسْتَخْوَذَ ، وَارِدٌ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، أَيْ : عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فِي الْأَسْتِعْمَالِ ، دُونَ خِلَافِ الْقِيَاسِ فِي الْأَصْلِ ؛ لَا نَهُمَا فِي الْأَصْلِ ، وَأَوْيَانُ ، قَوْرُودُ ، الْوَاوِيَّ ، عَلَى ، الْوَاوِ ، (٢) لَا يَكُونُ مُخَالِفًا لِلْقِيَاسِ فِي الْأَصْلِ مِنْ كُلِّ وِجْهٍ ، بَلْ كَانَ مُخَالِفًا لِلْقِيَاسِ فِي الْأَسْتِعْمَالِ (٢) .

(١) قال سيبويه : « ويَتِمُّ ، أَفْعَلُ ، اسْمًا... لِيَفْصِلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَعْلِ الْمُتَصَرِّفِ ، نَحْوُ ، أَقَالَ ، وـ أَقَامَ » . الكتاب ٢٥٠/٤ . وينظر : المقتضب ١٠٩/١ و ١١١ ، والتبصرة ٨٩٣/٢ ، وينظر ما سبق ص : ٢٧٧ هامش (٣) .

(٢) في (٤) : « الْوَاوِي » .

(٢) قُدْ وَرَدَ الْأَسْتِعْمَالُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ . قَالَ أَبُو زِيدَ : « هَذَا الْبَابُ كُلُّهُ يُجَوَّزُ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ ، تَقُولُ الْعَرَبُ : اسْتَصَابَ ، وَاسْتَضْوَبَ ، وـ اسْتَخْوَذَ ، وـ اسْتَجَابَ ، وَاسْتَجَوَبَ » ، وَهُوَ قِيَاسٌ مُطَرِّدٌ عَنْهُمْ ، وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورَ : « وَيُقَالُ : اسْتَحَادَ - أَيْضًا - عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ » .

ينظر : الصاحب (حوذ) ٥٦٣/٢ ، وـ (صوب) ١٦٥/١ ، وشرح الشافية ٩٧/٣ ،
 واللسان (حوذ) ٤٨٧/٣ .

فَلَمَّا كَثُرَ تَرْكُ الْأَصْلِ - وَهُوَ الْإِعْلَالُ فِي «الوَاوِيَاتِ» - / كَانَ التَّصْحِيفُ فِيهِ (٣٠/ب) مُخَالِفًا لِلْقِيَاسِ (١) ، مَعَ أَنَّهُ عَمِلَ فِي الْأَصْلِ فِي الْحَقِيقَةِ ، فَلَذِلِكَ (٢) قَالَ فِي (الْمَفْصِلِ) (٢) : «وَقَدْ شَدَّ عَنِ الْقِيَاسِ نَحْوُ : «اسْتَحْوَدَ» ، وَ «اسْتَصْوَبَ» ، إِلَى آخِرِهِ» .

وَكَانَ شِيخِي (٤) - رَحْمَهُ اللَّهُ (٥) - كَثِيرًا مَا يَقُولُ : «اسْتَعْمَالُ الْأَصْلِ فِي نَحْوِ : «اسْتَحْوَدَ» ، وَنَحْوُهُ صَارَ عَلَى خَلَافِ الْأَصْلِ : لِهِ جَرَانِهِمْ هَذَا الْأَصْلُ فِي الْاسْتَعْمَالِ . وَصَارَ الْأَصْلُ فِيهِ بِمِنْزَلَةِ الْحَقِيقَةِ الْمُهْجُورَةِ فِي الْفَقِيرِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٦) : «لَا يَضُعُ قَدْمَهُ فِي دَارِ فَلَانٍ» ، (٧) .

(١) فِي (ب) : «مُخَالِفُ الْقِيَاسِ» .

(٢) فِي (ب) : «فَكَذَلِكَ» .

(٢) ص : ٣٧٨ ، وَالْعِبَارَةُ فِيهِ «وَقَدْ شَدَّ عَنِ الْقِيَاسِ نَحْوُ : «اجْوَدْتُ» ، وَ «اسْتَرْوَحَ» ، وَ «اسْتَحْوَدَ» ، وَ «اسْتَجْوَدَ» ، وَ «اسْتَصْوَبَ» ، وَ «آطَيْتُ» ، وَ «أَغَيْلَتُ» ، وَ «أَخَيْلَتُ» ، وَ «أَغَيْمَتُ» ، وَ «اسْتَفَلَ» .

(٤) فِي (ب) : «الشِّيخِي» ، وَهُوَ حَافِظُ الدِّينِ الْكَبِيرِ، أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ نَصْرِ الْبَخَارِيِّ . وَيَنْظَرُ : قَسْمُ الْدِرَاسَةِ ص : ٢٢٠ .

(٥) فِي (ب) : «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» .

(٦) زَادَ فِي (ب) : «تَعَالَى» ، وَهُوَ حَشْوٌ .

(٧) فِي قَوْلِهِ : «لَا يَضُعُ قَدْمَهُ فِي دَارِ فَلَانٍ» ، الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجازِ ، فِي مَوْضِعَيْنِ : أَحَدُهُمَا : فِي النِّسْبَةِ ، فَإِنْ حَقِيقَتْهَا لِلْمَلِكِ ، وَأَمَّا النِّسْبَةُ إِلَيْهِ بِالْإِجَارَةِ فَمَجَازٌ .

وَالثَّانِي : فِي مَوْضِعِ الْقَدْمِ ، فَإِنْ حَقِيقَتْهُ وَضَعُفَهَا حَافِيَا ، بَلَا حَائِلٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الدَّارِ ، أَمَّا الدُّخُولُ مُتَنَعِّلاً فَلَيْسَ بِوَضِيعٍ لِمَا حَقِيقَةٌ ، فَكَيْفَ إِذَا دَخَلُوهُ رَاكِبًا؟! فَإِنَّهُ لَا يَرْضَعُ هَنَاكَ أَصْلًا ، وَمَعَ هَذَا يَحْتَثُ بِدُخُولِهِ رَاكِبًا ، كَمَا يَحْنَثُ بِدُخُولِهِ حَافِيَا ، فَكَانَ جَمِيعًا بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجازِ . يَنْظَرُ : الْوَافِي ق ٢٤ وَ ب .

الباب الخامس

في

"الناقص"

فالناقص هو ما يكون «لامه» معتلة . نحو : «رمى» .
وانما سمي به لنقصان آخره عن الحركة .

أو لانه ينقص عنه حرف . حالة الجزم . نحو : « لم يدع » ، و « لم يرم » .
اصلهما : « يدعوا » ، و « يرمي » .

ويقال له : ذو الأربعه - أيضا - لانه يصير على أربعة احرف في الاخبار [عن النفس] (١) ، نحو : « رَقَيْتُ » .
و لا يحتمل من باب فعل : كَفَعَلُ ، يكسر العين فيهما (٢) .

ثم وجه (٣) الإعلال في « رَمَى » هو الوجه الذي ذكرنا في « قال » - وهو أن يكون حرف العلة متحركا ، مع انفتاح ماقبله - وذلك موجود - هامنا - فَيُعَلِّمُ هنا - أياً - كما أَعْلَمْ - هناك - فقلبت « الياء » - هنا - « ألفاً » ، كما قلبت (٤) في « بَاعَ » .

وفي قولنا : أن يكون حرف العلة متحركاً ، يدخل فيه « الواو » و « الياء » :
 فلذلك / أعل « الواو » كاعلٍ لـ « الياء » .
 وأصل قولهم : « رَمَوا » : (رَمَيْوًا) ، فقلبت « الياء » ، « الفاء » ، فاجتمع الساكنان ،
 فحذفت « الفاء » .

وكذلك «رَضُوا» ، يعني : حذفت (٥) «الباء» مع حركتها . إلا أنهم ضموا «الضاد» ، فهـ بعد الحذف ، حتى لا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة (٦) .

٤) زيادة من (ب).

(٤) ينظر : مراح الارواح ص : ٣٢

• (٣) في (ب) : « وجہ »

(ع) في (ب) : « كما في قلبٍ » ، بزيادة « في » ، وهو حشو .

٥) فـ (بـ) : « حـذـف » .

(٦) وقيل : خُم « الضاد » ، ليصح « الواو الجمع » ، أو لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى « الواو » . ينظر : مراح الأزواح ص : ٢٢ . وشرح المراح ق ١٠٢ .

وحاصله أن حكم ماقبل المعتل من (الناقص) لا يخلو^(١) من أن يكون مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً.

فلك في الأول إيقاؤه على فتحته^(٢). عند اتصال ذلك الضمير نحو : « رَمَوا » ، لما ذكرنا من أن أصله كان « رَمَيْوا » .

وفي الآخرين ضمة لغير^(٣) . نحو : « رَضُوا » ، و « سُرُوا » ، بضم
«الضاد» . و « الراء» من « رَضِيَّ » ، و « سُرُوَّ »^(٤) .

وأما « رَضِيُّوا » ، فلما ذكرنا من أنه في رعاية الأصل يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة .

وأثنا « سُرُّوا » ، ففي رعاية الأصل فيه يلزم توالى الضممات ، وهي ضمة « الراء» ، وضمة « الواو» الأولى . ونفس [يُثقل]^(٥) « الواوين» ، فأبقي « الراء» على الضمة بعد إسقاط « الواو» التي هي لام الكلمة ، لـتَدْلُّ على « الواو» .

وأصل « رَمَتْ » ، « رَمَيَّتْ » ، فحذفت « الياء»^(٦) ، كما في « رَمَوا » ، وتحذف في « رَمَتا »^(٧) ، وإن لم يجتمع الساكنان^(٨) ظاهراً ، لأنَّهُ أجتماع الساكنان^(٩) تقديرًا؛

(١) في (أ) : « يخ » ، وعما ثبته من (ب) .

(٢) في (ب) : « فتحة » .

(٣) لأن « الواو» يتحرك ماقبلها أبداً بالضم ، ينظر : المتع ٥٢٩/٢ .

(٤) زاد بعدها في (ب) : « بضم » .

(٥) زيادة من (ب) .

(٦) حذف « الياء» كان بعد قلبتها « ألفا» ، لتحركها وافتتاح ماقبلها — لاجتماع الساكنين . ينظر : شرح المراح ق ١٠٢ .

(٧) ما يحذف من « رَمَتا » هو « اللف » ، لأن « الياء» قلبت « ألفا» . ينظر : شرح المراح ق ١٠٢/سب .

(٨) في (ب) : « ساكنان » .

(٩) في (ب) : « ساكنان » .

لأن التّحرك هنا عارضيٌّ (١) ، فلم تعد «الالف» ، لثلاً يجتمع الساكنان تقديرًا (٢). كما لم تُعِدِ «الواو» الساقطة بسبب التقاء الساكنين تقديرًا في «قل الحق» / و (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٣) .

فإن قلت : ما الفرق الواضح بين «رَمَتَا» وبين «قُولَا» ،
إذ (في) (٤) كل منهما كانت الحركة (٥) (بسبب اتصال ضمير الفاعل ، حتى لو زال ضمير الفاعل - الذي هو ضمير التقى - تزول الحركة) (٥) ،

(١) وهو حركة «الباء» لأن حكمه السكون ، وتحركت فيه «الباء» ، لجيء «اللف» الثنوية ، بعدها ، فناسبته حركة الفتح ، ومن العرب من يعتقد بالحركة في «رماتا» ، وإن كانت عارضة لشدة اتصال الضمير بما قبله حتى كانه بعضه ، فيُرد «اللف» ، فيقال : «رماتا». ينظر : المتع ٥٢٥/٢ ، ومراح الأرواح هامش ص ٦١ . طبع سنة ١٢٠٢هـ .

(٢) ينظر : مراح الأرواح ص ٣٢ .

(٣) من الآية (١) من سورة «البينة» .

(٤) سقط من (ب) .

(٥) سقط من (ب) وأثبتت بعد ذلك في بداية جواب المؤلف عن سؤاله الافتراضي هذا .

ومن ذلك اعتبرت الحركة في « قولًا » حتى عادت « الواو » الساقطة ، ولم تعتبر في « رَمَّتَا » حيث لم تعد « الألف » الساقطة فيه . ؟

قلت : الفرق الواضح (١) بينهما هو أن « التاء » في « رَمَّتَا » ، هو عين « التاء » في « رَمَّتْ » . وقد ذكرنا أن « التاء » في « ذهبتْ هند » ، حرف ، وليس هي من جزء الفعل والفاعل (٢) ، فكانت الحركة فيها في شئٍ أجنبي من الفعل والفاعل .

فالحركة الناشئة فيها من اقتضاء « الألف » ، حركة غير لازمة : لعدم لزوم اتصال^(٣) ضمير الفاعل بد التاء ، في التقدير ، لما ذكرنا : أن « التاء » ، ليست بجزء للفعل ولا للفاعل ، بل هي حرف على حدة .

(١) العبارة التي سقطت من الموضع المشار إليه سلفاً في (ب) أثبتت بعد كلمة (الواضح) ، مع اختلاف في كلمتين « هما » ، « لوزال » ، و « الذي » ، حيث كتبنا على هذا النحو « لوزالاً » و « الوزن » .

(٢) ينظر، مasicq ص: ١٨٠ .

(٣) في (أ) : « لعدم اللزوم من اتصال » ، وفي (ب) : « لعدم اللزوم اتصال » .

فصارت هذه الحركة في « التاء » بمنزلة الحركة في « قُلِّ الْحَقَّ » ، لأن الحركة هناك - أيضاً - إنما جاءت من ملاقة شكون « لام » ، « الحق » ، وهو ليس جزءاً لل فعل ، بل هو منفصل عن الفعل ، لأن « الحق » مفعول له « قُلْ » ، ولهذا (١) فضلة في الكلام ، فكانت الحركة غير لازمة .

فحينئذ ، كان وجود الحركة بمنزلة عدمها . فبقيت ملاقة الساكنين في التقدير ، / فَحُرِّكَتْ « اللام » ، دَفْعًا ملائكة الساكنين . (الثابتة في التقدير) (٢) . وأما « اللام » في « قولًا » ، فلام الفعل (٣) . وهي جزءه ، وجاءت الحركة فيها من اقتضاء « الفـ التثنية » . وهي فاعل الفعل ، والجزئية ثابتة بين الفعل وفاعله على ما ذكرنا (٤) .

فكانت الحركة فيها لازمة : لثبوت الحركة على آخر (جزء) (٥) الفعل . وهو « اللام » ، وتصدورها من جزء الفعل - أيضاً - وهو الفاعل .

فعادت « الواو » الساقطة لانتفاء ملاقة الساكنين (٦) : لثبتوت الحركة في « اللام » لفظاً وتقديراً . بخلاف « رَمَّتا » ، و « قُلِّ الْحَقَّ » ، لما ذكرنا . وحصل من هذا كُلُّواً أنَّ عَوْدَ الساقط - بسبب التقاء الساكنين - مُعَلَّبٌ بعلة ذات وصفين :

(١) سقط من (ب) .

(٢) سقط من (ب) .

(٣) في (ب) : « لام الفعل » ، ياسقط ، القاء ، من جواب « أما » .

(٤) ينظر : ماسبق ص ١٨١-١٨٢ .

(٥) سقط من (ب) .

(٦) في (ب) : « الساكنان » .

أحدهما : أن يكون المتحرك منها من نفس الكلمة لامن غيرها .

والثاني : (أن) (١) تصدر الحركة إلى المتحرّك من جزء (٢) الكلمة - أيضًا - في الحكم وإن لم يكن هو جزءاً من حيّث الحقيقة كالفاعل لل فعل .
وهذا الوصفان موجودان في « قولاً » .

وقات الوصف الأول في « رمتا » .

(٣) ولقات الوصف الثاني في « قُل الحق » .

فلذلك عاد « الواو » الساقطة من « قُل » في « قولاً » ، ولم تعد في الآخرين (٤) .

ولايعل « زمين » ، لأنَّ حرف العلة إذا كان ساكناً ولم يقتضي (٥) شيء سقوطه يجري مجرى الصحيح . كـ « القُل » وـ « البيع » (٦) .
فاعل « يَرْمِي » بالسكون لثقل الضمة على « اليماء » / بعد الكسرة . (٧)
خلاف « يَرْمِيَان » حيث لم يُعلَّ ، لأنَّ حركة الفتحة خفيفة (٨) .

(١) سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : « آخر » .

(٣) سقط من (ب) .

(٤) أي : لم تعد « الألف » في « رمتا » ، وـ « الواو » في « قل الحق » .

(٥) في (ب) : « يقتضي » ، بثبات « اليماء » في الفعل المجزوم به لم ، .

(٦) وبعض العرب يعلوها - وإن كانت ساكنة - وقد قالوا : « يَاجْلُ » في « يَوْجَلُ » ، فقلبوا « الواو » ، « الفاء » ، - وإن كانت ساكنة - على حد قلبها في « يَاتِعَدُ » ، و « يَاتِرِنُ » ، كراهيّة اجتماع « الواو » مع « اليماء » .

ينظر : الكتاب ١١١/٤ . وشرح المفصل ٦٢/١٠ . وشرح الملوكي ص : ٢٩٤ .

والممع ٥٢٨/٢ . وشرح تصريف العزي ص : ١٣٩ .

(٧) ينظر : المراح ص : ٣٣ . وشرح المراح ق ١٠٢/ب .

اعلم في هذا أن « الواو » و « الياء » تسكتان طلباً للتخفيف وذلك على ثلاثة أنواع .

أحدها : تسكين فحسب نحو : « يرمي » ، و « يدعوا » .

وثانيها^(١) : تسكين مع نقل حركة المُسْكِنِ إلى ماقبله نحو : « يَبْيَعُ » ، « يَدْعُومُ »^(٢) .

وثالثها^(٣) : تسكين^(٤) مع نقل الحركة . وقلب^(٤) المسكن بمناسبة الحركة المقوله . نحو : « أَقَامَ : يُقْيِنُ »^(٥) .

وأعْلَى^(٦) « يَرْمُونَ » بالحذف ، لأنّ أصله : « يَرْمِيُونَ » ، فأسكتت « الياءُ » لشلل الضمة على « الياء »^(٧) (بعد الكسرة ، فاجتمع ساكتان ، وهما « الياءُ » و« الواو » ، غير أنّ « الواو » علامة ضمير الجمع . والعلامة لاتحذف ، فحذفت « الياءُ »)^(٨) ، فيبقى « يَرْمُونَ »^(٩) .

وسُوّي بين الرجال والنساء في مثل « يَعْفُونَ » ، اكتفاءً بالفرق التقديرية^(١٠) ،

(١) في (ب) : « والثاني » .

(٢) حيث تبقى « الواو » و « الياء » فيهما من غير حذف أو قلب . ينظر : نزهة الطرف ص : ٢٧ . والوجيز في التصريف : لأبي البركات بن الأنباري ص : ٥٩ ، تحقيق : د. علي حسين البابا ، دار العلوم - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ . وشرح الملوكي ص : ٤٤٨ ، وشرح الشافية ١٤٤٣/٣ .

(٣) في (ب) : « والثالث » .

(٤) في (ب) : « قلبت » .

(٥) ينظر : كتاب التصريف ، للجرجاني ص : ٤٧ - ٤٩ ، تحقيق : د. محسن العميري ، مكتبة التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، والمساعد ١٧٢-١٧٣ ، ونزهة الطرف ص : ٣٦-٣٧ .

(٦) سقط من (ب) .

(٧) أو نقول : « لَمَا سُكِّنَتْ « الياءُ » ، اجتمع ساكتان ، ثم حُذِّفتْ « الياءُ » ، فصار « يَرْمُونَ » ، بكسر « الميم » ، وسكون « الواو » ، ثم أبْدَلَتْ كسرة « الميم » ، ضمة حسيانة لـ « الواو الجمع » . شرح المراح ق ١٠٢ .

لأن « الواو » في خمير النساء (١) أصلية ، وزنها « يَفْعُلَنَّ » ، و « النون » عالمة (جمع) (٢) التأنيث (٣) ، فلا تسقط بالناصب والجازم .
ومن ثم لم تسقط في قوله تعالى : (إِلَّا أَن يَعْفُونَ) (٤) .
وأما « الواو » في جمع المذكر فعلامة (٥) خمير الفاعل ، و « اللام » ممحونة ، وزنها على ذلك « يَفْعُونَ » (٦) .

قال في (الكشاف) (٧) : « الواو في قوله : (الرّجَالُ يَعْفُونَ) ضميرهم . و « النون » علم الرفع . و « الواو » في (النِّسَاءُ يَعْفُونَ) لام الفعل ، و « والنون » ضميرهن . والفعل مبني لأنثراً في لفظه / للعامل . وهو في محل التصب . (أو ^(*) يَعْفُوا إِذَا) عطف على محله ، وأعلل « ترمين » في خطاب الواحدة - أيضاً - بالحذف .

(١) المُسْرَاد : وَوْ (يَقْفَنَ) . وَنَحْوَهُ .

٢) سقط من (ب).

(٢) المراد : أن « النون » - هاهنا - ضمير جماعة النساء مع كونها علامة جم التائث .

(٤) (*) من الآية (٢٢٧) من سورة البقرة، وينظر: مراح الأرواح ج ٣ : ٣٣.

(٥) في (١) و (ب) : « علامة » .

(٦) ينظر : نزهة الطرف ص : ٤١ .

(٧) ٣٧٤ / ١ . والعبارة فيه : « إِلَّا أَن يَعْفُونَ » ، يريد : المطلقات ، فإن قلت : أي فرق بين قولك : الرجال يغفون والنساء يغفون ؟ قلت : « الواو » في الأول ضميرهم ، و « النون » علم الرفع ، و « الواو » في الثاني لام الفعل ، و « النون » ضميرهن ، والفعل مبني لأثر في لفظه للعامل . وهو في محل نصب ، و « يَغْفُرُ » عطف على محله .

(٨) ينتظر : مراح الاورام جزء : ٣٣ :

(١٠) سقط من (ب) :

أخت الكسرة - فالمعنى ساكنان ، وهماء ، الياءان ، فسقطت ، الياء ، التي هي لام ، الكلمة . فكان وزنه على هذا ، تَفِعِينَ ، .

وهو مشترك في اللفظ مع جماعة النساء ، فقد اكتفوا - هنا - حينئذ - أيضًا - بالفرق التقديرى .

فإذن (في) (١) خطاب الواحدة (٢) سقطت إحدى « الياءين » ، وهي لام الكلمة ، فلم تسقط في خطاب جماعة النساء ، وكان وزنه ، تَفْعُلَنَ ، على مثال ، تَضْرِبَنَ ، (٣) .

فإذا أدخلت الجازم على « يَرْمِي » و « يَدْعُو » ، تسقط ، الياء ، و ، الواو ، علامة للجزم .

(٤) لأن الجزم لماً أقبل عليهما - وهم ساكنان - تخللتا ، فزالتا ، إذ في إيقائهما على حالهما وقوع الالتباس بين المرفوع والمحروم .

وهكذا تقول في « الألف » ، بل حذفها ألزم ، لأن الحذف لرفع الالتباس الناشئ من السكون ، والسكون في « الألف » ضرورة لازبة (٥) بخلاف أختيها .

(١) سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : ، الواحد ، .

(٣) ينظر : شرح تصريف العزي ص : ١٤٨ ، وشرح المراح ق ١٠٣ .

(٤) من بداية القوس من كتاب (الإقليد) ج ٢ ق ٢١٢ ب .

(٥) في (ب) : ، لازم ، ، وكتب تحتها في (أ) : ، لازمة ، .

وَجَرَتْ هذه الحروف مجرى الحركات في السقوط بالجازم (١) ؛ لأن الحركات
بعضها .

(٢) مسالة «قدَّم» غير منصرف ، / و «جمِزٌ» ، (٣) في (٣/ب)
وعكس هذه (المسألة) (٤) باب النسبة (٤)) (٥) .

يعنى : أن الحركة قامت مقام الحرف (٦) الرابع (٧) ، حتى امتنعت الكلمة الثلاثية -
بسبب الحركة . كما في «قدَّم» ، اسم امرأة - عن (٨) الصرف .
وكما في «جمِزٌ» ، - أي : في (باب) (٩) النسبة - قامت الحركة مقام الحرف
حتى أخذت «جمِزٌ» ، حكم «جُبَارٍ» ، (١٠) في النسبة ، فحذفت «الالف» ، فيما
جميعا .

(١) ينظر : أسرار العربية ص : ٣٢٣ .

(٢) سقط من (ب) .

(٣) الجَمَزَ : السريع من الدواب ، كالحمير أو الفرس . يقال : جمز الفرس
جمزا . أي : سار سيراً قريباً من العدو ، ويقال : حمار جمز ، إذا كان وثابا
سريعا . الصحاح (جمز) ٨٦٩/٣ ، واللسان (جمز) ٢٢٢/٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٥٤/٢ ، والمقتضب ١٤٩/٢ ، وشرح الشافية ٢٠٩/٢ .

(٥) انتهى نص . (الإقليد) .

(٦) في (ب) : «الحروف» .

(٧) ينظر : شرح الشافية ٣٩/٢ .

(٨) في (ب) : «على» .

(٩) سقط من (ب) .

(١٠) الجَبَارَ : الفه ليس للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما يبني الاسم عليها فصارت كأنها
من نفس الكلمة . الصحاح (حبر) ٦٢١/٢ .

فتقول : « جَمِّي » ، كما تقول : « جُبَارِي » (١) ، بخلاف « حُبْلَى » (٢) و « دُنْيَا » (٣) لِمَا عُرِفَ .

وهاهنا قامت الحروفُ مقامَ الحركاتِ .

وحاصله أنَّ الجازم تارةً يُسْقِطُ الحَرَكَةَ إِنْ وَجَدَهَا . وَإِلَّا يَسْقُطُ الْحَرْفُ الَّذِي
عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ ، إِذَا كَانَ ضَعِيفًا مِثْلُ حُرُوفِ الْلَّيْنِ (٤) .

(١) لأنك إذا نسبت إلى المقصور حذفت الفه إن كانت أليفة خامسة فصاعداً .
أرابعة متحركاً ثانى ماهي فيه كه «جَبَارِيّ» . و «جَمَزِيّ» . فيمن نسب إلى
«جَبَارَى» و «جَمَزَى» . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٩٤١/٤ . وأوضح المسالك

(٢) حيث وقعت ، «الألف» ، رابعة فيها ساكنة ثانية ماهي فيه ، فيجوز حذفها ، ومنهم من يقللها «واوا» ، أو مفصولة به ألف ، فيقال في المنسوب إلى «حُبْلَى» : «حُبْلِي» ، و «حُبْلَوِي» ، و «حُبْلَوِي» . ينظر : الكتاب ٢٥٢/٣ - ٢٥٢ و ٢٥٥ ، والمقتبس ١٤٧/٢ - ١٤٩ ، والتبصرة ٥٩١/٢ - ٥٩٢ ، ونرفة الطرف ص : ٢٢ . وشرح الكافية الشافية ١٩٤١/٤ ، وشرح الشافية ٣٩/٢ .

(٢) يقال في : « دُنِيَا » ، « دُنِيَّاً » ، أو « دُنِيَّوْيَّةً » ، أو « دُنِيَّيْشَةً ». ينظر : الكتاب
٢٥٣/٣ ، والمقتضب ١٤٧/٣.

(٤) إن لم يجد الجازم الحركة أسقط الحرف ^{الذى} تقدر عليه الحركة ، وليس
الحرف الذي عليه الحركة ؛ لأنَّ حروفَ اللين تضعف بسكونها ، فتثير في حكم
الحركة ، فكما أنَّ الحركة تحذف بالجازم فكذلك هذه الحروف . وينظر : أسرار
العربية ص : ٢٢٢ .

وقال (١) في (المقتبس) (٢) : « إنه بمنزلة المسهل إن وجد شيئاً في البطن أخرجه ،
وإلا أخرج الأمعاء » .

ولضعف ذلك الحرف سقطت « الياء » في حالة الرفع علامة للوقف (٣) في قوله
[تعالى] (٤) : (وَاللَّهِ إِذَا يَسِيرُ) (٥) .

وتتصبّان إذا دخل الناصب ، لخفة النصب . بخلاف « الالف » ، فإنها لا تتصبّ
بالناصب ، كما في « لن يَخْشَاهَا » ، لأن « الالف » لا تحتمل الحركة (٦) .

(١) وهو الشيخ المحقق فخر الدين أبو عاصم على بن عمر بن الخليل الأسفندري .
وينظر : قسم الدراسة ص ٤٥-٤٦ .

(٢) ج ٢ ق ١٢٧ بـ والعبارة فيه : « وقالوا في كون الجازم تارة يسقط الحركة - إن
ووجدها - وإلا فالحرف : إنه بمنزلة المسهل ، إن وجد كيموسا في البطن أخرجه ،
وإلا أخرج الأمعاء » . وينظر : شرح المقدمة المحسبة ١/٣٤٠ .

وهذا القول منسوب لأبي بكر بن السراج ، قال ابن الأنباري : « وقد حُكِيَ عن
أبي بكر بن السراج أنه شبه الجازم بالدواء ، والحركة في الفعل بالفضلة التي
يخرجها الدواء ، وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها ، وإن لم يصادف
فضلة أخذ من نفس الجسم ، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركة
أخذها ، وإلا أخذ من نفس الفعل » . أسرار العربية ص ٢٢٢ .

(٣) قال سيبويه : « وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف
يحذف في الفواصل ، نحو قوله عزوجل : (وَاللَّهِ إِذَا يَسِيرُ) ». الكتاب ٤/١٨٤ .
بتصرف .

(٤) زيادة من (ب) .

(٥) الآية (٤) من سورة الفجر .

(٦) ينظر : مراح الأرواح ص ٢٢ .

[حالات مضارع الناقص]

وحاصله أن للمضارع الصحيح آخره أحوالاً ثلاثة :

حال الرفع : عند تجرده عن الجوازم والنواصب (١) .

وحال الجزم : مع الجوازم .

وحال النصب : مع النواصب .

نحو : « هو يضرب » ، و « لم يضرب » ، و « لن يضرب » .

فإذا كان / معتل الآخر يُسكن في حال الرفع . نحو : « يرمي » ، (١/٣٤) « يدعو » ، و « يخشى » .

ويُحذف في حال الجزم (٢) . نحو : « لم يرم » ، و « لم يدع » ، و « لم يخش » .

ويُحرّك في حال النصب ، إلا إذا كان « ألفاً » ، نحو : « لن يرمي » ، و « لن يدع » ، و « لن يخشى » .

(١) هذا مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين أن المضارع يرفع لقيامه مقام الاسم .
ينظر : أسرار العربية ص : ٢٩ - ٢٨ ، والإنصاف ٥٥٠/٢ - ٥٥١ ، وشرح المفصل ١٢٧ ، وأوضح المسالك ١٤١/٤ .

(٢) وزعم بعض النحويين أن العرب قد ثبتت « ألفاً » في الجزم ضرورة ، فتحذف الحركة المقدرة ، وتتجريها في الإثبات مجرّى « الياءً » ، و « الواو » ، وإن لم يكن تحريكها كتحريكهما ، واستدلوا بقول الشاعر :

إذا العَجُورُ غَضِيبَتْ فَطَلِقَ
وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِقَ

فكانه قدر الحركة فيها في موضع الرفع والنصب ، فتحذفها للجزم .
ينظر : المنصف ٧٨/٢ و ١١٥ ، والخاصيص ٣٠٧/١ ، وسر الصناعة ٧٩-٧٨/١ ، والمطبع ٥٢٧/٢ -

[الأمر من الناقص]

والامر منه : « ارِم » ، « ارميَا » ، « ارمُوا » ، « ارميَ » ، « ارميَا » ، « ارميَن » .^(١)

وأصل أمر المخاطبة ^(٢) المؤنث « ارميَ » - بـيـاعـين - فـاسـكـنت ، الياء ، الأصلية : لكون الكسرة على « الياء » ثقيلة ، ثم حذفت لاجتماع الساكنين ، وهما : « الياءان » .^(٣)

(١) والتي تبقى هي « الياء » الزائدة ؛ لأنّها ضمير ، ينظر : المراح هامش ص : ٦٢ طبع سنة ١٢٠٢هـ . وشرح المراح ق ١٠٣ ب .

[اسم الفاعل من الناقص]

اسم الفاعل : « رَامٍ » ، « رَامِيَانُ » ، إلى آخره (١) .

فأصل « رَامٍ » ، « رَامِيًّا » ، فأسكتت « الياءُ » في حال الرفع والجرّ ، ثم حُذفت لاجتماع الساكنين ، وهما : التنوين ، و « الياءُ » . ولا يسكن في حال النصب لخفة النصب .

وأصل « رَامُونٌ » : رَامِيونُ ، وأسكتت « الياءُ » لما ذكرنا (٢) . ثم حُذفت لاجتماع الساكنين ، وهما : « الياءُ » و « الواوُ » ، ثم حُمِّمَ « الميمُ » لاستدعاه « الواوُ » إيهـ (٣) .

(١) أي : « رَامِيَةُ » ، « رَامِيَاتُ » ، « رَامِيَاتٍ » . شرح تصريف العزي ص : ١٥٠ .

(٢) وهو كون الضمة على « الياءُ » ثقيلة .

أو يُقال : استثقلت « الضمةُ » و « الكسرةُ » على « الياءُ » ، فأسكتت « الياءُ » .
شرح المراح ق ١٠٣ / ب .

(٣) هذا القول يخالف ما ذكره في ص ٣١٨ ، حيث قال : « (رَامِيًّا) أصله « (رَامِيون) » .
حذفت « (الياء) » بعد نقل حركته إلى ما قبله ، فبقي « (رامون) » .

فإذا أضفت الثنية إلى نفسك قلت : « رَأِمَيَّاً » في حال الرفع ، و « رَأِمَيَّاً » (١) في حال النصب والجر ، بادغام « الياء » ، التي هي علامة (٢) النصب والجر ، في ياء الإضافة .

وإذا أضفت الجمع قلت : « رَأِمَيَّاً » ، في جميع الأحوال .

وأصله في حال الرفع « رَأِمُويًّا » ، فـ« أَدْغِمَ » (٣) لأنَّه اجتمع فيه « الواو » ، و « الياء » ، و سبق « الواو » بالسكون فانقلب « ياءً » ، / فـ« أَدْغَمْتُ » إحدى (٤/٣) « الياءين » في الأخرى (٤) ، كما في « طَيْيٌّ » و « لَيْيٌّ » ، أصلهما « طَوْيٌّ » و « لَوْيٌّ » (٥) .

(١) في حاشية (أ) : « بثلاث ياءات : ياء الأصلية ، و ياء الإضافة ، و ياء علامة النصب والجر ، فأدغمت « الياء » ، التي هي علامة النصب والجر في « الياء » ، الإضافة ، وعلامة النصب والجر واقعة في موضع « ألف » ، الثنوية » .

(٢) في (ب) : « علامتاً » .

(٣) ينظر : المراح ص : ٢٣ .

(٤) التي تدغم هي « الياء » الأولى ، تدغم في « الياء » الثانية ، ثم تقلب ضمة ماقبلها كسرة الموافقة ولئلا يلزم الخروج من الضمة إلى « الياء » .

ينظر : المقتضب ١٧٢/١ و ١٧٤ ، ومراح الأرواح ص : ٢٣ ، وشرح تصريف العزي ص : ١٥٢ ، وشرح المراح ق ١٠٤/١ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٢٨٩/٤ .

[اسم المفعول من الناقص]

اسم المفعول : « مَرْمِيَّ » ، « مَرْمِيَّاً » ، إلى آخره .
أصله : « مرْمُوَيٌّ » ، اجتمع « الواو » و « اليماء » ، و سبق « الواو » بالسكون ، فانتقلت « ياء » ، فأدغم « اليماء » في « اليماء » ، كما في « رَامِيَّ » ، عند إضافة الجمع إلى « ياء » المتلكلم .

فإذن أصله : « رَامِيُونَ » ، حذفت « اليماء » ، بعد نقل حركته إلى ما قبله ، فبقي « رَامُونٌ » (١) ! ثم أضيف إلى « ياء » المتلكلم بعد حذف التون ، فقلب « الواو » ، « ياء » ، فصار « رَامِيَّ » (٢) .

وإذا أضفت تشنيه « اسم المفعول » إلى « ياء » ، الإضافة قلت :
(٢) « مَرْمِيَّاً » ، في حال الرفع و (٢) « مَرْمِيَّ » ، بأربع ياءات - في حال النصب ، والجر :

الأولى : « اليماء » المقلوبة عن « واو » المفعول ، التي سبق ذكرها في « مَرْمِيَّ » .
الثانية : لام الفعل .

والثالثة : « ياء » الإعراب ، التي هي علامة للنصب والجر .

الرابعة : « ياءُ » ، الإضافة .

(٤) فأدغم - أيضًا - « ياءُ » ، الإعراب في « ياء » ، الإضافة (٤) .

وإذا أضفت الجمع قلت : « مَرْمِيَّاً » ، بأربع ياءات - أيضًا - في كل الأحوال غير أنك تكسر المدغم الأول في الجمع ، وتفتحه في التشنيه .

(١) ينظر ماسبقوص ٣٦٦ هامش (٣) .

(٢) وذلك بعد قلب الضمة التي على « الميم » في « رَامُونٌ » ، كسرة ، كما سبق ذكره في « رَامِيَّ » .

(٤-٤) سقط من (ب) .

(٤-٤) سقط من (ب) .

[بناء الناقص للمجهول]

المجهول : « رُمِيَ » ، « رُمِيَا » ، إلى آخره .
ولم يعلّ « رُمِيَ » لخفة الفتحة (١) .

وأصل « يُرْمَى » : يُرْمَى ، فقلبت ~~بـ~~ بـ ~~تـ~~ بـ ~~تـ~~ ، أَلْفَأً ، كما في « رَمَى » (٢) .
وكذلك « يُتَلَّ » ، أصله يُتَلَّوُ ، فقلبت « الواو » ، أَلْفَا ، .
فتقول منه : « يُتَلَّ » ، « يُتَلَّيَانِ » ، « يُتَلَّوَنَّ » ، « تُتَلَّ » ، « تُتَلَّيَانِ » ، « يُتَلَّيَانَ » ،
إلى آخره .

(١/٣٥) فإن قلت : من أين جاء « اليماء » ، / في « يُتَلَّيَانِ » ، مع أن التلاوة واوية ؟ .
قلت : نعم، كذلك ، إلا أن كل « واء » ، إذا وقعت رابعة تقلب « ياء » على
ما يجيء (٣) .

(١) وقبيلة « طيغ » ، تقلب الكسرة في المبني للمفعول من الفعل المعتل « اللام » ، فتحة ،
و « اللام » ، « ألفا » ، فيقولون : « غُزَّا » ، و « رُمَى » ، و « رُضَا » ، و نحو ذلك .
شرح تصريف العزي ص : ١٥٠ .

(٢) ينظر : مراح الأرواح ص : ٢٣ .

(٣) وقيل : إنما قلبت « الواو » ، « ياءً » ، لانقلابها في بعض التصرفات، نحو :
« أَغْزَيْتُ » ، و « غَازَيْتُ » ، فإن مضارعهما « أَغْزِيَ » ، و « أَغَازِي » . شرح
الشافية ٢/١٦٧ ، وينظر ما يأتي ص : ٣٢٠ .

فإن (١) (قلت : يُشكِّلُ على هذا مسارع التلاوة) (١) في المعلوم ، حيث تقول فيه : «يَتَلَوُ» ، «يَتَلَوَانِ» ، حيث أبقيتهما (٢) على «الواو» مع أنها وقعت رابعة .
 قلت : من شرط قلب : «الواو» ، «ياء» ، عدم (انضمام) (٣) ما قبل «الواو» .
 وقد انضم هو في معلوم المضارع ، فبقي على «الواو» ، كما كان في «يَدْعُونَ» ، بخلاف «يَتَلَيَانِ» .

وقال في (المفصل) (٤) : « وكل «واو» ، وقعت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها قلب «ياء» ، نحو : «أَغَزَّتُ» ، (و «غَازَّتُ») (٥) ، و «تَرَجَّبَتُ» ، و «اسْتَرْشَيْتُ» ».

وكان القياس فيه أن يُقال : «أَغَزَّتُ» ، لكن لما لزم «الواو» في «يُغَزِّي» ، القلب إلى «الياء» ، - والاصل : «يُغَزِّو» ، بضم «الواو» ، وكسر «الزاء» ، لانقلاب

(١) سقط من (ب) .

(٢) في (ب) : «أبقيتها» .

(٣) سقط من (ب) .

(٤) ص : ٣٩١ .

(٥) سقط من (ب) .

«الواو»، «ياء»، بعد الكسرة - ألمزموها القلب في الماضي - أيضاً - ليشكل المضارع (١).

وحكم «غَزَا» : يَغْزُو ، وـ تَلَّ : يَتَلَّوْ ، مثل «رَمَى» : يَرْمِي ، . في كُلِّ الأحكام (٢) .

إلا أنهم ييدلون «الواو»، «ياء»، في نحو : «أَغْزَيْتُ»، تبعاً، حيث جعلوا الماضي تبعاً للمضارع (٣) .

ولإنما شرطوا عدم انضمام ما قبلها (٤) لأنه (لو) كان ما قبلها مضموماً كان «الواو»، بعد «الضم»، أخفَّ من «الياء» .
ألا يرى أن «الياء»، إذا وقعت بعد الضمة تُقلَّبُ «واوً»، كما في «مُوقن» .
فإبقاء «الواوي» على أصله حينئذ ، وهو «الواو»، أولى .

(١) الواو المترفة رابعة فصاعداً بعد فتح إن أمكن قلبها «ألفاً»، قلبتها إليها نحو : «أَغْزَى»، و «أَعْطَى»، وإن لم يمكن قلبتها نحو : «أُغْزِيتَ»، و «مُعْطَيْتَ» .

وقييل : إن الواو انقلبتها ثم قلبتها إلى «ألفاً»، وقد قالوا : إن إلـ في «معطى» و «مستعمل» منقلبة عن يـ هي بدل من واـ وـ يـنـظر : شرح المفصل ١٠ / ١١٥ وشرح الشافية ٣ / ١٦٦ - ١٦٧ ، ومجموعة الشافية ١ / ٣٠٣ .

(٢) في (ب) : «الحال» ، وفي هامش (أ) : «أي» : في الإعلال ، وفي تصاريف الكلمة ، وفي الأمثلة كلها ، .

(٣) ضعـف ، الرـضـيـيـ ، هذه العلة بقوله : «ولو كان قلب «الواو»، «ياء»، في المضارع يوجب قلبها في الماضي «ياء»، لكن قلبها «ياء»، في نفس الماضي أولى بالإيجاب ، فكان ينبغي أن يقال : «غَزَيْتُ» ، لقولهم : «غُزِيَ» .
وأيضاً المضارع فـزعـ الماضـ لـفـاظـ . فـكيفـ انـعـكـسـ الـأـمـرـ ؟ ، . شـرحـ الشـافـيـةـ ٢ / ١٦٧ .

(٤) وقييل : إن عدم انضمام ما قبلها ليس على الإطلاق ، بل الشرط أن لا يـنـضمـ ما قبلها في الفعل ، نحو : «يـدـعـوـ» ، و «يـغـزـوـ» .

وأـماـ فيـ الـأـسـمـ فـيـقـلـبـ «ـيـاءـ» ، نحو : «ـالـأـدـلـيـ» ، جـمـعـ «ـالـدـلـلـوـ» ، وـ الـأـولـيـ أنـ يـقـالـ مكانـ القـوـلـ : بـهـ عـدـمـ ، انـضـمـمـ ماـقـلـبـهاـ : وـانـفـتـحـ ماـقـلـبـهاـ . شـرحـ الشـافـيـةـ ٢ / ١٦٧ .

(٥) سقطـ منـ (بـ) .

الباب السادس /

(٣٥ ب)

فِي

"اللَّفِيف"

وهو كل كلمة اجتمع فيها حرفان علة .

فسميت بـ «اللَّفِيفُ» ، لاتفاق حرفَي العلة فيها .

أو هو من اللف بمعنى الخلط (١) ؛ فإن فيه خلط الحرف الصحيح بحرفي العلة ، مأخوذ من اللَّفِيفُ (الذِي) (٢) هو عبارة عن الجماعة المختلطة (٣) .

[وهو على ضربين : « مفروق » ، و « مقرن »] (٤) .

[اللَّفِيفُ المفروق]

المفروق منه مثل: « وَقَى : يَقِي » ، فحكم فائتهما كحك وَعَدَ^م يَعِدُ^م ، أي : في حَقٌّ سقوط الواو ، إذا وقعت بين ياء ، و كسرة ، (٥)

وحكم لامهما كحك رَمَى : يَرْمِي ، (٦)

(١) ينظر : الصاحح (لف) ٤/٤٢٧.

(٢) سقط من (ب) .

(٣) الصاحح (لف) ٤/٤٢٨ - ١٤٢٧ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق ، وينظر : مراح الأرواح ص : ٣٤ .

(٥) ينظر ما سبق ص: ٢٥٩ و ٢٦١ .

(٦) ينظر ما سبق ص: ٣٠٢ فما بعدها .

[الأمر من اللفيف المفروق]

الأمر منه : « ق » ، « رقياً » ، « قواً » ، « رقي » ، « رقياً » ، « رقينَ » ، (١) .

وبنوني التأكيد (٢) « رقينَ » ، « رقيانَ » ، « قُنَّ » ، « قنَّ » ، « رقيانَ » ، « رقينانَ » .

« قِيَانَ » ، « قُنْ » ، « قنْ » ، (٣) .

وكذلك في صرف « الولي » ، (٤) بمعنى : « الوعد » ، « وَائِي » ، « يَسْئِي » ، (٥) ، « وَائِيًّا » ، فهو « وَائِي » ، (٦) ، وذلك « مَوْيَيًّا » ، (٧) .

(٨) (الأمر منه : « إه ») (٩) ، إذا وقفت مثل « قه » ، وإذا وصلت قلت : « إِيَا رَجُل » .

(١) نظم الإمام الجرجاني تصريف هذا الفعل بقوله :

إِنِّي أَقُولُ لِمَنْ تُرْجَى شَفَاعَتُّهُ « ق » ، المستجير « رقياً » ، « قُوُهُ » ، « رقي » ، « رقينَ » .

شراب الراح ص : ٤ و ٧١ - ٨٥ .

(٢) في (ب) : « وهو في التأكيد » .

(٣) ينظر : المراح ص : ٢٤ .

(٤) في (أ) : « الولي » ، وفي (ب) : « الواو » ، ولعل ما أثبتته هو الأنسب .

(٥) في (أ) : « وأبي » : ياببي » ، وفي (ب) : « يائي » .

(٦) في (أ) : « واءى » ، وما ثبتته من (ب) .

(٧) في (ب) : « موءاي » .

(٨) من هنا من (نزهة الطرف) ص : ٥٤ - ٥٥ .

(٩) سقط من (ب) .

وللاثنين (١) : «إِيَّا» ، وللجماعة : «أُوا» ، على مثال : «قُوا» ، سواء .

وتقول للمرأة : «إِي» ، «إِيَّا» ، «إِيْنَ» ، (٢) .

وإذا أردت التأكيد بالنون الثقيلة قلت : «إِيْنَ» ، «إِيَّانَّ» ، «أُنَّ» ، «إِنَّ» ، «إِيَّانَّ» ، «إِيَّانَّنَّ» ، (٣) .

وبالحقيقة : «إِيْنَ» ،) (٤) ، «أُنَّ» ، «إِنَّ» .

(١) في (ب) : «الاثنين» .

(٢) قوله : «إين» ، سقط من (ب) ، وبعدها هذه الزيادة : «أو»، «إي» ، «إيا» ، «إينين» .

(٣) ينظر : شراب الراج ص : ١٢٢ - ١٢٤ .

(٤) انتهى نص (نزهة الطرف) .

[اسم الفاعل و اسم المفعول من اللفيف المفروق]

اسم الفاعل : « واقٍ » ، وقد ذكرنا وجّهه في اسم الفاعل من (الناقص) (١) .
وكذلك ذكرنا وجّه اسم المفعول ، وهو « مُوقِيٌّ » (٢) .

[بناء اللفيف المفروق للمجهول]

(٣) (المجهول) : « وُقِيَ » ، « يُوْقَى » .

[اللفيف المقوّن]

/ [و] (٤) المقوّن (٥) : نحو : « طَوَى : يَطْوِي » ، إلى آخرهما (٦) .

فحكمهما (٧) كحكم (الناقص) (٨) .

ولايعلّ عينهما لما (٩) مرّ في (باب) (١٠) (الاجوف) (١١) .

(١) ينظر : ماسبق ذكره ص : ٣١٦ - ٣١٧ ، وشراب الراح ص : ٨١ .

(٢) ينظر : ماسبق ذكره ص : ٣١٨ ، وشراب الراح ص : ٨١ - ٨٢ .

(٣) من هنا من مراح الأرواح ص : ٣٤ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في (ب) : « المفروق » .

(٦) يقصد : الماضي والماضي .

(٧) في (ب) : « حكمها » .

(٨) ينظر : ماتقدم ص : ٣١٩ - ٣٢١ .

(٩) في (ب) : « كما » .

(١٠) سقط من (ب) .

(١١) ينظر : ماتقدم ، ص : ٢٧٥ - ٣٧٦ ، وينظر : مجموعة الشافية ١ / هامش

ص : ٢٧٨ .

[الأمر من اللفيف « المقرن »]

الامر : « اطْوِ » ، « اطْوِيَا » ، « اطْوُرَا » ، « اطْوِي » ، « اطْوِيَا » ،
« اطْوِينَ » .

وبنوني التاكيد : « اطْوِيَنَّ » ، « اطْوِيَانَّ » ، « اطْوُنَّ » ، « اطْوِنَّ » ،
« اطْوِيَانَّ » ، « اطْوِيَانَّ » .

« اطْ - سِوَيْنَ » ، « اطْوُنَّ » ، « اطْوِنَّ » .

ولذا أردت أن تعرف أحكام نوني التاكيد في (الناقص) و (اللفيف) فانظر إلى حروف العلة . إن كانت أصلية ممحونة ترد : لأن (١) حذفها كان (٢) السكون . وهو انعدم بدخول النون . وتفتح لخفة الفتحة . نحو : « اطْوِيَنَّ » ،
و « اغْزُونَّ » ، و « ارْوَيْنَ » ، كما في نحو : « اطْوِيَا » .
وإن كانت ضميرا فانظر إلى ماقبلاها . إن كان مفتوحا تحرك لطروع حركتها (٣) . وخفة ماقبلاها (٤) ، نحو : « ارْوُنَّ » ، و « ارْوَيْنَ » ، كما في قوله تعالى :
(وَلَا تَنْسُوْ الفَضْلَ بَيْنَكُمْ) (٥) .

وإن كان غير مفتوح تحذف لعدم الخفة فيما قبلها . نحو : « اطْوُنَّ » ،
و « اطْوِنَّ » ، كما في نحو : « اغْزُوا الْقَوْمَ » ، و « يَا امْرَأَ اغْزِي الْقَوْمَ » .

(١) في (ب) : « لا » .

(٢) في (أ) : « كانت » ، وما ثبته من (ب)

(٣) أي : أنها تحرك من أجل التقاء الساكنين . وينظر : شرح الملوكي ص : ٢٧٢
و ٢٧٤ .

(٤) وزعم الخليل أنهم جعلوا حركة « الواو » منها ليفصل بينها وبين « الواو » من نفس الحرف . نحو : « وَأَوْ » ، « لَوْ » ، و « أَوْ » . الكتاب ٤ / ١٥٥ .

(٥) من الآية (٢٢٧) من سورة البقرة ، وهي في (أ) : (وَلَا تَنْسُوْ الفَضْلَ) ،
وما ثبت من (ب) .

[اسم الفاعل من اللفيف المقرن]

اسم الفاعل : « طَّافٌ » ، و لاتعلُّ « واوْهٌ » ، كما في « طَّافٍ » .

وتقول من « الرَّيْيٌ » (١) : « رَيَانُ » ، « رَيَانَانٌ » ، « رِقَاءُ » ، « رَيَّاً » ، « رَيَّانٍ » ، « رِقَاءً » ، أيضاً (٢) .

ولاتعلُّ واوها (٢) حتى لا يجتمع إعلالان :
قلب « الواو » - التي هي عين - « ياءً » .
وقلب « الياء » - التي هي لام - « همزةً ») (٤) .

[اسم المفعول منه]

اسم المفعول : « مَطْوِيٌّ » ، كده مَرْمِيٌّ (٥) .

[بناء اللفيف المقرن للمجهول]

المجهول : « طُويَّ » ، « يُطَوِّيَّ » ، [يُطَوِّيَّانٌ] (٦) إلى آخره .

(١) الرَّيْيٌ : خسَدُ العَطَشِ ، وَ الرَّيَانُ : خسَدُ الْعَطَشَانِ . اللسان (روی) ٣٤٥/١٤
(٢) أي : أنَّ صيغة جمع المؤنث كصيغة جمع المذكر ، واقتصر في الجمعين بصيغة واحدة بقلة الاستعمال . وينظر : نزهة الطرف ص : ٦١ ، وشرح المراح ق ١١٦
وب = .

(٣) في (ب) : « لَا يَعْلَلُ وَاوْهُماً » .

(٤) انتهى نص المراح .

(٥) ينظر : ماسبق ص : ٣١٨ .

(٦) زيادة من (ب) .

الباب السابع

(٨٣٦ ب)

فِي

"المهموز"

(١) فلا يقال : (إنه) (٢) صحيح، لصيروة همزته حرف علة في التلبيين إما وجوباً كما في «آدم» (٢)، أو جوازاً كما في «راس» (٤).

وهو يجيء على ثلاثة أضروب :

مهموز «الفاء» نحو «أخذ» .

و «الع——ين» نحو : «سأَلَ» .

و «ال——لام» نحو : «قرَأَ» .

(١) من هنا من «مراوح الأرواح»، ص: ٢٨ .

(٢) سقط من (ب) .

(٢) قال الجوهرى : «أصله بهمذتين ، لأنه (أَفْعُل) ، إلا أنهم ليئنوا الثانية ، فإذا احتجت إلى تحريكها جعلتها واوا ، وقلت : أَوَادِمُ في الجمع ، لأنه ليس لها أصل في الياء معروفة ، فجعلت الغالب عليها الواو » . الصحاح (آدم) ١٨٥٩/٥ ، وقال ابن جنني : «لا يتحقق أحد همزة آدم ولو كان تحقيقها حسناً لكان التحقيق حقيقة بيان يُسمع فيها ، وإذا كان بدلاً البتة وجب أن يجري على ما أجرته عليه العرب من مراعاة لفظه . وتتنزيل هذه الهمزة الأخيرة منزلة الآلف الزائدة التي لاحظ فيها للهمزة . «اللسان» (آدم) ١٢/١٢ ، والتأج (آدم) ١٨٢/٨ .

(٤) وذلك لسكنونها وقربها من الآلف ، وتبعط حركة ماقبلها فتصير ألفا . شرح المفصل ١٠٧/٩ .

وحكم الهمزة حكم الحرف الصحيح (١) ، إلا أنها تخفف بالقلب ، وجعلها بين بين - أي : بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها . والحذف . ولا تخفف الهمزة إلا إذا تقدمها شيء (٢) . فإذا لم يتقدمها نحو قوله : «ابتداء» ، «أب» ، «أم» ، «ابن» فالتحقيق لغيره .
والتحفيض بالقلب : إنما يكون إذا كانت الهمزة ساكنة ومحركاً ماقبلاها ، تقلب بشيء يوافق ماقبلاها للين عريكة (٣) الساكنة واستدعى ماقبلاها إياه ، نحو : «راس» ، «لؤم» ، «بيير» (٤) .
والثاني (٥) : يكون إذا كانت متحركة ومحركاً ماقبلاها (٦) ، لقوة عريكتها ، نحو : «سَالَ» ، «لَؤْمَ» ، «سُئلَ» (٧) .
 إلا إذا كانت مفتوحة و ماقبلاها مكسورة أو مضمومة تجعل «ياءً» ، أو

(١) لأنها تقبل الحركات الثلاث بخلاف حروف العلة . ينظر شرح تصريف العزي ص : ١٦٩ ، ويرى التفتازاني : أن الأولى أن يقال : حكم «المهوز» في التصارييف حكم مماثله من غير «المهوز» ، إن مضاعفاً فمضاعف وإن مثلاً فمثال إلى غير ذلك . شرح تصريف العزي ص : ١٧٠ .

(٢) ينظر : شرح المراح ق ٧١ سب .

(٣) في هامش (أ) : «طبيعة» .

(٤) ينظر : الكتاب ٣/٥٤٢ ، والمقتضب ١٥٧/١ ، وشرح المفصل ١٠٨ - ١٠٧/٩

(٥) وهو جعلها بين بين .

(٦) ينظر : الكتاب ٣/٥٤٢ .

(٧) بين بين قسمان : مشهور ، وهو ما ذكره المؤلف .

وبعيد ، وهو ما يكون بين الهمزة وبين حركة ماقبلاها ، نحو : «سُول» ، فإنه بين الهمزة والواو «وذلك فراراً» من وقوع «ياءً» مكسورة بعد ضم . ينظر : شرح المفصل ١١٢/٩ وشرح الشافية ٣/٣١ ، ومجموعة الشافية ١ / ٢٥٠ .

وَوَاواً (١) نَحْوِ «مَيْرٍ» وَ «جُونٌ» (٢) .
 لَأَنَّ الْفَتْحَةَ كَالسُّكُونِ فِي الْلَّيْنِ فَتَقْلِبُ كَمَا فِي السُّكُونِ (٣) .
 فَهُوَ الْمُثُرُ : جَمْعُ «مَثْرَةٍ» ، وَهِيَ «الْمَعَادَةُ» (٤) .
 وَهُوَ الْجُونُ : جَمْعُ «جُونَةٍ» ، وَهِيَ [جُونَة] (٥) الْعَطَارُ (٦) .

والثالث : - وَهُوَ «الْحَذْفُ» - / يَكُونُ إِذَا كَانَتِ الْهِمْزَةُ مُتَحْرِكَةً . وَسَاكِنًا (٧) / ٣٧
 مَا قَبْلَهَا .

وَلَكِنْ تَلِينٌ فِيهِ أَوْلًا - لَلَّيْنِ عَرِيكَتُهَا بِمُجاوِرَةِ السَّاكِنِ - ثُمَّ تَحْذَفُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ .

إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا حِرْفًا صَحِيحًا أَوْ «وَوَا» ، أَوْ شُمُّ أُعْطَى حِرْكَتَهَا لِمَا قَبْلَهَا

(١) اعْتَدَ المَصْنِفُهُنَا (بَيْنَ بَيْنِ الْبَعِيدِ) وَهُوَ النَّظَرُ إِلَى حِرْكَةِ مَا قَبْلَهَا دُونَ النَّظَرِ إِلَى حِرْكَتِهَا هِيَ عَنْوَالِ ابْنِ يَعْيَشَ : «إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْهِمْزَةَ الْمُفْتَوَحَةَ لَوْ جَعَلَهَا بَيْنَ وَقْبِلَهَا ضَمَّةً أَوْ كُسْرَةً لِنَحْوِ تَبَاهَا نَحْوِ «الْأَلْفِ» وَالْأَلْفُ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا ضَمُّومًا أَوْ مَكْسُورًا ، بَلْ ذَلِكَ مَحَالٌ ، فَلَذِكَ عَدْلُوا إِلَى الْقُلْبِ» . شُرَحُ الْمَفْصِلِ ٩ / ١١٢ .

(٢) الْجُونَةُ ، مَصْدَرُ الْجُونِ مِنَ الْخَيْلِ ، وَرِبَّمَا هُمَّزَ وَالْجَمْعُ : «جُونُ» ، - بِفَتْحِ «الْوَاقِفِ» فَتَقُولُ فِي «جُونَةٍ» ، وَهِيَ لِلْعَطَارِ كَالخَرِيطَةِ مِنْ «أَدِيمٍ» . الصَّاحَاجُ (جُونٌ) ٢٠٩٧٥ ، وَشُرَحُ الْمَفْصِلِ ١٠٨/٩ .

وَقَالَ ابْنُ بَرِيٍّ : «الْهِمْزُ فِي «جُونَةٍ» ، وَ «جُونٌ» ، هُوَ الْأَصْلُ ، وَالْوَاوُ فِيهَا مُنْقَلْبَةٌ عَنِ الْهِمْزَةِ فِي لِغَةِ مِنْ خَفْفَهَا .. وَالْجُونُ - أَيْضًا - جَمْعُ «جُونَةٍ لَلَا كَامٍ» . اللِّسَانُ ١٠٢/١٢ .

(٣) انتَهَى نَحْشُ الْمَرَاحِ .

(٤) الصَّاحَاجُ (مَأْرٌ) ٨١١/٢ .

(٥) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٦) اللِّسَانُ (جُونٌ) ١٠٢/١٢ .

«ياء» (١) نحو : «مسَلَّةٌ» و «مَلَكٌ» أصله : «مَلَكٌ» ، من «الاِلْوَكَةُ» وهو «الرِّسَالَةُ» (٢) .

و «حَوَابَةٌ» أصلها : «حَوَابَةٌ» - بالهمزة - وهي ماء من مياه العرب في طريق «البصربق» (٣) .

و «جَيْلٌ» أصله : «جَيَالٌ» (٤) وهو اسم للخَبْرُ .
 (ولا تخفف «الهمزة» في أول الكلمة بشيءٍ من التخفيف) لقوة المتكلم في الابتداء ، و تخفيفها بالحذف في «تَأْسِـ» ، أصله : «أَنَّـ» شاد (٥) (٦) .
 ثم أصل «يَرَى» : «يَرَـيُ» كـ «يَنَـأَـيُّ» ، و «يَسَـأَـلُ» . فقلبت «الياءُ» ، «الـفـاً» ، بـ لـ تـ حـ رـ كـ هـا وـ اـ نـ فـ تـ اـ حـ مـ اـ قـ بـ لـ هـا .

(١) أما «الـلـفـ» ، فيمتنع فيه هذا النقل : لأن «الـلـفـ» لا تحتمل الحركة . نزهة الطرف ص : ٣٩ و هناك فرق بين الواو و الياء اللتين تقبلان الحركة ، وبين «الـلـواـوـ» و «الـيـاءـ» اللتين لا تقبلان الحركة مما الزائدتان للـلـلـيـلـحـاقـ ، نحو : «حَوَابَةٌ» و «جَيَالٌ» ، والـلـتاـنـ لا تقبلان الحـرـكـةـ مماـ الزـائـدـتـاـنـ لـغـيـرـ
 الـلـلـيـلـحـاقـ نحو : «مـقـرـوـءـةـ» و «خـطـيـةـ» ، فـتـقـلـبـ الـهـمـزـةـ فـيـهـماـ حـرـفـاـ من جـنـسـ ماـ قـبـلـهـاـ
 لـلـتـخـيـفـ ، وـإـنـاـمـهـاـ فـيـهـ فـتـقـولـ : «مـقـرـوـءـةـ» و «خـطـيـةـ» . يـنـظـرـ : شـرـحـ الشـافـيـةـ ٣ / ٣٠ - ٢٨ .
 (٢) الصحاح (الـكـ) ١٥٧/٤ . وـيـنـظـرـ : (مـراـجـ الـأـرـوـاحـ) صـ ٢٨ .

(٣) وـقـيلـ أـيـضـاـ : إـنـهـ مـوـضـعـ فـيـ طـرـيقـ الـبـصـرـةـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ مـكـةـ . يـنـظـرـ : الصحاح (حـوبـ) ١١٧/١ . وـمـعـجمـ الـبـلـدـانـ ٢٥٥/٢ . وـالـلـسـانـ (حـوبـ) ٢٨٩/١ .

(٤) في (بـ) : «جـئـلـ» ، و «جـيـالـ» ، و «جـيـالـةـ» : اـسـمـاـنـ لـهـ . اللـسـانـ (جـائـلـ) ٩٦/١١ .

(٥) يـنـظـرـ : نـزـهـةـ الـطـرـفـ صـ ٤٠ .

(٦) مـاـيـنـ الـقوـسـيـنـ مـنـ الـمـراـجـ صـ ٢٨ .

(ثم لين الهمزة فاجتمعت ثلاث سواكن ، وهي « الراء » ، و « الالف » ، و « الياء » ، فحذف « الالف » ، وأعطي حركتها لم الراء ، فصار « يرى » .

وهذا التخفيف واجب في « يرى » دون أخواته من « ينأى » ، و « يسأل » ، و « مُرئي » (١) ؛ لكثر الاستعمال فيه .

ومن ثم لايجزء « يَنَا » (٢) في « ينأى » ، و « يَسْأَلُ » ، في « يَسْأَلُ » ، و « مَرِي » ، في « مُرئي » (٣) .

وتقول في إلحاق الضمائر : « رَأَى » ، « رَأَيَا » ، « رَأَوَا » ، إلى آخره (٤) .
أصله : « رَأَيَ » ، فاعتُل « اللام » بـ « الالف » لتحركها وانفتاح ماقبلها على
ماذكرنا في (الناقص) (٥) .

(١) وقيل : أخواته من الماضي وأسمى الفاعل والمفعول ، وأسمى المكان واللة .
الراحل هامش ص : ٤٦ طبع سنة ١٣٠٣ هـ .

(٤) كذا في (أ) و (ب) ولعل الصواب : « يَنَى » .

(٣) قد جاء ذلك عن بعضهم ، قالوا : « يَسْأَلُ » ، في « يَسْأَلُ » ، و « مَرِي » ، في « مُرئي » . ينظر أدب الكاتب ص : ٢٦٨ ، ونזהة الطرف ص : ٤٠ ، وشرح الشافية ٣٢٢/٢ وشرح تصريف العزي ص : ١٨٢ .

(٤) مابين القوسين من الراحل ص : ٢٨ - ٢٩ .

(٥) ينظر مasicq : ص ٣٠٢ .

[مصارع «رأى»]

المستقبل : « يرى » ، « يَرَيَانِ » ، / « يَرَفَنَ » ، « ترى » ، « تَرَيَانِ » ، « يَرَيْنَ » ، (٢٧/ب) « ترى » ، « تَرَيَانِ » ، (تَرَفَنَ) (١) ، « تَرَيْنَ » ، « تَرَيَانِ » ، « تَرَيْنَ » ،

حيث يتحد خطابُ الواحدة مع لفظ جماعة النساء . كما مر في (الناقص) (٢) .
و حُكم « يرون » كحكم « يرى » ، لكن حذف « الألف » الذي في « يَرَونَ »
لاجتماع الساكنين به واو ، الجمع .

و حرك « الياء » في « يَرَيَانِ » ، لطرؤه الحركة ، ولا تقلب « ألفا » ، لانه إذا قُلبت
يجتمع الساكنان ، ثم تحذف ، فلتتبس بالواحد في مثل : « لن يرى » (٣) ، لأن

(١) سقط من (ب) .

(٢) ينظر ماسبق ص: ٣٩-٣١، والمثال هناك « تَرْمِينَ » ، وأصله في الواحدة :
« تَرْمِيَنَ » ، فأسكنت « الياء » ، لازالة توالي الكسرات ، فالتقى ساكنان ، وهما:
« الياءان » ، فحذفت « الياء » التي هي لام الفعل ، فوزيه (تَفِعِينَ) . وأصله في
جمع المؤنث: (تَرْمِينَ) ، على وزن (تَفِعْلَنَ) ، بثبوت لام الفعل .
أما المثال-ها هنا- فهو (تَرَيَنَ) . وأصله في خطاب الواحدة: (تَرَأَيَنَ) . فتحذف
الهمزة بعد نقل حركتها إلى « الراء » ، فصار (تَرَيَنَ) . ثم تقلب « الياء » ،
« ألفا » ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وحذفت لالتقاء الساكنين ، فبني (تَرَيَنَ) ،
بحذف « اللام » و « العين » ، فوزنه في الواحدة (تَفِينَ) . وأصله في خطاب
الجمع المؤنث: (تَرَأَيَنَ) . حذفت الهمزة كما ذكرنا ، فبني (تَرَيَنَ) ، بإثبات
« الفاء » و « اللام » . فوزنه (تَفِلنَ) ، و « الياء » -ها هنا- « لام » الفعل ، وفي
خطاب الواحدة ضمير الفاعلة .

ينظر ما يأتي ص : ٣٣٦ ، و شرح تصريف العزي ص : ١٧٩ .

(٣) ينظر : المراح ص : ٢٩ .

«النون» تسقط من «يريان» بـ «لن» .
 ثم (لو^١) قلبت «الياء» ، «الفا» ، لحذفت ^{إذا} _{أهداهما} ؛ لاجتماع الساكنين .
 فبعده لا يعلم أنه واحد أم تثنية ، لأنَّ «الالف» في الواحد لا تسقط بـ «لن» .
 فإن قيل : ينبغي أن لاتتحرك «الياء» ، في «يريان» ، لأنها حرف علة ، ولا تقبل
 الحركة ، وإن كانت فتحة . كما في «بيع» ، فإنَّ «الياء» فيه قُلبت «الفا» ؛ لعدم
 احتمالها الحركة .

قلتُ : حرف العلة إنما لا يتحمل الحركة إذا كانت الحركة لازمة .
 وفي «بيع» ، الحركة لازمة ؛ لأنك لاتجد في ماضي الأفعال المتصرّف فيها ساكن الوسط ، فكانت الحركة لازمة . ولا تحتملها «الياء» ، فأعلنت
 بـ «الالف» ضرورة .
 وأما في «يريان» ، فيليست بلازمة . وإذا كانت عارضة كانت الحركة في حكم
 السكون .

(أ/٣٨) وقد ذكرنا في خطاب الواحدة أن أصل / «ترى» ، «ترأين» ، على وزن «تفعلين» ، فحذفت «الهمزة» ، كما حذفت في «ترى» ، فصارت «ترأين» (٢) . ثم جعلت «الياء» ، «الفا» ، لتحرُّكها وانفتاح ماقبلاها ، فصار «ترأين» ، ثم حذفت «الالف» ؛ لاجتماع الساكنين فصار «ترى» (٣) على ما ذكرنا .

(١) سقط من (ب) .

(٢) أي : بعد نقل فتحة «الهمزة» إلى «الراء» . وينظر : نزهة الطرف ص . ٤٢ .

(٣) ينظر : مراح الأرواح ص : ٢٩ .

[تأكيد «يرى» في الشرط]

وإذا دخلت ، النون الثقيلة ، في الشرط - كما في قوله تعالى : (فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرَ أَحَدًا) (١) - حُذفت ، النون ، علامة للجذم (٢) . وكسرت «ياء» ، التأنيث ليطرد جميع نونات أبواب التأكيد على نسقٍ واحد، كما في «اخشين» ، (٣) .

(١) من الآية (٢٦) من سورة (مریم) .

(٢) أَقْبَلَ قَرَى (تَرَى) . ودخلت نون التوكيد الثقيلة المؤكدة فاجتمع ساكنان . وهما : «ياء» ، من «ترى» ، و «النون» ، الأولى من النون المؤكدة الثقيلة . ثم كسرت «ياء» ، التأنيث للتقاء الساكنين ، فصار (تَرَيْنَ) . و «ياء» ، التأنيث تكسر لِأَجْلِ «نون» ، التوكيد وغيرها . نزهة الطرف ص : ٤٢ - ٤٤ . بتصرف .

(٣) وقد تُحَذَّف «ياء» ، التأنيث بعد الفتحة . وهي لغة طائحة يقول أهلها : «اخشَنَ يَا هَنْدُ» . المساعد ٦٦٢ . ويراجع : مراح الأرواح ص : ٢٩ .

[الأمر من «رأى»]

(الامر : « رَ » ، « رَبِّا » ، « رَفْوَا » ، « رَبِّي » ، « رَبَّا » ، « رَبِّينَ » .)

وَلَا تُحْكِمُ «الباء»، «ألفاً» في «رَبِّاً»، «تَبَعًا لِهِ يَرِيَان» (١) .

ويجوز به هاء ، الوقف نحو : « رَهْ » . فُحِذِّفَتْ هَمْزَتُهُ . كما في « تَرَى » . ثم حذفت « الياءُ » لأجل السكون .

[تأكيد الأمر منه]

و بـ «النون» الثقيلة : (رَيْنَ)، (رَيَانَ)، (رَفْنَ)، (رَيْنَ)، (رَيَانَ)، (رَيْنَانَ).

فجيء (٢) بـ «الياء» في «رَيْنَ»؛ لانعدام السكون.

ولم تُحذف « وَوْ » الجمع في « رَفِنْ »؛ لعدم خُصُم (٢) ماقبّلها . بخلافِ « أَغْنِنْ » (٤) .

وَبِالْخَفْيَةِ : («رَيْنُ» .. «رُونُ» .. «رَيْنُ») (٥) .

(١) في (أ) و (ب) : «يريا» . و ينظر : مراح الأرواح ص : ٢٩ .

(٢) في (ب) : (فتحي) .

(٣) فـ(ب) : الخمسة

(٤) «أَغْزُنَ»، أَصْلُهُ «أَغْزُونَ»، فحُذفت «الواو»، الأولى - التي هي لام الفعل - لتوالي الأمثال ، فأصبح «أَغْزُنَ» ، ثم تُحذف «الواو» للتقاء الساكنين - هو والنون الأولى من النون المؤكدة الثقيلة - فيصبح «أَغْزُنَ» وتكون ضمة «الزاي»، دالة على المذوف .

ينظر : شرح الشافية ١٨٥/٣ يتصرف ، وشرح تصريف العزي . ص : ١٨٠.

٥) مابين القوسيين من مراسم الارواح ص : ٢٩

[اسم الفاعل من «رأى»]

الفاعل (١) : «رأى» ، إلى آخره (٢) .

ولاتحذف همزة لَا يُجِيَّبُ في المفعول ، (٣) .

وقيل (٤) : لأن ماقبلاها ، ألف ، و ال ألف ، لاتقبل الحركة (٥) ، (٦) .
وقس على هذا «رأى» ، «يُجِيَّبُ» ، «إرادة» ، (٧)

[اسم المفعول منه]

المفعول : «مَرْئَيَّةٌ» ، «مَرْئَيَّانِ» ، إلى آخره (٧) .
أصله : «مَرْقُوفٌ» ، (٨) فاعل كما(أعل) (٩) في «مَهْدِيٌّ» .

فوجه الإعلال هو أن «الواو» ، و «الباء» / اجتمعا في الكلمة ، وسبقاً «الواو» ، (١٠/ب)
بالسكون ، فانقلبت «باء» ، فاذغمت إحداهما في الأخرى .
كما هو الأصل في «طَيِّبٌ» ، و «سَيِّدٌ» ، (١٠) .

(١) في (ب) : «اسم الفاعل» ،

(٢) في (ب) : «رأى» ، «رأيان» ، «رأفون» ، «رأئية» ، «رأييان» ، «رأيات» ،

(٣) ينظر : مايأتي ص : ٣٤ .

(٤) في (ب) : «في قيل» ،

(٥) ويجوز أن يجعل الهمزة-هاءنا- بين بين ، كما في «سَأَلَ» ، يسأل ، المراح ص: ٢٩

(٦) مايدين القوسين من مراح الأرواح ص: ٢٩

(٧) القياس في حذف الهمزة يكون على الفعل (يرى) وليس القياس على اسم الفاعل لأن اسم الفاعل من الثلاثي لا تمحى همزة ته ، نحو : «رَأَيْ» ، ومن الرباعي ممحوف الهمزة نحو : «مُرِّي» . ينظر : نزهة الطرف ص: ٤٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٤١ ، وشرح المراح ص: ١٢٦

المراح ٨٢ / ١ ، والمفني في تصريف الأفعال ص: ١٨٢ .

(٨) ينظر : شرح المراح ق ١٨٢ .

(٩) سقط من (ب) .

(١٠) ينظر : ماسبق ص ٣١٧ و ٣٦٥ ، وينظر : الكتاب ٣٦٥ / ٤ ، والمقتبس ١٧٢ / ١

ولايجب حذف همزته ، لأن وجوب حذف الهمزة في فعله ، وهو يرى ، ثبت على خلاف القياس (١) .

لأن القياس يقتضي أن لا تسقط الهمزة من «يرى» ، كما لم تسقط من ماضيه - وهو «رأى» - لما أن المضارع مبني على الماضي لوروده بعده .

فيجب أن يكون حكمه على وفاق حكم الماضي في الهمزة والتليين .

الا يُرى أن المضارع يتبع الماضي في الإعلال (٢) .

وقد ذكرنا أنَّ الإعلال في «يقول» ، بناءً على الإعلال في «قال» ، (٣) لا على طريق الاستبداد (٤) .

(١) قال صاحب (المراح) : «يرى» أصله «يَرَأِيُّ» فقلبت «الياءُ» «النَّاءُ» لفتح ما قبلها ثم لُيَّنتِ الهمزةُ فاجتمع ثلاث سواكن ، فُحُذفتِ الهمزةُ وأُعطيَ حركتها للراءِ فصارَ «يرى» ، وهذا التخفيفُ واجب في «يرى» دون آخواته ، لكثر استعماله ، مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل . » . من : ٢٨ .

(٢) وقد يتحمل الماضي على المضارع في الإعلال . ينظر : المقتضب ١٨١/١ وشرح الفصل ٦٧١٠ ، وشرح الملوكي ص : ٤٤٧ .

(٣) ينظر : مasicq ص : ٢٨٩ .

(٤) كتب تحتها في (١) : «الاستقلال» .

فَلَمَا ثُبِّتَ حُكْمُ «يَرِى» فِي وجوب سقوط الهمزة عَلَى خَلَافِ القياسِ لَمْ يَقُسْ حُكْمُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ .

لَأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا ثُبِّتَ عَلَى خَلَافِ القياسِ فَغَيْرُهُ عَلَيْهِ لَا يَقُسْ .

فَلَذِكَ لَمْ يَسْتَبِعْ فَعْلُ «يَرِى» اسْمَ الْمَفْعُولِ وَغَيْرِهِ ، فَحُذِفَ فِي نَحْوِ : «مُرٍ» (١) : لِكَثْرَةِ مُسْتَبِعِهِ ، وَهُوَ «أَرَى» وَ«يَرِى» وَأَخْوَاتِهِما (٢) . بِخَلَافِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْثَّلَاثِيِّ الْمَجَرَدِ . فَإِنَّهُ فِي كُونِهِ مَهْمَوْزًا وَاقِفٌ مَاضِيهِ الَّذِي هُوَ «رَأَى» .

[بناء «رأى» للمجهول]

المجهول : «رُئِيَّ» ، إِلَى آخِرِهِ (٣) .

- (١) «مُرٍ»، أصله : «مَرَّتِي»، عَلَى وزنِ مُفْعَلٍ، كـ «مُكَرَّمٌ»، نُقلَتْ حركة الهمزة وهي الفتحة إلى مَا قَبْلَهَا، وَهُوَ الْرَاءُ، وَحُذِفتِ الْهِمَزَةُ، فَصَارَ «مَرَّيٌّ»، فَقُلْبَتِ الْيَاءُ «أَلْفًا» لِتُحَرِّكَهَا، وَانْفَتَاحَ مَا قَبْلَهَا، فَالْتَقَى السَّاكِنُانِ، وَهُمَا : الْأَلْفُ الْمُنْقَلَبُ مِنَ الْيَاءِ وَالْتَّنْوِينِ، فُحُذِفتِ «الْأَلْفُ» فَصَارَ «مُرٍّ»، عَلَى وزنِ «مُفِّي»، وَيَنْظَرُ الْمَرَاحُ هَا مِنْ : ٤٨ ، طَبِيعَ سَنَةِ ١٣٠٣ هـ .
- (٢) يَنْظَرُ : الْمَرَاحُ ص : ٢٩ .
- (٣) يَنْظَرُ : شَرْحُ الْمَرَاحِ ق ٨٢ بـ .

[أبواب المهموز]

المهموز : « الفاء » : يجيء من خمسة أبواب ، نحو : « أخذ : يأخذ » ، و « أدب : يأدب » (١) ، و « أبي : يأبى » ، و « أرج (٢) : يأرج » ، و « أسل : يأسُل » (٤) .

والمهموز « العين » : / يجيء من ثلاثة أبواب ، نحو : « رأى : يرى » ، و (١/٣٩) « يئس : كيئاسُ » ، و « لؤم : يلؤمُ » .

والمهموز « اللام » : (يجيء) (٥) من أربعة أبواب ، نحو : « هنَّا : يهُنْيُ » ، و « سبَا : يسبَا » ، و « صَدِئَ : يصَدِّأ » ، و « جَرُو : يجَرُو » .

ولايجب في (المضاعف) إلا مهموز « الفاء » . نحو : « أَنَّ : كيئنُ » .

ولاتقع الهمزة في موضع حرف العلة .

ومن ثم لا يجب في (المثال) إلا مهموز « العين » و « اللام » نحو : « وَادَّ » ، و « وجَأَ » .

وجاء في (الاجوفر) مهموز « الفاء » و « اللام » ، نحو : « آبَ » ، و « جَاءَ » .

وفي (الناقص) مهموز « الفاء » و « العين » ، نحو : « أَكَى » ، و « رَأى » .

وفي (اللقيف المفروق) مهموز « العين » ، نحو : « وَأَى » .

وفي (المقرن) مهموز « الفاء » ، نحو : « أَوَى » .

(١) من الماذبة بمعنى الضيافة لامن الأدب . فإنه من باب « حُسْنَ » . وينظر: الصاح (أدب) ٨٧١ .

(٢) الارج والاريج : توهج ريح الطيب . وأرج الطيب بالكسر يأرج أرجًا واريجاً : إذا فاح . الصاح (أرج) ٢٩٨/١ .

(٣) في (أ) : « يأرج » ، وما أثبتته من (ب) .

(٤) أسل : كيأسُل : بمعنى : لأن خده ، وطال ، وقد أسل - بالضم - أسالة . الصاح (أسل) ١٦٢٢/٤ .

(٥) سقط من (ب) .

[حكم الهمزة في الخط]

(وُتكتب الهمزة في الأول على صورة «الالف» ، في كل الأحوال ، أي : في جميع الأبواب الخمسة - التي ذكرنا - لخفة «الالف» ، وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات .

وفي الوسْط إذا كانت ساكنة على وفق حركة ماقبلها^(١) . وهي إنما تكون في الأسماء نحو : «رأي» ، و «لؤم» ، و «ذئب» ، للمشاكلة^(٢) .

وإذا كانت متقدمة على (وفق)^(٣) حركة نفسها ، حتى تعلم حركتها وهي في الماضي ، نحو : «سأله» ، و «لؤم» ، و «سائم» .

وإذا كانت في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ماقبلها لا على وفق حركة نفسها ، لأن الحركة الظرفية عارضية . نحو : «قرأ» ، و «طرق» ، و «فتح» .

وإذا كان ماقبلها ساكناً / لاتكتب إلا بـهيئة الهمزة فلا تكون على (٣٩/ب) صورة شيء لـطُرُوهـ حركتها و [عدم]^(٤) حركة ماقبلها ، نحو : «خبئ» ، و «دفـئ» ، و «برـئ»^(٥) (٦) .

(١) أي : على حرف موافق لحركة ماقبلها . وينظر : نزهة الطرف ص : ٤٠ - ٤١ .

(٢) وبعدهم يبني الكتابة في الوسط على التخفيف ، فيحذفها خطأ . نحو : «جزك» ، في «جزئك» ، وقصر بعضهم ذلك على المفتوحة نحو : «يسـلـ» ، في «يسـأـلـ» .

ينظر : أدب الكاتب ص : ٢٦٨ ، وشرح الشافية ٣٢٢/٣ .

(٣) سقط من (ب) .

(٤) زيادة من (ب) و مراح الأرواح ص : ٢٩ .

(٥) هذه بعض أحكام الهمزة في الخط ، وينظر في أحکامها : أدب الكاتب ص : ٢٦٢ - ٢٧٠ ، ونزهة الطرف ص : ٤٠ - ٤١ ، وشرح الشافية ٣١٩/٣ - ٣٢٥ .

(٦) مابين القوسين من مراح الأرواح ص : ٢٩ .

[مبحث في حل العقد]

ختمت كتابي هذا بحل عقد معدودة ، منها :
أن «الواو» إذا وقعت بعد كسرة ساكنة غير مشددة تبدل «ياء»
كـ «مِيَعَاد» من «الوعد» .

وأن «الياء» إذا وقعت بعد الضمة وقوع الواو بعد الكسرة (١) تبدل
«واوا» كـ «أُوقِظَ» ، أصله : «أَيْقِظَ» (٢) .

فإن كانتا مشددين لم تبدلا كـ «اجْلِوَادْن» (٣) وـ «مُيَلٍ» .^(*)

وأن «الالف» إذا كانت عيناً في فعل أبىلت همزة إذا وقعت في وزن «فاعل»
كـ «قاتل» .

وأن «الالف» تتبع ما قبلها ضماً كان أو كسراً نحو : «قُوْتِلَ» ، بالواو
وـ «قِيتَال» ، بالياء (٤) ؛ لانضمام القاف في الأول ، وانكسارها في الثاني .

(١) أي : وهي ساكنة غير مشددة .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ٣٩٢/٤ .

(٣) اجْلَوَادَ بهم السَّيْرُ اجْلَوَادًا : أي : دامَ مَعَ السُّرْعَةِ ، وهو من سَيِّرِ الْأَبْلِ .
الصحاب (جلد ٥٦٢/٢) . ونص الميداني على أنَّ إِبْدَالَ «الواو» ، «ياء» ، في

(اجْلَوَادَ) قد جاء على لفْقِرِ يقول أهلها : «اجْلِيَوَادًا» . نزهة الطرف ص : ٤٤ .

(٤) مُيَلٌ كـ «رَكْعٍ» : جَمْعُ «مَائِلٍ» ، وكذلك «مَالَة» . القاموس المحيط ١٣٦٨ .

(*) المصدر من «قاتل» ، : «مُقاَتَلَةً» ، وـ «قِتَالًا» ، وأهل اليمن يقولون
«قِيتَالًا» . ينظر : نزهة الطرف ص : ٢١ .

وإنما قيّدنا بقولنا : « إن الألف إذا كان عيناً » ; ليدل على الاعتلال (١) في نحو : « قال » . و « باع » .

وأما إذا صحت « الواو » و « الياء » في الماضي صحت في اسم الفاعل أيضاً . وذلك نحو : « عور » فهو عاورٌ ، و « صيد » فهو صايدٌ ، غير مهمور (٢) .

ومنها: أن « فاء » ، « افتعل » ، في (المثال) تبدل « تاء » ، ثم تدغم « التاء » في « التاء » ، إذا كانت « الفاء » « واوا » أو « ياء » ، نحو: « اتَّعدَ : يَتَّبعُدُ : اتَّعادًا » ، فهو « مُتَّبعٌ » ، و نحو: « اتَّسَرَ : يَتَّسِيرُ : اتَّسَارًا » ، فهو « مُتَّسِيرٌ » ، والاحصل : « او تَعَدَّ ، بالواو ، و ايتَسَرَ ، بالياء (٣) .

/ ومنها: أن نقل الحركة على ضربيين :

أحدهما : (ما) (٤) يُقل فيه الحركة إلى ساكن كان قبل الحرف الذي أُريد نقل الحركة عنه كـ « يقول » .

(١) في « ب » : « الإعلال » .

(٢) ينظر : نزهة الطرف ص : ٤٣ ، وشذا العرف ص : ١٢٧ .

(٣) ومن أهل الحجاز من يجري ذلك على الأصل ، فيقول : « ايتَعَدَ » ، « ايتَنَزَنَ » : فهو « مُوتَّعِدٌ » ، و « مُوتَنِزنٌ » .

ينظر : سر الصناعة ١٤٨/١ ، ونزهة الطرف ص : ٤٤ ، وشرح المفصل ٣٧/١٠ .

(٤) سقط من (ب) .

والثاني : مانقل فيه الحركة إلى متراك .

وذلك في « فعل » و « انفعل » و « افتعل » . إذا بنيت للمفعول ، نحو : « بيع » ، و « انقيد » ، و « اختير » .

ألا يرى أن الأصل : « بيع » ، نقلت (١) الكسرة إلى « الباء » ، فحركتها بها ، وأبطلت حركتها ، التي هي الضمة .

فما كان النقل فيه إلى الساكن ، فليس فيه إلا أن يتحرك الساكن .

وهذه الثلاثة التي يقع النقل فيها إلى متراك وللعرب فيها مذاهب ثلاثة :

أحدها : أن تبطل الحركة التي تكون للحرف المنقول إليه أصلاً . فتحرك ، الباء ، من « بيع » بالكسرة المضمة . حتى صار كأن لم تكن لها حركة إلى آخره . وقد ذكرناه قبل هذا في (الأجوف) (٢) .

وكذا حكم « انفعل » ، و « افتعل » (٣) . تقول : « اختير » ، بالكسر الخالص ، و « اختير » ، بالإشمام ، و « اختور » ، بضم خالصة (٤) .

(١) في (ب) : « نقل » .

(٢) ينظر : ص : ٢٨٥ . مما بعدها .

والوجه الثاني : أن تراعي الحركتان فتشتم الكسرة طرفاً من الضمة . فتقول : « بيع » ، بحركة بين الضمة والكسرة .

والوجه الثالث : أن تذهب الكسرة من « الباء » ، أصلاً ، ويترك النقل . فتقول : « بوع » ، بضم خالصة .

وينظر : نزهة الطرف ص : ٤٢ - ٤٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٧/٤ .

(٤) ومثال « انفعل » ، « انقيد » ، بالكسر الخالص ، و « انقيد » ، بالإشمام ، و « انقوذ » ، بالضم الخالص .

ينظر : نزهة الطرف ص : ٤٢ - ٤٣ ، وشرح المفصل ١٠/٧٤ ، وشرح الشافية ٣/١٥٦ .

[الخاتمة]

ثم يقول العبد الضعيف حسين بن على بن حجاج بن على السغناقي، رزقه الله مشاهدة الكعبة المعظمة (في الدنيا) ^(١) ومحاسبة الفرقة المكرمة في العقبى : لما أتممت نُجَّب ^(٢) الألفاظ . وتحفَّ اللحاظ بالتصريف المجرد عن العلل قَفَّيتْ عليه بعل تقضي مرام الطالب . وتكشف العُضَل ^(٣) . مُراعيا فيها ماصح من الأقوال / ومُمْتَنْ . وماقرَّ من التعليل ورَصَنْ . على وجه يُنْجِحُ حاجة من احتجَّ في شىء من (٤٠/ب) التصريف . ويفلح بالظفر الذي يسمُّ خصميه بالتحريف .

فذلك سميته بـ (النجاح التالي تلو المراح) .

وختمنه داعيا (إلى الله) ^(٤) بقولي : اللهم ارزقنا عبادة حجة الإسلام ، إنك أنت الرَّؤوفُ الرَّحيمُ ، وأَرِنَا مَنْاسِكَنَا . وتب علينا ، إنك أنت التواب الرحيم . تم الكتاب بعون الله ، وحسن توفيقه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآلها ^(٥) . على يد العبد الضعيف حسين بن بديع الدين - أحسن الله عواقبها - في العاشر من رمضان المبارك ، سنة اثنتين وستين وسبعين .

(١) سقط من (ب) .

(٢) أي : من قولهم : نجبيتْ إِذَا قَشَّرْتَ نجبيتْ « وهو لحاوُه وَقَشَّرْه » وَتَرَكْتَ لُبَابَه وَخَالِصَه . ينظر : اللسان (نجب) ٠٧٤٨/١

(٣) في (ب) : « المعضل » . والعُضَلْ - بالضم - : الدَّوَاهِي . الصَّحَاجْ (عضل) ١٧٧٧/٥ . سقط من (ب) .

(٤) خاتمة (ب) : « تمت بعون الله وحسن توفيقه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآلِه أجمعين أمين يارب العالمين » .

الفهرس

فهرس الفهارس

الفهرس

رقم الصفحة

٣٥٠	١ - فهرس الآيات القرآنية
٣٥٢	٢ - فهرس شواهد الشعر و الرجز
٣٥٣	٣ - فهرس الأعلام
٣٥٤	٤ - فهرس الأمثلة
٣٧٠	٥ - فهرس اللغات
٣٧١	٦ - فهرس الأقوام و الموضع و البلدان
٣٧٢	٧ - فهرس الكتب الواردة في المتن
٣٧٣	٨ - فهرس المذاهب النحوية
٣٧٤	٩ - فهرس المصادر و المراجع
٣٩٢	١٠ - الفهرس الإجمالي لقسم الدراسة
٣٩٦	١١ - الفهرس الإجمالي لقسم التحقيق

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الصفحة	رقمها
سورة البقرة		
(إلا أن يعفون)		٢٠٩
(أو يغفوا الذي)		٢٠٩
(ولا تنسوا الفضل بينكم)		٢٢٧
سورة يومنس :		
(في بذلك فلتفرحوا) (١) :		٦٨
سورة الإسراء :		
(ولقد صرنا في هذا القرآن ليذكروا)		١٦٧
سورة مريم :		
(إِلَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)		٢٣٧
سورة الأنبياء :		
(وَإِقَامُ الصَّلَاةِ) (٢)		٧٣
(١) بالقاء على قراءة .		
(٢) وهي كذلك من الآية (٢٧) من سورة النور .		

الآية رقمها رقم الصفحة

سورة الأحزاب :

٢٤٣ ٣٣ (وَقَرِنَ فِي بَيْوَتِكُنْ) (١)

سورة الفجر:

٢١٣ ٤ (وَاللَّيلُ إِذَا يَسِرَ)

سورة البينة :

٢٩٠، ٢٩١ ١ (لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا)

(١) على قراءة .

فهرس شواهد الشعر والرجز

القافية

رقم الصفحة

التاء

رأني من رمى فاصاب قلبي
١٨٤ وقال من المطالب ؟ قلت : أنتا
وافر لم يعرف القائل .

ليت وما ينفع ليت ليت
٢٨٦ ليت شبابا بوع فاشترىت .
رجز روفة بن العجاج

الدال

إن الخليط أجدوا البَيْن فانجردوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا.
٢٥١ بسيط زهير بن أبي سلمى .

الراء

دانى جناحيه من الطور فمر تقضي البازي إذا البازي كسر .
٢٤٣، ١٧٢ رجز العجاج

اللام

لو شئت قد نقع الفواد بشربة تدع الصوادي لايجُدن غليلًا.
٢٥٥ جرير . كامل

الميم

فإنه أهل لأن يؤكرما .
رجز أبو حيان الفقعي .
عفوا ويُظلم أحيانا فيظلّم .
٢٤٩ هو الجواب الذي يعطيك نائله
بسط زهير بن أبي سلمى .

فهرس الأعلام

الاسم	رقم الصفحة
(أ)	٢٠٧
ابن جني :	٢٩٦.٢٩٥
الأخفش :	
(ج)	٢٧٠
الجرجانى :	
(خ)	٢١٨
الخليل :	
(ز)	٢٦٩
الزمخشري :	
(س)	٢٤٨
زهير بن أبي سلمى :	
سيبويه :	٢٩٥.٢٥٧
(ف)	٢٥٩
الفراء :	
(ل)	٢٥٤
لييد بن ربيعة العامري :	
(م)	٣١٠
محمد عليه الصلاة والسلام	

فِي رَسُولِ الْأَمْرَاءِ

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

		(١)	أَجَوَّد	أَجَلَّاد	أَجَلَّاد	أَكْرِيم	أَنْشَم
٢٧٦					٢٠٨		٢
٣٤٤			أَجْلَوَاد		١٩١		
١٩٩			إِحْدَادَبَ		٢٢١		أَنْشَم
٣٤٦ ، ١٩٣			إِخْتِيرَ		٣٤٢		أَبَّ
٣٤٦			إِخْتِيرَ		٣٣٠		أَدَمَ
٣٤٦			إِخْتُورَ		٣٣١		أَبَّ
٣٤٢ ، ٥٣٣٠			أَحَدَ		٣٤٢		أَبَسِي
٣٣٧			إِخْفَيْنَ		٢٧٧		أَبَاضَ
٣٤٢			أَدَبَ		٢٧٦		أَبَاعَ
٢٥١			إِدَارَغَوا		٢٨٨		أَبْتَعَتُ
٢٩١			أَذْعَ		٣٣١		ابْنَ
٢٤٢			أَذْبَحَ هَذِهِ		٢٩٩٦ ، ٢٧٧		أَبْيَضَ
٢٤٢			أَذْبَهَاهَذِهِ		٢٧٦		أَبْيَعَ
٢٢٦			أَذْهَبَ		١٦٨		الْأَبْيَةَ
٣٤١ ، ٥٣٣٩			أَرَى		٣٤٥		اَتَسَارَا
٣٣٩			إِلْزَامَةً		٣٤٥		اَنْسَرَ
٣٤٢			أَرْجَ		٣٤٥		اَتَعَادَأَ
٣١٥ ، ٥٢٩١			أَرْمِ		٣٤٥		اَتَسَدَ
٣١٥			إِرْمِيَّا		٢٨٨		أَثْبَتَ
٣١٥			إِرْمُوا		٢٤١		اَثَاقَلَ
٣١٥			إِرْمِيَ		٢٤١		اَفَاقْلَوَا
٣١٥			إِرْمِيَّنَ		٢٧٧		اَنْوَيْتُهُ
٣١٥			إِرْمِيَّيِّي		٢٧٦		أَجَادَ
٢٩١			إِرْوُمَ		٢٤٢		اجْبَحَاتِمًا
٢٩١			إِرْوُمَ		٢٤٢		اجْبَهَ حَاتِمًا
٣٢٧			إِرْوَوْنَ		٢٤٦		اجْتَهَدَ
٣٢٧			إِرْوَيْنَ		٢٩٤٦ ، ٢٧٤		اجْتَسَرُوا

٢٢٢٦٢١٩	اضْرِبْنَ	٣٢٢	اِرْوَيْنَ
٢٢٢٦٢١٩	اضْرِبْنَ	٢٥١	اِزْيَنَ
٢٢٢	اضْرِبْنَ	٢٥١	اِزْيَنَا
٢٢٢	اضْرِبْنَ	٢٢٢	أَسَادٍ
٢٥٠	اضْرَبَ	٢٧٦	اسْتِبَاعٌ
٢٥٠	اضْطَرَبَ	٢٩٨	اسْتَبَابٌ
٢٧٧	أَطَابَ	٢٩٨	اسْتَقْوَبٌ
٢٤٨	اطَّعَنُوا	٢٠٩	اسْتِجَابَةٌ
٢٤٨	اطَّلَبَ	٢٩٨	اسْتَجَازٌ
٢٤٨	اطَّلَمَ	٢٩٨	اسْتَجَوزَ
٢٠١	اطَّيَّرَ	٢٩٨	اسْتَعَاضَةٌ
٢٠١	اطَّيْرُ	٣٠٠٦٢٩٩٦٢٩٨	اسْتَحْوَذَ
٢٠١	اطَّيْرَوْنَا	٣٢٠	اسْتَرْشِيدَتُ
٣٢٧	إِطْرِ	٣٠٠٦٢٩٩٦٢٩٨	اسْتَصْوبَ
٣٢٧	إِطْرُونَ	٢٩٨٦٢٧٦	اسْتَقَامَ
٣٢٧	إِطْرُونَ	٢٠٩	الاستِقَامَةٌ
٣٢٧	إِطْرُونَ	٢٩٨	اسْتَقْوَمَ
٣٢٧	إِطْرُونَ	٢٧٨	اسْتَهْوِيَّةٌ
٣٢٧	إِطْرُونَ	١٩٩	اسْعَنَكَ
٣٢٧	اطْرِويِ	٣٤٢	أَسْلَ
٣٢٧	اطْرِويَا	٣٣١	أَسْهَبَ
٣٢٧	اطْرِويَانَ	٢٩٩٦٢٧٧	أَسْودٌ
٣٢٧	اطْرِينَ	٤٠٠	اِصْبَرَ
٣٢٧	اطْرِينَ	٤٠٠	اِضْطَرَبَ
٣٢٧	اطْرِينَ	٢٠٦٦١٩١	أَضْرِبُ
٣٢٧	اطْرِينَانَ	٢٢١	اضْرِيَانَ
٢٤٨	اطَّلَمَ	٢١٩	افْرِيَانَ
٢٤٨	اطَّلَمَ	٢٢١	اضْرِيَتَانَ

٣٣١	أَمْ	٢٧٤	اعْتَرُوا
٢٤٤	أَمْدُدْ	٢٦١	أَعِدْ
٢٤٤	أَمْدُدْنَ	٢١٤	اعْلَسَط
٢٤٥	أَمْدُدْنَاً	٢١٤	اعْلَنِك
٢٠٨٦ ٢٠٦	امْنَعْ	٢٨٠	اعْوَارَ
٣٣٣	أُنَاسٌ	٢٧١	اعْوَرَ
١٨٤	أَنْتَ	٢٢٢	أَغْوَرَ اللَّهُ عَيْنَتَهُ
١٨٤	أَنْتَا	٣٢٠	أَغْزَوْتُ
٢٤٠	انْتَصَرَ	٣٢٢	اغْزُوا الْقَوْمَ
٢٠٦	انْصَرَ	٣٢٢	اَغْزُونَ
٢٤٦	أَنْعَثُ	٣٢١ ، ٣٢٠	أَغْزَيْتُ
٢٤٦ ، ٢٤٠	أَنْعَتْ تِلْكَ	٢٠٨	افْتَحْ
٢١٤	انْعَمْ بِالْأَ	٢١٢	افْعَلْ
٢١٤	انْعَمْ صَبَاحًا	٢٧٦	أَفَالَ
٣٢٥	أَنْ	٣٠٨٦ ٢٨٧٦ ٢٨٦٦ ٢٧٦	أَفَامَ
٣٢٥	إِنْ	٢٠٩	الْإِقَامَةُ
٣٤٦	إِنْقِيدَ	٢٤٦٦ ٢٤٠	اقْتَلَ
٣٢٥	إِنْ	٢٤٣	الْقِرْنَ
٣٤٢	إِنْ	٢٧٦	أَفِيلَ
٣٢٥	إِنْ	٢٧٦	أَفَوْمَ
٣٢٤	إِنْ	٢٨٦	أَفِيمَ
٢٩٩	أَهَابَ	٢٠٩	أَكْرِمَ
١٩٤	أُو	٢٦٢	أَكْرِمَ
٣٤٢	أَوْيَ	٢٧٥ ، ٢٠٩٦ ٢٠٨	أَكْرِمَ
٣٢٥	أَوَا	٣٣٣	الْأَلْوَكَةُ
٣٤٥	إِوْتَعَدَ	٢٤٠	الْمَالُ لِزِيدٍ

٣٣١	أَيْفَعَ		٣٤٤	أُوقِظَ
٣٤٣	أُيْقِطَ	٣٢٥ ، ١٩٤		إِي
٣٢٥	إِيْنَ		٣٢٥	إِيْبَا
٣٢٥	إِيْنَ		٣٢٤	إِهْبَا رَجُلُ
٣٢٥	إِيْنَ		٣٢٥	إِيْبَا نَّ
٣٢٥	إِيْنَانْ		٢١٢	أَيْنِ تَفَعَّلُ
٣٤٠	ابْتَسَرَ		٢١٢	أَيْ هَيْنِ تَفَعَّلُ

(ب)

٢٨٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨١	بَعْنَ		٢٩٣	بَايِعَ
٢٧٣	بَوْبَ		٢٧٢	بَابَ
٢٨٦	بُوعَ	٣٤٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٠		بَاعَ
٢٧٤	بَيَاضَ	٢٩٤ ، ٢٩٣		بَايِعَ
٣٣١	بَيْسَرَ		٢٣٧	بَرَّ
٣٤٦	بَرْسَعَ		٣٤٣	بُرْزَءَ
٢٧٥	بَسَعَ		١٨٨	بِرْجِلٍ ضَارِبٍ
٣٤٦ ، ٢٨٥	بَسَعَ		٢٩١	بَلْغَ
٢٩٠	بَسَعَ		٢٨٤	بِسْتَ
٣٣٦ ، ٣٠٧ ، ٢٧٣	الْبَيْعُ		٢٨٤	بَعْتُ

(ت)

٢٦٤ ، ٢٦٣	التجَارِب	٢٠٩ ، ٢٠٨	تُؤْكِرِم
٢٦٣	تجَارِي	٢٩٨	تَابَ
٢٦٣	تجَارِيٌّ	١٩٧	تَنْرَى
٢٦٣	تجَارِيٌّ	٣١٩	تُتَلَّى
٢٦٣	التجَارِي	٣١٩	تُتَلَّيَانَ
٢٦٣	التجَرِبة	٢٥١	تَشَاقِلُوا
٢٨٠ ، ٢٧٤	تجَارِيًّا	١٩٧	تُجَاهَ

٢٢٠٦٢٠٤ ٦٢٠٢ ٦ ١٩١	تَضْرِيبُون	١٩٦	تَحْمَة
٢٠١	تَطَبِّيرٌ	٢٠٩ ٦٢٠٨ ٦٢٤٠	تَدْهِسَج
٢٧٢	تَعَاوُدُوا	٢٠١	تَدَارُؤُوا
٢٦١٦٢٠٧	تَعِدُ	٢٠٠	تَدْعَ
٢٠١	تَعْلَمَ	٢٣٦	تَرَأْيِينَ
٢١٤	تَعْلَنِكُ	٢٣٨ ٦٣٣٦ ٦٣٣٥	تَرِى
٢١٤	تَعْلُوطُ	١٩٦	تُرَاث
١٨٢	تَفْعَلَان	٢٣٦	تَرَائِنَ
١٨٢	تَفْعُلُون	٣٢٠	تَرَجِيَتُ
١٨٢	تَفْعِلِينَ	٣٠٩	تَشْرِمِينَ
١٩٢	تُقَاءَةٌ	٣٠٩	تَرْمِينَ
١٩٧	تَقْوَى	٣٣٥	تَرَوْنَ
٢٤٣ ٦١٧٢	تَقْضِي	٣٣٦ ٦٣٣٥	تَسْرِينَ
١٩٧	تُكَاءَةٌ	٣٣٧	تَرِينَ
٢٦٢٦٢٠٩ ٦٢٠٨	تُكْرَمٌ	٣٣٦	تَرَيِّينَ
١٩٧	تُكْلَان	٣٣٥	تَرِيان
٢٥٢ ٦١٩٧	الْتُّكَلَان	٢٠١	تَزِينَ
٢٠٦	تَمْنَعُ	٤٠٦ ٦٢٠١ ٦٢٠٠ ٦١٩١	تَضْرِبُ
٢٠٦	تَنْصُرُ	٤٢٠٦ ٦١٩١	تَضْرِيَان
٢٠٠	التَّوَاحِي	٢٢٠	تَضْرِيَنَ
٢٥٢ ٦١٩٧	الْتَّوْكُلُ	٢٢٠	تَضْرِيَنَ
١٩٦	تَيْقُورٌ	٢٢١	تَضْرِيَنَانٌ

(ث)

٢٤٠	ثُوبٌ بُكْرٌ	٢٢٦ ٦٢٧٥	شَوَّى
-----	--------------	----------	--------

(ج)

٢٩٨	جَازٌ	٣٣٢	الْجَوْن
٣٢٦	جَرْذٌ	٣٤٢	جَاء

١٨٣	جَنْدِلٌ	٣٤٢	جُزْعٌ
٢٤٤	جواد	٢٤٠	جَلْبَبٌ
٢٣٢	جُون	٣١١	جَمْزَرٌ
٢٣٢	جُؤْنَةٌ	٣١٢ ، ٣١١	جَمْزِيٌّ
٣٣٣	جيَالٌ	١٨٣	جَنَارِلٌ
٣٣٣	جيَلٌ	١٩٤ ، ١٩٣	جَنَبَةٌ

(ح)

٣٣٣	حَوَبةٌ	٢٩٨	حَادٌ
٢٩٨ ، ٦٢٢ ، ٦٢٢	الْعَوَكَةُ	٣١١	حُبَارَىٰ
٢٧٢	الْعَوْلُ	٣١٢	حُبَارِيٌّ
٢٧٤	حَوْلٌ	٢٦٠	حِبْكٌ
٢٦٤	حِيَاضٌ	٣١٢	حُبْلَىٰ
٢٧٨	حَيَدَىٰ	٣٣٣	حَوَّابَةٌ
٢٨٠	حَيَوَانٌ		

(خ)

٢٨٤ ، ٦٢٣ ، ٢٨١	خَفْتٌ	٢٢٢	خَافٌ
٢٨١	خَوْفَتٌ	٢٩٠	خَافَا
٣٣٣	الْخُلْطُ	٣٤٣	خَبْطٌ
٢٩٨ ، ٦٢٨	الْخَوْنَةُ		

(د)

٣٤٣	دَفْعَةٌ	٢٦١	دُولَلٌ
٢٩١	دَمٌ	٢٧٨	دَارٌ
٣١٢	دُنْيَا	٢٠٩ ، ٦٢٠٨ ، ٦٢٠٥	دَحْرَجٌ
٢٧٨	دَوْرٌ	٢٦٣	دَعَا
٢٧٢	دَوْرَانٌ	٢٧٩	دَعْوَا الْقَوْمَ
٢٦١	دُرْبَشَةٌ	٢٦٢	دَعْوَا

٣٣٣	الرّسالة	٣٣٨	رَ
٢٢٨	رُسْلٌ	١٨٤	رَأْيٌ
٣٣٦	رَسُولُ الْحَسَنِ	٣٤١	رُشْيَى
٣٤٧	رَصْنَ	٣٣٤	رَأْوَا
٣٠٣ ٥٣٠٢ ٦١٢٢	رَضْوا	٣٣٤	رَأْيَى
٣٠٣	رَضِيَ	٣٣٤	رَأْيَا
٣٠٣	رَضِيُوا	٣٣٩	رَأْيٌ
٢٩١	رُمْ	٣٣٩	رَأْوُون
٣٢١٥٣١٩٦٣٠٢٦٢٣٦٢٥٣٦١٨٤	رَمَى	٣٣٩	رَأْيَان
٣٨٤	رُمْتُ	٣٣٩	رَأْيَات
٣٠٥ ٦ ٣٠٣ ٦٥٩١	رَمَتُ	٣٣٩	رَأْيَةٌ
٣٠٧٦٣٠٦ ٦٣٠٥٦٣٠٤٦٣٠٣	رَمَتا	٣٣٩	رَأْيَتَان
٢٦٠	الرّملةُ	٣٤٣٥٣٣١٦٣٣٠	رَاسٌ
٣٠٢ ٦٥٩١ ٦١٢٢	رَمَوا	٣١٦ ٦٤٨٤	رَامٌ
٢٨٤	رَمَنَ	٣١٨ ٦٣١٦	رَامُون
٣١٩	رَمِيَ	٣١٢	رَامُويٌّ
٣١٩	رَمِيَا	٣٤٦	رَامِيَّ
٢٧٤ ٦٢٧٢	رَمِيَا	٣١٨٦٣١٧	رَامِيَّةٌ
٣٠٢	رَمِيَتُ	٣١٦	رَامِيَان
٣٠٣	رَمِيَتْ	٣١٦	رَامِيَاتِيَّ
٣٠٧	رَمِيَنَ	٣١٨٦ ٣١٦	رَامِيَون
٣٠٣ ٦٣٠٢	رَمِيُوا	٣١٧	رَامِيَيِّ
٣٣٨	رَوَا	٢٩٨	رُجُلٌ حَوْلٌ
٣٣٨	رَوَاءٌ	١٩١	الرّجُوعُ
٢٩٨	رَوَحَ	٢٧٥	رَحِيَان
٣٣٨	رَهَ	٢٩٤	رَكَاءٌ
٣٣٨	رَوْنَ	٢٤٢ ٦٢٣٩ ٦٢٣٧	رَدَّ

٢٦٠	الربح	٣٣٨	رون
٣٣٨	رين	٢٦٢ ، ٢٦١	روم
٣٣٨	رين	٣٣٨	ري
٣٣٨	رينان	٣٣٨	رينا
٣٣٨	رين	٣٣٨ ، ٥٣٢٨	رينا
٣٣٨	رين	٣٣٨	الرى
٣٣٨	رين	٣٣٨	ريان
٤٩٣ ، ٦٢٨٠	ريم	٣٢٨	ريان
٣٢٨	رييان	٣٢٨	ريانا

(ز)

١٨٠	زيدون	١٨٠	زيدان
-----	-------	-----	-------

(س)

١٦٧	السجل	٣٤٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٠	سأـل
٢٠٩	سيـئـة	٣٣١	مـيـلـاـ
٢٤١ ، ٦٢٣٩	سـرـرـ	٣٤٣	سـيـمـ
٣٠٣	سـرـوـ	١٩٤	الـسـاـذـجـ
٣٠٣	سـرـوـوـاـ	٣٤٢	سـيـاـ
٣٣٩ ، ٦٢٦٠	سـيـشـدـ	(هـ)	

(هـ)

٢٧٨	صـورـىـ	٢٩٨	صـابـ
٢٩٤	صـومـ	٣٤٠	صـاـيدـ
٣٤٠	صـيـدـ	٣٤٢	صـدـيـقـ
٢٩٤	صـيـامـ	٢٠٠	الـصـوـادـىـ
٢٩٤	صـيـمـ	٢٩٤	صـوـامـ

(هـ)

٣٢٩	ضارـبـةـ	١٩١	ضارـبـ
١٩١	ضارـبـينـ	١٩١	ضارـبـانـ

١٨٥	١٨٤	١٨٠	ضَرِبَتْمَا	٢٠٤٦٢٠٢٦١٩١	ضَارِبُونَ
١٨٥	١٨٤	١٧٨	ضَرِبَتْمُ	٢٠٤٦٢٠٢٦٠٨١٩١	ضَارِبِينَ
٢٧٢			ضَرِبَتْمَنَ	٢٢٧	ضُرِبَ
١٧٩	١٧٨		ضَرِبَتْمُو	٢٦٨ ٦٢٦٢ ٠١٩٢	ضَرَبَ
١٧٨			ضَرِبَتْنَ	٢٣٢ ٠١٨١٠١٨٠	ضَرَبَتْ
٢٠٠			ضَرِبَنَ	٢٣٢٦٢٤٠٦١٩٧٦١٨١٠١٨٠	ضَرَبَتْ
١٩٨			ضَرِبَنَا	٢٣٢ ٠١٨١ ٠١٨٠	ضَرَبَتْ
١٧٧			ضَرِبَنِي	٢٠٠ ٠١٨١ ٠١٩٧	ضَرَبَتْ
١٧٩			ضَرِبَوا	١٨٤	ضَرَبَتَا
١٧٧			ضَرِبَي		

(ظ)

٢٧٤			الْطَّوْفَانُ	٣٢٨	طَاوِ
٢٨١			طَوْلُتُ	٣٤٣	طَرْوَ
٣٣٩ ٥٣١٢٦٢٦٥			طَيِّبٌ	٢٨٤ ٠٢٨١	طُلْتُ
٣٢٨			طُويَّ	٢٤١	طَلَلَّا
٢٧٤			طَوْبِيلُ	٢٢٨	طُنبُ
٢٧٤			الْطَّيَّارَانُ	٣١٢٦٢٨٠٦٢٧٥٦٢٧١ ٣٢٨ ٥٣٢٦	طَسوَى

(ظ)

٢٤٣			ظَلْتَ	٢٩٠ ٠٢٧٧	الظَّبْيَ
٢٣٨			ظَلَّتْ		

(ع)

٢٤١			عَدُوٰوَلِيدٍ	٣٤٥	عاَورٌ
٢٩٤			عُصُّو	٢٥٨	عِندَ
٢٧٥			عَصَوَانَ	٢٥٧	عِدَّة
٣٤٧			عُضَلَ	٢٥٧	العِدَّة

١٨٠	عَمْبَرٌ	٢٩٤	عَصِيٌّ
٢١٤	عَمْ صَبَاحًا	١٨٣	عَلَابِطٌ
٢٧١	عَوْجٌ	١٨٣	عُلَيْطٌ
٣٤٥ ٦٢٧٩٦٢٧٦٦٢٧٤٦٢٧١	عَورَةٌ	٢٦٧	عَلِيمٌ
١٩١	الْعَوْدُ	٢١٤	عَمْ بَا لَاً
٢٧٧	عَيْنَهُ مُهَرَّشَةٌ		

(غ)

٢٧٤	الْغَلَيَانِ	٣٢٠	غَازِيٌّ
٢٠٠	غَلِيلًا	٣٢١	غَزَا
٢٧٥	الْغَيْبُ	٢٧٤	غَرَّوا

(ف)

١٨١	فَعَلْتُمْ	١٩٨	فَاعِلٌ
١٨١	فَعَلْتُمَا	٣٤٣	فَتَئِ
١٨١	فَعَلْتُمَنَّ	٢٣٢	فَرَّ
٢٠٤٦١٨١	فَعَلَنَّ	٢٤٤	فِرَّ
١٨٣	فَعَلَنَّ	٢٢٣	فَرَسٌ
١٨١	فَعَلَنَا	١٨١	فَعَلْتُ
٢٧٣	فَلَسْ	١٨١	فَعَلْتَ
١٩٧	فَلَكْ	١٨١	فَعَلْتِ

(ق)

٢٤٣	القرار	٣٢٤	قِ
٢٤٤	قَرَّ	٣٤٤ ٦٢٩٣	قَائِلٌ
٢٤٠	قَرَدَ	٣٤٠ ٦٣٤٠ ٦٢٧٦٦٢٧٥٢٧٠	قَالٌ
٢٤١	قَرْمُ مَالِكٍ	٢٩٨	قَامٌ
٢٤٣	قِرْنَ	٢٩٤ ٦٢٩٣	قَارِبٌ
٢٨٤ ٦٢٨٢ ٦٢٨١	قُلْتُ	٢٤٦	قَتَلَوا
٢٨٤	قَلْتُ	٣١١	فَدَمٌ
		٣٤٣ ٦٣٣٠	قَرَأٌ

٢٧٨ ٥٢٧٠	قَوْل	٢٨٨ ٥٢٨١	قُلنَ
٣٠٢ ٥٢٧٣	الْقَوْل	٣٢٤	قُنْ
٣٠٢ ٥٣٠٥ ٥٣٠٤ ٥٢٩٠	قُولاً	٣٢٤	قِنْ
٣٢٤	قِي	٣٢٤	قُنَّ
٣٢٤	قِبَا	٣٢٤	قَنَّ
٣٢٤	قِبَاٰنٌ	٠٢٧	قِنْسَوَةٌ
٣٤٤	قِبِتَالٌ	٢٧٥ ٥٢٠٢	قِنْبَيْهَةٌ
٣٢٤	قِبَنْ	٣٢٤	قِنْ
٣٢٤	قِبَنَ	٣٢٤	قُوا
٣٢٤	قِبَنَاٰنٌ	٣٤٤	قُوتَلَ
٣٢٤	قِبَنَّ	٢٩٢ ٥٢٨٠٦٢٧٥	الْقَوْدُ
	(ك)	٢٩٤	كِسَاءٌ
	(ل)		

٢١٤	لَمْ أُبَالِ	٣٤٣ ٥٣٤ ٣٤٣ ٥٣٤ ٢ ٥٣٣١	لَسْؤَمٌ
٢١٤	لَمْ أُبَلْ	٢٩٢	لَا تَرْوَمَانٌ
٢١٤	لَمْ أُعَالِ	٢٩٢	لَا تَرْوَهْمَنٌ
٢١٤	لَمْ أُعَلَّ	٢٩٢	لَا تَرْمَنَانٌ
٣٣٦	لَمْ يَبْرُحْ حَارَّةٌ	٢١٨	لَا تَضْرِبِينَ زَيْدًا
٣١٤	لَمْ يَخْشَ	٢١٨	لَا تَضْرِبِينَ شَيْدًا
٣١٣	لَمْ يَخْفَاهَا	٢١٨	لَا تَضْرِبُوا يَأْرِجَالٍ
٣١٤ ٥٣٠٢	لَمْ يَدْعَ	٢١٨	لَا تَضْرِبِي يَا امْرَأَةٍ
٣١٤ ٦٣٠٢	لَمْ يَسْرِمٍ	٢٣٧	لَبٌ
٢١٤	لَمْ يَصُنْ	٢٩٢	لِتَرْوَمَنٌ
٢١٤	لَمْ يَصُنْ	٢١٢	لِتَفْعَلٌ
٢١٤	لَمْ يَكُنْ	١٨٢	لَزَيْدٌ ضَارِبٌ
٢١٤	لَمْ يَكُنْ	٣٢٣	اللَّفْ

٢٩٢	لِيْرُوْمَه	٣٣١	لَوْم
٢٩٢	لِيْرُوْمَه	٣١٢	لَوْي
٣١٧	لِيْ	(م)	الْعَبَر
٣٤١	مُسَرٌّ	٣٣٢	مِثْرَة
٣٣٩	مُسَرُوْيٌّ	٣٣٢	الْمَأْكَل
٣٣٩ ٥٣٣٤	مُسَرَّشِي	٣٣٢	مُبَاع
٣٣٩	مُسَرِّيَان	٢٧٦	وَسَدَّ
٣٤٢	مُسَرَّام	٢٥٠	مُتَسَرِّد
١٨٨	مُسَرَّتُ بِرَجُلٍ يَضَرُّ	٣٤٠	مُتَسِّر
٣١٨	مُسَرَّمَي	٣٤٠	مُتَعَدِّد
٣٢٨ ٥٣١٨	مُسَرَّمِي	١٦٧	مُتَفَكِّك
٣١٨	مُسَرَّمَيَان	٣٤٢	مَقْنَ
٣١٨	مُسَرَّمَيَي	٢٥٠	مُشَرِّد
٣١٨	مُسَرَّمَيَيَه	٢٥٩ ٥٣٣٣	الْمُخْدَع
١٩٤	مُسَرَّنَت	٢٣٣	مُذَخَّل
٣٣٤	مُسَرِّي	٢٤٤	مُذَّ
٢٦٤	مَسَاجِد	٢٤٥ ٥٢٤٤	مُذَّ
٢٣٤	مُسْتَخْرَج	٢٤٤	مُذَّ
٢٧٦	مُسْتَطَاب	٢٤٥	مُذَانٌ
٢٧٦	مُسْتَعَان	٢٤٥	مُذَنٌ
٢٥٠	مُسْتَمِع	٢٤٥	مُذَنٌ
٢٣١	مَسْجَد	٢٤٥	مُذَنٌ
٢٥٠	مُسَيْع	٢٤٥	مُذَنٌ
٣٣٣	مَسَلَة	٢٤٥	مُذَنٌ
٢٣٤	الْمَشَرَب	٢٤٥	مُذَنٌ
٢٣٤	الْمَشْرُقَة		

	المُصْدَر		الْمَقْوِلُ		
٢٩٥				٢٣٤	
٢٣١	يَمْسَعُ		مُكْرِمٌ	١٦٧	
٢٣٣	مُفْرِبًا		مَلَكٌ	٢٣٣	
٢٣٣	مُضْرِبٌ		مَلِكٌ	٢٣٣	
٢٣٩	مَطْرُويٌّ		مَهْدِيٌّ	٣٢٨	
٣٢٤	الْمُعَايَادَة		مَوْعِيٌّ	٢٣٢	
٢٨٠	مُعَانٌ		مَوْتَانٌ	٢٧٦	
٢٣١ ، ٢٨٥ ، ٢٧٢	مَقْنُلٌ		مُوقِنٌ	٣٣٤	
٣٢٦	مَقَالٌ		مُوقِيٌّ	٢٧٦	
٣٣٢	مَقَامٌ		مِيزَّ	٢٧٦	
٢٧٨ ، ٢٦٤	الْمَذْبُرَة		مِيزَانٌ	٣٣٤	
٣٢٤ ، ٢٧٨	الْمِيقَة		مِيعَادٌ	٤٠٧	
٢٨٥	الْمُقْتَلُ		مِيقَاتٌ	٢٣٤	
٣٤٤	مُقْولٌ		مِيلٌ	٤٩٥	

(ن)

١٨٤	نَابٌ	٢٢٢	نَابٌ
٢٢٠	نَاسٌ	٣٣٣	نَاسٌ
٢٦١	الْنَّزَوَان	٢٧٤	نَعِـ
٢٢٨	نَصَرٌ	٢٦٧	نَفَرٌ
٤٠٥	نَصَرَكَ	١٨٤	نَقَعٌ
٢٦٢	نَصَرَكُمْ	١٨٤	نَكِـ
١٦٧	نَكَصٌ		نَكَـ
٢٣٣	نَسَمٌ		نَسَمٌ

(ه)

١٨٥	هَابٌ	٢٢٢	هَـ
١٨٥	هَـ	٣٤٢	هَـ
٢٧٦	هَـ		هَـ

(و)

٢٥٦	وَعِدَ	٣٤٢	وَأَمَّى
٣٤٤ ٦٣٤ ٦٢٩	الْوَعْدُ	٣٤٢	وَأَدَّ
٢٥٣	وَعَدْتُ	٣٤٢	الْوَأْيَ
٣٢٣	وَقَيْ	٣٤٢	وَأَيَاً
٢٥٦	وَقَرَ	٣٤٢	وَاعِ
٣٢٦	وَقِيَ	٣٤٢	وَاقِ
٢٥٧ ٦١٩٧	وَكْلَان	٣٤٢	وَجَأَ
٢٥٩	وَلَدَ	٢٥٤	وَجَدَ
٢٥٩	الْوِلْدَةُ	٢٦٣	وَجَنَّ
١٩٠	وَوْجَلَ	٢٦٣ ٦١٩٠	وَجِلَ
١٩٧	وَيْقُورَ	١٩٧	وَخَمَّة
٢١٥	وَيْلُ أَخْتَهُ	٢٦٣	وَسِقَ
٢١٥	وَيْلُخْتَهُ	٢٦٣	وضَعَ
٢١٤	وَيْلُ أَمَّهُ	٣٢٣ ٦٢٥٩ ٦٤٥٦ ٦٢٥٣	وَعَدَ
٢١٤	وَيْلُمَّهُ		

(ى)

٤٣١	يَا فِعَ	٣٤٢	يَا بَيْ
٢٦٠	يَا نِعَ	٣٤٢	يَا خَذَ
٤٣٧	يَبْسُرُ	٣٤٢	يَا دَبَّ
٢٩٠	يَبْعَنَ	٣٤٢	يَا رَجَ
٣٠٨ ٦٢٨٩	يَبْيَعَ	٣٤٢	يَأْسُلُ
٢٩٠	يَبْيَعَنَ	٣٤٢	يَئِسَ
٣٤٠	يَتَسِرُ	٢١٠	يَوْكِرَمُ
٣٤٠	يَتَعَدُّ	٣٤٢	يَثِنَّ
٣١٩	يَتَلَبِّي	٢٦٢	يَوْعِدُ
٣٢٠ ٦ ٣١٩	يَتَلَكُّو	٣٢٤	يَثِي
٣٢١ ٦٣٢٠	يَتَلَرُ	٣٢٧	يَا مَرْأَةً أَغْزِيَ الْقَوْمَ

٣٣٨ ٥٣٣٦ ٥٣٣٥	بَرِيَّان	٣٢٠	بَثْلَوَان
٣٣٥	بَرِون	٣١٩	بَتْلُون
٣٣٥	بَرِين	٣٢٠ ٥٣١٩	بُتْلِيَان
٣١٠٥٣٠٨٦٣٠٢٥٢٨٤	بَرِمِي	٣١٩	بُتْلِيَن
٥٢٨٤	بَرُوم	٢٩١	بَشْبُ
٣٣٤ ٥٣٣	بِسَال	٢٥١	بِشَّا قَلْوَا
٣٤٢	بِسْبَأ	٢٥٤	بَجْدُ
٢٧٠	بُسْتَجَاب	٢٠٠	بَجْدَن
٢٣٤	بُسْتَخْرَج	٣٤٣	بَجْرُو
٢٧٧	بُسْتَعَان	٧٨٣٦٢٧٧	بِخَاف
٢٦٥ ٥٢٥٦	بَسَر	٢٨٣٦٢٧٧	بِخَاف
٢٩١ ٥٢٦٤ ٥٢٦٣ ٥٢٥٩	بَسَعُ	٢٩٠	بِخَافَن
٣٣٤	بَسَلُ	٣١٤ ٥٣١٣	بِخَشَن
٣٤٢	بَصَدَأ	٢٩٠	بِخَفْن
٢٦٨٦٢٦٧٦٤٠٤٦٢٠٠٥١٩٨٦١٩١	بَضَرِب	٢٧٦	بِخُوف
٢٢٠ ٥٢٠٤ ٥٢٠٢٦١٩١	بَضْرِيَان	٢٧٦	بِخُوفُ
٢٢٠ ٥٢٠٤ ٥١٩١	بَضْرِيَن	٦٣١٠٨٣٠٨٥٣٠٢	بِذَهْبُوا
٢٢١	بَضْرِيَنَان	٣١٤ ٣٢٠	بِذَهْبُونَ
٢٢٠	بَضْرِيَنَ	٣٠٨	بَذُوم
٢٢٠ ٥٢٠٤ ٥٢٠٢٦١٩١	بَضْرِيُون	٣٣٣	بِرَأْي
٢٩١ ٥٢٦٤٦٢٣ ٥٢٥٩	بَضَعُ	٦٣٣٥٦٣٣٤٦٣٣٣	بِسَرَى
٣٢٦	بَطْوي	٣٤٠	بِسَرِي
٣٢٨	بُطْويَا	٤٤٢٦٤٣٩٦٤٣٧	بِسَرِدُ
٣٢٨	بُطْويَا ن	٣٠٧	بِرَمِيَان
٢٥١	بُطْويُورَا	٣١٩	بِرَمِيَان
٣٤٩	بَظْلِم	٣١٩	بِرَمِيَو
٣٢٣ ٥٢٦٢ ٥٢٥٩	بَعْدُ	٣٠٨	بِرَمِيُون
٣٠٩ ٥٣٠٨	بَعْفُون	٣٣٩	بِسَرِي

۲۳۸	بِلْبُ	۲۶۷	يَعْلَمْ
۲۴۰	بِهَدْ	۳۲۱ ، ۲۸۴	يَغْزُو
۲۰۹	بِسِقْ	۳۲۰	يَغْزِي
۳۳۴ ، ۳۳۳	بِنَائِي	۳۲۱۶ ، ۳۴۰	يَغْزِي
۳۳۴	بِنَا	۴۳۷	يَفْسِرْ
۲۶۷	بِنَصْرٍ	۱۸۷	يَفْعُلْ
۴۷۰ ، ۴۰۷	بِنْعَ	۸۱۲	يَفْعَلَانْ
۲۰۶	بِنْجِي	۱۹۱	يَفْعَلَنْ
۲۸۳	بِهَابْ	۱۸۲	يَفْعَلُونْ
۳۴۲	بِهِنْئِي	۴۴۶	يَقْتَلُونْ
۲۹۱	بِهَبْ	۴۹۰	يَقْلَنْ
۲۶۳	بِوَجْعَ	۴۹۰ ، ۴۸۴	يَقُولْ
۴۷۴ ، ۴۷۳	بِوَجْلَ	۴۴۰ ، ۴۴۰	يَقُولْ
۴۹۱	بِوَضَعْ	۴۸۹	يَقُولْ
۲۶۲	بِوَعْدَ	۴۹۰	يَقُولَنْ
۳۲۶	بِوقَى	۴۷۶	يَقُومْ
۴۴۲	بِيَاسْ	۴۴۳	يَقِرِي
۲۶۰	بِيَسِرْ	۴۰۸	يَقِيمْ
۴۷۶ ، ۴۷۰	بِيَنْعَ	۴۶۲	يَكْرَمْ
		۴۴۴	بِلَوْمَ

فهرس اللغات

رقم الصفحة

اللغة

٢٧٠

لغة أخرى :

٢١٣

لغة بعضهم :

٢٥٤

لغة بنوي عامر :

٢٠١

لغة (تعلم) :

٣٤٦

مذاهب العرب :

فهرس الأقوام والمواقع والبلدان

رقم الصفحة

الاسم

٣٣٣

البصرة : -

٤٠٤

بنو عامر -

٣٦٠

حربة : -

٣٠٥

اصوري -

٣٣٣

العرب -

٣٧٦

الكعبة : -

فهرس الكتب الواردة في المتن

رقم الصفحة

اسم الكتاب

٢٦٩ . ٢٠٩

- الكشاف :

١٩١

- المختصر :

٣٢، ٣٠٩ . ٢٦٩، ٢٤٢ . ٢٢٥، ١٩٠ . ١٨١

- المفصل :

٢١٣

- المقبس :

٢٦٩

- مقدمة الأدب :

٢٨٤، ٢٤٤

- الموصل :

٢٧٣

- نزهة الطرف :

فهرس المذاهب النحوية

رقم الصفحة

المذهب

البصريون :

٢١١، ١٦٩

الковينيون :

٢١٢

فهرس المصادر والمراجع :

أولاً : المخطوطات والرسائل العلمية :

- ١ -

- الإقليدُ في شرح المفصل ، لأحمد بن محمد بن عمر الجندى الخوارزمي ،
الجزء الثاني ، (ميكروفيلم) رقم : (١٠٣) نحو ، في مركز البحث العلمي وإحياء
التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عن مكتبة الأحمدية ، برقم : (٩٥٥).

- ب -

- البناء في شرح الهدایة ، لأبي محمد : محمود بن أحمد العيني ، نسخة
مخطوطة ، محفوظة في قسم المخطوطات ، بالمكتبة المركزية ، بجامعة أم القرى .
بمكة المكرمة ، برقم : (١٦٢٦) فقه حنفي .

- ت -

- التسديد في شرح التمهيد ، لحسام الدين السقناقي ، مصورة ورقية عن أصله
المحفوظ بالكتبة المصرية ، برقم : (١٢) توحيد ، (بحوزتي) .

- ش -

- شرح الكافية . لجلال الدين: أحمد بن على بن محمود الفجدعاني .
(ميكروفيلم) رقم: (١٨٥) نحو، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .
بجامعة أم القرى . بمكة المكرمة ، مصور عن أصله المحفوظ في المكتبة الأزهرية .
برقم : (٦ / ٢٢٧٢٨) ، بالإضافة إلى مصورة ميكروفيلمية أخرى ، برقم : (٧٨٨)
نحو بالمركز نفسه . عن أصله المحفوظ بمكتبة أحمد الثالث - بتركيا -
برقم : (٢٢٠٠) .

- شرح مَرَاحُ الْأَرْوَاحِ لأبي محمد : محمود بن أحمد العيني ، مصورة
ورقية عن أصله المحفوظ بالكتبة المركزية ، بجامعة أم القرى . بمكة المكرمة ، برقم :
(٣٩٨٩) نحو ، (بحوزتي) .

- ص -

- الصفوُ الصفيّة في شرح الدرة الالفية . لتقى الدين : إبراهيم بن الحسن الطائي النيلي ، الجزء الأول ، دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، إعداد : محسن سالم العميري .

- ط -

- الطبقات السنّية في تراجم الحنفية . لتقى الدين بن عبدالقادر التميميّ ، الدارّيّ ، الجزء الثاني ، (ميكروفيلم) رقم : (١٩٥٥) تاريخ وترجم ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

- غ -

- غاية التحقيق شرح منتخب الإحسيكيّ . لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري ، ميكروفيلم رقم : (٢٣٠٩) أصول فقه ، بالمكتبة المركزية ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

- الغرف العلية في تراجم متأخري الحنفية . لابن طولون : محمد بن علي بن أحمد الحنفي ، الجزء الأول ، ميكروفيلم رقم : (١١٩٣) تراجم ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

- ك -

- الكافي شرح أصول البزدوي، لحسام الدين السّعْنَانِيّ . المجلد الأول ، مصورة ميكروفيلمية عن أصله المحفوظ في مكتبة كوبيريلي ، بتركيا، برقم : (٥٢٠) أصول فقه . (بحوزتي).

- الكافي شرح الهدّي . لعبدالوهاب بن إبراهيم الزنجانيّ . ميكروفيلم رقم: (٣٦٤) نحو ، بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة عن أصله المحفوظ بمكتبة شسترتي ، برقم : (٣٦١٠) .

- الكفاية في شرح الهدایة . لجلال الدين الكرلازيّ . نسخة محفوظة بالمكتبة المركزية ، جامعة الملك عبدالعزيز - بجدة - برقم : (٧٣٤) فقه حنفي .

- المغنى ، لأبي الخير ، منصور بن فلاح بن سليمان اليماني ، الجزء الأول ، دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، إعداد : عبدالرزاق السعدي .

- المقاليد في شرح المصباح ، لأحمد بن محمود بن عمر الجندى ، ميكروفيلم رقم : (٨١٥) نحو ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، عن أصله بمكتبة أحمد الثالث - بتركيا - برقم : (٢٢٤١) .

- المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل ، للإمام فخرالدين أبي عاصم علي بن عمر بن الخليل بن علي الإسفندري ، الجزء الثاني ميكروفيلم رقم : (٥٧٠) نحو ، بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، عن مكتبة عاطف أفندي ، بتركيا - برقم : (٢٥٧١) .

- الموصل في شرح المفصل ، لحسام الدين السقناقي ، المجلد الأول ، مصورة ميكروفيلمية عن أصله المحفوظ في مكتبة (شهيدعلي) بتركيا ، برقم : (٢٤٨٤) ، (بحوزتي) ، مع نسخة أخرى منه ، مصورة ورقية عن أصله المحفوظ في مكتبة (سليم أغا) ، بتركيا ، برقم : (١١٦٢) نحو .

- الوافي شرح منتخب الإحسينيكي ، لحسام الدين السقناقي ، ميكروفيلم رقم : (٢٢٦) أصول فقه ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، عن أصله المحفوظ في مكتبة جامعة برنستون تحت رقم: ٤٥٩٢ (٨٦١)، بالإضافة إلى نسخة أخرى منه - مصورة ميكروفيلمية عن أصله المحفوظ في مكتبة كوبيريلي ، بتركيا ، برقم : (٥٠٥) أصول فقه ، (بحوزتي) .

ثانياً : المطبوعات :

- ١ -

- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي . تحقيق الدكتور طارق الجنابي عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- أبجد العلوم الوشيّ المرقوم في بيان أحوال العلوم . أَلْفَهُ : صديق ابن حسن القنوجي . دار الكتب العلمية - بيروت - ، ج ١ منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ١٩٧٨ م ، وج ٢ ، وج ٣ (بدون) .
- أبو زكريا الفراء ومذهبة في النحو واللغة . تأليف : د. أحمد مكي الأنصاري المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم الاجتماعية - نشر الرسائل الجامعية ، الهيئة العامة لشئون المطبع الاميرية ١٤٨٤هـ - ١٩٦٤ م .
- أدب الكاتب . تأليف : أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة . حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي . مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- أساس البلاغة . تأليف : الإمام العلامة جار الله أبي القاسم ، محمود بن عمر الزمخشري ، طبعة دار صادر ودار بيروت - بيروت ١٤٨٥هـ - ١٩٦٥ م .
- أسرار العربية . تأليف : الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، عَزِيزَ بِتْحِيقِهِ : محمد بهجة البيطار من أعضاء المجمع العلمي العربي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - مطبعة الترقى بدمشق ١٤٧٧هـ - ١٩٥٧ م .
- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون . تأليف : عبداللطيف بن محمد رياض زاده ، تحقيق وتوضيح : د. محمد التونسي ، الناشر مكتبة الخانجي بمصر ، دار الجيل للطباعة - الفجالة . (بدون) .
- الأشباه والنظائر في النحو . للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي . دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
- إصلاح المنطق . لابن السكيت . شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، طبع دار المعارف - الطبعة الثانية ١٤٧٥هـ - ١٩٥٦ م .
- الأصول في النحو . لأبي بكر محمد بن السراج النحوي . تحقيق : د. عبدالحسين القتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، وزارة الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي - الجمهورية العراقية ، مطبعة العاني - بغداد - ج ٢ / ١٩٧٩ م.
- الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشارين ، تأليف: خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين - بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٧٩ م .
- الأفعال ، لإمام اللغة والأدب العلامة أبي القاسم علي بن جعفر السعدي اللغوي المعروف بابن القطّاع ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد - الدكن ، الطبعة الأولى ١٣٦٠ - ١٣٦١ هـ ، ثلاثة أجزاء .
- الأفعال ، لأبي عثمان المعاوري ، السرقسطي ، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف ، طبع مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لابن السيد البطليوسى ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - لبنان ١٩٧٣ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين : البصريين ، والковفيين . تأليف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأنباري ، ومعه كتاب الانتصار من الإنصاف ، لحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر (بدون) جز آن .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الانصاري ، ومعه كتاب عدة المسالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك ، لحمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الخامسة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم: دهموسى بناني العليلى ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العراقية ، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٢ م . جز آن .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: د. مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ب -
- البحر المحيط ، لأثير الدين أبي عبدالله محمد بن يوسف بن على بن حيان الأندلسى ، الشهير بأبي حيان ، مطبعة السعادة - مصر ١٣٢٩ هـ .

- بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال ، تأليف الإمام الحافظ أبي جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يعقوب اللبلبي الفهري ، تحقيق : أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد ، طبع معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة . للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر . الطبعة الثانية ١٢٩٩هـ - ١٩٧٩م . حزءان .
- بلدان الخلافة الشرقية . تأليف : كي لسترنج . نقله إلى العربية : بشير فرنسيس وكوركيس عواد . مؤسسة الرسالة - بيروت - . الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- البلقة في أصول اللغة . لمحمد صديق حسن خان القنوجي . تحقيق : نذير محمد مكتبي . دار البشائر الإسلامية - بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- البناءة في شرح الهدایة . لأبي محمد محمود بن أحمد العيني . تصحيح : المولى محمد عمر الشهير بنناصر الإسلام الرامفوي . دار الفكر . الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- ت -

- تاج الترجم في طبقات الحنفية . للشيخ أبي العدل زين الدين قاسم بن قططليبيغا . مطبعة العاني - بغداد ١٩٦٢م .
- تاج العروس من جواهر القاموس . للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض : محمد بن مرتضى الزبيدي . منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت لبنان (بدون) .
- تاريخ الأدب العربي . لكارل بروكلمان . ج ٢ . نقله إلى العربية : د. عبد الحليم النجار . (بدون) . وكذلك ج ٢ الطبعة الثالثة . (بدون) . وجه . نقله إلى العربية : د. رمضان عبدالتواب . وراجعه د. السيد يعقوب بكر . وج ٦ . نقله إلى العربية : د. السيد يعقوب بكر . ود. رمضان عبدالتواب . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية . دار المعارف بمصر - القاهرة ج ٥ ١٩٧٥م . وج ٦ / ١٩٧٧م . مع الأصل والذيل باللغة الألمانية (ترجمة السعفاني) .
- تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر . تأليف : أرمانيوس فامبرى . ترجمه وعلق عليه : د. أحمد محمود الساداتي . راجعه وقدم له : د. يحيى الخشاب . المؤسسة المصرية العامة للتتأليف والترجمة والطباعة والنشر . مطبعة شركة الإعلانات الشرقية - القاهرة ١٩٦٥م .

- تاريخ علماء المستنصرية ، تأليف : ناجي معروف ، مطبعة العاني - بغداد ، الطبعة الثانية ١٢٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصميري ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، طبع جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، جزءان .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والковيين ، تأليف : أبي البقاء العكيري ، تحقيق ودراسة : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، طبع دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي ، تأليف : فاسيلي فلاديمiro فيتش بارتولد ، نقله عن الروسية : صلاح الدين عثمان هاشم ، طبع قسم التراث العربي بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك حققه وقدم له : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي - القاهرة ١٢٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- تصريف العزي ، للشيخ عز الدين أبي الفضائل : إبراهيم بن عبد الوهاب ابن عماد الدين بن إبراهيم الزنجاني = مجموعة الصرف .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تأليف : الشيخ محمد بدرا الدين ابن أبي بكر بن عمر الدمامي ، تحقيق : د. محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
- تفسير الطبرى ، لأبي جعفر : محمد بن جرير الطبرى ، حققه وخرج أحاديثه : محمود شاكر ، دار المعارف - مصر ١٩٦٠م .
- التكملة - وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي - تأليف : أبي على الحسن ابن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، نشر عمادة شئون المكتبات ، جامعة الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب (تاج اللغة وصحاح العربية) للحسن بن محمد الصفاني ج٢ ، تحقيق : إبراهيم إسماعيل الأبياري ، ومحمد خلف الله أَحْمَد ، مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٧١م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفقيه ابن مالك ، المرادي ، المعروف : بابن أم قاسم ، شرح وتحقيق : د. عبدالرحمن علي سليمان ، نشر مكتبات الكليات الازهرية - القاهرة ج ٢ / ١ ، الطبعة الثانية ، (بدون) . وج ٤ / ٦ ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ، ستة أجزاء في مجلدين .

- ج -

- الجامع لأحكام القرآن ، لابي عبدالله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية .

- جامع التواریخ ، تأليف : رشید الدين فضل الله المذانی - تاريخ خلفاء جنکیز خان من (أو کتای قآن) إلى (تیمور قآن) - نقله إلى العربية : د. فؤاد عبد المتعطي الصیاد ، وراجعه وقدم له : د. يحيى الخشاب ، دار النہضۃ العربیۃ للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .

- كتاب الجمل في النحو ، صنفه : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، حققه وقدم له : د. على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - دار الأمل - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- جمهرة اللغة ، لابي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - بحیدر أباد الدکن - الهند ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٥هـ .

- الجنى الداني في حروف المعاني ، تأليف : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، طبع بمطابع جامعة الموصل ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- الجوادر المضية في طبقات الحنفية ، تأليف : العلامة الشيخ مجي الدين أبي محمد عبدالقادر بن أبي الوفاء القرشي ، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، حیدر أباد - الدکن - الهند ، الطبعة الأولى ١٣٣٢هـ .

- ح -

- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية = مجموعة الشافية .

- حاشية الخضري ، تأليف : الشيخ محمد بن مصطفى الدمياطي ، الشهير بالخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م جزءان في مجلد واحد .

- الحجة في القراءات السبع ، للإمام ابن خالويه ، تحقيق وشرح : د. عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق - بيروت والقاهرة - الطبعة الرابعة ١٩٨١م - ١٤٠١هـ .

- حجة القراءات ، للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة .
محقق الكتاب ومعلق حواشيه : سعيد الأفغاني ، منشورات جامعة بنغازي - ليبيا .
الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م .

- خ -

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية . تأليف:
الشيخ عبدالقادر بن عمر البغدادي ، طبع مكتبة المثنى - بغداد (بدون) .

- الخصائص . لأبي الفتح عثمان بن جني ، حققه : محمد على النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية . (بدون) ثلاثة أجزاء .

- الخطط المقريزية . المسماة (كتاب الموعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) .
تأليف: تقى الدين أحمد بن علي بن عبدالقادر ، المعروف بالمقرizi . ج ٢ .
مؤسسة الحلبي - القاهرة (بدون) .

- د -

- الدارس في تاريخ المدارس ، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي ، عَنِّي
بنشره : جعفر الحسني ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ، مطبعة الترقى ١٢٧٠ هـ -
١٩٥١ م .

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لشهاب الدين أحمد بن حجر
العسقلاني ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، مطبعة المدنى - الطبعة الثانية ١٢٨٥
هـ - ١٩٦٥ م .

- دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، تحقيق : د. أحمد
ناجي القيسي ، ود. حاتم الضامن ، ود. حسين تورال ، مطبوعات المجمع العلمي
العربي ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- الدليل الشافي على المنهل الصافي ، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، مطبعة الخانجي - القاهرة (بدون) .

- ديوان جرير . بتحقيق : كرم البستاني ، طبع دار صادر ، (بدون) .

- ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب) . وهو مشتمل على ديوان رؤبة وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه) ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه؛ ولـيم بن الورد البروسي ، طبع دروغولين . في مدينة ليسينغ ١٩٠٣ م .

- ديوان العجاج . رواية عبدالملك بن قریب الأصمی وشرحه . عنی بتحقيقه د. عزّة حسن ، مكتبة دار الشروق - بيروت ، (بدون) .

- ٣ -

- ذيل تذكرة الحفاظ ، لـحمد بن أـحمد الـذهبـي ، دار إحياء التراث العربي - بيـرـوـت (بدون) .

- (-)

- رصف المـبـانـي في شـرـح حـرـوفـ المـعـانـي . للإمام أـحمدـ بنـ عـبدـالـنـورـ المـالـقـيـ ، تـحـقـيقـ : دـ. أـحمدـ مـحمدـ الـخـراـطـ ، دـارـ القـلـمـ - دـمـشـقـ ، الطـبـعـةـ الثـانـيـةـ ١٤٠٥ـ هـ - ١٩٨٥ـ مـ .

- روضـاتـ الجـنـاتـ ، لـالـخـوانـسـارـيـ المـيرـزاـ مـحمدـ باـقـرـ المـوسـوـيـ . مـطـبـعـةـ المـهـراـ سـتوـارـ - قـمـ - ١٤٩١ـ هـ .

- س -

- سـرـ صـنـاعـةـ الإـعـرـابـ ، لـأـبـيـ الفـتـحـ عـثـمـانـ بنـ جـنـيـ ، درـاسـةـ وـتـحـقـيقـ : دـ. حـسـنـ هـنـدـاـويـ ، دـارـ القـلـمـ - دـمـشـقـ ، الطـبـعـةـ الـأـوـلـىـ ١٤٠٥ـ هـ - ١٩٨٥ـ مـ .

- ش -

- شـذـاـ العـرـفـ فـيـ فـنـ الـصـرـفـ ، تـأـلـيفـ : الشـيـخـ أـحـمـدـ الـحـمـلـوـيـ ، طـبـعـةـ دـارـ القـلـمـ ، بـيـرـوـتـ - لـبـانـ .

- شـرابـ الـرـاحـ فـيـماـ يـتـوـصـلـ بـهـ لـلـعـزـيـ وـالـمـراـحـ ، تـأـلـيفـ : الشـيـخـ عـمـرـ الطـرـابـيـشـيـ ، حـقـقـهـ وـعـلـقـ عـلـيـهـ وـقـدـمـ لـهـ بـمـقـدـمـةـ فـيـ عـلـمـ الـصـرـفـ : دـ. الـبـدـرـاوـيـ زـهـرـانـ ، دـارـ الـمـعـارـفـ - بـمـصـرـ ، الطـبـعـةـ الـأـوـلـىـ ١٩٨١ـ مـ .

- شـرـحـ اـبـنـ عـقـيلـ عـلـىـ أـفـيـةـ اـبـنـ مـالـكـ ، بـتـحـقـيقـ : مـحـمـدـ مـحـيـ الدـينـ عـبـدـالـحـمـيدـ ، دـارـ الـعـلـومـ الـحـدـيـثـةـ - بـيـرـوـتـ - لـبـانـ ، الطـبـعـةـ الـرـابـعـةـ عـشـرـةـ ١٢٨٤ـ هـ - ١٩٦٤ـ مـ ، جـزـءـانـ .

- شـرـحـ التـصـرـيـحـ عـلـىـ التـوـضـيـعـ ، لـخـالـدـ بـنـ عـبـدـالـلـهـ الـازـهـرـيـ ، مـطـبـعـةـ الـاستـقـامـةـ - الـقـاهـرـةـ ، الطـبـعـةـ الـأـوـلـىـ ١٢٧٤ـ هـ - ١٩٥٤ـ مـ ، وـبـهـامـشـهـ حـاشـيـةـ الشـيـخـ يـسـ بنـ زـيـدـ الـدـينـ الـعـلـيـمـيـ .

- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب ، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذى ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفازاف ، ومحمد محيى الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - لبنان ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، (أربعة أجزاء) . والجزء الرابع منه خاص بشرح أبيات شواهد الشافية .
لعبدالقادر البغدادى .
- شرح الشافية ، لـ **لـ سيد عبد الله الجمال الدين الصيبي** ، المعروف بـ **بنقره كار** = مجموعة الشافية .
ـ شرح شعر زهير بن أبي سلمى ، صنع أبي العباس ثعلب ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الأفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطى ، لجنة إحياء التراث العربى ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان (بدون) - القسم الثاني .
- شرح العناية على الهدایة ، لأكمل الدين البابرتى ، مطبوع على هامش فتح القدير ، لابن الهمام ، مطبعة البابي الحلبي - مصر ، الطبعة الأولى - ١٤٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- شرح الكافية في النحو ، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذى ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م (جزءان) .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له : د. عبدالمنعم أحمد هريدي . نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة - دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، (خمسة أجزاء) .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، حققه وقدم له وعلق عليه : د. رمضان عبدالتواب ، ود. محمود فهمي حجازي ، ود. محمد هاشم عبدالدائم ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب مركز تحقيق التراث ١٩٨٦ م ، الجزء الأول .
- شرح المحة البدوية في علم العربية لأبي حيان الأندلسى ، تأليف : أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الانصارى ، تحقيق وشرح وتعليق وتبوير : د. صالح راوي ، دار مرجان للطباعة بالقصر العيني ، الطبعة الثانية ج ١ ، و الجزء الثاني ، مطبعة حسان القاهرة ، (بدون) .
- شرح مختصر التصريف العزى في فن الصرف ، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم ، نشر ذات السلسل للطباعة

- والنشر والتوزيع - الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .
- شرح المفصل ، للشيخ العالم العلامة : موفق الدين يعيش بن على بن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المثنى - القاهرة (بدون) مجلدان (عشرة أجزاء).
- شرح المقدمة المحسبة ، لطاهر بن أحمد المعروف بابن با بشاذ ، تحقيق : د. خالد عبد الكريم ، الطبعة الأولى - الكويت ١٩٧٦ م .
- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى ١٢٩٣ هـ - ١٩٧٢ م .
- الشعر والشعراء لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٢٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، تأليف : طاش كبرى زاده ، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٢٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- ص -

- الصاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧٧ م .
- الصاحح (تاج اللغة وصحاح العربية) تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ط -

- الطبقات السننية في تراجم الحنفية ، لتقي الدين بن عبدالقادر التميمي الداري ، تحقيق : د. عبدالفتاح محمد الحلو ، دار الرفاعي - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، (ثلاثة أجزاء منه).

- ع -

- العبر في خبر من غير ، مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ١٢٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

- غ -

- غالية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، عن بشره ج . برجستراشر ، طبع مكتبة الخانجي ، سنة ١٢٥١ هـ - ١٩٣٢ م .

— ف —

— الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، مع شرحه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني ، ترتيب وتأليف : أحمد عبد الرحمن البنا ، دار الشهاب - القاهرة (بدون) .

— الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، تأليف : عبدالله مصطفى المراغي ، الناشر محمد أمين دمج وشركاه ، بيروت - لبنان ١٢٩٤هـ - ١٩٧٤م .

— فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتخانة المصرية ، جمعه ورتبه : أحمد المهي ، ومحمد البيلاوي ، طبعة أولى ، بالمطبعة العثمانية ، سنة ١٢٥٥هـ .

— فهرس الكتب العربية الموجودة في مكتبة الدولة الألمانية (ليدن) (ج ٢) ١٩٨٠م باللغة الألمانية ، وكتبت عنوانين الكتب وأسماء مؤلفيها وبداية نصوصها بالعربية .

— فهرس المخطوطات (بالعربي والفارسي) بال写字楼 الوقفية - بدبيال سنكه ، ترتيب وتحقيق : الشيخ سيد محمد متين الهاشمي ، والحافظ غلام حسين ، نشر مركز التحقيق بدبيال سنكه - المكتبة الوقفية ، شارع النسبة - لاهور (ج ٢) ، (بدون) ، باللغة الوردية . وكتبت عنوانين الكتب وأسماء مؤلفيها وبداية نصوصها ونهايتها باللغة العربية .

— فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، وضعه : محمد مطيع الحافظ ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ، دار أبي بكر - دمشق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

— فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ، تأليف : عبدالله الجبوري ، مطبعة الإرشاد - بغداد - الطبعة الأولى ١٢٩٣هـ - ١٩٧٣م .

— فهرس مخطوطات مكتبة كوبيرلي (زاده محمد باشا التركية) ، إعداد : د. رمضان ششن ، وجواهير ايزكى ، وجميل آقيكار . تقديم : د. أكمل الدين إحسان أوغلى ، صفحات في مطبعة وقف الديانة بأنقرة ، وطبع في مطبعة رنكلر بإستانبول . منظمة المؤتمر الإسلامي - مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

— فهرس مكتبة (أسعد أفندي) ، مطبعة محمود بك (بدون) ضمن فهارس تركيا ، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

— فهرس مكتبة (حميدية) ، ضمن فهارس تركيا (بدون) .

— فهرس مكتبة (دامادا إبراهيم باشا) ، ضمن فهارس تركيا (بدون) .

— فهرس مكتبة (رستم باشا) ، ضمن فهارس تركيا ، طبع سنة ١٢١١هـ .

— فهرس مكتبة (نور عثمانية التركية) ، ضمن فهارس تركيا ، (بدون) .

— فهرس مكتبة (ولد الدين بايزيد) ، ضمن فهارس تركيا ، طبع سنة ١٢٠٤هـ .

— فهرس مكتبة (يبني جامع شريف التركية) ضمن فهارس تركيا ، (بدون) .

— كتاب الفوائد البهية في تراجم الحنفية . تأليف : العلامة أبي الحسنات محمد عبدالحي الكنوي ، الهندي ، مطبعة السعادة - مصر ، الطبعة الأولى ١٢٢٤هـ .

- ق -

- القاموس المحيط ، تأليف : العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي . مكتب تحقيق التراث ، في مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- قضية تركستان الشرقية ، تأليف : عيسى يوسف ألب تكين ، ترجمة : إسماعيل حقي شن كولر ، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- ك -

- الكامل في التاريخ . لابن الأثير . دار صادر ودار بيروت - بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

- الكامل في اللغة والأدب . لابي العباس محمد بن يزيد المبرد ، عارضه بأصوله وعلق عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، الفجالة - القاهرة ، ثلاثة أجزاء ، (بدون) .

- كتاب في التصريف للإمام عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق وتعليق : د. محسن سالم العميري . مطبعة المدنى (المؤسسة السعودية بمصر - القاهرة) . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، مكتبة التراث - مكة المكرمة .

- كتاب سيبويه ، لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي بمصر ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج ١ الطبعة الثانية ١٩٧٧م ، وج ٢ الطبعة الثانية ١٩٧٩م ، وج ٤ طبعة دار الجبل للطباعة ، الفجالة - مصر الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، وج ٥ مطبعة المدنى بمصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- كشاف اصطلاحات الفنون، تأليف: محمد علي الفاروقى التهانوى ، تحقيق : د. لطفي عبدالبديع ، وترجم النصوص الفارسية د. عبدالمنعم محمد حسين ، وراجعه : الاستاذ . أمين الخولي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . للزمخشري، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، أربعة أجزاء .

- كشف الأسرار عن أصول البزدوي، لعلاء الدين البخاري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للعلامة الفاضل مصطفى بن عبدالله . الشهير بـ (حاجى خليفة) ، المطبعة الإسلامية بطهران، الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق : د. هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد - بغداد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
جزءان .

- الكليات : معجم في المصطلحات والفرق اللغوية ، لأبي البقاء : أيوب بن موسى الحسيني الكفووي ، قابله ووضع فهارسه : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، نشر وزارة الأوقاف والإرشاد القومي - دمشق ، الطبعة الثانية ١٩٨١م ، القسم الأول .

- ل -

- اللامات ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق وتعليق : د. هازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ، سنة ١٢٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- اللامات ، تأليف : أبي الحسن علي بن محمد الهروي ، تحقيق : يحيى علوان البلداوي ، مكتبة الفلاح - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- لسان العرب ، للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي ، دار صادر - بيروت - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

- كتاب اللمع في العربية صنفه الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية - الكويت - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- اللهجات العربية في التراث ، تأليف : د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب - ليبيا - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- م -

- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مطبعة المدني بمصر - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- مجموعة الشافية ، المسماة مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، عالم الكتب - بيروت ، (بدون) ، جزءان .

- مجموعة الصرف ، تشتمل على جملة رسائل في علم الصرف: الشافية ، والمراح ، وكتاب عزى والمقصود ، وكتاب البناء ، وكتاب أمثلة مختلفة ، طبع بمطبعة محمد علي مبيع وأولاده - بميدان الأزهر بمصر ١٣٤٠هـ .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، بتحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالحليم النجار .

والدكتور : عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، أعده للطبعة الثانية ، وقدم لها : محمد بشير الأدلي ، دار سزكين للطباعة والنشر ، إستانبول - تركيا ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- المخصوص ، تأليف : أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الاندلسي ، المعروف بابن سيده ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، في دار الأفاق الجديدة ، نشر دار الأفاق الجديدة - بيروت ، (بدون).

- مراح الأرواح ، لأحمد بن علي بن مسعود (مجموعة الصرف) ، مع طبعة أخرى له في مطبعة الكانفور المعزتيالي ، سنة ١٣٠٢ هـ.

- المرتجل ، لابن الخشاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

- المسائل البصرية ، لأبي علي الفارسي تحقيق ودراسة : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد . مطبعة المدنى - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- مسائل خلافية في النحو ، تأليف : أبي البقاء عبدالله بن حسين العكبري . حققه وقدم له : د. محمد خير الحلواني . منشورات دار المؤمن للتراث - دمشق ، الطبعة الثانية ، (بدون).

- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدنى - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- المساعد على تسهيل الفوائد ، للإمام الجليل بهاء الدين ابن عقيل ، تحقيق وتعليق : د. محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، الجزء الأول ، طبع دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، والجزء الثاني من طبع دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، والجزء آن الثالث والرابع منه طبعا في دار المدنى - جدة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

- مسند الإمام أحمد ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، المكتبة

- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ، تأليف : عبدالله محمد الحشمي ، العصرية صيدا - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- المصباح المنير ، معجم عربي - عربي ، تأليف : العالم العلامة أحمد بن محمد ابن علي الفيومي المقرئ ، طبع مكتبة لبنان - بيروت ١٩٨٧ م.

- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط . سعيد بن مساعدة ، بتحقيق : فائز فارس ، الكويت - الصفا ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، (جز آن).

- معاني القرآن تأليف : أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، الجزء الأول بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م ، والجزء الثاني تحقيق ومراجعة : الاستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب - القاهرة ، (بدون) . والجزء الثالث تحقيق : د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة : الاستاذ علي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م.

- معجم البلدان ، لياقوت بن عبدالله الحموي ، مطبعة السعادة - مصر . الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ - ١٩٠٦م .
- معجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية ، تأليف : عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى - بيروت ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، (بدون) .
- مغني الليبب عن كتب الأعaries ، لجمال الدين ابن هشام الانصاري . حقيقه وعلق عليه : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمدا الله ، وراجعه : سعيد الافغاني ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م .
- المغني في تصريف الأفعال ، تأليف : محمد عبدالخالق عضيمة ، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم . تأليف : أحمد ابن مصطفى . الشهير : بطاش كبرى زاده ، مراجعة وتحقيق : كامل بكري . وعبدالوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة - (بدون) . ثلاثة أجزاء .
- المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، تحقيق وضبط : محمد سيد كيلاني ، طبع دار المعرفة - بيروت - لبنان . (بدون) .
- المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجبل - بيروت ، الطبعة الثانية ، (بدون) .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ، مطبوع على هامش خزانة الأدب (أربعة أجزاء) (بدون) .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م ، الجمهورية العراقية . مجلدان .
- المقتنص ، لأبي العباس محمد بن يزيد البرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب - بيروت (بدون) ، أربعة أجزاء .
- المقرب ، لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجواري . وعبدالله الجبوري ، رئاسة ديوان الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي . مطبعة العاني - بغداد . الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م - الجمهورية العراقية ، مجلدان .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الأفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- مناهج الكافية في شرح الشافية ، شيخ الأاء سلام زكريا الأنباري ، الخزرجي ، المفرى = مجموعة الشافية .
- منتخب المختار (تاريخ علماء بغداد) ، تأليف : أبي المعالي محمد بن رافع الإسلامي ، صحيحة وعلق حواشيه : المحامي . عباس العزاوي ، مطبعة الأهالي - بغداد ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .
- المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني ، تحقيق لجنة من الأساتذة : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ،

وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم ، إدارة الثقافة العامة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر ، الطبعة الأولى ١٢٧٣هـ ١٩٥٤ م.

- ن -

- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع (بدون) .
- نزهة الطرف في علم الصرف ، لابن هشام ، تحقيق ودراسة : د. أحمد عبد المجيد هريدى ، مكتبة الزهراء - القاهرة - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .
- نزهة الطرف في علم الصرف ، تأليف : أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة ، منشورات دار الأفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م ، مع (الأنموذج في النحو) ، للزمخشري ، و(الإعراب في قواعد الإعراب) ، لابن هشام .
- النشر في القراءات العشر ، تأليف : الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ، الشهير بابن الجزي ، مطبعة مصطفى محمد - مصر ، (بدون) .
- النكث في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف : بالأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبدالحسن سلطان ، منشورات : معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، - الكويت - الصفا ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

- ه -

- هدية العارفين ، أسماء المؤلفين ، وأثار المصنفين ، مؤلفه : إسماعيل باشا البغدادي ، أعادت طبعه بالوقت : المكتبة الإسلامية والجعفرية تبريزية بطهران - الطبعة الثالثة ١٩٦٧هـ - ١٢٨٧ عن طبع وكالة المعارف الجليلة - إستانبول ، ج١ سنة ١٩٥١ م ، وج٢ سنة ١٩٥٥ م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجواجم في علم العربية ، للإمام جلال الدين السيوطي ، ج١ ، تحقيق وشرح : الاستاذ . عبدالسلام محمد هارون ود. عبدالعال سالم مكرم ١٢٩٤هـ - ١٩٧٥ م ، وج٤ ، تحقيق وشرح : د. عبدالعال سالم مكرم ١٢٩٩هـ - ١٩٧٩ م ، دار البحث العلمية - الكويت .

- و -

- الوافي بالوفيات ، الصنفدي . اعثناء س . دمدمرينج ، الطبعة الثالثة (بدون) .
- الوجيز في علم التصريف ، لأبي البركات ابن الأباري ، تحقيق : د. علي حسين البواب ، طبع دار العلوم - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

الفهرس الإجمالي لموضوعات قسم الدراسة

رقم الصفحة

الموضوع

١ - ح	<u>المقدمة :</u>	
١٨٧-١	<u>القسم الأول : الدراسة :</u>	
٥٨-١	<u>الفصل الأول : السقناقي ... حياة ومماتا :</u>	
	ويشمل :	
٢	اسمه ونسبه	-
١٢	مولده	-
١٤	أسرته	-
١٥	نشأته وطلبه العلم	-
١٧	شيوخه	-
٣٠	تلاميذه	-
٣٧	صفاته	-
٤١	هو والشعر	-
٤٢	رحلاته	-
٤٤	ثقافته	-
٤٧	مكانته العلمية	-
٥٠	مناصبه	-
٥١	وفاته	-
٧٢-٥٥	<u>الفصل الثاني :</u> <u>اتجاهاته النحوية :</u>	
٥٦	مدخل .	-
	<u>أولاً : المسائل الخلافية التي صَرَحَ فيها بأنه على</u>	
٥٩-٥٧	<u>مذهب البصريين .</u>	-
٥٧	* المصدر أصل المشتقات .	
٥٨	* فعل الأمر بغير اللام مبني على السكون .	
٥٩	* الضمير في نحو : (زيدُ هو المنطلق) لا محل له .	
	<u>ثانياً: المسائل الخلافية التي وافق فيها</u> <u>البصريين</u>	
٦٩-٦٠	<u>دون تصريح :</u>	-

رقم الصفحة	الموضوع
٦٠	(لا) النافية لا تعمل الجزم .
٦١	* الإعراب ليس أصلا في الفعل المضارع .
٦٢	* حرف الجزم لا يعمل مع الحذف .
٦٣	* نون التوكيد الخفيفة لا تدخل في فعل الاثنين ولا في فعل
٦٥	جماعة النساء .
٦٦	* تُحذف (الواو) من نحو : يَعْد لِوقوعها بَيْن ياء وَكُسْرَة .
٦٧	* لا يوجد في آخر الاسم (واو) ما قبلها مضموم .
٦٨	* الغالب على السغناقي استعماله المصطلحات البصرية .
٦٩	<u>ثالثاً: وافق الكوفيين دون تصريح في مسألة خلافية</u>
٧٢—٧٠	<u>واحدة :</u>
٧٠	* عامل الرفع في الفعل المضارع تجرده من النساصب والجائز .
٧٢	- السغناقي على مذهب البصريين .
١٢٨—٧٣	- الفصل الثالث : آثاره ... وكتاب (النجاح)
٩١—٧٥	- أولاً : آثاره :
	وتشمل :
٧٦	* الواي .

رقم الصفحة	الموضوع
٢٨	النهاية . *
٨٣	الموصل . *
٨٤	الكافي . *
٨٦	كتاب المختصر . *
٨٧	النجاح التالي تلو المراح . *
٨٧	التسديد *
٨٨	* شرح دامفة المبتدعين وناصرة المهديين .
	<u>ثانياً : الدراسة المنهجية لكتاب (النجاح التالي</u> -
١٢٨ - ٩٢	<u>تلو المراح) :</u> وتشمل :
٩٣	نسختي الكتاب . -
٩٨	توثيق نسبة الكتاب . -
١٠٠	حول العنوان . -
١٠١	مادة الكتاب . -
١٠١	* أبواب الكتاب .
١٠١	* ترتيب مادة أبواب الكتاب .
١٠٤	مصادر الكتاب . -
١٠٤	(المفصل) . *
١٠٤	(الكشاف) . *
١٠٥	(مقدمة الأدب) . *
١٠٥	(نزهة الطرف) . *
١٠٦	(المقبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل) *
١٠٦	(الموصل في شرح المفصل) *
١١٣	شواهد الكتاب . -
١١٦	منهجه في عرض المادة العلمية . -
١١٦	(أ) - صورة عامة عن المنهج .
١١٨	(ب) - منهجه في عرض المسائل الخلافية .
١٢٠	قيمة الكتاب وأراء العلماء فيه . -
١٢١	وجهة نظر حول منهج السغناقي في عرض المادة العلمية . -
١٢٥	شخصية السغناقي العلمية . -

الفصل الرابع : الموازنة :

وتشمل ما يلي :

تمهيدا

أ- موازنة بين كرتاتي (النجاح) و (تصريف العزي) .

أولا : الجانب الشكلي :

١- ترتيب الموضوعات

٢- زيادة بعض المباحث

٣- عرض المادة العلمية .

ثانيا: الجانب الموضوعي :

١- الفعل المبني للمجهول .

٢- باب (المثال) .

ب- موازنة بين كرتاتي (النجاح) و (مراح الأرواح) .

أولا : الجانب الشكلي :

١- ترتيب الموضوعات

٢- زيادة بعض المباحث .

٣- عرض المادة العلمية .

ثانيا : الجانب الموضوعي :

١- الفعل الماضي .

٢- الفعل المضارع .

- منهج التحقيق :

نماذج مصورة من نسختي الكتاب التي اعتمدت عليهما

في التحقيق .

الفهرس الإجمالي لموضوعات قسم التحقيق .

رقم الصفحة	الموضوع
<u>القسم الثاني : النص المحقق</u>	
٣٤٢ - ١٧٠	مقدمة السغناقي .
١٧٩ - ١٧٧	<u>الباب الأول : في (الصحيح) :</u>
٢٣٤ - ١٧٠	الفعل الماضي .
١٧٣	الفعل المضارع .
١٨٦	فعل الأمر .
٢٠٠	ثونا التأكيد .
٢١٨	الفعل المبني للمجهول .
٢٢٥	اسم الفاعل .
٢٢٩	اسم المفعول .
٢٣٣	<u>الباب الثاني : في (المضاعف) :</u>
٢٥١ - ٣٣٥	أبواب المضاعف .
٣٣٧	وجه إدغام المضاعف .
٣٣٨	تأكيد الفعل المضاعف .
٢٤٠	بناء المضاعف للمجهول .
٢٤٥	(تاء) الافتعال .
٢٤٦	قلب (تاء) الافتعال .
٢٤٧	إدغام (تاء) الافتعال .
٢٤٨	إدغام (تاء) تَفَعَّلَ و تَفَاعَلَ .
٢٥١	مضارع تَفَعَّلَ و تَفَاعَلَ .
٢٥١	مصدر تَفَعَّلَ و تَفَاعَلَ .
٤٦٥ - ٤٥٤	<u>الباب الثالث : في (المثال) :</u>
٤٥٣	أبواب المثال .
٤٠٠ - ٤٦٦	<u>الباب الرابع : في (الأجوف) :</u>
٤٦٧	أبواب الأجوف .
٤٨٥	بناء الأجوف للمجهول .
٤٨٩	مضارع الأجوف .
٤٩١	الأمر من الأجوف .
٤٩٢	تأكيد مضارع الأجوف .

الموضوع		رقم الصفحة
اسم الفاعل من الأجوف	-	٢٩٣
اسم المفعول من الأجوف	-	٢٩٤
إعلال الأجوف	-	٢٩٧
<u>الباب الخامس : في (الناقص) :</u>		
حالات مضارع الناقص	-	٣٢١ - ٥٠١
الأمر من الناقص	-	٣١٤
اسم الفاعل من الناقص	-	٣١٥
اسم المفعول من الناقص	-	٣١٦
بناء الناقص للمجهول	-	٣١٨
<u>الباب السادس : في (اللفيف) :</u>		
فعل الأمر من اللفيف المفروق .	-	٣٢٤
اسم الفاعل و اسم المفعول من اللفيف المفروق	-	٣٢٦
بناء اللفيف المفروق للمجهول و ((اللفيف المقرون))	-	٣٢٦
الأمر من اللفيف المقرون .	-	٣٢٧
اسم الفاعل من اللفيف المقرون	-	٣٢٨
اسم المفعول منه	-	٣٢٨
بناء اللفيف المقرون للمجهول	-	٣٢٨
<u>الباب السابع : في (المهموز) :</u>		
مضارع «رأى»	-	٣٣٥
تأكيد «يرى» في الشرط	-	٣٣٧
الأمر من «رأى».	-	٣٣٨
تأكيد الأمر منه .	-	٣٣٨
اسم الفاعل من «رأى»	-	٣٣٩
اسم المفعول منه .	-	٣٣٩
بناء «رأى» للمجهول.	-	٣٤١
أبواب المهموز .	-	٣٤٢
حكم (المهمزة) في الخط .	-	٣٤٣
مبحث في حل العقد .	-	٣٤٤
<u>الخاتمة:</u>	-	٣٤٧